

MÂAREF

معارف

Revue académique

مجلة علمية دولية محكمة

(UAMOB) البويرة - محمد أولحاج - البويرة

قسم: العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

Partie: Sciences Economiques Commerciales et des Sciences de Gestion

Numéro : 23

العدد: الثالث والعشرون

Décembre 2017

ديسمبر 2017

12^{ème} Année

السنة الثانية عشرة

PRÉSIDENT d'honneur:

Pr. Moussa ZEREG

DIRECTEUR de Publication :

Dr.FEREDJ Chaabane

Rédacteur en Chef:

Pr. DJEMIL Ahmed

Vice Rédacteur en Chef:

Dr.GUERROUMI Hamid

Membres du Comité de Rédaction :

Dr.FERRAH Rachid

Dr.OUAIL Miloud

Dr.ALLAM Athmane

Dr. OUKIL Rabah

Dr. GACHI Youcef

الرئيس الشرفي:

أ.د. موسى زيرق

المدير مسؤول النشر:

د. فرج شعبان

رئيس التحرير:

أ.د. جميل أحمد

نائب رئيس التحرير:

د. قروي حميد

أعضاء هيئة التحرير:

د. فراح رشيد

د. وعيل ميلود

د. علام عثمان

د. أوكل رباح

د. قاشي يوسف

Secrétaire de Rédaction

Dr. HAIDOUCHI Achour

أمانة التحرير:

د. حيدوشي عاشور

Dépot Légal :

1369 . 2006

الإيداع القانوني:

ISSN :

1112 . 7007

ر. د. م. د :

☎: 0558205578

0558205578 :☎

www.univ-bouira.dz

موقع الجامعة على الانترنت :

Revue.eco.maaref@gmail.com

البريد الإلكتروني للمجلة:

جامعة أكلي محمد أولحاج

البويرة - الجزائر

Université Akli Mohand Oulhadj- Bouira- ALGERIE



❖ معايير النشر في المجلة:

يشترط في البحوث والمقالات التي تنشر في مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية ما يأتي:

- 1- أن يكون البحث مبتكراً أو أصيلاً ، وبشكل إضافة نوعية في الاقتصاد .
- 2- أن تتوفر فيه الأصالة والعمق وصحة الأسلوب .
- 3- أن يلتزم بالقيم الإنسانية وبمعايير البحث العلمي وبخاصة ما يلي:
 - الأبعاد عن التحريج والتعريض للآخرين .
 - مراعاة المنهجية العلمية .
 - كتابة الهوامش (بخط حجم 12 بالنسبة للعربية و حجم 10 بالنسبة للاتينية) أسفل النص في نفس الصفحة.
 - إعداد قائمة بمصادر البحث ومراجعته.
- 4- أن تكون مكملات البحث من خرائط أو جداول في صورتها الأصلية.
- 5- أن تقدم سيرة ذاتية للباحث في ورقة مستقلة عن البحث .
- 6- المجلة مفتوحة لنشر البحوث الاقتصادية لكافة الأساتذة والباحثين من الجزائر وخارجها شريطة أن لا يكون البحث قد سبق نشره .
- 7- عدد كلمات البحوث النظرية بين 3000 و 5000 كلمة حسب المقاييس الدولية ، أي (بين 10-20 صفحة بمعدل 300 كلمة / صفحة) فيرجى التقيد بذلك .
- 8- ترقق بالبحث ملخصات باللغات الثلاث (العربية ، الانجليزية و الفرانسوية) بما لا يتجاوز صفحة لكل لغة .
- 9- أن يكون نص المداخلة خالياً من أي خطأ لغوي أو مطبعي ، وأن يكون قد تم إمراره على المدقق اللغوي والنحوي قبل إرساله إلى المجلة.
- 10- تخضع البحوث للتقويم العلمي واللغوي من طرف باحثين من جامعات جزائرية وأجنبية ويعلم الباحث بالنتيجة ، كما أنها تخزن في أرشيف المجلة ، ولا ترجع لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- 11- تعبر البحوث عن آراء كتابها وحدهم ، فهم المسؤولون عن صحة المعلومات وأصالتها ، و التوصيات والآراء التي يعبر عنها الباحثون لا تلزم سوى أصحابها.
- 12- تكتب المقالات بالـ WORD على ورق A4 و بخط Traditional Arabic بمحجم 16 باللغة العربية ، وبخط Times New Roman بمحجم 12 للمداخلات باللغة الأجنبية ، و بالأبعاد 02,5 سم على كامل الاتجاهات.
- 13- أن يقدم لإدارة المجلة مطبوعاً على الورق ومخزناً في قرص مدجج CD أو في وسيلة من وسائل استقباله في جهاز الحاسوب .
- 14- على صاحب المقال متابعة سيرعملية نشر مقاله ، و نذبه أن كل مقال يخالف شروط النشر لن يقبل .

اللجنة العلمية (لجنة القراءة):

- د. يحياوي سمير (البويرة)	- أ.د براق محمد (م ع ت)
- د. حمداني محي الدين (المدية)	- أ.د شطاب نادية (عنابة)
- د. بن العايب بوبكر (م وع إ إ ت)	- أ.د رميدي عبد الوهاب (المدية)
- د. حميدي عبد الرزاق (البويرة)	- أ.د مغاري عبد الرحمان (بومرداس)
- د. بن ثابت علال (الأغواط)	- أ.د كورتل فريد (سكيكدة)
- د. عوينان عبد القادر (البويرة)	- أ.د خليل عبد القادر (المدية)
- د. طالبي بدر الدين (م وع إ إ ت)	- أ.د آيت محمد جمال (تيزي وزو)
- د. بلعباس راجح (المسيلة)	- أ.د بوشنافة الصادق (المدية)
- د. حبيش علي (البويرة)	- أ.د حشمان مولود (الجزائر 3)
- د. مزبود ابراهيم (المدية)	- أ.د كيسرى مسعود (الجزائر 3)
- د. سفير محمد (البويرة)	- أ.د بوزيدة حميد (بومرداس)
- د. بن حميدة هشام (بومرداس)	- د. شينخي بلال (بومرداس)
- د. شبوطي حكيم (المدية)	- د. بن عناية جلول (نخمس مليانة)
- د. بلقاسم راجح بن موسى (البويرة)	- د. تهمان موراد (المدية)
- د. أبوبكر بوسالم (ميلة)	- د. بنحتي فريد (البويرة)
- د. غزنيان علي (البويرة)	- د. عقون شراف (ميلة)
- د. يعقوب محمد (معسكر)	- د. رواسكي خالد (م وع إ إ ت)
- د. حاج عيسى سيد أحمد (البلدية 2)	- د. شين لزهري (بومرداس)
- د. قايدي نجمسي (برج بوعريش)	- د. شاهد إلياس (الوادي)
- د. ضيف أحمد (البويرة)	- د. بلقاسم راجح بن سعيد (البويرة)
- د. مداني لخضر (البويرة)	- د. جدي طارق (م وع إ إ ت)
- د. حاكمي بوحنص (وهران)	- د. خليف رزقي (بومرداس)
- د. شدري معمر سعاد (البويرة)	- د. شلال عبد القادر (البويرة)
- د. بن قشوة جلول (الأغواط)	- د. عزوز أحمد (البويرة)
- د. عية عبد الرحمان (تيارت)	- د. طكوش صبرينة (الجزائر 3)
- د. هدير عبد القادر (الجزائر 3)	- د. مولوج كمال (المدية)
	- د. رشام كهينة (البويرة)
	- د. محمد الناصر حميداتو (الوادي)

الهيئة الاستشارية الوطنية:

د. يحيوي سمير (البويرة)	أ.د أقاسم قادة (الجزائر 3)
د. طوماش رشيد (موع وإت)	أ.د باثي أحمد (الجزائر 3)
د. فرحي كريمة (البويرة)	أ.د زكان أحمد (موع وإت)
د. شيخي بلال (بومرداس)	أ.د كورتل فريد (سكيكدة)
د. حميدي عبد الرزاق (البويرة)	أ.د بن موسى كمال (الجزائر 3)
د. آيت محمد مراد (الجزائر 3)	أ.د رزيق كمال (البليدة 2)
د. حيدوشي عاشور (البويرة)	أ.د شطاب نادية (عنابة)
د. بلقاسم راجح بن موسى (البويرة)	أ.د آيت محمد جمال (تيزي وزو)
د. طالي بدر الدين (موع وإت)	أ.د بوجلال محمد (المسيلة)
د. عزوز أحمد (البويرة)	أ.د أوكل نسيم (بومرداس)
د. حبار عبد الرزاق (الشلف)	أ.د براق محمد (م ع ت)
د. عوينان عبد القادر (البويرة)	أ.د زيري راجح (الجزائر 3)
د. شاهد إلياس (الوادي)	أ.د فرحي محمد (الأغواط)
د. رشام كهينة (البويرة)	أ.د خليل عبد القادر (المدية)
د. شدري معمر سعاد (البويرة)	أ.د بوكساني رشيد (بومرداس)
د. زين يونس (الوادي)	أ.د كيسري مسعود (الجزائر 3)
د. بن ناصر محمد (البويرة)	أ.د رميدي عبد الوهاب (المدية)
د. حيدش علي (البويرة)	أ.د خرشي هنية (موع وإت)
د. سفير محمد (البويرة)	أ.د مخلوف عبد السلام (بشار)
د. بلقاسم راجح بن سعيد (البويرة)	أ.د ماضي بلقاسم (عنابة)
د. شلاي عبد القادر (البويرة)	أ.د غزالي عمر (البليدة 2)
د. شرفاوي عائشة (البويرة)	أ.د زيري بلقاسم (وهران)
د. أوكل حميدة (البويرة)	د. علي زيان محمد أوعمر (البويرة)
د. البز كلثوم (البويرة)	د. بن العايب بوبكر (موع وإت)
	د. بختي فريد (البويرة)

الهيئة الاستشارية الدولية:

- أ.د علي عباس (جامعة الشرق الأوسط الأردن)
- أ.د جعارة عمر (الجامعة الأمريكية الأردن)
- أ.د جفلاط عبد القادر (جامعة ليل - فرنسا)
- أ.د الخطيب يوسف (الأردن)
- أ.د منصور الرجا (جامعة غفار سلطنة عمان)
- أ.د تميم ختام (جامعة الشارقة - الإمارات)
- أ.د رحمانية ناجي (جامعة ليل - فرنسا)
- أ.د قرماط شريف (جامعة جنوب إنجلترا- المملكة المتحدة)
- أ.د ظاهر شاهر القشي (الأردن)
- أ.د سمير محمد مصطفى (مصر)
- أ.د علي كنعان علي (سوريا)
- أ.د بلحاج عبد الله (تونس)
- أ.د محمد كريم الكواز (العراق)
- أ.د محمد عواد الزيادات (الأردن)
- أ.د محمد الزحيلي (سوريا)
- أ.د منار ابراهيم القطاونة (الأردن)
- أ.د بوعلام عليوات (فرنسا)
- أ.د باسم يوسف برقاوي (الإمارات)
- أ.د موسى العرياني (ماليزيا)
- أ.د الحبيب الدقاق (المغرب)
- أ.د نوزاد عبد الرحمان الهيتي (قطر)

فهرس الموضوعات

- 9..... كلمة هيئة التحرير
- تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري
دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2004-2014
- 10..... د غريب بولرباح / أ. خضير سفيان
- مساهمة الولاية في تنفيذ مخططات التنمية المحلية - دراسة حالة لولاية المدية
أ.د. سليمان بوفاسة / أ. ياسر علاوي
- 28..... واقع القطاع الزراعي في الجزائر
- 46..... د. طالي بدر الدين / د. لعساس أسية
- دور التسويق السياحي في تنمية السياحة الصحراوية (تجارب بعض الدول)
- 61..... د. أبو بكر بوسالم / أ. مرداسي أحمد رشاد
- المعالجة المحاسبية للأصول طويلة الأجل عند دخولها لأول مرة في المؤسسة
- 73..... د. تريش نجود / أ. بوغازي زينب
- الآليات التنفيذية للتغطية الإجتماعية التكميلية لعمال التعااضديات دراسة
تحليلية إستشرافية للآليات المعتمدة بموجب القانون رقم 02-15 المؤرخ
في 4 يناير 2015
- 87..... أ. عبيد عادل / أ.د. بوكساني رشيد
- الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - دعم وتمويل -
- 103..... د. برهوم هاجر / أ.د. جاوحدو رضا
- كيف للتعديل في قانون النقد و القرض أن يمول عجز موازنة الخزينة
العمومية في الجزائر؟
- 122..... د. جدابني ميمي
- الإلتزام بأخلاقيات التسويق لتحقيق ولاء الزبون (قراءة في إستراتيجيات بناء
الولاء من خلال الرضا)
- 136..... أ. رزيق إيمان / د. علي زيان محمد واعمر
- قياس التكاليف البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل أخلاقي للمساهمة في حماية
الأنظمة البيئية الهشة: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف
- 148..... د. حسناء مشري / د. سفيان مسالته

- آثار صدمات السياسة المالية على الأسعار في الجزائر دراسة قياسية للفترة
1970-2015 باستعمال نماذج SVAR
- 167..... د. حمادي خديجة.....
- إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة في تحقيق جودة
المراجعة دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وأطراف
الحكومة بالجزائر
- 181..... د. فاتح سردوك / د. أحمد نصير.....
- الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية - دراسة
التجربة السودانية-
- 200..... د. حياة نجار / د. هشام بورمة.....
- اتجاهات ومحددات الإنفاق الصحي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
(MENA) دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2014) باستخدام
أسلوب تحليل بيانات (Panel)
- 219..... د. بومعروف الياس / د. صاوي مراد.....
- التدابير الوقائية ضد تبييض الأموال في البنوك الجزائرية
- 235..... أ. دواوي فاطمة الزهراء / د. فرج شعبان.....
- الرقابة القبلية لنفقات البلدية وترشيد الانفاق العام
- 249..... أ. دحمان سمراني / د. هشام بن حميدة.....
- الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها
- 263..... أ. خوميحة فتيحة / د. فرحي كريمة.....
- منهجية تحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية
- 280..... د. خليفي رزقي / د. شبقارة هجيرة.....
- دور التمكين الإداري في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة
- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن بالبويرة (وحدة الأخضرية) -
- 295..... أ. عيسات فطيمة الزهرة / أ. د. جميل أحمد.....
- أثر تصميم العمل على الصحة والسلامة المهنية دراسة تطبيقية بمؤسسة
سونلغاز لولاية معسكر
- 315..... أ. بن حواء زهور / د. يعقوب محمد.....
- دور إدارة المعرفة في تعزيز إبداع المؤسسات
- 326..... أ. خالد ريم / د. فراح رشيد.....

متطلبات تدويل العلامة التجارية	
341..... د. قرينات سماعيل	
الأسواق المالية في الدول العربية -الواقع والآفاق-	
353..... د. رشام كهينة	
إستخدام الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول	
368..... أ. الوافي راجح / د. شريط صلاح الدين	
المسؤولية الاجتماعية ضمن نظم إدارة المخاطر للشركات	
379..... د. محمد جصاص	
أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية في القوائم المالية	
393..... د. صبايحي نوال	
The Relationship between Earnings Quality and Cost of Capital of the listed companies in Jordan: An Agency Theory perspective	
Adel A. Salloum / Ziad Odeh Al-Aamaidh	3
The determinants of foreign direct investment in North African countries	
Econometric study with panel data	
Mohamed RETIA / Khemissi GAIDI	31
Concentration géographique et spécialisation régionale en Algérie :	
revue des études empiriques	
Smicha AIT AMOKHTAR / Mohamed SAADAOUI.....	49
Agricultural entrepreneurship in Algeria	
Prospective Structural analysis using MICMAC method	
CHINE Lazhar / BALOULI Houssame Eddine	65
L'innovation dans le secteur des assurances : cas de l'Algérie	
KAHOUL Mohamed Yazid	81
Les perspectives de développement de l'assurance de personnes en Algérie	
BOUGARNE Nadia / ALLAM Athmane	99

كلمة التحرير

يستحضرني في هذا العدد قول العماد الأصفهاني: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يوم إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"، فكل عمل البشري يشوبه النقص، ويعتريه شيء من القصور، ويرد عليه الخطأ والنسيان، ولكنه لا يخرج عن نطاق الاجتهاد في توصيل العلم لطالبيه ولتقديم الإفادة للباحث عنها في سبيل تحقيق غاية البحث العلمي التي مبلغها النهوض بالمجتمع في جميع مناحيه. ولما كان للعلم هذه الأهمية، فقد جعلته الدول التي تحتل الصدارة الاقتصادية رأس مالها، وغايتها التي تبذل في سبيلها كل نفيس، فحرصت على غرس المعرفة العلمية في أبنائها بغرض الحفاظ على مكانتها وصورتها بين الدول، وكذا تمتمين أسس التطور الذي بلغته وفتح آفاق للبحث العلمي في مجالات لم تصل إليها مخيلة البشر بعد.

ولأن مسافة الألف ميل تبدأ بخطوة، فكان لزاماً علينا أن نحدو حدو التقدم والتمسك بأوصال الرقي وإنزال العلم وأهله مكانة تجعلنا وإن لم نصل للقمة نكن مع الساعين للفوز بها. إن هذا العدد من المجلة قد تضمن من الدراسات والجهود البحثية ومن الفوائد التي سيحظى بها طالب العلم ويجد فيها الباحث ضالته، جاد بها كوكبة من الباحثين في مختلف ميادين العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مما لا يدع مجالاً للتأكيد على الأهمية العلمية والعملية لهذا العدد الذي نرجو أن يكون إضافة علمية يستفيد منها كل قارئ وباحث.

هيئة التحرير

تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2004-2014

د. غريب بولرباح * أ. خضير سفيان **

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تغيرات أسعار الصرف الدولية على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة ما بين (2004-2014)، بحيث تم من خلالها التطرق إلى تطور سعر صرف الدينار الجزائري وتحليل واقع ميزان المدفوعات.

اعتمدت الدراسة على الأدوات القياسية كالانحدار البسيط، وأظهرت النتائج أن تحسن رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف وتراجع المديونية الخارجية، كانت نتيجة ارتفاع أسعار النفط، كما أن نسبة كبيرة من مداخيل الجزائر بالعملة الصعبة تضعيع نتيجة اختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات.

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى القول إن تنوع الواردات خارج منطقة الأورو يحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار مقابل اليورو، كما أن تنوع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات أمر ضروري لتجنب الأزمات النفطية النابعة من انخفاض أسعار النفط.

الكلمات المفتاح: ميزان مدفوعات، تقلبات أسعار الصرف، يورو، دولار الجزائر.

Abstract :

This study aims to highlight the impact of changes in the international exchange rates on the Algerian balance of payments during (2004-2014), so through which to address the evolution of the Algerian dinar exchange and analysis of the price of the reality of the balance of payments. The study relied on econometric tools. The results showed that the improvement in the balance of payments, and the high volume of exchange reserves and declining external debt, were the result of high oil prices. Moreover, Algeria losses a large proportion of its earned foreign

* أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة .
** طالب دكتوراه - جامعة الشهيد حمدة نخضر - الوادي .

currencies due to the fact the exports are in US dollar whereas the imports are in Euro.

The study concluded that Algeria must diversify its imports outside the Euro-zone to limit the losses of the exchange rate of US dollar against the euro, and the diversification of its exports other than hydrocarbons is essential to avoid the impacts of oil crises.

Keywords: balance of payments, exchange rate fluctuations, euros, dollar, Algeria.

1. تمهيد:

إن من أهم القضايا الرئيسية التي شغلت الفكر الاقتصادي مسألة التوازن، فقد شكّلت مسألة «عدم الاستقرار الداخلي والخارجي للرأسمالية» - الذي يعرضها من حين لآخر لأزمات البطالة والركود، وأزمات التضخم وتآكل القدرة الشرائية لأحايين أخرى، وما ينتج عن ذلك من اختلال في موازين مدفوعاتها-مركز الاهتمام على مستوى الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، وقد اهتم «جون ماينرد كينز» بدراسة وتحليل هذه المسألة من منظور الأجل القصير كذلك أوضح «كينز» منذ ما يقارب ثمانية عقود من الزمن أن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن، بعكس الاقتصاديين الكلاسيك الذين انصب تحليلهم على الأجل الطويل.

وبالنظر إلى ما يلبه سعر الصرف والفرق بين العملات من دور في تقييم السلع والموارد، كان اهتمام الدول بها أكثر كونها المدخل الأساسي لتوازن موازين المدفوعات، خصوصا وأن نظم الصرف تطورت كثير من قاعة الذهب ثم إلى التثبيت بالدولار وصولا إلى نظام التعويم والذي أصبح منتجها من طرف أغلب الدول للمحافظة على استقرار قيمة عملاتها التي تعتبرها الداعم الأول لاستقرار وتوازن ميزان المدفوعات.

انطلاقا مما سبق ومن خلال أهمية سعر الصرف من الناحية الاقتصادية في التأثير على ميزان المدفوعات، سنحاول بطريقة منهجية الإجابة على الإشكالية الرئيسية كما يلي: ما مدى تأثير تغيرات أسعار الصرف الدولية على ميزان المدفوعات الجزائري؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدتها تأثير تغيرات أسعار الصرف لأهم عملتين في الاقتصاد الدولي (الدولار واليورو) على ميزان المدفوعات، ثم تحديد عناصر الصمود والهشاشة في الموازين الفرعية لميزان المدفوعات، حيث تستمد هذه الدراسة

أهميتها من الاهتمام المتزايد لدراسة سعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات، الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير.

الدراسات السابقة: من خلال اطلاعنا على بعض الدراسات اخترنا أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثنا وهي:

❖ دراسة¹ D.Umoru and O.Odjegba، 2013، حاول الباحثان في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف أثر اختلال سعر الصرف على وضع ميزان المدفوعات في نيجيريا للفترة من 1973 إلى 2012، حيث تم الاعتماد على تقديرات نموذج تصحيح الخطأ، واختبار جرينجر للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، حيث أشارت نتائج السببية أحادية الاتجاه، وذلك عند مستوى 1%، واتضح من نتائج هذه الأخيرة بأنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات، حيث تم التوصل إلى أن اختلال سعر الصرف النيجيري في المدى القصير ظهر له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، وتمثل النتيجة الرئيسية هو حقيقة أن اختلال سعر الصرف أظهر وجود علاقة إيجابية مع رصيد ميزان المدفوعات في نيجيريا.

❖ دراسة² Güneş، 2013، في هذا البحث تم تحليل العلاقة بين تقلب سعر الصرف والصادرات والواردات (أسعار الصرف على نمط التجارة الدولية في تركيا)، من خلال تطبيق إجراءات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) على البيانات الشهرية للفترة (2003:01 - 2012:08) وتطبيق تحليل الانحدار الاتجاهي المترابط، حيث تم التوصل إلى أن أسعار الصرف والصادرات والواردات هي مترابطة، وبالتالي لا يمكن أن يكون الانحراف متباعد جدا في تركيا، وعلاوة على ذلك يبين تحليل نموذج تصحيح الخطأ أن طويلة المدى السببية تمتد من الصادرات والواردات لتبادل أسعار الفائدة.

❖ دراسة (Cachia Franck 2008)³ توصلت إلى أن ارتفاع الأورو مقابل الدولار يؤثر على الاقتصاد الفرنسي ويؤدي بانخفاض صادرات فرنسا بمعدل 3% كمعدل فصلي منذ 2002 ليصل في 2008 إلى 5% وانخفاض معدل الاستيراد 2.1% كمعدل سنوي، وأن كل ارتفاع مقداره 10% في الأجل القصير مقابل عملات رئيسية بما فيها الدولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي 5% وانخفاضا في معدل التضخم من 2% إلى 3% سنويا.

II. الإطار المفاهيمي لسعر الصرف وميزان المدفوعات:

1-1 ماهية سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية

التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية⁴، كما يقصد بسعر الصرف الذي يعبر عن قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية⁵.

1-2: أنواع أسعار الصرف: في هذا الإطار يظهر سعر الصرف كسعر نقدي للعملة الأجنبية، ويعرف كقيمة للعملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية (أو العكس)، ويمكن التمييز بين عدة أنواع للصرف ذكر منها مايلي⁶:

1-2-1 سعر الصرف الإسمي: يعرف على أنه وحدة من عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ويتم تحديده طبقا للطلب والعرض على ذلك السعر في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى: سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية.

1-2-2: سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية.

1-2-3: سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية معينة.

1-2-4: سعر الصرف التوازني: وهو سعر الصرف الذي يكون متنسقا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي⁷.

1-3: وظائف أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيه: سوف نورد في هذا الجزء من الدراسة باختصار أهم وظائف أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

1-3-1: وظائف أسعار الصرف: يتميز سعر الصرف بعدة وظائف نذكر منها ما يلي⁸:

❖ وظيفة قياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لمقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق العالمية.

❖ وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في الرفع من حجم صادرات معينة إلى مناطق معينة من تخفيض سعر صرف عملة هذه الصادرات حتى تكون هذه الأخيرة أرخص سعرا مقارنة بصادرات الشركاء التجاريين.

❖ وظيفة توزيعية: يؤدي سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين دول العالم فإذا افترضنا أن

اليابان تستورد القمح من الولايات المتحدة وارتفعت القيمة الخارجية للمدولار الأمريكي مقابل الين فإن اليابان ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات لقاء وارداتها من القمح مما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين ترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات.

4-1 أنظمة أسعار الصرف: تطورت أنظمة أسعار الصرف في اتجاهين مختلفين منذ انهيار نظام بريتون وودز عام 1971م، حيث تميز الاتجاه الأول بالحفاظ على استقرار أسعار الصرف ضمن تكاليف إقليمية كما في البلدان الأوروبية أما الاتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة بين العملات الرئيسية، وفي ظل هذا النظام تواجه الدول النامية خيارين، إما تعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى أو تثبيت قيمة عملاتها إلى عملة رئيسية أو سلة من العملات⁹.

• **أنظمة الصرف الثابتة:** وفيها يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار. وإما إلى سلة عملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص.

• **أنظمة الصرف المرنة:** تتميز بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير مثل المؤشرات الاقتصادية. وقد تدبج الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وميزان المدفوعات، أو تستخدم التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتححر من قيود سعر الصرف.

5-1 سعر الصرف واختلالات ميزان المدفوعات:

أولاً: التوازن في ميزان المدفوعات:

هناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات، وهما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات هي حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، وذلك بعد إضافة بند السهو والخطأ، ويتم ذلك بتسجيل العمليات وفق قاعدة القيد المزدوج، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات، وأما التوازن الاقتصادي أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات، فهو الذي يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب، فعند حدوث عدم توازن بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصادياً، وأما إذا حدث العكس يوصف

الميزان بأنه متوازن اقتصاديا، ويعتبر التوازن حالة نظرية نادرا ما تحدث¹⁰.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات :

بعد تعرضنا إلى التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، نلاحظ أن التوازن قلما يحدث، بحيث هي إحدى الحالات الثلاث لميزان المدفوعات التالية: الفائض، العجز، التوازن، وكل من الفائض والعجز يعد اختلالا لميزان المدفوعات، وعادة ما يتم التمييز بين حالتين رئيسيتين فيما يخص الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات هما الاختلال المؤقت والاختلال الهيكلي، إضافة إلى اختلال آخر هو الاختلال المستمر.

1-الاختلال المؤقت: يمكن اعتباره عاديا لأنه لا يكون مرتبطا بالبنية الاقتصادية للبلد أو بالهيكل الاقتصادي فيه لأنه سرعان ما يزول بزوال أسبابه، فقد تسبب بعض التغيرات الكبرى في أسعار الفائدة العالمية أو في أسعار بعض العملات الدولية الرئيسية، أو في الظروف السياسية في تدفق رؤوس أموال قصيرة الأجل ضخمة إلى خارج البلد دون أن يقبلها تدفقات ماثلة إليه مما يؤدي إلى حدوث العجز في موازين المدفوعات لهاته البلدان، وعموما هناك عدة صور للعجز المؤقت في ميزان المدفوعات¹¹ وهي: الاختلال المعارض، الاختلال الموسمي، الاختلال الدوري، الاختلال الاتجاهي.

2-الاختلال الهيكلي (الدائم): يعود هذا النوع من الاختلال أساسا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وإلى التغير في ظروف العرض والطلب مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة وتوزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية، ويتطلب علاجه زيادة الصادرات بمعدل أسرع من معدل نمو الواردات¹².

3-الاختلال المستمر: ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفسل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخليا أو خارجيا فتتطلب حولا أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول قوتها¹³.

ثالثا: آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

قد يتعرض ميزان المدفوعات إلى اختلالات، لذا لا بد من اللجوء إلى حلول تمثل في إجراءات تتخذها وترسمها السلطات النقدية ولهذه السياسات عدة مناهج، والتي حاولت تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة للتغيرات في سعر الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، ومن أجل تحقيق ذلك نحاول باختصار التطرق إلى أهم هذه المناهج

في النقاط التالية:

1- منهج المرونات: يرتكز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري، على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات، ومن ثم فإن أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري.

2- منهج الاستيعاب الاقتصادي: تم تقديم هذا المنهج بواسطة (1951.J.Mead.E) ، والذي يرتكز على قواعد التحليل الكنزوي، حيث يبحث منهج الاستيعاب من خلال النظر في أثر التخفيض على سلوك الإنفاق في الاقتصاد المحلي، وتأثير الإنفاق المحلي على الميزان التجاري.

3- المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات:

تطور المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وانسجم مع طروحات النقديين من أنصار مدرسة شيكاغو أمثال (H.jonsen،Mandel)، حيث يعالج المنهج مشكلة العجز والفائض في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال لعرض النقود والطلب عليها، إذ يبدأ بتعريف ميزان المدفوعات على أنه: ظاهرة نقدية لا حقيقية، وإن اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق.

III. الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

سنقوم في هذه الدراسة بالاختبار القياسي للعلاقة السببية بين سعر الصرف وأرصدة ميزان المدفوعات لمعرفة العلاقة فيما بينهما وارتباط وتأثير سعر الصرف في كل منهما، وذلك باستخدام الانحدار البسيط أو المتعدد عند الضرورة، بإضافة متغير لتفسير النموذج المقترح، كما سنقوم بإدراج وحذف حد ثابت إلى المعادلة التقديرية لتبين القوة التفسيرية للمتغير المستقل للتابع.

والانحدار البسيط هو نموذج إحصائي يقوم بتقدير العلاقة بين متغيرين وينتج عنها معادلة تفسر العلاقة بينهما وتعطي قيمة المتغير التابع حال معرفة المتغير المستقل، قبل بناء النموذج لا بد من معرفة شكل الانتشار (سحابة النقاط) كل متغير بالنسبة للتابع، والذي يبين لنا شكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل هل هي علاقة طردية أو عكسية، نلاحظ أن سحابة النقاط بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X تظهر على شكل خطي والانتشار موجب لأن ميلها موجب عليه فإن العلاقة في هذه الحالة بينهما طردية، وبلا تالي فالاصيغة الرياضية للمودج ستكون $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \epsilon_i$ حيث $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \epsilon_i$ = المتغير التابع، β_0 = حد ثابت مقدر يحدد قيمة Y عندما يكون $X = 0$.

$B1 =$ ميل الخط المستقيم المقدر الذي يبين العلاقة بين المتغيرين $X_i =$ المتغير المستقل. $i e =$ الخطأ العشوائي للتقدير.

وسنقوم باستخدام برنامج SPSS الإحصائي لتسهيل استخراج المعلومات والتقديرات المتعلقة بهذه النماذج اعتمادا على الإحصائيات المتاحة. $B =$ رصيد ميزان المدفوعات ، $CC =$ رصيد الحساب الجاري $CCAP =$.رصيد حساب رأس المال $IMP =$ قيمة الواردات $EXP =$.قيمة الصادرات $PCH =$ سعر الصرف.

كما سيتم عرض النتائج المتحصل عليها كما يلي:

النموذج المقدر $(Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + e_i)$ ، معامل الارتباط بين المتغير والمقدر R ، معامل التحديد وهي تين نسبة تفسير معادلة المتغيرات المستقلة لقيمة العنصر التابع $R^2 =$ ، قيمة اختبار فيشر المحسوبة $F_{cal} =$ ، قيمة اختبار فيشر الجدولة $F_{tab} (cal , tab)$

قيمة اختبار ستودنت المحسوبة T_{cal} وقيمة اختبار ستودنت الجدولة T_{tab} كإيلي :- المحسوبة والجدولة لمعلمة الحد الثابت $T_0 (cal , tab)$ - المحسوبة والجدولة لمعلمة المتغير الأول $T (cal , tab)$.

لكل معلمة مقدرة على حده، ونفس الشيء بالنسبة لـ T_{cal} تحسب من البرنامج في حين تستخرج قيمة T_{tab} من الجدول الخاص بها مثل قيمة فيشر، لكن قيمة ستودنت تين معنوية كل متغير على حدا ومقدرتها على تفسير قيمة المتغير التابع، فإذا كان $T_{tab} < T_{cal}$ فإننا نقبل الفرضية H_1 وهذا يعني أن هذا المتغير المستقل له معنوية وقادر على تفسير المتغير التابع، وإذا كان $T_{tab} > T_{cal}$ فإننا نقبل الفرضية H_0 والتي تعني استبعاد المتغيرة المستقلة هذه لعدم معنويتها ومقدرتها على تفسير قيمة المتغير التابع، بعد ذلك يتم استبعاد الفرضيات المدومة ثم نستخرج النموذج المقدر الصحيح والعلاقة السببية بين هذه المتغيرات.

IV. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها: أولاً: الاختبارات القياسية

1- الاختبارات القياسية لعلاقة سعر الصرف بالحساب الجاري :اعتمادا على معطيات الدراسة سنقوم برصد المعطيات المتعلقة بالصادرات، الواردات وصيد الميزان التجاري للحصول على تحليلا لعلاقة السببية بينه وبين سعر صرف الدينار الجزائري، ومن خلال مخرجات برنامج SPSS للمعطيات المتعلقة بالصادرات وسعر الصرف المدرجة فنحصل على النتائج التالية :في حال وجود الحد الثابت: $CC =$

$$251.479 - 1.789TCHR = 0.599 ; R2 = 0.358$$

$$F (8.812, 4.54) T0(3.074, 2.145) ; T1(-2.797, 2.145)$$

من نتائج اختبار الفرضيات يظهر أن النموذج معنوي وكذلك المعالم المقدرة (الحد الثابت)، وذلك لكون القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولة، وبالتالي فإن كل من سعر الصرف والحد الثابت مقدرة تفسيرية ليست عالية لرصيد الحساب الجاري بحوالي 37% وتعود النسبة الباقية لمتغيرات لم تدرج في النموذج.

$$\text{في حال استبعاد الحد الثابت يكون } R2 = 0.47 \text{ ; } TCHR = 0.696 \text{ ; } CC = 0.155$$

$$F (13.312, 4.54) T(3.649, 2.145)$$

نلاحظ أنه حتى في حالة استبعاد الحد الثابت يبقى النموذج معنويا وقدرته التفسيرية أكبر من النموذج الأول، وبما أن النموذج الأول يظهر ميل معادلة الانحدار سالبا فإنه مخالف للنظريات الاقتصادية سالفة الذكر، لذلك نختار النموذج الثاني - بدون حد ثابت - لكونه أكبر معامل تحديد وميله موافق للنظريات الاقتصادية.

2- اختبار العلاقة بين سعر الصرف وحساب رأس المال : في حالة وجود الحد الثابت :

$$CCAP = -5.692 + 0.071TCHR = 0.086 ; R2 = 0.017$$

$$F (0.101, 4.54) T0(-0.372, 2.131) ; T1(0.319, 2.131)$$

من خلال اختبار فيشر يلاحظ أن قيمة $F_{cal} < F_{tab}$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 والتي تعني عدم معنوية النموذج المقدر.

في حال استبعاد الحد الثابت يكون:

$$CCAP = -0.011 TCHR = 0.227 ; R2 = 0.052$$

$$F (0.918, 4.54) T (-0.804, 2.145)$$

نلاحظ أن استبعاد الحد الثابت كذلك لم يؤدي إلى نتيجة تذكر حيث بقيت $F_{cal} < F_{tab}$ وبالتالي فالنموذج مرفوض، وليس له أي مقدرة على تفسير العلاقة بين المتغيرين، وبالتالي فإن رصيد رأس المال لا يبدي أي تجاوبا مع التغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

3- اختبار العلاقة بين سعر الصرف والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات: في حالة وجود الحد الثابت :

$$BP = 129.801 - 1.633 TCHR = 0.616 ; R2 = 0.379$$

$$F (8.655, 4.54) T0(3.206, 2.131) ; T1(-2.925, 2.131)$$

تظهر نتائج الاختبارات القيم المحسوبة لكل من فيشر وستودنت أكبر من القيم الجدولة وبالتالي سنقبل الفرضيات الموجبة H1 والتي تعني معنوية النموذج والقيم المقدرة في حال استبعاد الحد الثابت يكون $R^2 = 0.469$; $TCHR = 0.685$; $BP = 0.145$; $F(13.227, 4.54)T(3.778, 2.145)$

نفس النتيجة حتى في حال استبعاد الحد الثابت، النموذج والقيم المقدرة ومعنوية وهو ما يثبت العلاقة السببية بين المتغيرين، غير أننا سنستبعد النموذج الأول وسنعمد النموذج الثاني، كون النموذج الأول ميل منحني دالة الانحدار سالب، إضافة لكون معامل تحديد النموذج الثاني أكبر، ومع ذلك فالعلاقة التأثيرية بينهما ضعيفة جدا حيث يقدر ميل منحني الانحدار بينهما بـ 15.4% في حين لا تتجاوز القدرة التفسيرية للنموذج الـ 47.6%.

ثانيا: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

رأينا في النقاط السابقة أن ميزان المدفوعات يعتبر السجل الذي تدون فيه كامل العمليات مع العالم الخارجي، وعلاقة سعر الصرف بين ميزان المدفوعات، لذلك لا بد من معرفة التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات وعلاقتها بأسعار الصرف.

1- تطور رصيد الحساب الجاري: يتوقف الفائض أو العجز في الموازين الجارية بدرجة أولى على الميزان التجاري، والذي عرف تراجعا كبيرا سنة 2009، حيث حقق الحساب الجاري رصيда سالبا ولأول مرة سنة 2014، ويرجع السبب إلى تدهور صادرات المحروقات بسبب تراجع أسعار النفط، فبين سنتي 2012 و2014 فقدت الجزائر ما قيمته 12.24 مليار دولار، حيث يتبين أن أهم الموازين الفرعية للميزان الجاري شهدت تراجعا متفاوتا مما ساهم في تراجع الميزان الكلي بنسبة 98%، ويأتي هذا التدهور نتيجة تراجع الميزان التجاري، والذي هو أهم بند في الميزان التجاري وذلك بنسبة 80% بعد التراجع الحاد في قيمة الصادرات بنسبة 42.45%، وذلك بالإضافة إلى تدهور ميزان الخدمات من -7.59 مليار دولار سنة 2008 إلى -8.79 مليار دولار سنة 2011، وذلك إلى جانب التراجع في رصيد التحويلات من 2.78 مليار دولار سنة 2008 إلى -2.59 مليار دولار سنة 2011، بينما عرف السداسي الأول من سنة 2009 عجزا في الحساب الجاري الخارجي بمبلغ 1.62 مليار دولار، حيث وصل فائض الحساب الجاري الخارجي إلى الذروة في سنة 2008 بمبلغ 34.35 مليار دولار، وشهد انخفاض حادا في سنة 2009 يقدر بـ 0.40 مليار دولار، مع ارتفاع طفيف سنة 2010 و2011 على التوالي بـ 12.15 و19.70 مليار دولار، كما سجلت الجزائر عجزا في الحساب الجاري بقيمة 4.58 مليار دولار في الربع الرابع من

سنة 2014 كمستوى قياسي منخفض، كما بلغ متوسط الحساب الجاري ما يقارب 4.9 مليار دولار للفترة 2004-2014، في حين حقق أعلى مستوى على الإطلاق بقيمة 28.95 مليار دولار في الربع الرابع من سنة 2006.

2- تحليل تطور حساب رأس المال

2-1: الاستثمار الأجنبي المباشر: عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا سنة 2010، ولم يكن هذا التطور بفعل زيادة حقيقة في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما بفعل زيادة رؤوس الأموال الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، حيث أن رصيد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ارتفاع مستمر منذ سنة 2004، ولكن بنسب ضئيلة جدا حيث بلغ سنة 2007 قيمة 1.39 مليار دولار، لترتفع إلى 3.47 مليار دولار سنة 2010، وفي ظل تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 و2010 في الدول المتقدمة والدول النامية شهدت الجزائر العكس ارتفاعا محسوبا بين سنتي 2009 و2010، لتشهد بعد ذلك التدفقات الصافية انخفاض بلغ سنة 2012 و2013 قيمة 1.52 و1.96 مليار دولار على التوالي.

كما أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009 و2010 تخص الجانب النقدي، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا في إطار تنويع القاعدة المالية لتك البنوك، خاصة وأن الجزائر تعتمد في تمويل استثماراتها على البنوك المحلية، وذلك تجنباً لعملية الاستدانة من الخارج¹⁴، وفي نفس السياق فقد أقر مجلس النقد والقرض بالجزائر النظام رقم (08-04)¹⁵ والمتعلق برفع رأسمال البنوك والمؤسسات المالية، حيث قامت أربع بنوك خاصة برفع رأس مالها بعدما تحصلت على الترخيص من مجلس النقد والقرض.

2-2: تطور رصيد حساب الرأسمالي:

إن عجز حساب رأس المال خلال الفترة 2004-2007 كان بسبب سداد الجزائر لديونها الخارجية طويلة الأجل إلى جانب ضآلة حجم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ازدادت في الفترة 2008-2014 وساهمت في تحقيق فوائض في حساب رأس المال خال هذه الفترة، كما أن رصيد الميزان الرأسمالي سجل فائضا يقدر بـ 2.54 مليار دولار سنة 2008 بعدما تميزت الفترة 2004-2014 بعجز متذبذب بلغ أقصاه سنة 2006 بقيمة 11.22 مليار دولار، وأدناه سنة 2007 بقيمة 0.99 مليار دولار، وسجل الميزان فائضا سنة 2008 يقدر بـ 2.54 مليار دولار، وسجل انخفاض

الفائض سنة 2011 بقيمة 0.36 مليار دولار، ويعود السبب الذي أدى إلى حدوث فوائض في رصيد ميزان رؤوس الأموال بعدما كان يعاني من العجز، إلى الزيادة المعتبرة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- مؤشرات رصيد الميزان الكلي

سجل ميزان المدفوعات في الجزائر تدهورا حادا بداية من سنة 2009، مما ساهم في تراجع معدل نمو احتياطات الصرف الأجنبي والتي عرفت نمو بالغ الأهمية خلال الفترة 2005-2008، عموما سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا ابتداء من سنة 2004 قدره 9.25 مليار دولار ليرتفع تدريجيا ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة 36.9 مليار دولار ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3.86 مليار دولار، كما حقق ميزان المدفوعات عجزا سنة 2014 وبقيمة -5.88 مليار دولار وذلك ولأول مرة منذ سنتي 1998 و1999، ويرجع سبب ذلك إلى تراجع مداخيل صادرات المحروقات من 71.66 و70.58 مليار دولار سنتي 2011 و2012 على التوالي إلى 58.34 مليار دولار سنة 2014 هذا من جهة، وارتفاع تكلفة الواردات من 38.39 و46.93 مليار دولار سنتي 2010 و2011 على التوالي إلى 59.44 مليار دولار سنة 2014 من جهة أخرى، وهذا في ظل الانخفاضات المتتالية للدينار مقابل الدولار واليورو، وانخفاض أسعار البترول (58 دولار للبرميل/ديسمبر 2014).

ما يلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات لم يستقر وبقي متذبذبا خاصة خلال الفترة 2009-2014 نتيجة للاصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، إلا أنه شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2004-2008 مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي، وابتداء من سنة 2004 بدأ الحساب الجاري يشهد فوائض مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ 34.54 مليار دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار النفط التي قاربت 100 دولار في نفس السنة.

أما حساب رأس المال فأستمر في تحقيق العجز بلغ أقصاه 11.22 مليار دولار عندما أقبلت السلطات على السداد المسبق لديونها بمقدار 12.9 مليار دولار في سنة 2006¹⁶، في حين سجل فائضا ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3.5 مليار دولار في سنة 2010 وزيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـ1.77 مليار دولار في نفس السنة.

كما حقق رصيد ميزان السهو والخطأ عجزا متناقصا على مدى فترة الدراسة بلغت أقصاها سنة 2013 بقيمة -2.27 مليار دولار، وأدناها سنة 2010 بقيمة 0.49 مليار دولار، وذلك باستثناء سنة 2011 التي سجل فيها الميزان رصييدا موجبا قدره 1.41 مليار دولار، ويمثل ميزان السهو والخطأ كافة العمليات التي تحتفظ السلطات بنشر بياناتها حقيقية عنها كمدفوعات القطاع العسكري، إضافة إلى الحالات السهو والخطأ التي قد تحدث أثناء عمليات التقييم.

تأثر ميزان المدفوعات الجزائري بالأزمة العالمية وانخفاض قيمة الدولار، وهذا بتراجع رصيده من 36.9 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009، وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66.66% سنة 2007 و25.17% سنة 2008، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2009 إلى 0.28%، وهو ما يمثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، وسجل ارتفاعا طفيفا بـ15.58 و20.14 مليار دولار سنتي 2010 و2011، ويعود السبب إلى تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة الاحتياطيات من الصرف الأجنبي، حيث تراجع معدل زيادة هذا الأخير من معدل زيادة تقدر بـ29.88% سنة 2008 إلى 4.06% و8.93% على التوالي سنتي 2009 و2010 محققا بذلك ما قيمته 148.91 مليار دولار.

V. الخلاصة

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني.

حيث عرفت مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر استقرارا في الفترة ما بين (2004-2014) من الدراسة، وذلك بفضل الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر مع الارتفاع الكبير والمتواصل لأسعار البترول مما دفع بالحكومة إلى إطلاق برامج تنويع قصد تنويع الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني، على غرار برامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، إذ يمثل سعر الصرف مقياسا حقيقيا لنجاح الدول في إدارة الاقتصاد الكلي، حيث اهتمت الدول بدراسة بغية حل مشكلة تحويل العملات لبعضها وتسهيل سداد الديون الدولية، ولهذا يتوجب على الدول اختيار نظام سعر صرف يتلاءم مع معطياتها الاقتصادية؛ إن نسبة كبيرة من مداخل الجزائر بالعملة الصعبة تضيع نتيجة اختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات، حيث أن قرابة 70% من الواردات بالأورو، في حين أن

حوالي 98% من الصادرات هي محروقات بالدولار، كما ساهم الميزان الجاري في دعم الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الجزائري طيلة فترة الدراسة، أما ميزان رأس المال فلم يساهم بذلك إلا خلال السنوات الأخيرة، أي بعد تسديد الديون الخارجية؛ إن شروط التبادل ليست في صالح الجزائر تتم الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية والتي تفوق 98% من مجمل الصادرات حصريا بالدولار الأمريكي، في حين أن 60% من الواردات من مختلف السلع بالعملة الأوروبية الأورو، هذا في صالح الدول الأوروبية لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو، وشهد الدولار مستويات منخفضة أمام الأورو منذ 2003 تركت آثارا واضحة على العائدات النفطية. على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكننا المقترحات التالية: تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي سواء بالأورو أو بـدولة من العملات يكون لها وزنا مهما في هيكل المبادلات التجارية للدول المنتجة للنفط، وذلك من أجل تجنب الانخفاض في القوة التنافسية لبرميل النفط؛ وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنوع الاقتصاد الجزائري لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، وتنويع العملات الصعبة المكونة لاحتياجات الصرف، والعمل على أن يكون مستوى الاحتياطي من وسائل الدفع الخارجية أعلى من حجم الديون بشكل دائم؛ تنويع الواردات خارج منطقة الأورو للحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار مقابل اليورو.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم 1: تطور الصادرات مقارنة بسعر صرف الدينار مقابل الدولار

الوحدة: (مليون دولار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الصادرات	32220	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	60040
الصادرات النفطية	31550	45094	53429	59831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	58340
DZD/\$	72.61	73.37	71.15	66.82	71.18	72.64	73.94	76.05	78.10	78.15	87.90

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2014.
- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, Juin 2012, 2015.

الجدول 2: تطور الواردات الجزائرية مقارنة بسعر صرف الدينار مقابل اليورو. الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	17950	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	55028	58580
€/DZD	98.95	87.01	93.7	98.33	100.2	101.2	103.4	106.5	102.9	106.8	107.1

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من:

- إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، مرجع سابق.

- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, Juin 2012, 2015.

الجدول 3: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2004-2014

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	17950	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	55028	58580
الصادرات	32220	46001	54163	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886
رصيد الميزان التجاري	14270	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	9946	4306

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2014.

الجدول 4: تطور رصيد الحساب الجاري للفترة 2004-2014

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الحساب الجاري	11.2	21.2	29.9	30.5	34.4	0.4	12.16	17.77	12.3	0.38	9.1-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

.,Op Cit, p.152010- Banque d'Algérie, Rapport 2015,

الجدول 5: تطور رصيد الاستثمارات خلال الفترة (2004-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإستثمار الأجنبي المباشر	0.62	1.06	1.76	1.39	2.28	2.54	3.47	2.04	1.52	1.96	1.47
صافي رؤوس الأموال	2.23-	3.05-	11.8-	0.77-	0.43-	1.52	0.44	1.08-	0.62-	0.39-	0.52-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Rapport 2015, 2010, Op Cit, p.15

الجدول 6: تطور رصيد الحساب الرأسمالي للفترة (2004-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الحساب الرأسمالي	1.8-	4.2-	11.2-	1.09-	2.54	3.45	3.42	2.38	0.24-	0.7-	3.23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

.15:-Banque d'Algérie, Rapport 2015, Op Cit, p

.15:Banque d'Algérie, Rapport 2010, Op Cit, p-

الجدول 7: تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ميزان السهول والخطأ	0.2-	2.2-	1.08-	1.6-	0.69	0.6-	0.4-	1.41	1.14-	2.2-	1.24
الدين الخارجي	21.8 2	17.19	5.6	5.6	5.58	5.41	5.56	4.4	3.67	3.39	3.73
رصيد ميزان المدفوعات	9.25	16.94	17.33	29.5	36.9	3.86	15.5 8	20.14	12.0 6	0.13	5.8-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المصادر التالية:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2005-2015، مرجع سابق.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، أبوظبي، 2010،

ص-ص 380-393.

المراجع والإحالات:

¹(D.Umoru and O.Odjegba, 2013), Exchange rate misalignment and balance of payments adjustment in Nigeria.

²Ş.Güneş2013, the Effect of Exchange Rate on the International Trade in Turkey

³Franck C "Les effets de l'appréciation de l'euro sur l'économie française", note de conjoncture, juin 2008.

⁴موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص:43.

⁵Marie delaplace, monnaie et financement de l'économie, dunod, 2 édition, Paris, 2006, p : 126.

⁶ زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غ منشورة، جامعة الأزهر (فلسطين)، 2012، ص-ص:19-23، (بتصرف).

⁷حطّاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية-حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غ منشورة، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص: 49.

⁸ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013، ص: 19.

⁹مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفة في تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، غير منشورة، الأردن، 2008، ص: 31.

¹⁰ أحيممة خالد، مرجع سابق، ص:84.

¹¹خليفة عزوي، مرجع سابق، ص-ص:14-15.

¹² الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص:32.

¹³ السيد محمد أحمد السيريتي، مرجع سابق، ص:239.

¹⁴ حليم بن دحمان، رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011، ص:63.

15 الجريد الرسمية، نظام رقم 04-08، يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، العدد 72، 23 ديسمبر 2008.

16 دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، الجزائر، جانفي 2014، ص: 28.

مساهمة الولاية في تنفيذ مخططات التنمية المحلية - دراسة حالة لولاية المدية -

أ.د. سليمان بوفاسة * أ. ياسر علاوي **

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتوضيح دور الجماعات المحلية في الجزائر (والمتمثلة أساسا في الولاية) في التنمية المحلية، حيث سنقوم بدراسة أهم المخططات التنموية في الجزائر وأهميتها في الإقتصاد الوطني ثم نبرز دور الولاية كهيئة محلية ومساهمتها من الناحية التمويلية والتخطيطية وحتى من ناحية التنفيذ لهذه المخططات التنموية على المستوى المحلي.

ولإثراء هذه الدراسة أكثر نأخذ حالة ولاية المدية من خلال إبراز مدى تنفيذ برامجها التنموية في العديد من القطاعات كالأشغال العمومية والسكن والفلاحة إلى غير ذلك من القطاعات الحساسة والتي من شأنها المساهمة في الرفع من المستوى المعيشي و الإجماعي لسكان الولاية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية، الولاية، المخططات التنموية، التمويل المحلي.

Abstract:

The purpose of this research project is to study and clarify the relationship between local communities in Algeria (represented mainly by the wilaya) and local development, for this we will study the most important development plans in Algeria and its importance in the national economy and will highlight the role of the wilaya as a Local Authority in its contribution in terms of funding, planning And even with regard to the execution of these development plans at the local level. And to enrich this research we will study the situation of the wilaya of médéa highlighting the execution of the programs of local development in several sectors like the public traveuax Sector of the agriculture and other

* أستاذ التعليم العالي - جامعة يحيى فارس - المدية.
** طالب دكتوراه - جامعة يحيى فارس - المدية.

sensitive sectors which are likely to contribute of the lifting of the standard of living and social of the inhabitants of the wilaya

مقدمة:

يحتل موضوع التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية خاصة مركزا مهما بين مواضيع الفكر الإقتصادي والبرامج الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية لما يقدمه من بديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه العديد من البلدان، ولتنفيذ برامج التنمية المحلية على أرض الواقع كان من الضروري إيجاد هيئات لا مركزية تساهم في تنفيذ هذه البرامج، ومن أهم هذه الهيئات نجد الولاية كهيئة محلية لا مركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، الأمر الذي أسند إليها مهام التنمية المحلية، حيث يقوم بتسيير شؤونها وإدارتها الوالي والمجلس الشعبي الولائي، ولأجل تجسيد هذا الدور تدعمت هذه المهام بمصادر تمويل مختلفة ومتنوعة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وحقوق ومداخل الأملاك وغيرها، بالإضافة إلى ذلك فإن عملية التخطيط والتنفيذ لا تقل أهمية عن العملية التمويلية، من هنا يأتي الدور المهم للولاية في مساهمتها في الرفع من التحديات التنموية في الجزائر. ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الولاية في تنفيذ مخططات التنمية المحلية في الجزائر؟

ولدراسة هذا الموضوع إرتأينا تقسيمه إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: برامج التنمية المحلية في الجزائر

المحور الثاني: الولاية وتأثيرها على التنمية المحلية

المحور الثالث: ولاية المدية كنموذج لتنفيذ مخططات التنمية المحلية

المحور الأول: برامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر

تعتبر المخططات والبرامج التنموية المحلية في الجزائر ذات أهمية كبيرة لما لها من مساهمة كبيرة في تحسين الاقتصاد المحلي، والرفع من معدلات التنمية الإقتصادية، وأيضا تحسين الجانب الإجتماعي للمجتمع المحلي

أولا: ماهية التنمية المحلية

قبل التطرق إلى أهم مخططات التنمية المحلية في الجزائر يجب أولا معرفة مفهوم مصطلح التنمية المحلية وأهم الأهداف التي تسعى إليها.

1-تعريف التنمية المحلية: لقد ظهرت عدة تعاريف للتنمية المحلية لقد اختلف العديد من الكُتاب والمفكر في تحديد تعريف موحد ودقيق للتنمية المحلية وهذا لعدم وجود نموذج موحد للتنمية المحلية وأيضا لأن التنمية المحلية تشمل بعد إقليمي، ومن أهم هذه

التعاريف نجد:

✓ هي عبارة عن تنمية خاصة بمنطقة سكنية أو مقاطعة سكنية في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع إعطاء المشكلات التي تعترضهم أهمية كبيرة، والعمل على حلها من قبل السلطات المسؤولة ضمن إطار خطة وطنية محلية شاملة¹.

✓ ونجد أيضا تعريف " ميشال بوفي" الذي ركز أساسا على تعريف التنمية الاقتصادية المحلية²، ولقد ربط تعريف هذه الأخيرة بدور المالية المحلية التي من أهدافها تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وبعنصر آخر وهو تهيئة الإقليم التي كانت في الماضي من صلاحيات الدولة، لكن حاليا أصبح جزء منها على الأقل من اختصاص الجماعات الإقليمية، لأن هذه الأخيرة تفقد سياساتها الخاصة بتهيئة الإقليم وتقوم بإدخال السياسات الخاصة بالتنمية المحلية.

2- أهداف التنمية المحلية: إن التنمية المحلية ليس هدفها الأول والأخير إشباع الجانب المادي للإنسان فقط، بل هي في مفهومها الشامل أوسع من ذلك حيث تهدف إلى ضمان الحياة الكريمة للإنسان، وتتلخص أهم أهدافها³:

✓ تعمل التنمية المحلية على تحفيز الرأي العام الذي يؤمن بعمليات التحول والتغيير، والعمل على أن يكون جزء من تلك النشاطات الانسانية اليومية، من خلال الشعور الجمعي الذي يسيطر على العقول والسلوك والأفعال مما يضمن لها النجاح.

✓ تعمل على صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط لكي يسهل نموها بشكل متوازن.

✓ العمل على خلق المشاركة الوجدانية، وتأسيس الروابط بين أكبر عدد من المشاريع والجماعات المحلية وخلق روح جديدة في العلاقات الانتاجية ومرافق الخدمات الأخرى.

كما أن هناك من يلخص أهداف التنمية المحلية في هدفين رئيسيين هما:

-أهداف الإنجاز: وتشمل كما تحققها التنمية المحلية من منجزات مادية.

-أهداف معنوية: وتشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية المحلية.

3- الشروط الاساسية للتنمية المحلية: لنجاح أي عملية تنمية محلية يجب توفر عدة شروط مسبقة، يمكن حصرها في ثلاث نقاط رئيسية وهي⁴:

أ) وجود مجتمع محلي: المجتمع المحلي يعرف من خلال فوائد مختلفة ومن خلال الخدمات التي يقدمها للمواطن، كما أنه يعرف بخصائص تلك المجتمعات كما هي، من

وقائع، ماضي، حاضر ومستقبل، وكل فئات ذلك المجتمع (نساء، شباب، ثقافتهم، تراهم... الخ)

ب) الشراكة: في إطار التنمية المحلية يجب تواجد هيئة للشراكة، وخلق شبكة للتبادل تجسد دائما بفتح المجالات للتبادل مع ممثلي المجتمع المحلي والقطاع الخاص والعام خلال عهدتهم الانتخابية التي يجب عليهم احترامهم، وواجب عليهم العمل معا رغم اختلاف الأهداف والمصالح.

ج) تهيئة مناخ ملائم للتنمية المحلية: إن العنصر الثالث المهم لنجاح سياسات التنمية المحلية هو تهيئة مناخ ملائم ومحيط جيد للتعاون والشراكة، ونشاط المجتمع المحلي والمدني.

ثانيا: مخططات التنمية البلدية والقطاعية في الجزائر

في القانون الجزائري هناك مخططين رئيسيين للنهوض بالتنمية المحلية وهما مخطط التنمية البلدية ومخطط التنمية القطاعية حيث أن التنمية القطاعية هي الأخرى تنقسم إلى قسمين وهما التنمية القطاعية الممركزة وغير الممركزة.

1- مخططات التنمية البلدية (PCD): يعبر المخطط البلدي للتنمية على مجموعة من الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للبلدية بتقدير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي فهو يمثل الوسيلة المثلى التي تمكن البلدية من دفع عجلة التنمية بها من خلال الدراسات وتنفيذ المشاريع على مستوى البلدية.

كل مشروع تعتمده الدولة انجازه في البلدية يجب أن يحصل على الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي، ولهذا الغرض يمكن للبلدية أن تطلب تقديم أي وثيقة من شأنها أن تساعد في معرفة طبيعة المشروع ومحتواه وآثاره.

كل اقتراح من البلدية لتسجيل أي عملية في المخطط الوطني للتنمية يجب أن تسبقه دراسة تتعلق بما يأتي:⁵

إمكانية إنجاز المشروع وصلاحيته، تقدير الكلفة تقديرا دقيقا، إمكانيات التمويل و إجراءاته و كفاءته، المردودية الاقتصادية للمشاريع ذات الطابع الإنتاجي، طبيعة البرامج المرافقة التي تترتب عن الاستثمار وانعكاساتها على البيئة.

2- مخططات التنمية القطاعية (PSD): تدخل المخططات القطاعية للتنمية ضمن البرامج الوطنية للتجهيز العمومي، حيث تسعى الدولة من خلالها إلى تدعيم القدرات التنموية المحلية، وتنقسم هذه المخططات إلى:

أ) البرامج القطاعية المركزية: هي مجموع البرامج التنموية التي تضم مشاريع من الحجم

الكبير، تتطلب تقنيات وإمكانيات كبيرة تُعدى الجماعات المحلية، وبالتالي فهي تسجل باسم الوزارة المعنية ويشرف عليها الوزير مباشرة لضمان السير الحسن والفعال، وتمويل هذه المشاريع من ميزانية الدولة للتجهيز.

ورغم كون هذه المخططات ذات طابع وطني إلا أنها تساهم بشكل وبطريقة غير مباشرة في دعم الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية التي تجد نفسها في غالب الأحيان عاجزة على إنجاز مشاريع ضخمة تفوق قدراتها المالية والبشرية والتنظيمية.

ب) البرامج القطاعية غير الممركزة:

هي مخططات ذات طابع وطني حيث تدخل ضمنها كل إستثمارات الولاية، هذه المخططات تخص برامج المشاريع الكبرى المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية للولاية خاصة: التربية، الري، الطرقات، التكوين المهني، الهياكل الإدارية، الفلاحة والغابات، الصحة والحالة الاجتماعية، الشباب والرياضة، التعمير والثقافة. والغرض من هذه البرامج هو تجسيد أهداف التوازنات القطاعية وتسجل باسم الوزارة ويشرف عليها الوالي الذي يسهر على تسييرها على مستوى الإقليم المسؤول عنه.

يجب أن لا يخرج مخطط الولاية للتنمية عن إطار توجيهات المخطط الوطني المتوسط للتنمية مع مراعاة جوانب التناسق⁶، كما يجب يحقق مخطط الولاية ترتيب وإدماج وتنسيق كافة الأعمال المتعلقة بالإنجاز وأن يشكل أداة للتواصل بين الولاية والسلطة المركزية.

ثالثا: برامج التجديد الريفي كأداة لتجسيد التنمية المحلية

تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من توجيهات رئيس الجمهورية، المتعلقة بضرورة تنمية متوازنة ومنسجمة لكل الوطن دون إقصاء وتمهيش، تدعيما للقدرات من أجل تحكّم أفضل في اندماجنا في الإقتصاد الجهوي والعالمي، والحفاظ على هويتنا وخصوصيتنا، تعزيز الحكم الراشد المحلي وتحقيق تنمية مستدامة.

1- تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة يعني كل مشروع يحتوي على أنشطة ترافق السكان والمؤسسات في الريفي والتي تعمل على بلوغ هدف مشترك.

وتعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية أفضل أداة لتنفيذ السياسة الوطنية للتنمية الريفية، وذلك لاعتبارها مشاريع مندمجة ومتعددة القطاعات، ومنجزة في أقاليم ريفية محددة مسبقا من أجل تحقيق الإستقرار للمجموعة الريفية وعودة تلك التي هاجرت هذه الأقاليم (محاربة النزوح الريفي) ويمثل المشروع مجال تدخل في جزء من الإقليم البلدي أو بكامله، فالمشروع الجوّاري المندمج للتنمية الريفية مجدد في طريقة بناء

المشاريع التي تعتمد على البناء التصاعدي للمشاريع لأنه يستجيب لطموحات السكان والسلطات المحلية، ويندرج المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة ضمن روح الدولة⁷. ومن بين أهم المبادئ الأساسية للمشروع الجوّاري:

- ✓ البناء التصاعدي للمشاريع الجوّارية.
- ✓ تنظيم مشاركة السكان المعنيين وتقنينها
- ✓ معالجة الإشكاليات المحلية (مكافحة التصحر، تطوير نشاطات متعددة، ترقية التراث...)

✓ إعطاء الأولوية للسكان في المناطق المعزولة.
 ✓ التكامل وديناميكية المشروع، ديناميكية إقليمية.
 2- مواضيع المشاريع الجوّارية للتنمية الريفية المندمجة: من أهم المواضيع التي تشملها المشاريع الجوّارية نجد⁸:

(أ) عصرنة القرى والقصور: تحديث المدن الريفية وذلك بتحديد أعمال ذات أولوية وبترشيد التدخلات العمومية كما يرمي هذ المشروع إلى إزالة الأحياء القصديرية، وهذا ما تجسد في إنجاز السكّات الريفية.

(ب) تنوع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي: وهذا من أجل خلق دخل لسكان المناطق الريفية بواسطة مشاريع جديدة وخلق أنشطة اقتصادية محلية، السياحة الريفية، الصناعة الحرفية، المنتجات المحلية من جهة، وتحسين الإقليم الريفي بجعله مطمح أنظار الشباب ودفعاً لعودة السكان لما يحمل من منشآت جديدة من جهة أخرى.

(ج) حفظ الموارد الطبيعية وتثمينها: يجري تنفيذ هذا البرنامج في إطار أهداف مكافحة التصحر وتخفيف إنجراف التربة في المناطق الجبلية وحماية الغابات والسهوب والواحات والجبال والسواحل.

(د) حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي: يقصد بالتراث الريفي المنتجات المحلية الزراعية، وحماية المواقع التاريخية والثقافية، وتثمينها بالإضافة إلى تحويل المنتجات التقليدية وتسويقها.

بالإضافة إلى هذه البرامج الأربعة هناك برنامج آخر ذو طبيعة أفقية ومشارك مع البرامج الأخرى وهو يتعلق بتدعيم القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

3- أهداف المشاريع الجوّارية: إن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخص التنمية الريفية والتي لها غرض تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ليس للمناطق الفلاحية فقط، وإنما أيضاً المناطق الريفية التي تكمل التنمية الفلاحية وتدعمها، وهذا في

إطار الأهداف المعلنة المبينة على أساس تقييم مستوى التنمية الريفية والتدخلات من أجل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

المحور الثاني: الولاية وتأثيرها على التنمية المحلية

تعرف الولاية على أنها: "الجماعة الإقليمية للدولة وتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة". وللولاية تأثير مباشر على التنمية المحلية من خلال الصلاحيات الممنوحة لها قانونا وأيضا من خلال دورها التويلي والتخطيطي.

أولا: الدور التنموي للولاية من خلال قانون الجماعات المحلية

من خلال آخر قانون متعلق بالولاية رقم 07-17 المؤرخ في 2012/02/21 نلاحظ أن المشرع الجزائري أعطى للولاية أهمية كبيرة بخصوص دورها في المجال التنموي في العديد من القطاعات الحساسة التي يمسها هذا المخطط التنموي والتي من أهمها:

1- قطاع الفلاحة والري: من أهم الاجراءات التي تقو بها الولاية في هذا القطاع⁹:

- ✓ يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، وبشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية.
- ✓ يتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه.

- ✓ يبادر المجلس الشعبي الولائي، بالإتصال مع المصالح المعنية، بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها.
- ✓ يساهم المجلس الشعبي الولائي، بالاتصال مع المصالح المعنية، في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.
- ✓ يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري المتوسط والصغير.

2- قطاع التجهيزات التربوية والثقافية: وفي هذا المجال تقوم الولاية ب¹⁰:

- ✓ إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير المركزية للدولة المسجلة في حسابها.
- ✓ المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولا سيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.
- ✓ يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية.

✓ يساهم المجلس الشعبي الولائي، بالاتصال مع البلديات، في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها.

✓ يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط إجتماعي يهدف إلى ضمان تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي، حماية الأم والطفل، مساعدة المسنين.

3-قطاع الهياكل الاقتصادية والسكن: للولاية دور مهم في هذا القطاع الحيوي بحيث تقوم¹¹:

✓ المبادرة بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها.

✓ تصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.

✓ القيام بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية ولا سيما في مجال الكهرباء وفك العزلة.

كما يمكن المجلس الشعبي الولائي أن يساهم في إنجاز برامج السكن:

✓ المساهمة بعمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري.

✓ كما يساهم المجلس الشعبي الولائي، بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربه.

ثانيا: التمويل المحلي للتنمية من طرف الولاية

إذا تأملنا في مفهوم التنمية المحلية بعمق وبنظرة تحليلية فإن ذلك يكشف بوضوح أهمية التمويل المحلي في تجسيد مخططات التنمية المحلية في الواقع، وتوفير حاجات الوحدات المحلية من سلع وخدمات.

1- مفهوم التمويل المحلي: يعرف التمويل المحلي بأنه " كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"¹²، إن نجاح عملية التنمية يتوقف على مدى قدرة وكفاءة الجماعات المحلية على تحصيل أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية فهي تمنحها القدرة والكفاءة لتحقيق أهدافها.

ولكي تتحقق التنمية المحلية بأفضل صورة وبمعدلات مرتفعة هي بحاجة إلى موارد

مالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل التي يمكن تحليلها على النحو التالي¹³:

(أ) التنمية المحلية وضرورة توافر الموارد المالية: مع استمرار عملية التنمية فإن هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المالية. من هنا يتضح الإرتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقيق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة ومدى توافر الموارد المالية.

(ب) إرتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية: إن الإرتفاع في تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية في الكثير من الأنظمة المحلية المطبقة تعود إلى عدة منها إرتفاع الأجور والخدمات ومستلزمات تقديم الخدمة... الخ، بالإضافة إلى تزايد الإهمال والتسبب في الكثير من الأحيان وقد يضاف إلى ذلك سوء الإدارة وعدم كفاءتها في ترشيد التكلفة.

(ج) ضرورة الإلتجاه إلى الإعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية: إن نجاح الإدارة المالية المحلية في الحصول على أكبر منفعة من استخدام الموارد المالية المحلية المتاحة يؤدي إلى تدعيم كيان نظام الإدارة المحلية والتقليل من حجم الإعانات التي تأتي من الحكومة

2- مصادر التمويل الولاية: تتوفر الولاية على العديد من مصادر الإيرادات والتي من شأنها المساهمة في تمويل المشاريع التنموية ومن بين هذه المصادر نجد:

(أ) الموارد الجبائية: تعتبر الإيرادات الجبائية أهم الإيرادات التي تحصل عليها الجماعات المحلية، حيث تدخل مباشرة في ميزانيتها وتنقسم هذه الموارد الجبائية إلى:

الجدول رقم 1: أنواع الضرائب وكيفية توزيعها على الجماعات المحلية

الضرائب المحصلة لفائدة البلديات	الضرائب المحصلة لفائدة الولايات والبلديات صندوق الجماعات المحلية	الضرائب المحصلة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية	
- الرسم العقاري - رسم التطهير - الرسم على الذبح	- الرسم على النشاط المهني	- الرسم على القيمة المضافة - الضريبة الجزافية الوحيدة - الضريبة على الأملاك - قسيمة السيارات	أنواع الضرائب

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قوانين المالية

(ب) الإعانات الحكومية: نظرا لعدم كفاية موارد الجماعات المحلية فإن السلطات المركزية تخصص إعانات بهدف دفع التنمية المحلية، ويعد هذا المورد من المصادر الهامة وهذا بسبب حجم المبالغ المخصصة لها.

(ج) إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية: يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ويوضع تحت تصرف وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية¹⁴.

(د) القروض المحلية: تشكل القروض نوع آخر من أنواع التمويل المحلي، فهي تمثل مصدرا احتياطيا تلجأ إليه الجماعات المحلية عند عجزها عن تغطية نفقاتها والتزاماتها.

(هـ) نواتج استغلال أملاك الجماعات المحلية: تنتج هذه الموارد عمليات التنازل أو عمليات الكراء للعقارات والمنقولات التي تعود ملكيتها للجماعات المحلية

ثالثا: تخطيط وتنفيذ التنمية المحلية من طرف الولاية

لا يقتصر دور الولاية في التمويل المحلي للتنمية لكن يتعدى ذلك الى عمليات التخطيط والتنفيذ لمختلف المشاريع والبرامج التنموية على المستوى المحلي.

1- التخطيط المحلي للتنمية: إن عملية التخطيط المحلي لا يقل قيمة عن التمويل المحلي حيث زاد الاهتمام بالتخطيط في العصر الحديث في ظل النمو السريع الذي يعرفه العالم، وللولاية دور مهم في هذا المجال بحيث يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط بين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية. ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية¹⁵.

ويعرف التخطيط بأنه "عملية حصر وتجميع موارد المجتمع مادية كانت أو بشرية وتنظيم طريقة إستغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة خلال أقصر فترة زمنية ممكنة"¹⁶.

كما يعرف بأنه "عملية حصر إجتماعي لتوجيه وإستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع إجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته في أقل فترة زمنية ممكنة"¹⁷.

2- تنفيذ المخطط الولائي للتنمية: يتم تحضير المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية من طرف المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم يخضع لدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية على مستوى مديرية التخطيط¹⁸ وبعد المصادقة عليه يبعث إلى وزارة المالية التي تقوم بدورها بدراسته والمصادقة عليه ثم تقوم بتحرير رخص البرامج واعتمادات الدفع، حيث يعتبر هذا الإجراء بمثابة ترخيص للولاية للشروع في تطبيق وتنفيذ برامجها التنموية.

تسجل البرامج القطاعية غير الممركزة باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذها عن طريق

اعتمادات الدفع التي تخصص من طرف وزير المالية، ويقوم الوالي بتوزيع اعتمادات الدفع المبلغة له حسب كل قطاع، ويمكن للموالي أن يقوم بتحويلات مالية من قطاع فرعي إلى قطاع فرعي آخر ضمن نفس القطاع وذلك في حدود اعتمادات الدفع المبلغة له،¹⁹

المحور الثالث: ولاية المدية كنموذج لتنفيذ مخططات التنمية المحلية

إن ولاية المدية تربع على موقع استراتيجي هام باعتبارها بوابة الهضاب العليا و الجنوب الجزائري ونقطة عبور بين الشرق والغرب حيث أن أغلب التبادلات الاقتصادية بين هذه المناطق تتم عبر إقليمها لهذا كان من الضروري على الدولة أن تولي اهتماما بالغا بالتنمية المحلية عى ربوع هذه الولاية، وسنوضح أهم إنجازات ولاية المدية بخصوص التنمية المحلية في العديد من القطاعات الحساسة والتي تساهم بصفة مباشرة في تحسين المستوى المعيشي لسكان الولاية.

أولا: قطاع الأشغال العمومية

يعتبر قطاع الأشغال العمومية من القطاعات الهامة نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه شبكة الطرقات في تحسين ظروف تنقل الأشخاص والممتلكات وكذا تحقيق التواصل بين المناطق والمدن والمداشر ببعضها.

إن ولاية المدية تربع على موقع استراتيجي هام باعتبارها بوابة الهضاب العليا والجنوب الجزائري، ونقطة العبور بين الشرق والغرب حيث أن أغلب التبادلات الاقتصادية بين هذه المناطق تتم عبر إقليمها من خلال شبكة واسعة من الطرق تحتوي على²⁰:

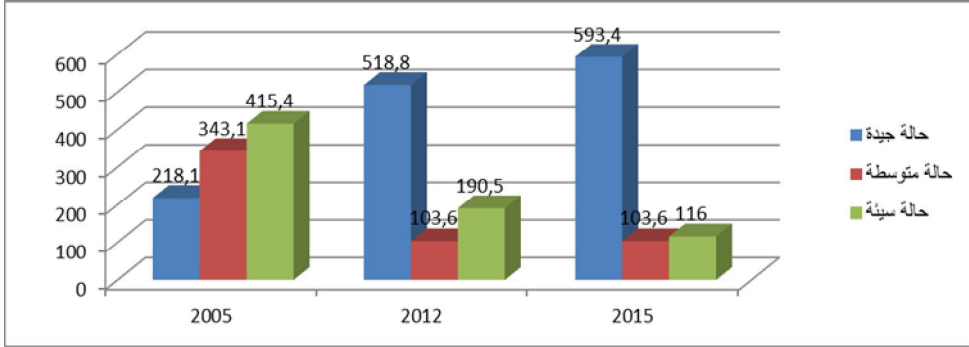
✓ 14 محور من الطرق الوطنية بمجموع 713 كلم. من بينها رابطتين كبيرتين شمال جنوب (الطريق الوطني رقم 01 و08)، ورابطتين شرق غرب (طريق وطني رقم 18 و 40)

✓ 30 محور من الطرق الولائية بمجموع 813 كلم.

✓ شبكة مهمة من الطرق البلدية بمجموع 2448 كلم.

وفي مايلي رسم توضيحي يبين تطور حالة الطرق الوطنية والولائية خلال السنوات السابقة:

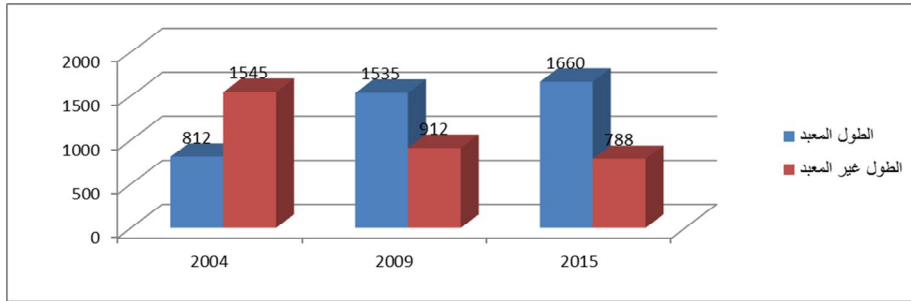
شكل رقم 1: تطور الطرق الولائية والوطنية بولاية المدية



المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التطري ص 4.

أما بالنسبة لتطور شبكة الطرق البلدية فكانت كالتالي:

شكل رقم 2: تطور الطرق البلدية بولاية المدية

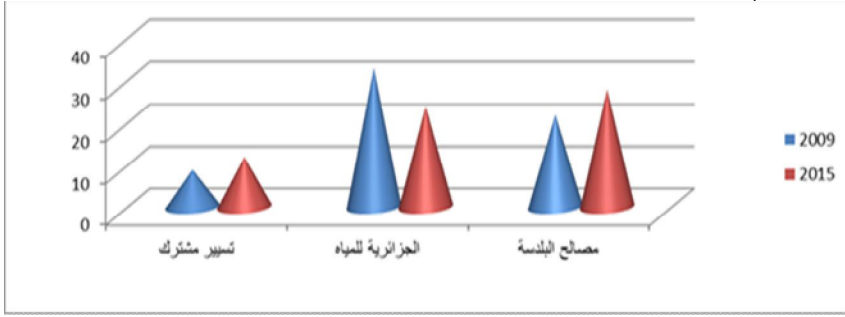


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصاءات مديرية الاشغال العمومية.

ثانيا: قطاع الفلاحة والغابات

بالنسبة للمري الفلاحي على مستوى الولاية نتواصل الأشغال بنسبة إنجاز تقدر ب 50 % لإنجاز سد بني سليمان بطاقة استيعاب تقدر ب 28.5 مليون م3 موجهة لسقي محيط ب 2000 هكتار، كما أن إنجاز هذا الأخير يعرف وتيرة اشغال جد متقدمة مقدرة ب 70 %، والشكل الموالي يوضح تسيير شبكة المياه الصالحة للشرب.

شكل رقم 3: المصالح المعنية بتسيير شبكة المياه بولاية المدية



المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التطري ص15.

أما بالنسبة إلى الجانب الفلاحي من مساحة ولائية إجمالية مقدرة ب 877.595 هكتار تحتل الأراضي الفلاحية 773541 هكتار أي نسبة 88 % موزعة بين غابية رعوية وصالحة للفلاحة.

أما بالنسبة لعدد المستثمرات الفلاحية فهي مبينة في الجدول التالي:
الجدول رقم 2: عدد المستثمرات الفلاحية وأنواعها بولاية المدية

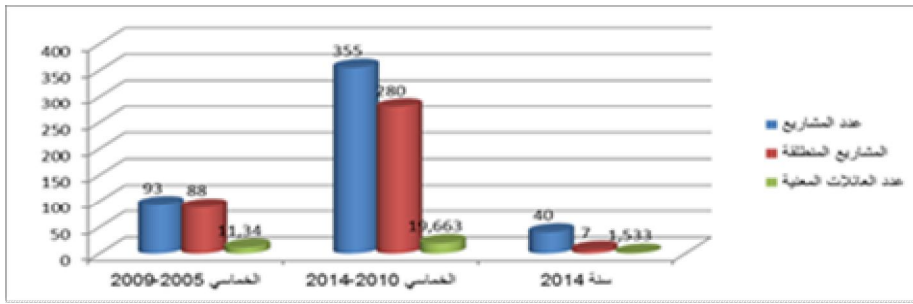
عدد المستثمرات	نهاية 2009	بداية 2015
انحصار	32.705	34.013
الفلاحية الجماعية	464	466
الفلاحية الفردية	273	361
الفلاحية النموذجية	7	7
الإمتياز	400	1.398
المجموع	33.849	36.245

المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التطري ص16.

وبالنسبة لقطاع الغابات فإن مساحتها تقدر عبر تراب الولاية ب 152.932 هكتار بنسبة 17 % من المساحة الاجمالية وان كانت هذه المساحة كبيرة مقارنة بالمعدل الوطني بالمقدر ب 11 % إلا أنها تبقى ضئيلة بالمعدل العالمي الأدنى للتوازن البيئي المقدر ب 25 % وللحفاظ على هذه الثروة كانت هناك مجهودات كثيرة تبذل حيث سجلنا خلال الخماسي 2010-2014 أهم الانجازات التالية²¹:

✓ 06 مقاطعات غابية منها 01 أنجزت سنة 2014

- ✓ حلق 863 منصب شغل منها 332 سنة 2014
- ✓ غرس 8.151 هكتار بين أشجار غابية و أشجار مثمرة منها 2612 هكتار أنجز سنة 2014
- ✓ معالجة 2.019 هكتار ضد الدودة الصنوبرية مقابل 506 هكتار خلال الخماسي 2009-2005.
- أما بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي تهدف إلى تحسين ظرف ونوعية الحياة مع تحسين وتوزيع مداخيل الفرد فهي مبية في الشكل التالي:
- شكل رقم 4: احصائيات حول المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بولاية المدية



المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التطري ص18.

ثالثا: قطاع التربية والتعليم العالي

عرف قطاع التربية خلال الخماسي 2014-2010 استيلاء عدة مشاريع تربوية تمثلت في مايلي²²:

- ✓ تسعة ثانويات منها ثانوية واحدة ببوقزول سنة 2014.
- ✓ 14 متوسطة منها 3 متوسطات سنة 2014 ببلدية البرواقية، شلالة العداورة، مزغنة.
- ✓ وحدتين للكشف والمتابعة منها واحدة سنة 2014 ببني سليمان.
- ✓ 15 ملعب للرياضة بالمتوسطات منها 03 في سنة 2014 بكل من بلدية المدية، قصر البخاري وبوسكن.
- ✓ سبع مخابر للمعلوماتية منها 05 سنة 2014 بكل من بلدية البرواقية قصر البخاري والبواعيش.
- ✓ 49 مطعم مدرسي منه 04 مطاعم سنة 2014 ببلدية وامري، عين بوسيف، البرواقية وبوشراجيل.
- ✓ 295 قسم منها 202 سنة 2014 غير 26 بلدية.

✓ الانتهاء خلال 2014 من اشغال الترميم ب 247 مدرسة، 77 متوسطة و26 ثانوية.

وفي مايلي بعض الارقام على الوضعية التعليمية في الولاية:
الجدول رقم 3: معلومات حول نسبة التمدرس بمختلف أطوار التعليم بولاية المدية

2015-2014	2011-2010	الموسم الدراسي	
%94	%89	نسبة التمدرس السن (15-06)	
23	23	الابتدائي	معدل شغل المحرات (TOC)
32	39	المتوسط	
31	34	الثانوي	

المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التطيري ص29.

رابعا: قطاع الشباب والرياضة

إن عملية التنمية المحلية ليست فقط عملية تهتم بالقطاع الإقتصادي أو السكاني فقط وإنما قطاع الشباب والرياضة يعتبر من القطاعات المهمة في هذا المجال، ولهذا عرف هذا القطاع عدة مشاريع في الفترة بين 2010 الى غاية 2015 من خلال المخططات المحلية على مستوى ولاية المدية ومن بين أهم هذه المشاريع:

✓ 03 قاعات متعددة الرياضات بكل من قصر البخاري شلالة العداورة وعين بوسيف.

✓ 03 دور للشباب بكل من سيدي زيان و ذراع السمار و حربيل مستلمة خلال سنة 2014.

✓ 01 مركز تسلية علمية بالمدية.

✓ 05 مركبات جوارية رياضية بكل من بوقزول جواب شنيقل وتافراوت منها مركب بجناشة سنة 2014.

✓ 03 تغطيات بالعشب الاصطناعي بكل من البرواقية بني سليمان وقصر البحاري.

✓ 01 قاعة متعددة النشاطات بالمدية.

✓ 04 ساحات لعب كرة قدم بالبرواقية المدية، غريز وتابلانط

✓ بيت شباب بالمدية وبن شكاو دخلا حيز الخدمة سنة 2015.

و فوق كل هذا عرف هذا القطاع دعم مالي محلي معتبر لترقية هذا القطاع وفي مايلي الإعتمادات المالية المقدمة من طرف الصندوق الولائي للشباب والرياضة:

الجدول رقم 4: الإعتمادات المالية المقدمة من طرف الصندوق الولائي للشباب والرياضة لولاية المدية

السنة	الاعتمادات	التوزيع			
		النوادي الرياضية	الرابطات	التظاهرات الرياضية	الجمعيات الشبابية
2010	52.684.278,58	61	20	08	40
2011	57.493.550,26	65	20	10	33
2012	64.328.952,35	64	24	10	22
2013	62.563.586,20	68	23	10	27
2014	86.567.098,44	70	19	12	49

المصدر: المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التطيري عن مديرية الشباب والرياضة ص25.

ولقد عرفت ولاية المدية تطور كبير في عدد المنشآت الرياضية عبر كامل تراب الولاية وذلك من خلال الجهود التي تبذلها السلطات المحلية لا سيم الولاية لما لهذه المنشآت من أهمية كبيرة ليس فقط على المستوى الرياضية أو الصحي وإنما حتى على المستوى الاجتماعي، بحيث نجد أن توفير القاعات الرياضية و دور الشباب و حتى مرا كز التسلية العلفية وحث الشباب الى التوجه الى هذه المرا كز هذا ما يقلل من إنحراف الشباب وتوجههم نحو مختلف الآفات الاجتماعية التي أصبحت تخر في عمق المجتمع الجزائري.

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا بأن التنمية المحلية هي عملية تقوم على قواعد إقتصادية إجتماعية ضمن مناطق محددة وبالتالي كان لا بد لنا من دراسة علاقة التنمية المحلية بالتخطيط باعتباره أداة فعالة تمكن من الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وإستغلال المقومات التي تحوزها الولاية سواء المالية، البشرية أو التنظيمية. ومن جهة أخرى فإن للولاية دور تمويلي مهم في تفعيل التنمية المحلية، وذلك من خلال ميزانيتها والتي تعتبر من الوسائل التي تجسد سياستها التنموية على أرض الواقع، وأيضا من خلال معظم البرامج المخططات التنموية التي ينتج الرفع من المستوى المعيشي للمجتمع المحلي وهذا ما لاحظناه من خلال دراسة حالة لولاية المدية. ومن أهم التوصيات التي نقدمها في هذا المجال:

- ✓ تحوز الولاية على العديد من الممتلكات العقارية والمنقولة ، لكنها في الغالب غير مستغلة بطريقة عقلانية لذا وجب إعادة الاعتبار من أجل توفير مصادر تمويلية مختلفة.
- ✓ ضرورة خلق قنوات اتصال فعالة بين المسؤولين المحليين والمواطنين حتى يتمكنوا من طرح مشاكلهم وإبداء آرائهم، كما يتسنى للمسؤولين تبرير أعمالهم والتقرب أكثر من المواطنين.
- ✓ تمشين الموارد البشرية للولاية والتي تعاني من فقر في الكوادر المتخصصة في التأطير، وأمام هذه الحالة وجب إنشاء مراكز تكوينية متخصصة واعتماد سياسة تكوين مستمرة من أجل تحسين أداء موظفي الولاية.
- ✓ ضرورة إنشاء مكاتب خاصة بالتخطيط والإحصاء من أجل جمع المعلومات على المستوى المحلي لتوفير قاعدة من المعطيات تساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات ووضع إستراتيجية لتنمية محلية فاعلة.
- ✓ يجب أن تعدد السياسات التنموية للمجتمعات المحلية على أساس يضمن الحفاظ على هوية وخصائص كل منطقة، واهذا فمن الضروري التفرقة بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية عند إعداد السياسات التنموية.
- ✓ ضرورة الإسراع في تنفيذ مخططات التنمية المحلية ضمن الإطار الزمني المخصص لها.
- المراجع:

- 1- رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002 ، ص19.
- 2- Michel Bouvier, Finance publique, 6 ème Edition LGDJ, Paris 2002 page 723.
- 3- عبد الحميد بوقصاص، التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع والأهداف، مجلة التواصل، جامعة عنابة ، عدد جوان 2000 ، ص64 .
- 4- Cahiers de recherche - le développement local : contexte et définition - Montreal 2003.page03.
- 5- المادة 3، مرسوم 81-380 المؤرخ في 1981/12/26 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، (1981/T2/29).
- 6- المادة 19، قانون رقم 88-02 المتعلق بالتخطيط، مرجع سابق.
- 7- سلاوي يوسف، التنمية في إطار الجماعات المحلية، رسالة ماجستير في الحقوق فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، سنة 2011-2012، ص119.
- 8- سلاوي يوسف، التنمية في إطار الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص120.

- 9- من المادة 84 الى المادة 87 القانون رقم 07-12 والمتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12، (2012/02/21)
- 10- من المادة 93 الى المادة 99 القانون رقم 07-12 السابق الذكر.
- 11- من المادة 88 الى المادة 91 القانون رقم 07-12.
- 12- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، م ص: ا لدار الجامعية، 2001، ص 22.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 28.
- 14- المادة الأولى، مرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 04/11/1986 المتضمن تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45، (15/11/1986)،
- 15- المادة 80 من القانون 07-12 السابق الذكر.
- 16- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص 180.
- 17- منى حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 144.
- 18- موسى رحمانى، وسيلة سبقي، مداخلة بعنوان واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، باتنة 1 و 2 ديسمبر 2004 ، ص 6.
- 19- المادة 19، مرسوم تنفيذي رقم 98-277 المؤرخ في 13/07/1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 51، (15/07/1998)
- 20- المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التيطري، عن مديرية الأشغال العمومية لولاية المدية لسنة 2015، ص 03.
- 21- المجلة الرسمية لولاية المدية جسور التيطري، مرجع سابق، عن مديرية الغابات لولاية المدية، ص 18.
- 22- نفس مرجع السابق ، عن مديرية التربية والتعليم لولاية المدية، ص 23.

واقع القطاع الزراعي في الجزائر

د. طالي بدر الدين * د. لعساس أسية **

الملخص:

تواجه الجزائر معضلة حقيقية نتيجة اعتمادها على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5% من صادراتها، يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، مما يؤثر سلبا على كل مؤشرات الاقتصاد في حالة انخفاض اسعار النفط، لهذا لا بد من البحث على حلول ناجعة للتخلص من هذه المشكلة العويصة وذلك بالاستثمار وتحديث القطاع الزراعي، وتأهيله على نحو يجعله قادرا على القيام بالمهام المنوطة به لتحقيق الأمن الغذائي. الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، التبعة الغذائية، الأمن الغذائي.

Summary:

The Algerian economy has depended for many yeas on gaz and pétrol "blak oil" wich represents 97.5% of his exports, then the Algerian economy is based on energy. And the collapse of all price has really affected, the Algerian notionl economy, and to overcom this crisis, we must encourage investment and especially be based on development and modernization of agriculture.

The key words: the agricultural sector, Food dependence, Food security.

المقدمة:

لقد اعتمدت الجزائر منذ استقلالها على عائدات النفط لتحقيق أهداف التنمية، هذا ما جعل تطور مسار اقتصادها مرهونا بالتقلبات الدولية في اسعار البترول، وقد سبق أن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها بسبب الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية سنة 1986م - 2004م التي صاحبها انخفاض كبير في إيراداتها، فظهرت نتائجها على كل المؤشرات الاقتصادية بداية من عجز الميزانية

* أستاذ محاضر قسم - أ - المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
** أستاذة محاضرة قسم - أ - المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

العامة للدولة وصولاً إلى تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مستوى التضخم، بسبب هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري أمام تغيرات أسعار البترول وعدم تنوع صادراتها، فإن هناك حاجة ملحة للبحث عن حل أنجع يركز على القطاع الفلاحي لأهميته ودوره الكبير في الاقتصاد الوطني.

الاشكالية:

جاءت الدراسة لتسلط الضوء على واقع القطاع الزراعي بالوقوف على حقيقة دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والوصول إلى حالة الأمن الغذائي، وهذا ما يتناوله التساؤل الرئيسي.

هل القطاع الزراعي في الجزائر قادر على تحقيق الأمن الغذائي؟

الفرضيات:

لتسهيل معالجة وتحليل الموضوع تم وضع الفرضيات التالية:

- 1- تطوير القطاع الزراعي مرهون بإرادة حقيقية تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي.
- 2- يعتبر تحديث وتمثين القطاع الزراعي مكسبا حقيقيا للاستقلال الاقتصادي والقضاء على التبعية الغذائية.
- 3- وضع استراتيجية تنوية في القطاع الزراعي لتنويع الصادرات خارج المحروقات، وتحقيق نمو اقتصادي معمم ومستدام.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- 1- يساهم القطاع الزراعي في توفير جزء كبير من غذاء السكان.
- 2- يساهم القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية وينوع من الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي فهو يشكل أفضل السبل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

أهداف الدراسة:

تجلى أهداف الدراسة في:

- 1- إبراز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للقطاع الزراعي.
- 2- البحث عن بدائل للقطاعات غير المتجددة، وهذا يساهم القطاع الزراعي على ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- 3- محاولة تشخيص المعوقات والعقبات التي يعاني منها القطاع الزراعي، وهذا لتخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

محتويات الدراسة:

من أجل الامام بموضوع الدراسة، والإجابة عن التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى مقدمة تبين أن سبب هشاشة الاقتصاد الجزائري هو اعتماده على النفط، وأربعة محاور يتناول المحور الأول السياسة الفلاحية، وأما المحور الثاني فيتطرق إلى التبعية الغذائية والأمن الغذائي، أما المحور الثالث فيتطرق إلى دور التجديد الفلاحي والريفي في تحسين الأمن الغذائي، ويليه خاتمة تضمنت أهم العراقيل التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر وبعض الحلول والاقتراحات لتجاوزها.

المحور الأول: السياسة الزراعية (الفلاحية)

تلعب السياسة الفلاحية دورا هاما وحساسا في تنمية القطاع الفلاحي، وتجعله يتجاوز العقبات والعراقيل التي تحد من فعاليته، ليصبح دوره استراتيجيا في التنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم السياسة الزراعية

تتضمن مجموعة مختارة من الوسائل والأساليب الاصلاحية الزراعية التي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي (1)، فمن خلالها نتدخل الدولة لتوجيه نشاط القطاع الزراعي، وتميته وحمايته من الواردات.

ثانيا: أهداف السياسة الزراعية

1- ترمي السياسة الزراعية إلى تحقيق العقلانية والرشادة في استخدام الموارد وهذا لتفادي استنزافها كلية، كما تحاول الحد من اتساع الفوارق بين الدخل والمستويات المعيشية بين الأفراد.

2- تحقيق الانسجام والترابط بين جميع الأطراف التي لها علاقة بالقطاع لتنميته من مختلف جوانبه والرفع من فعاليته ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثالثا: أنواع السياسات الزراعية

تم تقسيم السياسات الزراعية إلى عدة أنواع لأغراض التحليل فقط، كون كل هذه السياسات متكامل وتتفاعل مع بعضها البعض.

1- سياسة الإنتاج الزراعي: هي مجموعة من الإجراءات التي ترمي إلى تحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة المساحة المزروعة وكفاءة الزراعة ورؤوس أموالهم، وهذا بالاعتماد على الأساليب الحديثة والاستفادة من خدمات الإرشاد والتدريب الزراعي.

2- السياسة السعرية الزراعية: وهي مجموعة من الإجراءات تؤدي إلى تكوين هيكل

(1) خلف بن سليمان بن خضر الثمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 321.

الأسعار في المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، حيث يمكن من خلالها التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الهامة ومستوى الاكتفاء الذاتي، والحد من تقلبات الاسعار للسلع الغذائية والزراعية والعمل على استقرارها.

3- السياسة التسويقية: وهي الوسيلة التي يحصل بها المزارع على حصته من إنفاق المستهلك على السلع الزراعية. فالتسويق الزراعي يمثل كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي فهي بذلك تساهم في خلق القيمة المضافة* وفرص التوظيف، فرسم سياسة تسويقية ثابتة تحدد الحد الأدنى لسعر المنتج إضافة لها مش ربح معقول تؤدي إلى استمرار العملية الإنتاجية وربط الاستيراد بالتصدير لإنقاذ المنتجات الزراعية الوطنية وعدم السماح للمنتجات الأقل جودة من المنتج الوطني بالدخول إلى البلاد، وتشجيع الصناعات الزراعية وتحفيزها لا استعمال المنتجات الزراعية المحلية، والموازنة بين العرض والطلب على أساس مراعاة الزمن والكمية باستخدام واستحداث الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة التي تؤدي بدورها إلى زيادة دخل المنتجين والمستهلكين كل على حدى (1).

4- السياسة الهيكلية: وهي مجموعة من الإجراءات لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية التي قد تغفل في خضم التغيرات التي قد تحدث في حجم المشاريع الزراعية، أو خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، أو جراء التغير الفني بين المدخلات والمخرجات لنظام زراعي قائم أو جديد، أو تغيير أنماط الملكية الزراعية.

رابعاً: السياسات الزراعية في الجزائر

لقد كانت مختلف السياسات الزراعية التي طبقت منذ الاستقلال غير منسجمة مع برامج وأهداف التنمية الاقتصادية، مما ساهم في بروز اختلالات هيكلية ومشاكل متتالية ازدادت حدتها في السنوات الأخيرة** ويمكن التمييز بوضوح بين مراحل حل كثيرة (2):

* إن إنتاج أي سلعة زراعية هو خلق منفعة مادية امتلاكية وزمانية ومكانية للمستهلك مع أنه يجب معرفة أن مواصفات السلع الزراعية والغذائية تختلف باختلاف البلدان المنتجة لها ونوعية المدخلات التي تساهم في إنتاجها.

- (1) هشام محمد رضوان، التسويق الزراعي، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010، ص 09.
- ** من أهم صور المشاكل والاختلالات انخفاض الإنتاجية الزراعية، وسوء استغلال الموارد المتاحة.
- (2) بالاعتماد على: عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر، من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، العدد 22، 2003.

1- مرحلة التسيير الذاتي: أخذ الاستقلال دلالة خاصة في الوسط الزراعي والريفي، حيث انتظم القطاع العمومي (المسمى بالتسيير الذاتي) لا استغلال أكثر من 2.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد عمومي (أي بمعدل أكثر من 1000 هكتار للمستفيد). لم تطبق فعليا تجربة التسيير الذاتي خلال 1961م-1962م وهذا نتيجة التدخل المستمر للدولة حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية متمثلة في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، ويبدو أن السلطة كانت تعيد أُنذاك استخدام النموذج الزراعي الاستعماري المطبق لغاية نهاية الستينات، حيث تواصلت الصادرات الفلاحية نحو الاسواق الخارجية (من حمور، حمضيات، وفواكه) كما بقي نظام الإنتاج الخاص بهذه المنتجات على الوتيرة نفسها التي كان عليها في العهدة الاستعمارية، حيث كان يوظف في الفترة 1964م-1965م حوالي 237400 عاملا من بينهم 100.000 عامل موسمي وكانت الأراضي المزروعة تمثل أُنذاك حوالي 30% من المساحات المستغلة، واعتمادا على فكرة خاطئة تمثل في كون القطاع العمومي قد وصل مستوى من التطور التقني في تحسين الإنتاج، غير أنه وجد نفسه في مواجهة مشاكل عديدة مرتبطة بالتسيير، والتموين، والتمويل، والتسويق....

2- مرحلة الثورة الزراعية: صدر قانون الثورة الزراعية سنة 1971م وفق برنامج طرابلس وميثاق الجزائر 1964م الذي يرمي إلى خلق مجموعة من التعاونيات بهدف إزالة العراقيل وتحقيق سياسة فلاحية وبعث تنمية ريفية من خلال إعادة هيكلة الأراضي الزراعية وتوفير شروط استغلال الأرض.

3- مرحلة تحرير القطاع الفلاحي: جرت هذه العمليات في فترة طويلة نسبيا، حيث اتخذت إجراءات لتحرير القطاع من قبل السلطة العمومية الجزائرية ابتداء من توقيف عمليات الإصلاح الزراعي، وتميزت بالإسراع في ذلك خلال الثمانينات.

فقدت الدواوين الفلاحية والتعاونيات من سنة 1976م احتكار تسويق المواد الفلاحية، بالإضافة إلى إجراءات الحد من توسيع تأميم أراضي المحاصيل لضمان تشجيع الملكيات الخاصة لتحقيق زيادات في الإنتاج الذي عرف كسادا لا مثيل له في الفترة التي عمم فيها التأميم، ومن جهة أخرى تم إدراج إصلاح القروض الفلاحية من أجل إعادة النظر في كفاءات منحها من جديد. وأخيرا تم تحرير أسعار الخدمات

من الموقع الإلكتروني:

<http://journals.Openedition.Org/insaniyat/727#tocfrom1n8>

- سايج بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2006-2007، ص 147-164.

بشكل تدريجي.

4- مرحلة إصلاح البنية الزراعية من خلال التنمية الفلاحية: أحدثت هيكلية جديدة على القطاع الفلاحي سنة 1987م، إذ من خلالها وزعت حوالي 2.8 مليون هكتار على مستغلين فلاحين وذلك حسب القانون 87-19 الصادر في نوفمبر 1987م، وكانت هذه التقسيمات على هيئة مستثمرات فلاحية جماعية (EAC) ومستثمرات فلاحية فردية (EAI) وتجلت سنة 1999م بالشكل التالي:

الجدول (1-1): حالة البني الفلاحية سنة 1999م.

نوع الملكية	المعدود	المساحة الكلية (هكتار)	المساحة المتوسطة (هكتار)
الملكيات الخاصة	903000	4700000	5.20
منح الأملاك العقارية الفلاحية	70593	119477	1.69
مجموع/جزئي للمزارع الخاصة	973593	4819477	4.95
مستثمرة فلاحية جماعية	29556	1839163	62.23
مستثمرة فلاحية فردية	22206	220285	9.25
مجموع/فرعي: ج.ف.م.م.ف.ف.	51762	2059448	39.79
مزارع نموذجية	165	138500	839.39
نوعيات أخرى أرض عمومية	38876	513328	13.25
مجموع/ فرعي مزارع عمومية	90803	2713276	29.90
المجموع العام	1064396	7527753	7.08

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES

5- مرحلة الإصلاحات المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA يحمل بين طياته أهدافا لمواجهة التحديات الكبرى التي يفرضها الظرف الاقتصادي الجديد في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأكد ساب أحسن الدعامات لئلا يندثر إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC"، وتتلخص أهم أهدافه في:

- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني؛
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية؛
- تحقيق تنمية مستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية؛

- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لا سيما المنتجات الزراعية البيولوجية؛
 - ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتمثيها، وخلق مناصب شغل للتقليل من حدة البطالة والهجرة الريفية؛
 - رفع مداخيل المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم؛
 - توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح.
- المحور الثاني: التبعة والأمن الغذائي

إن الحديث عن القطاع الزراعي يقودنا حتما إلى تطرق إلى التبعة والأمن الغذائي، فعدم التخطيط الجيد للسياسات الزراعية يؤدي إلى عدم ترشيد استخدام الموارد المتاحة، كما يحد من قدرته على النمو وأداء دوره المطلوب في تحقيق الأمن الغذائي.

أولا: التبعة الغذائية

تعاني الجزائر كباقي بلدان العالم الثالث من التبعة الغذائية، وهذا ما جعل الدولة أمام تحدٍ خطير ذي أبعاد سياسية، واقتصادية، واجتماعية. فالتبعة الغذائية تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو نذرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة⁽¹⁾.

فالجزائر تعاني من التبعة شبه المطلقة للخارج لتلبية متطلبات سكانها من المنتجات الغذائية المختلفة، حيث نجد أن معظم المنتجات المستوردة تعتبر من المواد الأساسية، وتؤكد المعطيات أن المنتجات الغذائية* شكلت وحدها 78% من فاتورة الواردات الغذائية سنة 2013.

(1) فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص54.

* هذه المنتجات هي: الحبوب، السكر، البقوليات، الحليب، البن، الشاي.

الشكل (1-11): تطور الواردات الغذائية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من قبل

La Direction General de Douanes, "Statistiques du Commerce extérieur de L'Algérie".

يتضح لنا من خلال المعطيات أن الواردات الغذائية ارتفعت من حوالي 3.6 مليار دولار سنة 2005م إلى ما يقارب 8 مليار دولار سنة 2008م ثم انخفضت سنة 2011م إلى 9.85 مليار دولار ثم بلغت 11 مليار دولار سنة 2014م، ويعود سبب ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية سنة 2008م إلى الجفاف الذي ضرب البلد في تلك السنة والذي أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج مختلف المنتجات الزراعية وما نتج عنه من مضاعفة الاستيراد، أما الانخفاض الذي حدث في واردات سنة 2009م فيعود إلى الشروع في تطبيق برنامج التجديد الفلاحي الريفي. غير أن ارتفاع الفاتورة وصل سنة 2014م إلى 11 مليار دولار هذا يدل على فشل الدولة الرامية إلى التقليل من التبعية الغذائية⁽¹⁾.

ثانيا: الأمن الغذائي

هو مفهوم حديث طرحته منظمة الغذاء والزراعة الدولية "فاو" في ستينات القرن الماضي، ويمثل في قدرة الدولة لتحقيق الغذاء الكافي لأفراد المجتمع بالكمية المناسبة وفي جميع الأوقات.

فالمهدف الأساسي للأمن الغذائي هو توفير الامكانية الفيزيائية والاقتصادية لحصول

(1) على بخالفمة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الأحياء، العدد 19، 2016، ص 199.

كافة الأفراد على الغذاء الكافي الضروري، على الأصعدة الثلاثة معاً: الأفراد، الأسر، الوطن (2).

ويضم الأمن الغذائي خمسة أركان أساسية تتمثل في (3):

1- توفير المواد الغذائية لجميع السكان سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمية؛

2- استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة، وتأمين مخزون من المواد الأساسية القابلة للتخزين؛

3- توفير المواد الغذائية لجميع السكان بأسعار تناسب مع دخلهم؛

4- توفير المواد الغذائية وفق المواصفات المعتمدة دولياً لتحقيق سلامة الغذاء؛

5- اتخاذ الإجراءات لمساعدة المواطنين الفقراء الذين لا تكفي دخولهم لتأمين كفايتهم من المواد الغذائية.

كما ويضم الأمن الغذائي مجموعة من الأبعاد يمكن تلخيصها في النقاط التالية (4):

• البعد الزمني: إمكانية تلبية الحاجيات الغذائية باستمرار سواء أكانت على المدى القريب أو البعيد.

• البعد الكمي: من خلال حصول الفرد على احتياجاته من المواد والعناصر الغذائية الصحيحة حسب المقررات من الطاقة والعناصر الغذائية.

• البعد النوعي: وترتبط النوعية بمصدر الغذاء من حيث كونه من أصول نباتية أو حيوانية.

• البعد الاجتماعي: يعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان، لذا على الحكومات أن توفره بالكميات الكافية والجودة المناسبة، وبالأسعار التي تمكن الفرد من اقتنائها بشكل مستمر وبهذا يتحقق الاستقرار الاجتماعي.

• البعد الاقتصادي: هناك علاقة ارتباطية بين مستوى الأمن الغذائي والإنتاجية، فتوفر الغذاء للأفراد بالكمية والنوعية المناسبة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والعكس صحيح.

(2) سميرة الزعي، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، ورقة العمل رقم 17، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سورية، 2006، ص 03.

(3) صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2010، ص 10.

(4) محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص 16-18.

• البعد السياسي: إن حدوث عجز غذائي في أي دولة يشكل تهديدا لاستقرار أمنها الداخلي، وقد يؤدي إلى إضرابات، ومظاهرات وأعمال الشغب. هناك لبس وخلط بين مفهوم الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، هذا الأخير يعرف على أنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا⁽¹⁾.

يتميز مصطلح الأمن الغذائي مقارنة بالاكتفاء الذاتي بكونه أكثر شمولية.

* فالأمن الغذائي لا يعني فقط إنتاج الغذاء، بل أيضا كفاية و سلامة واستدامة الغذاء؛

* الأمن الغذائي لا يعتمد على الإنتاج المحلي فقط، بل يمكن أن يتحقق بالاستيراد أو المساعدات الغذائية الأجنبية؛

* أما الاكتفاء الذاتي ففهمه نسبي، حيث لم يحدد نسبة الاحتياجات هل هي الحد الأدنى أو الأعلى أو المتوسط؛

* كما أن الاكتفاء الذاتي لا يعتمد على الإنتاج الزراعي فقط بل يجب ربطه بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾....

المحور الثالث: دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحسين الأمن الغذائي

عملت هذه السياسة على تعزيز الأمن الغذائي، والعمل على تفعيل قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة. وكانت الخطوة الأولى القرار الحكومي بمسح ديون كافة الفلاحين سنة 2009م بغية تشجيع الاستثمار.

أولا: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

يتمثل الهدف الشامل الذي تسعى لتحقيقه سياسة التجديد الفلاحي والريفي لضمان توفير أمن غذائي مستدام من جهة، وتحقيق تنمية بشرية متوازنة من جهة أخرى، دون إقصاء وتهميش في الأقاليم الريفية التي أعيد إحيائها.

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية التكامل الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص213.

(2) زبيري وهيبية، التهديدات البيئية واشكالية بناء الأمن الغذائي، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة سطيف -2، السنة الجامعية 2013-2014، ص39.

الشكل (III-1): أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية 2014-2015، ص 173-174.

ثانيا: ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

ينقسم البرنامج الجديد إلى محورين أساسيين هما (1):

- 1- محور التجديد الفلاحي: يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وتوسيع الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.
- 2- محور التجديد الريفي: يهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والرعية والموارد النباتية والمائية.

(1) أنظر: شعابة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاقر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 312، 313، 314.

ثالثا: تقييم برامج التجديد الفلاحي والريفي
 يمكن تلخيص أهم نتائج هذا البرنامج في الجدول التالي:
 الجدول رقم (III-1) تقييم برامج التجديد الفلاحي والريفي

التجديد الريفي	التجديد الفلاحي
* 12148 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة أطلق منها 10842 مشروع أى نسبة 89%، وتحقق منها في نهاية 2014م: 6468 مشروع أي نسبة 60% موزعة:	* رفع المردودية الإنتاجية، حيث قدر معدل نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2009-2014 نسبة 11%.
* 10% لإعادة تأهيل القرى.	* قيمة الإنتاج الفلاحي بلغت سنة 2009م: 1507 مليار دينار وتبلغ سنة 2014م: 2761 مليار دينار.
* 37% لتنوع النشاطات الاقتصادية.	
* 50% لتثمين الموارد الطبيعية.	
* 3% لإعادة تأهيل المورث المادي والغير مادي.	
* توزيع أكثر من 7 مليون شجرة.	
* 71500 محاضرة وملتقى.	
* فك العزلة عن المناطق النائية بـ 18000 كلم.	
* اتساع المساحة المخصصة للتشجير 223000 هكتار	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية، مذكرة
 لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية
 2014-2015، ص 173-174.

الخلاصة:

يعتبر القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء، غير أنه
 يواجه في الجزائر معوقات بحكم ما تشهده من تحديات عديدة من خصائص التخلف التقني
 والاقتصادي والاجتماعي.

أولا: معوقات القطاع الزراعي

1- تراجع مستمر في المساحات المزروعة على حساب التوسع المعماري من
 جهة والإهمال من جهة أخرى؛

- 2- يطغى على طابع الملكيات في الجزائر الطابع الحيازي الصغير الذي يتميز بالإنتاجية المحدودة؛
 - 3- عدم توفير مستلزمات الإنتاج بالكم والوقت المناسب بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها؛
 - 4- تدني البحث العلمي في المجال الزراعي؛
 - 5- ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب عامل المخاطرة وجمود النظام الإداري؛
 - 6- ضعف التمويل في القطاع الزراعي، وغياب العدالة عند تقديم الدعم المادي والمالي؛
 - 7- تفشي الأوبئة والأمراض التي تفتك بالثروة الحيوانية والنباتية؛ بالإضافة إلى الجفاف والفيضانات وظاهرة التصحر؛
 - 8- نقص الإرادة السياسية لإنجاح السياسات الفلاحية المختلفة؛
- ثانيا: الاقتراحات

- 1- تثمين المساحات الزراعية المتوفرة والعمل على توسيعها، والاستثمار في الأراضي الصحراوية؛
- 3- تبادل الخبرات والتجارب بين الجزائر والدول الأخرى والبحث عن السبل الكفيلة لتطوير قطاعها الزراعي؛
- 4- العمل على بناء القدرات العلمية والتكنولوجية التي لها دور كبير في تحقيق الأمن الغذائي؛
- 5- ترشيد استعمال الموارد الطبيعية، والعمل على تجديدها أو البحث عن موارد بديلة؛
- 6- توسيع الاعتماد على تقنيات الري الحديثة؛
- 7- القضاء على البيروقراطية في منح القروض وترقية الاستثمار الفلاحي.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- خلف بن سليمان بن خضر النوري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 321.
- 2- صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2010، ص 10.

- 3- عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية التكامل الدولي، دار الأجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 213.
- 4- فوزي غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 54.
- 5- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص 16-18.
- 6- هشام محمد رضوان، التسويق الزراعي، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010، ص 09.

الرسائل الجامعية:

- 1- زبيري وهيبية، التهديدات البيئية واشكالية بناء الأمن الغذائي، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة سطيف-2، السنة الجامعية 2013-2014، ص 39.

- 2- سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2006-2007، ص 147-164.

- 3- صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية 2014-2015، ص 173-174.

المجلات والدوريات والدفاتر:

- 1- سميرة الزعي، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، ورقة العمل رقم 17، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، سورية، 2006.

- 2- شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاثر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.

- 3- علي بوخالفة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الأحياء، العدد 19، 2016.

- 4- عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر، من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، العدد 22، 2003.

المواقع الالكترونية:

- 1- تاريخ <http://journals.Openedition.Org/insaniyat/727#tocfrom 1n8>
الاطلاع 2017/12/20

المراكز الحكومية:

- 1- Direction General de Douanes, "Statistiques du Commerce extérieur de L'Algérie".

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES

دور التسويق السياحي في تنمية السياحة الصحراوية (تجارب بعض الدول)

د. أبو بكر بوسالم* أ. مرداسي أحمد رشاد**

ملخص:

تعتبر السياحة الصحراوية مورد إستراتيجي هام خاصة في الآونة الأخيرة حيث باتت تعرف بـسياحة الأثرياء لما تنفرد به من خصائص اقتصادية توفر الموارد المالية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تساهم بشكل كبير في مواجهة مشكلة البطالة وتوفير العملة الصعبة، مما يسمح بتنوع النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل إضافة دروها في تطوير البنية التحتية من خلال انشاء مرافق سياحية الأمر الذي يعود بالإيجاب على الصالح العام.

وسنسعى من خلال هذه الورقة البحثية إبراز دور التسويق السياحي في تنمية السياحة الصحراوية مع تسليط الضوء على تجربة بعض الدول.
الكلمات المفتاحية: السياحة الصحراوية، التسويق السياحي، التنمية السياحية، تجارب بعض الدول.

Abstract:

The desert tourism regards as an important strategic resource, especially recently where became known rich tourism the uniqueness of the characteristics of the Economic availability of financial resources for economic development, as they contribute significantly to face the problem of unemployment and the provision of hard currency, allowing the diversification of economic activity and sources of income as well as demonstrated in the infrastructure development through the establishment of tourist facilities which is positively to the public good.

We will seek through this paper to highlighted the role of tourism marketing in the development of desert tourism highlighting the

* أستاذ محاضر قسم - أ- المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة.
** طالب دكتوراه - جامعة عباس لغزور - خنشلة .

experience of some States.

Keywords: desert tourism, tourism marketing, tourism development, the experiences of some States.

مقدمة:

تعد السياحة أحد الصناعات الأكثر نمواً في الوقت الحالي، كونها قطاع إنتاجي يلعب دوراً هاماً في تنويع مصادر الدخل لتحقيق برامج التنمية، فهي مزيج لمنهج متنوع من الخدمات والمعارف مرتبط بالجغرافيا والتاريخ والإنجازات والتراث والمناخ يمكن تحقيق السياحة الصحراوية من خلال اعتماد المؤسسات السياحية على التسويق السياحي والذي يتميز بتأثيره على الجمهور، فالصحراء وبما تزخر به من ثروات مادية، كالبتترول والغاز لها فرص كبيرة لتحقيق عوائد مادية غير محدودة، إذا ما أحسن تخطيطها وتسويق المنتج السياحي فيها، وفقاً لقواعد علمية وتجارية. وعليه أصبح من الضروري للتسويق أن يساهم في نمو هذا القطاع بشتى الطرق خصوصاً من حيث مضامينه والتي تبرز مدى مساهمة التسويق السياحي في تنمية السياحة الصحراوية، من خلال نشاطاته والقواعد والبرامج المقدمة للنهوض بهذا القطاع وبالتالي، تحقيق فائدة على الصعيد العام.

ومن خلال هذه المعطيات تم طرح هذه الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يساهم التسويق السياحي في تنمية السياحة الصحراوية؟

منهج الدراسة:

إعتمد الباحثان جملة من المناهج المستخدمة في الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإلمام بمختلف المفاهيم النظرية التي تضمنتها الدراسة، والمنهج الاستقرائي وذلك لدراسة الدور الذي يلعبه التسويق السياحي في تنمية السياحة الصحراوية.

أولاً- تعريف السياحة الصحراوية:

يمكن تعريف السياحة على أنها " كل إقامة سياحية في محيط الصحراوية صحراوي، تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية، التاريخية والثقافية، مرفقة بأشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف"¹.

¹ قروج يوسف، قصاص فيحة، نقلاً عن صالح بن علي أبو عراد "الفرص الاستثمارية لترقية السياحة الصحراوية في الجزائر"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية المجلد 04، العدد 07، الجزائر، 2016، ص: 05.

تعد السياحة الصحراوية سياحة تهدف إلى زيارة المناطق الصحراوية والأثرية والتعرف على سحر الصحراء فهي تستهوي السياح الذين يودون التعرف على مناطق متميزة والتي لها خصوصيات طبيعية وثقافية استثنائية حيث تعتبر السياحة الصحراوية وسيلة مهمة لتشجيع العلاقات الثقافية والتعاون الدولي، وتعتبر مستقبل اقتصاد صناعة السياحة في العالم، ولذلك فقد بدأت الصحراء على مستوى العالم تشهد اهتماما كبيرا من الحكومات والمسؤولين عن السياحة لتوفير الخدمات التي يحتاج إليها السائحون الذين يعيشون الصحراء و سياحة المغامرات والسفاري، وخاصة أنهم من أشهر أغنياء العالم حيث توصف السياحة الصحراوية بسياحة الأغنياء¹

ثانيا- مفهوم التسويق السياحي:

يعتبر التسويق السياحي عاملا مهما في تحقيق التنمية السياحية، نظرا لما يقوم به من دور في التعريف و الترويج للمنتج السياحي، واقناع العملاء بزيادة طلبهم على المنتجات السياحية، كما تمثل التنمية السياحية مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.

1-تعريف التسويق السياحي:

هناك عدة تعريفات للتسويق السياحي تنبع من تعريف التسويق بوجه عام وتماشى معه في بعض الجوانب وتختلف معه في جوانب أخرى، فالبعض ينظر للتسويق السياحي على أنه ذلك النشاط الذي يهتم بعملية تبادل المنتج السياحي، في حين يرى البعض الآخر على أنه ذلك النشاط الذي يحقق مجموعة المنافع لأطراف العملية التسويقية في المجال السياحي وعموما يمكن النظر إلى التسويق السياحي على أنه ذلك²: "النشاط الذي يهتم بعملية التبادل بين المنظمات والهيئات السياحية، سواء داخل أو خارج الدولة من ناحية والمستفيدين من الخدمات السياحية سواء داخل أو خارج الدولة من ناحية أخرى بالشكل الذي يحقق منافع ورضاء الطرفين وذلك في إطار مجموعة من السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق ذلك".

2-العناصر التي يتضمنها التسويق السياحي:

تتمثل العناصر التي يجب أن يتضمنها التسويق السياحي في³:

¹ محمد الأمين وليد طالب/ نظيرة فلادي، "السياحة الصحراوية في الجزائر، المقومات، المعوقات، والآفاق"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01. جامعة سكيكدة، الجزائر، 2013، ص:309.

² المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، "التسويق السياحي-مفهوم التسويق السياحي"، التخصص سياحة وسفر، الوحدة الثانية، ص 12.

³ فراح رشيد، بودة يوسف، "دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات

- تحديد المجموعات السياحية المتوقع الاتصال بهم، وذلك عن طريق المكاتب السياحية المتواجدة في المناطق التي ننوي التسويق إليها، وتقدير مختلف الطلب لدى أفراد هذه المجموعات؛
- خلق تصور مفصل وواضح لدى هذه المجموعات عن المنطقة المطلوب تسويقها؛
- توفير البنية المناسبة من شبكات المواصلات والاتصالات؛
- تحديد مكاتب السياحة والسفر بشكل محلي أو إقليمي أو عالمي، والتنسيق مع تلك المكاتب بهدف استقبال تلك المجموعات السياحية؛
- تحديد المنشآت السياحية القادرة على استقطاب تلك المجموعات، وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع المكاتب السياحية؛
- عمل كافة الأنشطة المؤدية إلى إشباع حاجات هذه المجموعات ورغباتها مثل سهولة الانتقال وذلك من خلال التنوع في وسائل المواصلات، والتسهيل في منح تأشيرة السفر وتوفير أماكن الإقامة... الخ.

3- أهداف التسويق السياحي:

يمكن حصر أهداف التسويق السياحي في النواحي التالية:

- أ- إرضاء السياح: لأن تطبيق مبادئ التسويق في تقديم الخدمات السياحية هو إرضاء المستهلكين، ومن خلال التسويق المنظم فإن السياح يحصلون على الخدمات المناسبة بأسعار منافسة وبطريقة مرضية والخدمات متلائمة بشكل جيد وتوقعات وأذواق المستهلكين؛
- ب- جعل الاقتصاد التشغيلي ممكناً: وهذا يستلزم الاستغلال الأمثل للموارد، إن التقدير لتوقعات المستهلكين يجعل من الممكن للمؤسسة إدارة الموارد والعرض السياحي بما يتناسب مع الطلب، وهذا يقلل من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛
- ج- تحقيق الأرباح: إن من أهداف التسويق السياحي مساعدة المؤسسة في تحقيق الأرباح؛
- د- التفوق على المنافسة: وبالطبع إن هذا الهدف مهم للتسويق السياحي، ويعتبر التنافس اليوم أكثر حدة و تأثيراً، وبالتالي فإن الممارسات التسويقية تسهل من إتباع إستراتيجية تنافسية ناجحة¹.

القطاع السياحي"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص: 106-107.

¹ الشاهد إلياس، "التسويق السياحي كسبيل لتنشيط القطاع السياحي في الجزائر"، مجلة العلوم

4- المزيج التسويقي السياحي:

بالإضافة إلى عناصر المزيج التسويقي السياحي الأربعة المعروفة بـ: المنتج، السعر، التوزيع والترويج هناك عناصر أخرى في ميدان السياحة تتمثل فيما يلي:

- الثقافة السياحية: هي مدى توفر وعي ثقافي يقدر قيمة السياحة ويحافظ عليها؛

- تنوع الأماكن السياحية: تعدد وتنوع الأماكن يتطلب بالتالي تعدد وتنوع استراتيجيات تسويقية بحيث تناسب لكل نوع من أنواع هذه السياحة؛

- توفير وسائل الترفيه: أصبحت هذه الوسائل ضرورية في كل موقع سياحي وهي تعتبر من أهم عناصر المزيج التسويقي السياحي ولها ميزة تنافسية؛

- تقديم تسهيلات سياحية: مثل التسهيلات الفندقية والتي تعبر عن الإقامة المريحة وهي الشيء المهم لراحة السائح والتي يتأثر بها السائح أكثر من غيرها؛

- الطعام والشراب: إضافة إلى الإيواء يطلب السائح طعاما وشرابا واللذان يعتبران من العناصر الهامة والتي تحدث في نفسية السائح إقبالا وراحة، ذلك لتنوع ما يقدم من أطباق مختلفة ذات جودة وبالسعر المناسب وهي كذلك من المزايا التنافسية التي تجلب السائحين؛

- السلع والخدمات المرافقة: هنالك من السلع والخدمات المرافقة للمنتج السياحي مثل التحف الأثرية التي يقبل عليها السواح بكثرة، لأنها تعبر عن تلك المنطقة التي زارها السواح وتعبر عن فترة تاريخية من الزمن؛

- توفير المياه والاتصالات والحماية: توفير هذه العناصر جد مهم بالنسبة للسائح وخاصة إذا ما توفرت على مدى 24 ساعة، وهذه الأمور هي التي تجلب السواح أو تنفرهم إذا ما كانت غير متوفرة وخاصة الماء؛

- المواصلات: تعتبر من العناصر المهمة لإنجاح العملية السياحية لأن السائح يريد أن يصل إلى المواقع السياحية بسرعة وفي مواصلات مريحة جدا؛

- العنصر البشري المؤهل: إن التأهيل هو صفة من الصفات الضرورية للقائمين على السياحة سواء كانوا مسؤولين أو مجرد مرشدين سياحيين، إن التأهيل التسويقي الصحيح للمرشد السياحي يعتبر من الأمور المرجوة لدى السياحيين؛

- أسعار المنتجات والخدمات السياحية: عنصر مهم في عناصر المزيج التسويقي السياحي، إن هذا العنصر يساعد كثيرا على جذب المزيد من السياحيين؛

الإنسانية، العدد الخامس والعشرون، ماي 2012، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 126-127.

- التوزيع المناسب للخدمات: وهي من الأمور المرغوبة من قبل السائح وتساعد كثيرا في نجاح عملية التسويق السياحي لأن السائح يرغب في الحصول على مختلف الخدمات بطريقة سريعة وجيدة؛

- الترويج: وهو يعبر عن تذايق ما بين الوزارة المشرفة على السياحة ومختلف وكالات السفر والفنادق و المطاعم، خطوط الطيران المتواجدة والجهات الأخرى المشرفة على النقل والأمن الداخلي وغيرها¹.

ثالثا- أهمية التسويق السياحي في تنمية السياحة الصحراوية:

يعتبر التسويق السياحي أداة مهمة في تحقيق التنمية السياحية من خلال ابرازه للمقومات والابتكارات و الانجازات وتوسيع التجارب للرقى بالقطاع السياحي

1- دور التسويق السياحي في تحقيق التنمية السياحية:

يقوم التسويق السياحي على عدة اعتبارات والتي تؤثر بدورها على التنمية السياحية وهي كالتالي:

- تدريب الجهاز اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي, حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب؛

- الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها, لتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي؛

- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية, لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية؛

- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة؛

- دعم الدولة للقطاع السياحي, وذلك عبر معاونة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية, ويكون عبر خطة إعلانية تسويقية للسياحة في البلد السياحي؛

- ترافق خطة التنمية السياحية مع خطة اقتصادية لتحقيق نمو متوازن في القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية والاجتماعية؛

- تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية، ثم وضع خطة بديلة في حال حدوث طارئ معين؛

¹ كاشكوش بومدين، "التسويق السياحي: مقارنة اقتصادية واجتماعية-حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق، جامعة أبي بكر بالكايد، تلمسان، الجزائر، 2002-2003، ص: 93-94.

- دراسة السوق السياحية المحلية من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين، و ماهي تفضيلاتهم للسعي لتأمينها قدر الإمكان؛
- تؤدي الخدمات السياحية دورا مهما في تطوير التنمية السياحية، فهي تجعل السائح يرغب في العودة لهذا البلد¹.

2- أهمية التسويق السياحي في تنمية السياحة الصحراوية:

يمكن للتسويق السياحي العمل على تنمية السياحة الصحراوية وذلك من خلال منافذه للسائح والتي تتمثل في:

أ- التلفزيون:

يمكن أن يؤثر على تشكيل الصورة السياحية من خلال إذاعة إعلانات تجارية عن المقصد لكي يؤثر في اختياره، حيث أنه يبعث الصورة السياحية مستخدم الصوت والصورة، ويعد التلفزيون من أكثر وسائل التسويق المستخدمة في العالم حيث أن حوالي 88% من المعلومات للفرد تكون من خلاله.

ب- الراديو:

يكون أكثر محلية في تغطيته ومحدودا في اعلاناته، كما أنه لا يساعد في تشكيل الصورة السياحية، حيث أنه يعتمد على حاسة السمع فقط ولا يتيح الفرصة لتشكيل رأي مسبق عن المقصد من خلال مكون مرئي.

ج- الجرائد:

متوفرة محليا ودوليا، يوميا وأسبوعيا، وهي غالبا ما تغطي أحسن تغطية في أي مكان بالعالم، هناك نوعان من الاعلانات التي يمكن وضعها في الجرائد، أو لا: إعلانات العرض التي تكون كبيرة وغالبا ما توضع ضمن القصص الإخبارية حيث تكون واضحة وثانيا: الإعلانات المبوبة التي عادة ما تكون في عدة أسطر.

د- المجالات:

وتختلف كثيرا في الحجم والشكل والقارئ المستهدف (السائح)، ومن أنواعها تلك العامة وهي تصدر بصفة دورية وتوجه إلى الأسواق الكبيرة، والمتخصصة بالذات في مجال السفر والهاوية والحاسب الآلي و الرياضة، والمهنية التي يتم توزيعها بالبريد للأعضاء بدلا من بيعها في المحلات.

وتسمح وسائل الاعلان المطبوعة بأي تطويل أو تعقيد، وهو ما يسمح بالربط بين

¹ فراح رشيد، بودلة يوسف، مرجع سبق ذكره، ص:161.

المكون المرئي والنصوص المكتوبة لبناء الصور السياحية، ولكن لا بد من ملاحظة أنّ تشكيل الصورة السياحية من خلال المجالات والجرائد تعتمد بصورة كبيرة على مشاركة السائح عن طريق القراءة عكس التلفزيون، حيث لا يوجد أي مجهود من قبل السائح لأنه يتلقى سيلا من المعلومات المنقولة عبر القنوات المختلفة وهو في بيته مستريح.

ه- الكتيب السياحي:

وهو صورة قوية من الإعلان والترويج عن المقصد حيث يجمع بين الصورة والكلمة مما يدعم الصورة السياحية في ذهن السائحين، وبما أنّ السائح ليس لديه الفرصة لفحص المقصد قبل الشراء وخاصة ما إذا كان القصد بعيدا مما يعد رحالة خيالية حتى تحدث الزيارة الفعلية، ويعد الكتيب السياحي واجهة عرض لكل المزايا وأماكن الجذب في المقصد، وبما أنّه في عالم السياحة والسفر المكونات المرئية ذات أهمية خاصة في اختيار المقصد، فمثلا عامل مثل الطبيعة يمكن أن تمثله عدة صور كالنخل، والرمال وبعض الحيوانات.

وتعد الكتيبات عنصرا أساسيا في التسويق السياحي لدى منظمي الرحلات وجهاز السياحة الوطني، وبما أنّ السائح ليس لديه معلومات كافية حول المقاصد فإنه يبحث في الأساس على المعلومات في الكتيبات قبل الحجز وحينئذ يبدأ السائح في المقارنة بين المقاصد البديلة، وبينما يجمع البعض الكتيبات على سبيل الهواية فإن آخرين يجمعونها لتعريف الأصدقاء، والعائلة بأماكن قضاء اجازاتهم، والاحتفاظ بالكتيب بدافع السفر يدفع السائحين إلى تحيل المقصد قبل القرار الفعلي بالسفر إليه وهو ما ينعكس في صورة سياحية مفضلة لديهم عنه.

و- المصقات:

صورة أخرى من التسويق السياحي وتستخدم بصورة كبيرة في صناعة السياحة، وتعتمد المصقات على الجودة الفنية والعرض على نطاق واسع، وتهدف معظم المصقات إلى جذب اهتمام السائح وتذكيره بالمقصد والتأكيد على الرسالة الإعلانية بصورة مفصلة¹.

رابعا- أثر التسويق السياحي على تطور السياحة الصحراوية في بعض الدول:

نجحت بعض البلدان في تطبيق التسويق السياحي في تنمية السياحة في مناطقها الصحراوية الأمر الذي عاد بالإيجاد على جانب التنمية فيها ونذكر في هذا الجزء من

¹ عبيدة صبطي، " دور وسائل الإعلام والإتصال في تنمية السياحة الصحراوية في الجزائر"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد الأول، مارس، 2012، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص: 181-183.

الدراسة أهم البلدان التي نجحت في ذلك.
1- سلطنة عمان:

نجحت وزارة السياحة من استراتيجية التسويق المتكاملة على النحو الموجز والوارد أدناه إلى إستغلال مردود القطاع السياحة والانتفاع به على جميع أرجاء السلطنة. وتكمل الإستراتيجيه أيضا مجموعة واسعة من برامج الحكومة التي تهدف إلى إبراز عمان بوصفها موطننا لإدارة الاعمال والتجارة والمعيشة.

للانتفاع بالجوانب الاقتصادية والثقافية بالقطاع السياحي في عمان، تعمل وزارة السياحة على تنفيذ استراتيجية التسويق المتكاملة عبر عدد من المنابر:

أ-الوعي بالعلامه التجارية: التعاون في مجالات التسويق مع وزارات أخرى، فضلا عن حملات السياحة محددة مع الشركاء والمساهمين التجاريين؛

ب-التوجيه التسويقي: التسويق في جميع الاسواق المحلية والعالمية بصفة مستقلة أو بالشراكة؛

الأحداث: عن طريق القيام أو المشاركة في الأحداث الهامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

ج-التسويق الالكتروني: من خلال بوابة الوزارة الالكترونية (وسائط الإعلام والمعلومات والاتصالات) وتخصيص مذبزجديد باللغة الإنجليزية يتعلق بالعلامة التجارية، والتجارة عامة والتسويق الاستهلاكي؛

د-تسويق شركات الطيران: بالتعاون والتنسيق مع الطيران العماني، وبرامج التسويق مع كبرى شركات الطيران القائمة على نقل السياح من وإلى السلطنة، ويمكن أن تشمل هذه البرامج على حملات السفر الموسمية، الحملات الاعلامية وأنشطه أخرى مماثلة؛

هـ-صناعة المعارض التجارية أو المشاركة بها: بالتعاون والتنسيق مع الشركات المحلية الكبيرة، والفنادق، ومكاتب السفر والسياحة¹.

2- الأردن:

لقد شهد الأردن تطورات كبيرة في قطاع السياحة في العقد المنصرم نتيجة اهتمام الحكومة به، وقد وجهت استثمارات كبيرة نحو هذا القطاع الحيوي مما ساهم في انتشار الفنادق والمرافق السياحية في مختلف أرجاء الأردن. هذه التطورات كانت نتيجة جهودا متواصلة لزيادة كفاءة وفعالية العنصر البشري و

¹ موقع وزارة السياحة سلطنة عمان، تاريخ التصفح 2016/08/29، 22.25.

المادي المكونين لقطاع السياحة، وعقد دورات تدريبية متخصصة لإبراز أهمية التسويق السياحي بالشكل الذي يتيح الاستفادة منه في قطاع السياحة في الأردن¹.

3- قطر:

استضافت الهيئة العامة للسياحة قمة التسويق السياحي الخاصة بالربع الثاني من عام 2016، حيث التقى خلالها رؤساء المكاتب الترويجية الدولية التابعة للهيئة العامة للسياحة ممثلي القطاع السياحي في قطر للنظر فيما تحقق من إنجازات خلال الربع الأول وعرض الخطط التسويقية للربع الثاني.

وفي معرض تعليقه على انعقاد هذه القمة، قال السيد راشد القريصي، رئيس قطاع التسويق والترويج في الهيئة العامة للسياحة، في بيان صحفي صادر عن الهيئة اليوم، إن هذه الاجتماعات تعقد بالدوحة فصلياً للتعرف على أثر جهود التسويق الوطنية والموارد الخاصة بها، مؤكداً أن الهيئة تولي اهتماماً كبيراً بتعزيز عوامل الجذب الرئيسية التي تميز دولة قطر من الناحية الثقافية كما أن الهيئة تواصل العمل على توحيد رسالة قطر السياحية.. مشدداً على حرص الهيئة على خلق هوية تجارية قوية لقطر تترك أثراً كبيراً حول العالم، وتوقع أن تكتسب هذه الرسالة زخماً إقليمياً خلال معرض سوق السفر العربي القادم الذي يعتبر من أهم الفعاليات السياحية في المنطقة حيث سيكون لقطر حضور قوي فيه.

وقدم ممثلو المكاتب الدولية العاملة في كل من دول الخليج والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وجنوب شرق آسيا وإيطاليا نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية لعمليات التسويق التي تمت خلال الربع الأول من عام 2016، كما تطرقوا للحديث عن أهدافهم واستراتيجياتهم الخاصة ببقية أشهر السنة.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للسياحة للترويج للسياحة في قطر، نظمت المكاتب التمثيلية للهيئة خلال الربع الأول من عام 2016، ست رحلات تعريفية إلى قطر شملت 36 ممثلاً لوسائل إعلام دولية متخصصة، إضافة إلى 35 وكيل سياحة وسفر، كما يواصل وكلاء السفر المستقلين عملية التسجيل في برنامج "طواش" التدريبي، وهو برنامج إلكتروني أطلقته الهيئة العامة للسياحة لمساعدة هؤلاء الوكلاء على تطوير خبراتهم ومعرفتهم بقطر وبأماكن الجذب السياحي فيها.

وشهد شهر مارس أيضاً التعريف بقطر كوجهة سياحية جديدة في السوق الألمانية، وذلك خلال بورصة السياحة الدولية في برلين. حيث من المقرر تواصل هذه الأنشطة

¹مركز الأعمال الريادي الأردني، تاريخ التصفح 2016/08/29، 18.27.

الترويجية لقطر خلال معرض سوق السفر العربي القادم في دبي الذي سيقام من 25 حتى 28 أبريل.

وأشار البيان الصادر عن الهيئة إلى أنّ قمة التسويق السياحي للربع الثاني قدمت فرصة لجميع العاملين في قطاع التسويق في الهيئة العامة للسياحة للالتقاء بممثلي القطاع الخاص والتعرف عليهم وجهاً لوجه، كما قدمت فرصة لممثلي مكاتب الهيئة العامة للسياحة الموحدة، في الخارج، للتواصل مع نظرائهم في قطر إلى جانب التعرف على الصحراء القطرية وآخر التطورات فيها¹.

خاتمة:

يتضح مما سبق ذكره أنّ التسويق السياحي له أهمية كبيرة في تنمية السياحة الصحراوية من خلال منافذه للسائح والتأثير عليه من خلال إبراز المقومات السياحية والخدمات المقدمة والبرامج المعتمدة.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نبرز دور التسويق السياحي في تنمية السياحة الصحراوية بعض البلدان التي نجحت في ذلك.

تعاني الجزائر من غياب سياسة واضحة تسويقية للترويج لسياحتها الصحراوية بالرغم من مقوماتها الطبيعية وتوفرها على جميع الشروط لإقامتها في هذا النوع من السياحة ومحاولة الاستفادة منها خاصة في الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

التوصيات: ومن خلال هذه الدراسة خرجنا بهذه التوصيات

- اهتمام القطاع الحكومي بالسياحة الصحراوية أكثر من خلال المشاريع الإستثمارية؛

- تكوين سكان الجنوب عن طريق الدورات التدريبية والتكوينية فيما يخص أثر السياحة الصحراوية على تحقيق التنمية المستدامة لمناطقهم وبلدياتهم؛

- توفير الأمن في المناطق السياحية الصحراوية المعزولة.

قائمة المراجع:

1- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، "التسويق السياحي- مفهوم التسويق السياحي"، التخصص سياحة وسفر، الوحدة الثانية.

2-الشاهد إلياس، "التسويق السياحي كسبيل لتنشيط القطاع السياحي في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس والعشرون، ماي 2012، جامعة بسكرة، الجزائر.

¹ وكالة الأنباء القطرية، الهيئة العامة للسياحة تعقد قمة التسويق السياحي الفصلية الثانية لعام 2016، مقال منشور بتاريخ 04 أبريل 2016.

- 3- عبيدة صبطي، " دور وسائل الإعلام والاتصال في تنمية السياحة الصحراوية في الجزائر"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد الأول، مارس، 2012، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 4- فراح رشيد، بودلة يوسف، " دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 5- قروج يوسف، قصاص فتيحة، نقلا عن صالح بن علي أبو عراد " الفرص الاستثمارية لترقية السياحة الصحراوية في الجزائر"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 07، الجزائر، 2016.
- 6- كشكوش بومدين، " التسويق السياحي: مقارنة اقتصادية وإجتماعية-حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، 2002-2003.
- 7- محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلايدي " السياحة الصحراوية في الجزائر، المقومات، المعوقات، والآفاق"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2013.
- 8- موقع وزارة السياحة سلطنة عمان، تاريخ التصفح 2016/08/29، 22.25.
- 9- مركز الأعمال الريادي الأردني، تاريخ التصفح 2016/08/29، 18.27.
- 10- وكالة الأنباء القطرية، الهيئة العامة للسياحة تعقد قمة التسويق السياحي الفصلية الثانية لعام 2016، مقال منشور بتاريخ 04 أبريل 2016.

المعالجة المحاسبية للأصول طويلة الأجل عند دخولها لأول مرة في المؤسسة

د. تروش نبجود * أ. بوغازي زينب **

الملخص:

أدى الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى تبني نظام محاسبي مالي يستجيب للبيئة المحاسبية الدولية، ومتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية. وتعتبر الأصول طويلة الأجل من العناصر المهمة لأصول المؤسسة، التي تكمن أهميتها اقتنائها في المساعدة على العملية الإنتاجية للمؤسسة خلال عدة دورات محاسبية.

وباعتبار أن هذه الأصول مهمة في المؤسسة خصص لها مجموعة من المعيار لمعالجة المشكلات المحاسبية المتعلقة بقياسها وتقييمها والاعتراف بها والإفصاح عنها.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، الأصول طويلة الأجل.

Abstract:

It is well known that accounting is generally intended to identify and measure the financial events of the organization in order to deliver to the various users, information and financial statements in a clear, reliable and transparent way the financial situation of the company .

It therefore becomes necessary to refer to a set of standards and criteria to frame on the one hand and to meet on the other hand the needs and objectives of the accounting reform in Algeria and the implementation of the system of financial accounting. With this reform, Algeria hopes to meet the demands imposed by the international economic, financial and trade environment, which has, among other things, the need for accounting standardization and,

* أستاذة محاضرة قسم - ب- جامعة فرحات عباس - سطيف 1.
** أستاذة مؤقتة- جامعة فرحات عباس - سطيف 1.

consequently, the obligation to adapt to international accounting standards or at least To some of them.

Key words: International Accounting Standards, Financial Accounting System, Long Term Assets.

المقدمة:

تمثل العناصر الأساسية لمعالجة الأصول طويلة الأجل عند دخولها في تحديد تكلفتها والتقييم المحاسبي لها في الدفاتر المحاسبية حيث يمكن أن تحصل المنشأة على الأصل طويل الأجل عن طريق عدة صيغ من أهمها: شراء الأصل، إنشاء ذاتي للأصل، الحصول عليه من خلال التبادل، الحصول عليه عن طريق إعانة استثمار...

تعتبر الأصول طويلة الأجل من العناصر المهمة بالنسبة للمنشأة فاستخدامها بشكل منتظم وجيد يسهل على المنشأة إتمام عملياتها الإنتاجية الذي يمكنها من الاستمرار والتطور في النشاط.

ومما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

❖ كيف يمكن معالجة الأصول طويلة الأجل عند دخولها لأول مرة في المؤسسة؟

ولالإلمام بأهم عناصر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف يمكن معالجة الأصول طويلة الأجل محاسبيا وفقا للنظام المحاسبي المالي؟

- هل معالجة الأصول طويلة الأجل وفقا للنظام المحاسبي المالي مطابقة لما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية؟

فرضيات البحث

يقوم البحث محل الدراسة على أساس الفرضيات التالية:

- يتم معالجة الأصول طويلة الأجل حسب النظام المحاسبي المالي بعدة طرق؛
- المعالجة المحاسبية لأصول طويلة الأجل وفقا للنظام المحاسبي المالي مطابقة للمعالجة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

خطة البحث

المبحث الأول: عملية حيازة الأصل طويل الأجل عن طريق الشراء

المبحث الثاني: عملية إنشاء أصول طويلة الأجل ذاتيا

المبحث الثالث: عملية الحصول على الأصول طويلة الأجل من خلال التبادل

المبحث الأول: عملية حيازة الأصل طويل الأجل عن طريق الشراء

تتمثل الأصول طويلة الأجل في الأصول المعنوية والمادية والمالية، فعند حيازة الأصل طويل الأجل إثر عملية الشراء مهما كان نوعه تقوم المؤسسة بتحديد تكلفته وتقييده في الدفاتر المحاسبية.

الفرع الأول: الأصول المعنوية

عندما تقوم المؤسسة بشراء أصل معنوي من طرف آخر فإنها تسجل بالتكلفة وهي تتكون من:¹

تكلفة الأصل عند دخوله = تكاليف الاقتناء + جميع النفقات اللازمة لجعل الأصل المعنوي جاهز للاستخدام في الغرض الذي تم شراؤه من أجله.

ومن أهم هذه التكاليف سعر الشراء والأتعاب القضائية وغير ذلك من المصروفات.

ويمكن تجزئة ح/20 إلى حسابات فرعية أخرى، ففي هذا الفرع سنتناول إلا الحسابات الخاصة بعملية الشراء.

أولاً: ح/204 برمجيات المعلومات وما شابهها

وتتمثل في برامج الإعلام الآلي وبرامج أخرى التي تقوم المنشأة بشراؤها من أجل استخدامها للأجل الطويل والتي يتوقع أن تندفق من جراء استخدامها منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

ثانياً: ح/205 الامتيازات والحقوق المماثلة والبراءات والرخص والعلامات

ويتم الحصول على هذا النوع من الأصول المعنوية بحكم وثائق وعقود ونظم فنية أو قانونية تتفق مع طبيعة كل أصل من هذه الأصول ومن أمثلة ذلك: حق الاختراع، حقوق النشر والتأليف، العلامات والأسماء التجارية، عقود الامتياز والتراخيص.

ثالثاً: ح/208 الأصول المعنوية الأخرى

وهي خاصة بالأصول المعنوية الأخرى التي لم يتم ذكرها في الحسابات الفرعية الأخرى الخاصة بالحساب 20، وتنشأ هذه الأصول نتيجة للتعاملات التي تحدث من

¹ أحمد حسين علي حسين وآخرون، المحاسبة المتوسطة في الأصول الثابتة والاستثمارات و الالتزامات ومشاكل قياس الدخل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص110.

أطراف خارجية مثال ذلك قوائم العملاء والعلاقات التعاقدية وغير التعاقدية مع العملاء.¹

ولتوضيح كيفية تقييد جميع هذه الأنواع من الأصول محاسبيا ندرج المثال الموالي:
قامت المؤسسة (س) بشراء الأصول المعنوية التالية:

- في 2010/01/13 شراء برنامج إءلام آلي بتكلفة 30.000 دج حيث قامت المؤسسة بتسديد (1/3) من المبلغ نقدا والباقي على الحساب.
- في 2010/02/07 الحصول على ترخيص استخدام أرض ذات ملكية عامة لإمداد خطوط الهاتف بتكلفة 15.000 دج تم تسديدها بشيك.
- في نفس التاريخ قررت المؤسسة الحصول على قوائم العملاء وكانت التكلفة تقدر بـ 45.000 دج سددت من خلال ورقة دفع تستحق بعد ثلاثة أشهر.

2010/01/13

30.000	ح/ برمجيات المعلومات وما شابهها	2041
20.000	ح/ موردو الاستثمارات	404
10.000	ح/ البنك	512
	شراء برنامج إءلام آلي	
	2010/02/07	
15.000	ح/ الامتيازات والحقوق الماثلة	2055
45.000	ح/ أصول معنوية أخرى	2081
45.000	ح/ أوراق دفع	403
15.000	ح/ البنك	512
	شراء أصول معنوية	

الفرع الثاني: الأصول المادية

ويقصد بالأصول المادية جميع أنواع الأصول ذات الوجود المادي الملموس التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية بهدف استخدامها لأكثر من سنة في العملية الإنتاجية التي تمارسها.² وتكون تكلفة الأصل طويل الأجل الذي قامت المؤسسة بشرائه من سعر الشراء خارج الرسم بالإضافة إلى تكاليف الشحن، التركيب، التجارب قبل

¹ أحمد حسين علي حسين وآخرون، المرجع السابق، ص118

² Laurence Thibault-Le Gallo, **La Comptabilité pour les Nuls**, 1^{ère} Edition, CPI-Herissey, France, 2009, P243.

التشغيل، مصاريف وضع الأصل في مكانه، أتعاب الأخصائين الخارجيين...¹
ومن أهم الأصول المادية ما يلي:

أولاً: ح/211 الأراضي: يمكن اعتبار الأراضي من الأصول طويلة الأجل ذات الطابع الخاص الذي يميزها عن باقي أنواع الأصول الأخرى، وذلك لكون عمرها الإنتاجي غير محدد على خلاف الأصول الأخرى، وأن قيمتها الإنتاجية لا تتناقص بمرور الزمن، لذلك فإن الأراضي تظهر بالقوائم المالية دون إخضاعها للاهلاك.²

- تكلفة الأراضي

تتكون تكلفة الأراضي من سعر الشراء مضافاً إليه المصاريف الأخرى المتمثلة في الرسوم القانونية (الضرائب، تسجيل الملكية، السمسرة، أتعاب المحاماة، وغيرها) كما يعتبر جزءاً من تكلفة الأرض المصاريف التي يتكديها المالك الجديد عن إزالة المباني القديمة الموجودة أصلاً على الأرض قبل شرائها أما الانقراض الناجمة عن هدم المباني القديمة المقامة على الأرض بعد إزالتها (إن وجدت) فتطرح من التكلفة بعد بيعها.³
ولتوضيح كيفية حساب تكلفة الأراضي ندرج المثال التالي:

قامت المؤسسة (س) بشراء قطعة أرض في 2010/03/12 تبلغ مساحتها 1000 م² سعر المتر المربع 1.500 دج وقد دفعت عليها المصاريف التالية:

- 3٪ من سعر الشراء تمثل عمولة مكتب العقارات؛
 - 5.000 دج رسوم تسجيل الأرض؛
 - 10.000 أتعاب المحامي الذي قام بإتمام عملية تسجيل الأرض؛
 - 150.000 دج مصاريف تهديم المبنى القديم المشيد على الأرض؛
 - 100.000 دج تكلفة إنشاء ممر يربط بين الأرض والمؤسسة؛
 - بعد تهديم المبنى القديم قامت المؤسسة ببيع أنقاضه بمبلغ 50.000 دج ؛
 - وفي تاريخ 2010/05/17 أصبحت الأرض جاهزة للاستخدام.
- ومنه تحسب تكلفة الأرض على النحو التالي:

$$\begin{aligned} & \text{- سعر شراء الأرض} = 1500 \times 1000 = 1.500.000 \text{ دج.} \\ & \text{- عمولة مكتب العقارات} = 3\% \times 1.500.000 = 45.000 \text{ دج.} \end{aligned}$$

¹ Claude Triquère, **La Comptabilité des Artisans et Commerçants**, Vocatis, France, 2010, P107.

² وليد ناجي الحيايلى، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص239

³ وليد ناجي الحيايلى، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص255

= 5.000 دج.	- الرسوم
= 10.000 دج.	- أتعاب المحامي
= 150.000 دج.	- مصاريف تهديم المبنى
= (50.000) دج.	- الأناقض
= 1.660.000 دج.	تكلفة الأرض

ملاحظة: بالنسبة لمصاريف إنشاء الممر الذي تقدر تكلفته بـ 100.000 فإنها لا تعتبر من ضمن تكلفة الأرض وإنما نُدبت في حساب تحسينات الأرض يعامل بشكل مستقل عن حساب الأرض.

• التسجيل المحاسبي

2010/05/17

1.660.000	ح/ الأراضي	211
100.000	ح/ إنشاء ممر	212
1.760.000	/دائو الاستثمارات	404

شراء قطعة أرض وإنشاء ممر

ثانيا: ح/ 213 المباني

ويتضمن هذا الحساب المباني الصناعية والمباني الإدارية والمباني التجارية...

• تكلفة المباني

تمثل تكلفة المباني في جميع المصاريف اللازمة والضرورية لامتلاك المبنى لغاية أن تصبح معدة للاستخدام وفي الغالب حين تقوم المؤسسة بشراء المبنى فتكون التكلفة هي قيمة العقد المبرم بين الطرفين.¹

ثالثا: الأصول المادية الأخرى

وتشمل الآلات والسيارات والأثاث والتركيبات والأدوات والعدد والأجهزة وما شابه ذلك.²

¹ وليد ناجي الحليالي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 355-356

² أحمد حسين علي حسين وآخرون، مرجع سابق، ص 16

• تكلفة الأصول المادية الأخرى

وتشتمل تكلفة شراء مضافا إليه كافة المصروفات الضرورية واللازمة للحصول عليه وإعداده للتشغيل مثل مصاريف النقل والتأمين وكافة التكاليف اللازمة لتكريبه وتشغيله بالإضافة إلى مصروفات أخرى لازمة لإدخال التعديلات عليه.¹

ولتوضيح ما سبق ندرج المثال التالي:

قامت المؤسسة (س) بشراء آلة صناعية بـ 500.000 دج وكانت مصاريف النقل تقدر بـ 1.000 دج، التركيب 7.000 دج، تكاليف التعديل للآلة 10.000 دج حيث قامت المؤسسة بتسديد المصاريف بشيك.

$$\text{تكلفة الأصل} = 500.000 + 1.000 + 7.000 + 10.000 = 518.000$$

• التسجيل المحاسبي

		تاريخ الشراء		
518.000		ح/آلة صناعية	215	
	518.000	ح/البنك	512	
		شراء آلة صناعية بشيك		

الفرع الثالث: الأصول المالية

هي الأسهم والسندات والديون التي يكون للمؤسسة القدرة والرغبة في الاحتفاظ بها لفترة طويلة أو إلى تاريخ استحقاقها (مثل حالة السندات) وتسجل الأصول المالية طويلة الأجل في الحسابين ح/26 وح/27.

وفيما يلي تعريف لأهم الحسابات الفرعية المستخدمة في العمليات الخاصة بالأصول المالية طويلة الأجل.

- ح/261 سندات المساهمة: وهي سندات تمكن حيازتها من ممارسة نفوذ على المؤسسة المصدرة؛²
- ح/262 سندات مساهمة أخرى: وهي سندات مساهمة ليس الهدف منها ممارسة نفوذ على المؤسسة المصدرة؛³

¹ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 258

² عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، 2009، ص 77

³ Ali Tazdait, **Maîtrise du Système Comptable Financier**, Edition ACG, 2009, P307

- ح/269 دفعات مستحقة على سندات غير محررة: يكون هذا الحساب دائنا بقيمة الدفعات المستحقة التسديد والخاصة بشراء مساهمات في مؤسسات أخرى¹؛
- ح/271 السندات المثبتة الأخرى غير السندات التابعة لنشاط المحفظة: وهي سندات تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها بصفة دائمة، وكذلك السندات التي لا يمكن للمؤسسة التنازل عنها على المدى القصير الأجل، ومن هذه السندات الحصص في رأسمال مؤسسات أخرى أو سندات التوظيف على المدى الطويل الأجل²؛
- ح/272 سندات التي تمثل حق الدين الدائن: (السندات والقسائم) وتمثل في حصص الأموال المشتركة الموظفة التي ينوي الكيان الاحتفاظ بها بشكل دائم³؛
- ح/273 السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة: ونشاط الحافطة يتمثل بالنسبة إلى كيان ما في استثمار كل أصوله أو جزء منها في محفظة سندات لكي تستمد منها في أمد يطول أو يقصر مردودية مرضية، ويمارس هذا النشاط دوماً تدخل في تسيير الكيانات المحتازة سنداتها⁴؛
- ح/274 القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار تمويلي: وتمثل هذه القروض في أموال مسددة للغير بموجب أحكام تعاقدية يلتزم الكيان بمقتضاها بأن تنقل إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين استعمال وسائل الدفع لمدة معينة⁵.
- تكلفة الأصول المالية
- تشتمل تكلفة الأصول المالية سعر شرائها بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب⁶.
- ويتم تسجيل الأصول المالية محاسبياً على النحو التالي:

1 عطية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 77

2 المصدر نفسه

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الجريدة الرسمية"، العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، ص 61

4 المصدر نفسه

5 المصدر نفسه

6 الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص 12

• التسجيل المحاسبي

		تاريخ الشراء	
	XXX	ح/الأصول المالية	26/27
XXX		ح/باقي الدفع على أ.المالية	269
XXX		ح/دائنو الاستثمارات	404
XXX		ح/دائنو السندات	405
XXX		ح/الشركاء عمليات على ر.م	456
XXX		ح/البنك	512
XXX		ح/الصندوق	530
		شراء أصل مالي	

المبحث الثاني: عملية إنشاء الأصول طويلة الأجل ذاتيا خلال عملية إنشاء الأصل ذاتيا أي داخل المنشأة فإنها تقوم بتحديد تكلفة الأصل وتقييده محاسبيا.

الفرع الأول: الأصول المعنوية

تحدد تكلفة الأصل المعنوي المطور داخليا على أساس مقدار النفقات التي أنفقت عليه حتى يصبح الأصل جاهزا للاستعمال، هذا ما يتعلق بالأصول المعنوية المحددة.¹ وتوضيح المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية التي يتم إنشاؤها داخليا تقترح المثال الموالي:

قامت المؤسسة (س) بإنتاج برمجيات حيث تطلب لوازم لإنتاج هذا الأخيرة بتكلفة 10.000 دج وتسديد أجور له مستخدمين تقدر بـ 1000 دج لليوم حيث استغرق إنتاج هذا الأصل حوالي 8 أيام، لم تسدد أجور المستخدمين حيث كانت على الحساب.

$$\text{تكلفة البرمجيات} = 8 \times 1000 + 10.000 = 90.000 \text{ دج}$$

¹ وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق، ص 291

		01/01/ن		
	10,000	ح/ مواد ولوازم مستهلكة		601
	80,000	ح/ أجور المستخدمين		631
10,000		ح/ مواد ولوازم	31	
80,000		ح/ أجور مستحقة	421	
		إثبات مصاريف إنجاز البرمجيات		
		//		
	90,000	ح/ برمجيات		204
90,000		ح/ إنتاج مثبت	731	
		إنجاز برمجيات.		

الفرع الثاني: الأصول المادية

الأصول المادية التي يتم إنشاؤها داخليا تتحدد تكلفتها من خلال تكاليف المواد المستهلكة في عملية الإنتاج والتكاليف المباشرة الأخرى والتكاليف غير المباشرة المتعلقة بالأصل المنتج.¹

وتمثل التكاليف المباشرة في: تكاليف المواد الأولية واللوازم، أجور المستخدمين أما التكاليف غير المباشرة: مخصصات الاهتلاك بالنسبة للأصول المنتجة للأصل الجديد...

ولتوضيح ما سبق ندرج المثال الموالي:

في 2010/01/01 شرعت المؤسسة في بناء مبنى صناعي حيث قدرت تكاليف إنتاج المبنى كالتالي:

- مواد ولوازم=150.000 دج
 - أجور المستخدمين=70.000 دج
 - مخصصات اهتلاك الأصول المساعدة في إنتاج الأصل=50.000 دج
- تم إدخال الأصل إلى الخدمة بعد 6 أشهر
- التكلفة الإجمالية=50.000+70.000+150.000=270.000 دج

¹ Pierre Blin, Guillaume Blin, **Comptabilité approfondie Evaluation des Actifs**, INTEC, France, 2009-2010, P47.

• التسجيل المحاسبي

		2010/01/01			
	150.000	ح/ مواد ولوازم مستهلكة		601	
	70.000	ح/ أجور المستخدمين		631	
150.000		ح/ مواد ولوازم	31		
70.000		ح/ البنك	512		
		إثبات مصاريف إنجاز الأصل			
		2010/07/01			
	270.000	ح/ مباني صناعية		213	
270.000		ح/ إنتاج مثبت	732		
		إنجاز أصل مادي بالمؤسسة			

وفي 2010/12/31 يتم إثبات قسط اهتلاك الأصول التي ساهمت في إنتاج الأصل.

المبحث الثالث: عملية الحصول على الأصول طويلة الأجل من خلال التبادل
قد يحدث لدى بعض المؤسسات وأن تقوم باستبدال أصولها بأصول أخرى قد تكون متشابهة وقد تكون غير متشابهة.

الفرع الأول: عملية تبادل الأصول طويلة الأجل المتشابهة

في هذه الحالة يتم تبادل أصلين متماثلين مثل مبادلة قطعة أرض بأخرى أو آلة بآلة مماثلة فهنا لا يجب أن يعترف بأي مكاسب أو خسائر قد تتحقق عن هذه العملية نظرا لأن هذه المبادلة لا تمثل عملية اقتصادية كاملة لتوقع عدم زيادة المنفعة وتحدد قيمة الأصل المستلم بالقيمة المحاسبية للأصل المستبدل.

الفرع الثاني: عملية تبادل الأصول طويلة الأجل غير المتشابهة

في هذه الحالة يتم تبادل أصل بأصل آخر غير مماثل له وهي الأصول ذات الطبيعة المختلفة أو الاستخدام المختلف في إطار نشاط المؤسسة. فيجب على المؤسسة الاعتراف بأية خسارة أو ربح عند عملية التبادل. ومن الأمثلة على استبدال أصول غير متماثلة استبدال سيارة بآلة أو....

• تكلفة الأصول المستبدلة

تحدد تكلفة الأصل المكتسب من هذا النوع بالقيمة العادلة للأصل المستلم. ويتم تحديد وتسجيل النتيجة سواء كانت ربح أو خسارة.

نتيجة الاستبدال = القيمة العادية للأصل المستلم - القيمة المحاسبية الصافية للأصل القديم
وفيما يلي مثال توضيحي حول المعالجة المحاسبية للأصول طويلة الأجل الناتجة من عملية التبادل.

في 2010/02/03 قامت المؤسسة (س) باستبدال آلة إنتاجية قيمتها 200.000 دج اهتلاكها المجموع 140.000 دج وذلك حسب الحالات التالية:

- استبدال آلة إنتاجية ب آلة إنتاجية أخرى ب X دج؛
 - استبدال آلة إنتاجية بسيارة سياحية قيمتها 100.000 دج؛
 - استبدال آلة إنتاجية بجهاز إعلام آلي قيمته 40.000 دج.
- فبالنسبة للحالة الأولى لا يتم تسجيل أي قيد محاسبي لهذه الآلة الإنتاجية وقيمتها ستكون القيمة المحاسبية الصافية للآلة القديمة التي هي 60.000 دج.
- الحالة الثانية: تسجل السيارة السياحية بالقيمة العادية التي هي 100.000 دج.

نتيجة الاستبدال = 60.000 - 100.000 = 40.000 دج.

- الحالة الثالثة: يسجل جهاز الإعلام الآلي بالقيمة العادية التي تقدر بـ 40.000 دج.

نتيجة الاستبدال = 60.000 - 40.000 = 20.000 دج.

• التسجيل المحاسبي

	100.000	الحالة الثانية	
	140.000	ح/ سيارة سياحية	218
		ح/ اهتلاك الآلة	2815
200.000		ح/ الآلة	215
40.000		ح/ فوائد القيم	752
		استبدال آلة بسيارة سياحية	
		الحالة الثالثة	
	40.000	ح/ جهاز إعلام آلي	215
	140.000	ح/ اهتلاك الآلة	2815
	20.000	ح/ نواقص القيم	652
200.000		ح/ الآلة	215

استبدال آلة بجهاز إعلام آلي

الخلاصة:

من بين المعايير التي أصدرتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الأصول طويلة الأجل المعيار المحاسبي الدولي رقم 16، 36، 38، 32، ... وتبين هذه المعيار كيف يتم معالجة الأصول طويلة الأجل محاسبيا، وهذا من أجل تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات المالية وقياسها والإفصاح عنها.

تبين لنا أنه خلال المعالجة المحاسبية للأصول طويلة الأجل حسب النظام المحاسبي المالي أن هناك عمليات تسجيل تختلف عما كان عليه سابقا أي حسب المخطط المحاسبي الوطني، وهذا من شأنه أن يحدث تحولا كبيرا في دور المحاسبين والمدققين ليصبحوا أكثر فاعلية من دورهم التقليدي، باستخدام المهارات والخبرات ومواجهة المستجدات على مهنتهم بكفاءة واقتدار، مما ينعكس على نجاح أعمال المؤسسات وتبادل المعارف والبيانات والمعلومات وإدارتها.

اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: يتم معالجة وتقييم الأصول طويلة الأجل حسب النظام المحاسبي المالي بعدة طرق أهمها التكلفة التاريخية والقيمة العادلة... فنتج التقييم الأولي يتم الاعتماد على التكلفة التاريخية وفي بعض الحالات يتم الاعتماد على القيمة العادلة أما فيما يخص التقييم اللاحق فيتم الاعتماد على طريقة التكلفة منقوصا منها مجمع الاهتلاك وخسائر القيمة أو أساس القيمة العادلة.

الفرضية الثانية: المعالجة المحاسبية لأصول طويلة الأجل وفقا للنظام المحاسبي المالي مطابقة للمعالجة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، نعم تتقارب كثيرا المعالجة المحاسبية الأصول طويلة الأجل وفقا للمعايير المحاسبية الدولية مع القوانين المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.

النتائج

من خلال الدراسة النظرية والميدانية للأصول المالية طويلة الأجل فقد تم استخلاص النتائج التالية:

القياس الأولي للأصول طويلة الأجل يتم عن طريق التكلفة التاريخية؛
نموذج التكلفة وإعادة التقييم تستعملان في القياس اللاحق للأصول طويلة الأجل.

المصادر والمراجع

1. أحمد حسين علي حسين وآخرون، المحاسبة المتوسطة في الأصول الثابتة و الاستثمارات والالتزامات ومشاكل قياس الدخل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
2. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
3. وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
4. عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطي، 2009.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الجريدة الرسمية"، العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009.
6. Laurence Thibault-Le Gallo, **La Comptabilité pour les Nuls**, 1^{ère} Edition, CPI-Herissey, France, 2009.
7. Claude Triquère, **La Comptabilité des Artisans et Commerçants**, Vocatis, France, 2010.
8. Ali Tazdait, **Maitrise du Système Comptable Financier**, Edition ACG, 2009.
9. Pierre Blin, Guillaume Blin, **Comptabilité approfondie Evaluation des Actifs**, INTEC, France, 2009-2010.

الآليات التنفيذية للتغطية الاجتماعية التكميلية لعمال التعااضديات

دراسة تحليلية إستشرافية للآليات المعتمدة بموجب القانون

رقم 02-15 المؤرخ في 4 يناير 2015

أ. عبيد عادل * أ.د. بوكساني رشيد **

ملخص:

يحتل نظام التغطية الاجتماعية مكانة متميزة ضمن السياسة الاجتماعية للجزائر باعتباره رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد العناصر الأساسية للمحافظة على السلم الاجتماعي من خلال تكريس قيم التضامن والتآزر بين مختلف الأجيال والفئات وتحسين مستوى عيش الأفراد والأسر ودعم أواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي. وتبرز التعااضدية الاجتماعية، كإطار للتغطية الصحية التكميلية، تكمل كليا أو جزئيا تعويضات الضمان الاجتماعي، ويمكن لها أن تقترح خدمات صحية وأعمال الوقاية لتطوير المستوى الصحي للعمال، الذين ينتسبون إليها، وعلى هذا الأساس تحاول هذه الدراسة البحث في الإجراءات التنفيذية للتغطية الاجتماعية لعمال التعااضديات في الجزائر بموجب القانون 02-15.

Abstract :

The system of social coverage occupies a distinct position in the social policy of Algeria as a source of economic and social development and one of the essential elements of preserving social peace through devoting the values of solidarity and solidarity among different generations and groups, improving the standard of living of individuals and families and supporting bonds of social stability and cohesion. As a framework for supplementary health coverage complet or partially supplementes social benefits and can propose health services and prevention work to develop the health level of the workers to which they belong. Urge in the executive procedures for social coverage of solidarity workers in Algeria under Law 15-02.

* طالب دكتوراه - جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة .
** أستاذ التعليم العالي - جامعة محمد بوقرة - بومرداس .

مقدمة :

تعتبر التغطية الإجتماعية من أهم مطالب الطبقة الشغيلة في كل دول العالم و كذلك من الركائز الأساسية للحماية الاجتماعية ودعامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتؤكد تقارير المنظمة العالمية للشغل لسنة 2014 أن 40% من سكان العالم ليست لهم تغطية صحية علما بأنها أي التغطية الصحية الشاملة couverture médicale universelle أساسية لمحاربة الفقر والهشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والرفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد التغطية الإجتماعية ، بالإضافة إلى كونها عاملا أساسيا في الاستقرار الوظيفي stabilité de l'emploi فهي كذلك تعد أحد أهم الامتيازات التي تمنحها الدولة للعمالين ، إذ. كانت هذه الامتيازات عاملا أساسيا في استقطاب العناصر ذات التأهيل العالي إلى أي مؤسسة خاصة بالإقتصادية منها، أما على المستوى الكلي فهذا النظام - التغطية الإجتماعية - يرتبط أساسا بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد من جهة وبمستوى نموه من جهة أخرى.

وإذا كانت الدول المتقدمة قد وفرت منذ سنوات لمواطنيها حلقة واسعة من الخدمات الاجتماعية تجاوزت من وجهة نظر البعض مجال الضروريات فإن عددا كبيرا من الدول النامية لم تتمكن بعد من توفير الحد الأدنى من هذه الخدمات. ارتبطت فكرة الضمان الاجتماعي منذ نشأتها بالحد من الأخطار الاجتماعية التي تصيب الفرد أو عائلته، كما عرف في عهد الدولة الإسلامية ما يسمى بالتأمين التكافلي الذي يفرض على الدولة تغطية نفقات كل فرد لم يعد قادرا على العمل عبر صندوق بيت مال المسلمين الذي يمولى بصيغ مختلفة. كما تبنت هذه الصيغة أيضا الكنيسة.

أما في الجزائر ، فقد تطور نظام التغطية الإجتماعية ، ليتواكب مع خصوصية كل مرحلة مرت بها الدولة ، وتعد التعااضديات إحدى أبرز الأنظمة المتعلقة بالتغطية الإجتماعية للعمال المنضوين في إطارها ، فعلى الرغم من أن القانون المنظم للتعااضديات في الجزائر أقر مجموعة من المزايا للعمال إلا أن القانون الجديد للتعااضديات قد أدخل مزايا تكميلية على النظام السابق ، وهنا نتساءل : ماهي الإجراءات التنفيذية للتغطية الإجتماعية لعمال التعااضديات في ظل القانون الجديد وإلى أي مدى ستساهم في تحقيق المزايا التأمينية للعمال المنضوين في إطار التعااضديات ؟

ولالإجابة على هذه الإشكالية نتناول المحاور التالية :

أولا : التأصيل النظري لمصطلحات الدراسة .

ثانيا : واقع التغطية الإجتماعية لعمال التعااضديات قبل القانون رقم 02-15

ثالثا : آليات التنفيذ للتعطية الإجتماعية في ظل القانون رقم 02-15

أولا : التأصيل النظري لمفاهيم الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم ، التي تدخل في سياق نظم التعطية الإجتماعية خاصة لدى الفئات الشغيلة التي تنطوي ضمن التعاضديات العمالية ، وعليه فإن هذا الجزء سيتناول بالتأصيل النظري للمصطلحات التالية :

- مفهوم التعطية الإجتماعية .
- الآليات التنفيذية لسياسات الحماية الإجتماعية .
- التعاضديات العمالية .

1. مفهوم التعطية الإجتماعية :

يمكن تعريفها على أنها مجموع الأطر المنظمة للتأمينات الاجتماعية والمحددة للأخطار المؤمنة والفئات المستفيدة منها و كفاءات التعويض وطرق تسييرها¹، وقد تحول مفهوم التعطية الاجتماعية إلى نظام قانوني يهدف الى وضع مجموعة من التدابير التي تضمن التخفيف من عواقب الأخطار الاجتماعية للأفراد عوض الاجراءات السابقة التي كانت قاصرة على ضمان ديمومة الخدمات الاجتماعية وعدم تناسبها مع حجم الخطر الاجتماعي²(مثل التأمين المدني الخاص الذي كان هدفه الربح أكثر من تحسين الوضعية الاجتماعية للمؤمنين) . وكانت ألمانيا أول بلد يتم فيه وضع نظام قانوني خاص للتأمينات الاجتماعية عبر إصلاحات بيدسمارك الذي باشرها منذ سنة 1881 عبر مراحل مختلفة توجت بظهور أول قانون للتأمينات الاجتماعية سنة 1883 تبعه عدة نصوص تنظيمية أخرى حول تعويض إصابات العمل 1884 والعجز والشيخوخة 1889 والتأمين على البطالة 1929. ثم انتشر هذا النظام في معظم الدول الأوروبية مثل بريطانيا باصدارها لقانون 1911 والاتحاد السوفياتي في 1917 في أعقاب الثورة البولشفية وفرنسا في 1928 والولايات المتحدة الأمريكية 1935.

وتطبق التعطية الإجتماعية على مجموعة من الفئات وهم³:

- العمال والموظفون المؤمنون: كل شخص يتقاضى أجرا أو راتبا مهما كان نوعه (شهري ، يومي سنوي بالقطعة...) مقابل عمل أو وظيفة لمصلحة شخص

1- زيرمي نعيمة ، "الحماية الإجتماعية بين المفهوم والمخاطر في الجزائر" ، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية ، جامعة الشلف ، 03-04 ديسمبر 2012 ، ص 03 .

2- مصطفى الأشرف حسن ، مدخل الى الضمان الإجتماعي . الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ص 12،13

3- زيرمي نعيمة ، مرجع سابق ، ص 04 .

آخر (طبيعي أو معنوي) ويكون مسجل بصفة تلقائية أو إجبارية لدى هيئات التأمين.

▪ المستخدمون أو أرباب العمل الذين يمارسون نشاطا لمصلحتهم الخاصة مثل الحرفي والتاجر والمقاول وأصحاب المهن الحرة.

▪ ذوي حقوق: المؤمن من زوجات و أبناء تحت السن القانونية وآباء مكفولين وأي فرد آخر تحت كفالة المؤمن.

▪ الفئات الخاصة: من طلبة أو متربصين وشبه أجير: من فنانيين و حاملين وسائقين وغيرهم وكل فرد ليس من ضمن الفئة الأولى والثانية (مثل المجاهدين و أبناء الشهداء وغيرهم).

كما أن التغطية الإجتماعية تشمل مجموعة من الأخطار الاجتماعية التي تحد من قدرات الفرد وتؤثر على وضعه الاقتصادي وهي¹:

• الأخطار المهنية: وهي التي تصيب العامل و تؤثر على قدرته على العمل و هي:

▪ حوادث العمل والأمراض المهنية- العجز- الشيخوخة- البطالة.

• الأخطار الصحية: وهي لا تخص العمال فقط بل تخص كل الأفراد:

المرض و العجز غير المهني- الوفاة- المنح العائلية.

• الأخطار الحياتية: وهي تخص المرأة العاملة فيما يتعلق بعطلة الأمومة و هي امتياز أكثر منه خطر اجتماعي لكنه يهدف الى تشجيع المرأة العاملة على الولادة دون أن يشكل فقدانها للقدرة على العمل سببا لتجنب الإنجاب.

• الأخطار الاجتماعية: وتتلخص في عدم قدرة الفرد على القيام بالأعباء الاجتماعية بسبب الفقر والحاجة مما يتطلب تغطية هذه النفقات الخاصة بمنح مقابلة: مثل منحة التمدرس، منحة اليتيم، الأرملة...

2. الآليات التنفيذية لسياسات الحماية الاجتماعية :

تأخذ هذه الآليات مجموعة من الإجراءات من الإنتساب ثم دفع الإشتراكات ، وكذا التصريح ثم الإستفادة من التعويضات والتي يمكن إبرازها من خلال مايلي:²

1 - حسن القاسم، التأمينات الاجتماعية: أحكام التأمين الاجتماعي على العاملين، المكتب الجامعي الحديث، مصر 1999، ص 10

2 - مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 15.

- الانتساب إلى هيئات التأمين: لا بد لكل شخص مستفيد حتى يحمل صفة مؤمن لا بد أن ينتسب أولاً إلى هيئات التأمين المكلفة بتسيير الأخطار الاجتماعية طبقاً للقانون.
 - دفع الاشتراكات المقررة: وهو قسط التأمين الاجتماعي المفروض على كل مكلف سواء المؤمن ورب العمل والذي يقتطع من أجره العامل.
 - التصريح بالخطر الاجتماعي: لدى هيئات التأمين في الآجال المحددة حتى يتم التكفل به.
 - الاستفادة من نوعين من التعويضات حسب نوعية الخطر الاجتماعي:
- 01-التعويضات العيضية التي تشمل كل المصاريف العلاجية من دواء ومصاريف الطبيب أو التحاليل والأشعة والنقل أو التنقل إلى المؤسسات العلاجية وكذلك الحمامات المعدنية
- 02-التعويضات النقدية: وتعني تعويض الأيام التي توقف فيها المؤمن عن العمل بسبب الخطر الاجتماعي وانقطع بسببها الأجر.
- 3. مفهوم التعاضديات العمالية :**

برزت التعاضديات العمالية - Les mutuelles - كأهم صيغة تهدف إلى تحقيق الأمن الاجتماعي لدى العمال حيث بدأت كفكرة في إحدى الشركات الخاصة ثم توسعت وشملت جميع المؤسسات الاقتصادية والصناعية وفي قطاع البناء بصفة خاصة و كانت تهدف إلى تغطية نفقات العمال عند تعرضهم إلى إصابات العمل خاصة والمرض والعجز والشيخوخة وحتى الوفاة في مرحلة لاحقة. ونظراً لأهميتها تحولت التعاضديات إلى مجموعة ضاغطة إلى جانب النقابات العمالية تبنتها الحكومات بمختلف توجهاتها الأيديولوجية بغية سحب هذا الامتياز من النقابات وتنظيمه من طرف الدولة لأهداف وغايات مختلفة حسب كل نظام .

ثانياً : واقع التغطية الاجتماعية لعمال التعاضديات قبل القانون رقم 02-15 :
مر نظام التغطية الاجتماعية بالجزائر بعدة مراحل متميزة نلخصها في التسلسل التاريخي التالي:

أ- الفترة الاستعمارية : حيث شهد ميلاد نظام التغطية الاجتماعية بالجزائر واستمر العمل به إلى ما بعد الاستقلال مباشرة. ويمكن إبراز تطور هذا النظام من خلال الجدول أدناه¹:

1- محمد الحسان ، نظام التأمين الاجتماعي في الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001 ، ص 12 .

جدول يبرز نظام التغطية الاجتماعية في الحقبة الإستعمارية

السنة	الحدث
1920	وضع نظام قانوني لحوادث العمل.
1940	تطبيق نظام المنح العائلية.
1949	صدور أول قرار متعلق بتنظيم هيئات الضمان الاجتماعي بالجزائر .
1950	تأسيس الصناديق الجهوية الثلاثة إضافة إلى الصندوق المركزي بالعاصمة.
1953	إنشاء صندوق التامين على الشيخوخة .
1958	صدور قانون الشيخوخة لفئة غير الأجراء.

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على : نعيمة زيرمي ، مرجع سابق .

ب : بعد الاستقلال: تم تمديد بالعمل بالقوانين الفرنسية مباشرة بعد الاستقلال وتوالت الاصلاحات تباعا لمنظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر في ثلاثة مراحل متباينة¹.

المرحلة الأولى : التي تلت الاستقلال مباشرة تميزت بمحاولة تكييف المنظومة مع التوجه الاشتراكي للدولة و مع طابعها الاقتصادي عكس التوجهات التي بذت عليها الصناديق في الفترة الاستعمارية. وكذلك محاولة تجميع الصناديق و اعادة تنظيمها. و من بين أهم محطاتها:

- 1962/09/05 صدور أول قرار من المجلس التأسيسي يخول بموجبه الاتحاد العام للعمال الجزائريين مهمة ادارة و تسيير الصناديق و تعيين المدراء و الموظفين و وضع النظام الداخلي.

- 1963/02/01 اعادة تنظيم المجلس الاداري للصناديق.

- 1964/12/31 إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- 1965/09/01 مرسوم يحدد تشكيلة المجلس الاداري.

- المرسوم رقم 116/70 المؤرخ في: 1970/08/01 الذي يحدد التنظيم

- الاداري للصناديق بانشاء 06 صناديق تغطي 06 أخطار رئيسية.

- 1971/04/13 إدخال التأمينات الفلاحية

المرحلة الثانية: مرحلة قوانين 1983 حيث برزت معالم منظومة الضمان الاجتماعي بعد الاصلاحات العميقة التي شرع فيها ابتداء من 1975 انطلاقا من مبدأ توحيد

¹ - المرجع نفسه ، ص 24 .

النظام وتعميم الامتيازات وشموليتها) et (l'uniformisation des avantages و صدرت 05 نصوص قانونية دفعة واحدة في: 1983/07/02 و هي:

- 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية¹
- 12/83 المتعلق بالتقاعد²
- 13/83 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية³
- 14/83 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي⁴
- 15/83 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي⁵
- المرسوم رقم 223/85 المتعلق بتنظيم الصناديق حيث قلصت إلى صندوقين فقط الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNASAT والصندوق الوطني للتقاعد CNR. حيث اعتبرت الصناديق مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تسيير عن طريق مجلس اداري.
- 1986 تشكيل أول مجلس اداري الذي جمد و لم يعمل به بسبب تناقضات في كيفية تسيير الصناديق مع طبيعتها القانونية.
- القانون رقم 01/88 المتعلق بالمؤسسات العمومية الذي اعتبر صناديق الضمان الاجتماعي هيئات عمومية ذات تسيير خاص في المادة 49 منه.
- المرحلة الثالثة: ابتداء من 1992 بعد التغييرات في النظام السياسي والاقتصادي للدولة الذي حمله دستور 1989 كان لزاما اعادة تكييف منظومة الضمان الاجتماعي مع هذه التحولات والتي من أبرزها:
- صدور المرسوم رقم 07/92 في 1992/01/04 الذي يحدد الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي باعتبارها مؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتسيير عن طريق مجلس اداري تحت وصاية الوزارة المكلفة بالضمان الاجتماعي و هذه الصناديق :

1 - القانون رقم 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية ، الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة في 05 جويلية 1983 .

2 - أنظر الجريدة الرسمية العدد 28 .

3 - المرجع نفسه .

4 - المرجع نفسه .

5 - المرجع نفسه .

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجانب CNAS. وهو الصندوق الأم والمكلف بتسيير الأخطار الاجتماعية الرئيسية (التأمينات الاجتماعية) والذي انبثقت باقي الصناديق المستحدثة.

الصندوق الوطني للتقاعد CNR.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجانب - CASNOS.

▪ 046/91 مرسوم يحدد تشكيل المجلس الإداري

▪ 10/94 تأسيس التقاعد المسبق

▪ 11/94 تأسيس منحة البطالة

▪ 1995 تأسيس الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

▪ 1998 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والعطل المدفوعة الأجر الناجمة

عن سوء الأحوال الجوية في قطاع البناء والري والأشغال العمومية:

C.A.C.O.B.A.T.P.H

▪ 2006 تأسيس الصندوق الوطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي

.CNRCSS

1- خدمات الضمان الاجتماعي لعمال التعاضديات في ظل القانون 90/33 :

تتضمن الخدمات التي يستفيد منها العامل بموجب القانون 90/33 المصادر بتاريخ 1990/12/25 من مجموعة من الخدمات والتي يمكن إجمالها من خلال الرسم التخطيطي التالي:

مخطط يبين التي تقدمها التعاضدية



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على مواد القانون 90-33

أما الخدمات ذات الطابع الاجتماعي فقد حددتها المادة 05 من القانون أعلاه

1 - القانون رقم 33/90 يتعلق بالتعاضديات الاجتماعية ، الجريدة الرسمية العدد 56 ، الصادرة في 26 ديسمبر 1990 .

حيث تشمل الأداءات ذات الطابع الإجتماعي التي تقدمها التعااضدية الإجتماعية على مايلي :

- انلخدمات التكميلية في مجال الصحة .
- الاءاءات ذات الطابع الإجتماعي لفائدة أعضاء التعااضدية أو / وذوي حقوقهم .
- الأنشطة الثقافية والرياضية أو الترفيهية .
- المساعدات في مجال السكن .

2-التسيير المالي لإشراكات العمال في ظل التعااضديات :

تتكون موارد التعااضدية الإجتماعية من - اشتراكات أعضاءها ، وكذا الهبات والوصايا ، طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ، يضاف إليها العائدات الآتية من الأءاءات التي تقدمها التعااضدية ، وكذا عائدات الأموال التي توظفها أو التي تستثمرها التعااضدية ، وكذلك عائدات الدعاوي التعويضية المنصوص عليها في المادة " 35 من القانون 33/90

ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الرسم التخطيطي أدناه :

مخطط يبرز موارد التعااضدية حسب القانون 33/90



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القانون 33/90

أما فيما يتعلق بالإشراكات فإنها تبني على مايلي :

- أجر العامل الخاضع لإشتراك الضمان الإجتماعي
- دخل غير الأجير الخاضع لإشتراك الضمان الإجتماعي
- المعاش أو الريع الذي يمنحه الضمان الإجتماعي أو تمنحه الدولة

كما نجد أنه يمكن للتعااضديات الإجتماعية ذات الطابع الوطني أن تتعامل مع كل الجمعيات الأجنبية التي لها أهداف مماثلة منصوص عليها في قوانينها الأساسية أو تنظم

إليها ، شريطة أن لا تؤدي إلى تبعات خاصة على التعااضدية الإجتماعية ، وذلك ضمن احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ، وبعد رخصة من قبل السلطة العمومية المختصة.

وقد كانت موارد التعااضدية تخصص للآداءات الفردية أو الجماعية ونفقات التسيير و برامج الإستثمار وتكوين الإحتياجات، حيث وبناءا على ذلك ، تحدد الجمعية العامة نفقات التسيير التي لا يمكن أن تتجاوز نسبة 15% من الإشتراكات ، واستثناء يمكن للجمعية العامة أن تراجع هذه النسبة إذا اقتضت الضرورة اللجوء إلى نفقات تسيير إضافية ، بعد تقديم المبررات اللازمة لذلك مسبقا .

كما يترتب على الإلتخراط في التعااضدية الإجتماعية أن تقتطع الإشتراك المؤسسة المستخدمة أو المؤسسة المدينة أو الربيع أو الأداءات ، ويدفع هذا الإشتراك للتعااضدية الإجتماعية في أجل أقصاه ثلاثين (30) يوما ، ويترتب على فقدان صفة المنخرط توقف اقتطاع الإشتراك ويتعين على التعااضدية ، في هذه الحالة أن تعلم المؤسسة المستخدمة أو المدينة في أجل 30 يوما ، كما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية (02) من نص المادة 15 من القانون 33/90 ، ويدفع المنخرطون الذين يمارسون نشاط لحسابهم الخاص اشتراكاتهم إلى التعااضدية الإجتماعية حسب الدورية الزمنية التي يحددها القانون الأساسي أو الجمعية العامة.

3-النقائص الموجودة في نظام الحماية الإجتماعية القديم ودواعي التكملة:

من النقائص الموجودة في هذا النظام ، محدودية المزايا التي يستفيد منها المؤمن في إطار التعااضدية ، إذ لا يختلف كثيرا المنصوي في إطارها عن غير المنتسب لها وهو الأمر الذي يمكن أن يفسر محدودية المنتسبين إلى التعااضديات .

كذلك بالنسبة للتغطية الصحية لا سيما ما يتعلق بنسبة التغطية التي بقيت في حدودها العامة بـ 80% ما يعني أنها لا تختلف عن نسبة التعويض التي يتلقاها المؤمن الغير منتسب للتعااضدية .

ثالثا : آليات التنفيذية للتغطية الإجتماعية في ظل القانون رقم 02-15

إن القانون 02-15 المتعلق بالتعااضديات الاجتماعية¹ يهدف أساسا إلى تحديد شروط وكيفية تأسيس التعااضديات الاجتماعية وتنظيمها وسيرها، والذي

1 - قانون رقم 02-15 مؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1436 الموافق ل 4 يناير سنة 2015 يتعلق بالتعااضديات الإجتماعية

يندرج في إطار إصلاح التعاضدية الاجتماعية التي تشكل نظام حماية اجتماعية مكمل للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي.

ويأتي الإصلاح الذي ينص عليه هذا القانون في سياق إصلاحات المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، التي سمحت بتحسين نوعية الأداءات وعصرنة الضمان الاجتماعي والحفاظ على توازناته المالية، ويخص هذا الإصلاح الذي تبناه اجتماعا الثلاثي الثالثة عشر والرابعة عشر والذي تم تسجيله في برنامج الحكومة. والذي يمكن إبرازه من خلال مايلي :

1-قراءة في الإجراءات الجديدة بموجب القانون رقم 02-15 .

أعاد القانون النظر في الطبيعة القانونية للتعاضدية الاجتماعية التي تصبح شخصا معنويا يخضع للقانون الخاص، ذات غرض غير مربح، تسجل لدى الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي وتسير بموجب تشريع خاص بدلا من الطبيعة القانونية السابقة المتمثلة في الجمعية والتي تخضع لتشريعين، التشريع المتعلق بالجمعيات من جهة، والتشريع المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية، من جهة أخرى. هذا التطور سيدسمح بتحسين سير ومراقبة التعاضديات الاجتماعية.

كما قام بتوسيع مجال تدخل التعاضدية الاجتماعية من خلال لاسيما، أداءاتها الفردية للنظام العام، التكميلية والإضافية زيادة على تلك التي يقدمها الضمان الاجتماعي، وأيضا ستسمح الأداءات الإضافية للتعاضدية الاجتماعية باستكمال التعويضات التي يضمنها الضمان الاجتماعي وإمكانية استفادة منخرطيها من تعويض يفوق التسعيرة المرجعية للضمان الاجتماعي.

والنقطة المهمة التي نحن بصدد معالجتها في هذه الدراسة قضية إدماج التعاضديات الاجتماعية في نظام البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا "الشفاء" وفي نظام الدفع من قبل الغير للضمان الاجتماعي قصد السماح للمؤمن لهم اجتماعيا المنخرطين في التعاضديات الاجتماعية، من الاستفادة من مزايا هذين النظامين المذين سيطبقان في آن واحد، من أجل التكفل بأداءات الضمان الاجتماعي والتعاضدية الاجتماعية، كما يضاف إلى هذه النقطة مسألة تأسيس التقاعد التكميلي بعنوان الأداءات الاختيارية للتعاضدية الاجتماعية الرامي إلى تمكين العمال من الاستفادة من مداخل تكميلية عند بلوغ سن التقاعد. لهذا الغرض، يمكن للتعاضديات الاجتماعية إنشاء صندوق للتقاعد التكميلي، يمول من اشتراكات خاصة لمنخرطيها.

وعموما يتضمن القانون الجديد المتعلق بالتعااضديات الاجتماعية خدمات إضافية في مجال التغطية الاجتماعية تضاف للنظام التكميلي الساري، حيث أن "التعااضديات الاجتماعية ستضمن تكفلا إضافيا بنفقات العلاج بتعويض الفرق بين الأسعار المطبقة من طرف مقدمي خدمات العلاج (الأطباء الصيادلة أطباء الأسنان) وأسعار الضمان الاجتماعي".

وتأتي هذه الخدمة الإضافية لتضاف إلى الخدمة التكميلية لنفقات العلاج والمرتبطة بالتكفل ب 20 بالمائة من الأسعار المرجعية للضمان الاجتماعي التي يتكفل بها عادة المؤمن اجتماعيا.

كما أن الخدمات المتعلقة بالتأمين على المرض والتي تخص التكفل بالعلاج والتي تضمنها التعااضديات الاجتماعية قد "تصبح تكميلية وإضافية للخدمات التي يقدمها الضمان الاجتماعي".

ويسمح القانون رقم 02-15 المؤرخ في 4 يناير 2015 والذي دخل حيز التنفيذ الكلي ابتداء من 2016 للتعااضديات الاجتماعية ب"إبرام اتفاقيات للدفع من قبل الغير" مع مقدمي خدمات العلاج من أجل تكفل تكميلي وإضافي، ويهدف هذا الإجراء إلى "توسيع مجازية العلاج للقطاع الخاص بفضل تدخل الضمان الاجتماعي والتعااضدية الاجتماعية الملمدين إشكلان الركيزتين الوطنيتين للحماية الاجتماعية القائمة على التضامن¹".

2- الإدارة المالية للإشتراكات في ظل التعااضديات : ربط النظام التكميلي ببطاقة الشفاء .

تحدد نسبة الاشتراك بالنسبة للأداءات الفردية (النظام العام) كحد أقصى ب 1.5% من وعاء اشتراك الضمان الاجتماعي الذي يكون مبلغه أقل من ثلاث (3) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

ما بين 1.6% و 3% من وعاء الضمان الاجتماعي الذي يتراوح مبلغه ما بين ثلاث (3) مرات وأقل من خمس (5) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

ما بين 3.1% و 5% من وعاء اشتراك الضمان الاجتماعي الذي يتراوح مبلغه بين خمس (5) وأقل من عشر (10) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

1 - محسن العياشي، "الإجراءات الجديدة للمؤمنين في إطار التعااضديات"، مجلة الرياض اليومي، العدد 12 الصادرة بتاريخ: 2015/07/12، ص 25.

ما بين 5.1 % و 6 % من وعاء الضمان الإجتماعي الذي يتراوح مبلغه بين عشر (10) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

ما بين 6.1 % و 7 % من وعاء الضمان الإجتماعي الذي يساوي أو يفوق مبلغه خمس عشر (15) مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون.

أما نسب الاشتراك و/أو مبلغ المساهمة المالية الخاصة بالأداءات الجماعية أو الاختيارية، فتحدد حسب الحالة في القانون الأساسي للتعاضدية الاجتماعية.

تحدد نسبة الاشتراك بعنوان الأداءات الإختيارية بموجب القانون الأساسي للتعاضدية الإجتماعية.

أما بالنسبة لموارد التعاضدية الاجتماعية: فعلاوة على المورد الرئيسي للتعاضدية المتمثل في اشتراكات منخرطها، تتكون موارد الأخرى من الهبات والوصايا، العائدات الآتية من الأداءات التي تقدمها ومن عائدات الموالاة توظيفها أو استثمارها ومن عائدات الدعاوى التعويضية.

وتخصص موارد التعاضدية الاجتماعية الناجمة عن الاشتراكات بعنوان أداءات النظام العام للتعاضدية الإجتماعية كالتالي:

مخطط يبرز موارد التعاضدية وفقا للقانون 02/15



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منشورات وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي

" من جهة أخرى ستكون البطاقة الإلكترونية (الشفاء) "الوسيلة الوحيدة
 " للاستفادة من حقوق الضمان الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالتكفل "التام
 بالعلاج.

و يدرج القانون 15 - 02 "التعااضدات الاجتماعية في نظام بطاقة الشفاء" حسب ما يتم تنفيذه حاليا حيث أن 7 تعااضدات اجتماعية "وقعت اتفاقيات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" في هذا الإطار، كما يسمح القانون بتطوير خدمات أخرى للنظام العام للضمان الاجتماعي خاصة الخدمات التكميلية للتأمين على المرض و التأمين على الإعاقة .

يضاف إلى ذلك أن الخدمات الجماعية في مجال الصحة خاصة ستشهد تطورا من خلال إنشاء مراكز للأشعة الطبية ومخابر التحاليل الطبية لتوفير العلاج المجاني للمنخرطين، كما أن التعااضدات الاجتماعية قد تكون اتحادات و فدراليات و كنفدراليات من أجل تحقيق الأهداف لصالح المشتركين سيما إنشاء صناديق مشتركة للتقاعد التكميلي أو إنشاء و التسيير المشترك للهيئات الصحية الكبرى على غرار المستشفيات، وفي المقابل يسدد المؤمن اجتماعيا الذي يرغب في الانخراط "بحرية و طوعية" في تعااضدية اجتماعية اشتراكا تحدد نسبته حسب مستوى الأجر أو الدخل.

3-الإجراءات العملية للتغطية الإجتماعية بين المعمول والمأمول :

ومن جهة أخرى فإن نسبة المؤمن اجتماعيا المنخرطين في التعااضدات تقدر حاليا بنسبة 10 في المائة أي أكثر بقليل من 1.1 مليون منخرط من أصل 11.5 مليون مؤمن اجتماعيا.

ومقارنة مع البلدان التي يعتبر فيها التعااضد الاجتماعي متطورا أضاف أن نسبة المؤمن اجتماعيا المنخرطين في التعااضدات بلغت أزيد من 90 بالمائة مشيرا إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لرفع نسبة المنخرطين في التعااضدات في بلدنا، و تسجل الإحصائيات في هذا الصدد أنه خلال السنوات المقبلة ستشهد "تعزيز التشاور" مع التعااضدات الاجتماعية و كذا الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين بهدف "ترقية" التعااضد الاجتماعي، حيث أن الأمر يتعلق بانخراط ما لا يقل عن 50 بالمائة من المؤمن اجتماعيا خلال الثلاث سنوات المقبلة أي ما يعادل ستة ملايين منخرط على الأقل يضاف إليهم ذوي الحقوق لبلوغ العدد المرجو والمقدر بـ 20 مليون مستفيد من التعااضدات الاجتماعية.

أما المأمول مستقبلا فيتعلق الأمر بـ: التقاعد التكميلي كخدمة نظام اختياري للتعااضد الاجتماعي يضاف للمعاش الذي يمنح في إطار النظام العام للضمان الاجتماعي.

حيث أن العمال الراغبين "طوعاً" في الانخراط في عدة تعاضديات اجتماعية للتقاعد التكميلي يمكنهم الاستفادة من عدة معاشات تكميلية عند بلوغ سن التقاعد. وفي الأخير فإن الاشتراك في التقاعد التكميلي لتعاضدية اجتماعية للعمال الإجراء للقطاع الاقتصادي ينبغي أن يكون جماعياً بعد إبرام اتفاق ضمن المؤسسة طبقاً للتشريع الساري.

الخلاصة:

عالجت هذه الدراسة مسألة التغطية الاجتماعية ضمن إطار قانون التعاضديات في الجزائر، والتي تعد من المسائل الهامة التي يقل طرحها للعلامة وفق إطار أكاديمي، ليكشف عن مضمون هذا النظام والبحث عن نقائصه ودواعي التفعيل. والحديث عن التغطية الاجتماعية في الجزائر يعني الحديث عن نظام عريق نسبياً في الممارسة، فصحيح أنه لا يرقى إلى مصاف التغطية الاجتماعية في البلدان المتقدمة إلا أنه استطاع أن يواكب نسبياً المستوى الاقتصادي الذي تعيشه البلاد. وتعد التعاضديات إحدى أهم الأنظمة التي تهدف إلى تغطية نفقات العمال عند تعرضهم إلى إصابات العمل خاصة والمرض والعجز والشيخوخة وحتى الوفاة، بغية تحقيق هدف الأمن الاجتماعي للعامل ولأسرته وهو الأمر الذي يعد بمثابة حافز مادي ومعنوي في آن واحد.

وقد عرفت التعاضديات في الجزائر مجموعة من المراحل إلا أن القانون 33/90 وضع الأرضية الأساسية التي بنيت عليها التعاضديات والتي تحكم تأسيسها وتمويلها وتسييرها المالي، ولعل التطور الذي شهده المجتمع الجزائري ووضعية العمال سارعت إلى تبني الدولة للقانون 02/15، الذي ساهم في تغطية النقائص التي تضمنها القانون السابق، لا سيما باعتماده للنظام التكميلي لبطاقة الشفاء، الأمر الذي يجعل المؤمن المنخرط في التعاضدية، يصل بنسبة تغطيته الاجتماعية نسبة 100%، ويعد هذا الأمر مكسباً للعمال المنضوين في إطار التعاضديات.

وإذا كان هذا النظام التكميلي في طور التطبيق، سيشهد مجموعة من العراقيل إلا أن الممارسة كفيلة بتغطية هذه النقائص التي قد يفرزها الواقع.

قائمة المراجع:

01- الأشرف حسن مصطفي، مدخل إلى الضمان الاجتماعي. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة

02- زيرمي نعيمة، "الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر في الجزائر"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، جامعة الشلف، 03-04 ديسمبر 2012

- 03- القاسم حسن ، التأمينات الاجتماعية : أحكام التأمين الاجتماعي على العاملين، المكتب الجامعي الحديث، مصر 1999 ، ص 10
- 04- العياشي محسن ، " الإجراءات الجديدة للمؤمنين في إطار التعااضديات ". مجلة الرياض اليومي العدد 12 الصادرة بتاريخ : 2015/07/12 .
- 05- القانون رقم 11/83 المتعلق بالتأمينات الإجتماعية ، الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة في 05 جويلية 1983
- 06- القانون رقم 33/90 يتعلق بالتعااضديات الإجتماعية ، الجريدة الرسمية العدد 56 ، الصادرة في 26 ديسمبر 1990
- 07- قانون رقم 02-15 مؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1436 الموافق ل 4 يناير سنة 2015 يتعلق بالتعااضديات الإجتماعية

الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - دعم وتمويل -

د. برهوم هاجر * أ.د. جاوحدو رضا **

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الابتكار ومدى ضرورته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانعكاس هذه الأهمية على الاقتصاد الجزائري، فضرورة الانتقال من اقتصاد نفطي إلى ريعي معرفي تتطلب تطوير ودعم المؤسسات المبتكرة سيما منها الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل جل الاقتصاد الوطني.

وقد أظهر الاقتصاد الوطني اهتمامه بالابتكار والابداع التكنولوجي من خلال وضع استراتيجية وطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة برامج مختلفة، بدأت تنبثق منها مؤسسات خاصة تسعى إلى إنشاء أقطاب تنافسية على المستوى الوطني.

كلمات مفتاحية: الابتكار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات المبتكرة دعم وتمويل.

Abstract:

This study aims to identify the importance of innovation and how much is necessary for small and medium enterprises, also the effect of this Importance on the Algerian economy; the necessity of moving from the oil economy to the revenue-generating economy needs to develop and support the innovative enterprises especially those small and medium, which represent the most of our economy.

The national economy showed its interest by the Technological innovation through putting a national strategy to support the small and medium enterprise in different programs, which began to emerge a private enterprises aims to create a Competitive poles at the national level.

Key words : innovation small and medium enterprises innovative enterprises support and finance

* طالبة دكتوراه - جامعة باجي مختار - عنابة .
** أستاذ التعليم العالي - جامعة باجي مختار - عنابة .

مقدمة:

تواجه المؤسسات اليوم تحديا كبيرا إذ تعمل في بيئة عمل معقدة متطلبية وسريعة التغيير اقتصاديا وسيا اجتماعيا، وتدسم هذه البيئة بالمنافسة القوية والانفتاح والتطورات المتسارعة وبالعمولة واقتصاديات السوق الحر وبروز الميزة التنافسية.

ويعتبر الابتكار أحد الوسائل والمتطلبات الأساسية في الإدارة المعاصرة، إذ لم يعد كافيا أو حتى مرضيا أداء الأعمال في المؤسسات على اختلاف أنواعها بالطرق الروتينية التقليدية، ومن أجل ضمان بقائها واستمرارها يجب أن لا تقف عند حد الكفاءة، وإنما يجب أن يكون طموحها أبعد من ذلك بحيث يكون الابتكار والتجديد هي السمات المميزة لأدائها، فهو يحقق قيمة مضافة لأدائها والسلاح التنافسي في السوق الحالية، فالمؤسسة الناجحة اليوم هي التي تطور منتجاتها بوتيرة أسرع من المؤسسات المنافسة أو تكون أكثر قدرة منها على الاستجابة لحاجات عملائها.

وللوقوف على أهمية وفعالية الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ستم الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
 - ماذا نقصد بالابتكار في المؤسسة الاقتصادية؟
 - ما هي الاستراتيجيات و البرامج الوطنية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟
- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإطار النظري للدراسة وتحليل بعض الجداول والإحصائيات التي لها بموضوع البحث.

تقسم الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام وهي:

1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
 2. الإطار النظري للابتكار في المؤسسة الاقتصادية
 3. دعم وترقية الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
 4. دراسة حالة مؤسسة مديتول - meditoool -
- 1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

اتخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفهومها متغيرا عند العديد من الباحثين مختلف الاقتصاديات التي ينتمون إليها، وما ذلك إلا صورة لأهمية هته المؤسسات نتيجة للتغيرات الحديثة التي طرأت على السوق العالمية.

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

• تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية ل 11 يناير 2017 إلى تعديلات فعرقتها كما يلي :

- المادة 8: يقصد بالمؤسسات المتوسطة تلك التي تقوم بإنتاج السلع و / أو الخدمات، التي تشغل من 50 إلى 250 عامل ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايين دينار جزائري أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 200 مليون دينار و مليار دينار جزائري.

- المادة 9: أشارت إلى تصنيف المؤسسات الصغيرة بنأنها تلك تشغل بين 10 و 49 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 200 مليون.

- المادة 10: تصنف المؤسسات الصغيرة جدا إلى تلك التي تشغل ما بين 1 و 9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 20 مليون دينار.

الجدول رقم 03: معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مؤسسة مصغرة	1-9	أصغر من 40 مليون دج	أصغر من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	أصغر من 400 مليون دج	أصغر من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	400 مليون إلى 04 مليار دج	1-200 مليا دج

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: عرفت الجزائر العديد من البرامج والتدابير التي سعت من خلالها إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات وقطاعات النشاط. وهو ما انعكس على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي عرفت تطورا ملحوظا على مدى

السنوات الماضية، فهي تضم صنفين منها تلك التي تنشط في إطار القطاع العام، ومنها التي تنشط في إطار القطاع الخاص، وفيما يلي عرض لتطور هذه المؤسسات خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى سنة 2015.

الجدول رقم 04: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2004

2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
586903	518900	410293	376028	341914	312181	م ص م خاصة
591	626	666	739	874	778	م ص م عامة
587494	519526	410959	376767	342788	312959	المجموع
2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
940484	854985	777259	711275	658737	618515	م ص م خاصة
524	540	557	557	572	557	م ص م عامة
941158	855598	777816	711832	659309	619072	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ:

- سجلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص أكبر زيادة بين سنتي 2004 و 2015، حيث قدرت بـ 201.26%، وفي نفس الوقت يلاحظ نسبة زيادة سنوية مستمرة تتراوح بين 5.39% مسجلة بين سنتي 2009 و 2010، ونسبة 26.47% مسجلة بين سنتي 2007 و 2008.

- بينما تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام من 778 مؤسسة سنة 2004 إلى 524 مؤسسة سنة 2015 بـ ستة تراجع قدرت بـ 32.65%. مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

✓ يعود ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التشجيع والمجهود المستمرين من قبل الدولة على إنشاء هذا النوع من المؤسسات، من خلال العديد من التسهيلات والآليات التي تم استحداثها بغرض الاستثمار في هذا المجال وفتحها أمام المستثمرين والمقاولين الراغبين بذلك.

أما التراجع المسجل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فيعود إلى سياسات إعادة الهيكلة التي تعتمد عليها الدولة، وبالتالي تغير من نمطها ووضعها القانوني ونوعها وهذا ما يغير في كل مرة من عددها. لكن غالبا يتم الاعتماد على

القطاع الخاص أكثر في ما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما يتم الاحتفاظ بعدد محدود فقط من هذا النوع في القطاع العام الذي يعتمد بصفة أهم على المؤسسات الكبيرة.

ثالثا: مساهمتها في الاقتصاد الجزائري

✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التشغيل:

الجدول رقم 05: تطور اليد العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004-2015

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد عمال الخاصة	766678	1081573	1190986	1298253	1487420	149449
نسبة التطور	/	41.07	10.12	9.00	14.57	0.51
عدد عمال العمومية	71826	76283	61661	57146	52789	51635
نسبة التطور	/	6.21	19.17-	7.31-	7.62-	2.19-
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد عمال الخاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2177132	2426196
نسبة التطور	5.49	6.28	7.44	8.49	11.44	11.44
عدد عمال العمومية	48656	48086	47375	48256	46292	44408
نسبة التطور	5.76-	1.17-	1.48-	1.86	4.07-	4.07-

من الجدول يلاحظ ما يلي:

✓ عرفت مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تزايدا سنويا ملحوظا، بالرغم من اختلاف نسبة التطور من سنة لأخرى، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد العمال خلال 12 سنة الأخيرة بنسبة كبيرة وصلت إلى 216.45% بين سنتي 2004 و 2015.

✓ بينما سجلت اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تراجعا سنويا، مما أدى إلى انتقال عدد العمال من 71826 عام 2004 إلى 44408 عام 2015 بنسبة انخفاض قدرت بـ 38.17%.

✓ يشغل القطاع الخاص أكبر عدد من اليد العاملة، حيث تتجاوز النسبة 90% من المجموع الإجمالي لعدد العمال في م ص م. بينما تظل نسبه مساهمة القطاع

العام ضئيلة ومتناقصة، فهي لا تتجاوز 8.56% سنة 2004 لتصل إلى 1.80% سنة 2015.

• مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات يعرف الناتج الداخلي الخام على أنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الانتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد معين، ويشمل على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة. ويعد الناتج الداخلي الخام مؤشرا هاما من مؤشرات صحة الاقتصاد، وبالتالي سيتم فيما يلي متابعة مدى مساهمة القطاعين العام والخاص بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

الجدول رقم 06: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2004-2015

2015		2014		2013		2012		2011		2010		نوع المؤسسة
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
9.54	889.87	10.31	856.47	11.13	824.32	12.01	793.38	15.23	923.34	15.02	827.53	القطاع العام
90.46	8432.20	89.69	7448.94	88.87	6580.34	87.99	5813.02	84.77	5137.46	84.98	4681.68	القطاع الخاص
100	9322.07	100	8305.41	100	7404.66	100	6606.4	100	6060.8	100	5509.21	المجموع

من الجدول يلاحظ:

✓ تطور الناتج الداخلي الخام من سنة لأخرى طيلة فترة الدراسة
 ✓ يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، وتزايد هذه النسبة سنويا حتى وصلت إلى حدود 90.46% سنة 2015
 ✓ تعتبر نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام نسبة متوسطة، لكنها تنخفض من سنة لأخرى، فوصلت إلى 9.54% سنة 2015.

• مساهمتها في القيمة المضافة:

تعتبر القيمة المضافة من أهم القيم التي يحرص على قياسها من أجل التعرف على الإضافة التي تقدم من قبل القطاعين العام والخاص بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور القيمة المضافة للقطاعات العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 2004-2015

2015		2014		2013		2012		2011		2010		نوع المؤسسة
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
8.61	762.1	8.92	699.17	0.25	641.44	9.58	588.44	9.74	528.51	7.11	340.56	القطاع العام
91.39	8089.67	91.08	7136.27	90.75	6295.23	90.42	5553.31	90.26	4895.64	92.89	4450.76	القطاع الخاص
100	8851.77	100	7835.44	100	6936.67	100	6141.75	100	5424.15	100	4791.32	المجموع

❖ المعطيات الخاصة (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

تظهر هذه الأرقام مدى تطور الدور الذي تلعبه المؤسسات الخاصة في خلق القيمة المضافة، ما يعطي مؤشرا جيدا عن إمكانية تعزيز هذا القطاع وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام، بل يحاول القطاع الخاص ماء الفروعات التي يتركها العام سواء من خلال عمليات خصومة هذا الأخير أو إعادة الهيكلة التي تنقص من عدد المؤسسات العامة والتي تضطر القطاع الخاص إلى التكامل معه.

2 . الإطار النظري للابتكار في المؤسسة الاقتصادية

أولاً: مفهوم الابتكار:

- يعود أصل كلمة ابتكار innovation إلى الكلمة اللاتينية Innovatus و التي تعني تغيير أو تجديد (changer ou rénover) ويمكن أن نستخلص من هذا التعريف أن الابتكار عبارة عن:

تجديد: أو العمل على تغيير ما هو قائم بالفعل.

تغيير: إيجاد وإدخال شيء جديد لم يكن موجود من قبل مثل: منتج جديد، خدمة جديدة، فكرة جديدة.....

إن إعطاء مفهوم واضح للابتكار أمرا صعبا و غامضا فحسب Capacia et Colantone قد اجتمعت العديد من الأسباب التي ساهمت في هذا الغموض منها:

* غياب التقدم العلمي في أساليب تطوير منتجات جديدة.

* العديد من الأبحاث تدرس نفس المواضيع المتكررة فقط المصطلحات تختلف.

* فشل نتائج عدة أبحاث على أرض الواقع

و بالاستناد إليهما يمكن الوصول إلى المفهوم التالي للابتكار:

هو عملية تكرارية تبدأ بادراك سوق جديدة و/أو فرصة جديدة في الابتكار التكنولوجي التي تقود إلى النمو، الإنتاج، التسويق الممثل بالذبح التجاري لعملية الاختراع.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الابتكار: هو النتيجة الناجمة عن عملية تغييرية تبدأ بإنتاج فكرة واستعمال وسيلة أو أداة أو طريقة جديدة تستدعي بالفكرة إلى التطبيق العملي عن طريق تسويق هته الفكرة المبتكرة في المؤسسة إلى المحيط الخارجي عنها
ثانيا: أنواع الابتكار:

العديد ممن درسوا الابتكار في المؤسسة، قد حاولوا حصر أنواع الابتكار في أبواب مختلفة، سواء حسب خصائصه أو طبيعته أو مجاله..... الخ بوصفه ظاهرة واسعة الإبعاد ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:

✓ الابتكار الجذري والابتكار التدريجي:

1. الابتكار الجذري: ويمثل في التوصل إلى المنتج الجديد أو العملية الجديدة، التي تختلف كلياً عما سبقها، وتحقق المؤسسة من خلالها قفزة إستراتيجية كبيرة في السوق، فهو بمثابة تقدم كبير مفاجئ يختلف عما سبقها، و من خصائص هذا النوع انه يحدث في فترات صاعدة نسبياً خلافاً للابتكار الجزئي الذي يتصف بالاستمرارية .

2. الابتكار التدريجي: يقوم على إدخال تحسينات صغيرة نسبياً في المنتجات و العمليات والإجراءات، غير أن هذا النوع قليل الحماية و سهل التقليد خاصة في حال الإقبال الكبير على هذا المنتج.

✓ ابتكارات المنتجات وابتكارات العمليات.

1- ابتكارات المنتج: يتعلق ابتكار المنتج بخصائص ومكونات المنتج نفسه، وهو أحداث تغيير في مواصفاته وخصائصه لكي يلبي بعض الرغبات أو يشبع بعض الحاجيات بكيفية أحسن. ويهدف إلى عرض منتجات في السوق تتصف بالتجديد بالنسبة للمعروضات من المنتجات المتواجدة في نفس السوق، وتعطي مزيداً من المرونة للإنتاج وتخفيض التكاليف، ويمكن أن يكون الابتكار في الوظائف التي يؤديها المنتج أو شروط استعماله.

2. ابتكار عمليات الإنتاج: وهو يخص ابتكار أسلوب الفن الإنتاجي ويعرف بأنه " كل تجديد أو تغيير في أساليب الإنتاج يهدف إلى تحسين الإنتاج وتخفيض تكاليفه"، ويهدف أيضاً إلى تحسين أداء الأسلوب الفني للإنتاج مما يترتب عنه نتائج إيجابية في المردودية والكمية، ومنه فإن تحسين أساليب الإنتاج عن طريق استغلال الابتكار يؤدي

إلى رفع فعالية الجهاز الإنتاجي وتحسين جودة المنتجات وبالتالي تحقيق أرباح أكثر وضمان ميزة تنافسية دائمة للمؤسسة.

✓ ابتكارات داخلية وابتكارات خارجية:

1- ابتكار داخلي: ناتجة من داخل المؤسسة وبقدراتها الذاتية، من خلال البحث والتطوير داخل المؤسسة وتعد الشركات الأمريكية رائدة في الابتكارات الداخلية، وهي تخصص موارد هامة من ميزانيتها للاستثمار في البحث والتطوير، بهدف تحقيق ميزة تنافسية من خلال التقدم التكنولوجي وبالتالي الاستحواذ على الأسواق.

2- ابتكار خارجي: تأتي من خارج المؤسسة والتي بدورها يمكن أن تكون مفروضة على المؤسسة من الخارج "أحيانا تفرض الدولة على مؤسسات ابتكارات ضمن أطر محددة"، أو الابتكارات التي يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة عن طريق التراخيص أو شراء مؤسسة أخرى بالكامل صاحبة الاختراع" عن طريق الاستيلاء "غير أن المؤسسات العديد منها لا تميل إلى الأسلوب الأخير لمجرد أنه لم يبتكر داخلها ولقد عانت الشركات الأمريكية بسبب هذه العقدة طويلا، في مقابل الشركات اليابانية التي لا تتوانى في أخذ أي فكرة جديدة مهما كان مصدرها

3 . دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

أولا: النظام الوطني للابتكار: جاء به فريمان لأول مرة سنة 1982

• متطلبات النظام الوطني للابتكار:

يتطلب وجود النظام الوطني للابتكار توفر إجراءات محددة يجري وضعها والتنسيق فيما بينها ضمن إطار العمل أو السياسة. تضمن هذه المتطلبات وجود الأهداف ووجود الروابط بين مركبات منظومة العلم والتكنولوجيا. يمكن تصنيف هذه المتطلبات إلى:

المتطلبات القانونية المتطلبات المالية المتطلبات البشرية المتطلبات المؤسسية

ثانيا: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر

• حاضنات الأعمال:

✓ تعريفها: يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة.

وعليه يمكن القول أن حاضنات الأعمال هي بيئة متكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال في بدأ وإدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الاقتصادية، ورعايتها لمدة محدودة لا تتجاوز في الغالب ثلاث سنوات بما يكفل لها فرص أكبر للنجاح ويقلل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها من خلال تهيئة كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض يتمتع بالإمكانيات والعلاقات التشابكية اللازمة.

• دعم الابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يهدف برنامج دعم الابتكار التكنولوجي إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

- مرافقة ودعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إحداث جسور تبادل وشراكة بين عالم البحث وعالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- إدماج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحيط العلمي والتكنولوجي بتفعيل آليات الدعم وتمثين نتائج البحث التطبيقي
وقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ:

- إمضاء اتفاقية للتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 2001.
- تدعيم الاتفاقية بمذشور وزاري في سنة 2007، بغرض إنشاء محاضن للابتكار على مستوى الجامعات

- تنظيم من تدييات جهوية متخصصة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ جامعات) للتحسيس بضرورة التكامل بين المؤسسات الاقتصادية ومخابر البحث
- المساهمة في أشغال الفوج الحكومي المكلف بإعداد استراتيجية لدعم البحث والتطوير في إطار الاستراتيجية الوطنية.

• جائزة الابتكار الوطنية:

من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بوضع جائزة الابتكار السنوية من أجل تشجيع العمل المؤسسي، وتوجه هذه الجائزة لفائدة المؤسسات التي تثبت نجاعتها وقدرتها على الاستمرار والتنافسية في السوق الوطنية، وفق المرسوم التنفيذي (323-80) الصادر في 14 أكتوبر 2008 هي عبارة عن شهادات تقديرية ومبالغ مالية تتراوح ما بين 60 و 100 مليون سنتيم أي أن الفائز بالجائزة الأولى سيستفيد من مبلغ 100 مليون سنتيم، في حين الفائزين بالجائزتين الأولى والثانية سيحوزان على مبلغ 80 و 60 مليون سنتيم على التوالي.

والهدف من هذه المبادرة هو غرس ثقافة الابتكار وتشجيع المؤسسات على العمل المجاد الذي من شأنه ترقية الاقتصاد الوطني في إطار تحفيز المؤسسة الجزائرية على الانتاج النوعي والابتكار الذي يعطيها التميز والخصوصية. ويقوي فيها روح المنافسة وترك جانبا قاعدة " الانتاج من أجل الانتاج "، وهي مسائل أساسية يفرضها الانفتاح الوطني والاندماج في الفضاءات الحرة المفتوحة التي لا تعترف بالحدود عدا حدود النوعية والجودة. وحث المؤسسة الجزائرية على الاستثمار في الموارد البشرية والعمل بوتيرة متميزة تمنحها التفوق الدائم.

- الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية: أُنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98 في ماي 1998 تحت وصاية وزارة التعليم العالي، هيئة تعنى بمخرجات المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تسعى لتحسين القطاع الصناعي، من خلال تحويل نتائج البحث وتثمينها، و حدد لها المشرع الوظائف التالية: 8تحديد نتائج البحوث الواجبة التثمين واتباعها؛ تنظيم منظومات ومناهج استغلال وتثمين البحوث لترقية التنمية والابتكار؛ تطوير التعاون والتبادل وترقيةها بين قطاع البحث والقطاعات المستعملة لضمان تثمين التقنيات والتكنولوجيات والمعارف الجديدة ونقلها؛ تنظيم متابعة التكنولوجيا، لاسيما بإنشاء مرصد وشبكات نشر التكنولوجيا؛ مساعدة المخترعين في الخدمات لتحقيق النماذج الأصلية ودراسة السوق والبحث عن الشركاء وحماية براءات الاختراع؛ تشجيع ودعم كل مبادرة تهدف إلى تطوير التكنولوجيا وإدراج أعمال مبتكرة عليها، أما شركاء الوكالة تتمثل في حاملي المشاريع المبتكرة، منظمات البحث، المؤسسات الممولة، المجمعات الكبرى.

- المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية : أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/68 المؤرخ في 21 فيفري 1998 وهو تحت وصاية وزارة الصناعة ويتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وله عدة مهام أهمها : 10دراسة طلبات إيداع العلامات، الرسومات، النماذج الصناعية وتسميات المنشأ ثم نشرها؛ تسجيل العقود الخاصة بحقوق الملكية الصناعية، التراخيص وبيع الحقوق؛ المشاركة في تطوير الابتكار ودعمه عن طريق تنمية نشاط الاختراع، توفير حماية الحقوق في الملكية الصناعية، تحفيز ودعم القدرة الابتكارية؛ تسهيل الوصول إلى المعلومات التقنية الموجودة في وثائق البراءات، تحسين ظروف استيراد التقنيات الأجنبية إلى الجزائر بالتحليل والرقابة؛ ترقية وتنمية قدرة المؤسسات الجزائرية لتسهيل العلاقات التجارية البعيدة عن المنافسة غير المشروعة.

• الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي: أذنت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 183-95 المؤرخ في 2 جويلية 1995 للإشراف على عمال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مؤسسات التعليم العالي، تمثل وظائفها في: 11 إعداد البرامج والسهر على تنفيذها؛ تقييم أجهزة المتابعة والتقييم لأعمال البحث التي تتكفل بها؛ تمويل مشاريع البحث المقررة؛ تشجيع وتنشيط ميكانيزمات الدعم والتسيير الإداري والمالي؛ ضمان نشر نتائج البحث التي تتكفل بها وترفع شأنها، المساهمة في تنظيم التظاهرات العلمية؛ تقديم المساعدة التقنية والمالية لاقتناء التجهيزات والوثائق العلمية الضرورية لإنجاز برامج البحث؛ تسهيل برامج التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات وتدعيمها.

• برنامج التأهيل الصناعي: يسعى لدعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العامة والخاصة بهدف ترقية التنافسية الصناعية من خلال تحسين كفاءات المؤسسة الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها، ويرتكز على تنافسية المؤسسة ومحيطها، وتجسيدها لهذا البرنامج تم إنشاء صندوق التنافسية الصناعية يقدم مساعدات مالية لتمويل نفقاتها، ودعم الاستثمارات، والبحث والتطوير، إعادة الأهلية للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

• الوكالة الوطنية للخطائر التكنولوجية: هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بالتعاون مع وزارة البحث والتعليم العالي والوكالة الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي، وقد أذنت طبقا لمادة 12 من القانون 18-01 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، مكلّفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من بينها حاضنة أعمال سيدي عبد الله لتقديم خدماتها للمؤسسات المبتدئة وحاملي المشاريع، وذلك كما يلي: تقديم الدعم للمؤسسات التي لا يتجاوز عمرها خمسة سنوات، وتوفير إمكانات التنمية السريعة المتمركزة على الإبداع التكنولوجي؛ تمكين حاملي الشهادات من الاستفادة من خدمات ودعم المحضنة التكنولوجية لمشاريعهم لمدة 30 شهرا بهدف وضع مخطط أعمال للبحث عن التمويل الذي يمثل المرحلة النهائية للحضن حيث يقبل المشروع نهائيا حسب المعايير المعتمدة.

ثالثا: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر

مع تزايد اهتمام الاقتصاد الوطني بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة التي تأتي بتبني الأفكار الإبداعية والابتكارية، اعتمد الاقتصاد الوطني توفير مجموعة من المصادر التمويلية التي تدعم خصوصية الابتكار في هته المؤسسات، نذكر منها:

• تمويلها عن طريق حقوق الملكية الفكرية:

شهدت السنوات القليلة المنصرمة زيادة في الوعي بأن أصول الملكية الفكرية يمكن أن تقدّر بالمال. وهناك عدة طرق لتحقيق ذلك. فيمكن بيع الملكية الفكرية أو ترخيصها أو استخدامها كضمان إضافي أو كضمان لتمويل قرض أو استخدامها كقاعدة إضافية أو بديلة لطالب حقوق الملكية من الأصدقاء وأفراد الأسرة والمستثمرين الفرديين (وهم "ممولو المشروعات التجارية" الذين يستثمرون في مشروعات الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسعرة وغالبا ما يأتون بخبرتهم وحنكهم التجارية) والمصارف المتخصصة وحتى من المصارف العادية أحيانا. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومات في معظم البلدان الحوافز ودعم للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المتقدمة وسائر الشركات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية، وذلك في شكل منح و ضمانات وإعانات ومخططات الديون الميسرة. ويقدم كل ذلك وينبغي لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة أو مديرها الاعتناء بأصول الشركة من الملكية الفكرية ليس كأصول قانونية فحسب بل كصكوك مالية أيضا.

قد تساهم ثروة الشركة من الملكية الفكرية في تعزيز موقفها من أجل الحصول من المستثمرين أو المقرضين على تمويل لمشاريعها. ويعمد المستثمر أو المقرض (سواء كان مصرفا أو مؤسسة مالية) عند تقييم طلب المساعدة في الملكية أو منح القرض، على تقدير أهلية المنتج الجديد أو الابتكاري والخدمة الجديدة أو الابتكارية التي تقدمها الشركة المعنية للحماية بموجب البراءة أو نموذج المنفعة أو العلامة التجارية أو الرسم أو النموذج الصناعي أو حق المؤلف أو الحقوق المجاورة. وتشكل تلك الحماية في الغالب مؤشرا جيدا يدل على إمكانات الشركة وأدائها الإيجابي في السوق.

وبفضل امتلاك حقوق الملكية الفكرية في الأعمال الإبداعية أو الابتكارات المتعلقة بالمنتجات أو الخدمات التي تنوي الشركة تسويقها، يمكن لتلك الشركة أن تضمن درجة معينة من الاستئثار وتحصل بالتالي على حصة أكبر من السوق في حال لقي المنتج المعني أو الخدمة المعنية نجاحا عند المستهلك.

• تمويلها عن طريق رأس مال المخاطر

لا يمتلك أصحاب المشاريع الصغيرة دائما التمويل الضروري لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع بشكل فعال. حيث يرتبك الابتكار بالتكلفة العالية والمستوى العالي من المخاطر، الكثير من الشركات لا تستطيع تمويل أذشطتها بالاعتماد على مواردها الداخلية فهي تحتاج إلى المستثمرين من الخارج لتمويل مشاريعها الابتكارية. يبدو

أن رأس مال المخاطر بديلا من سبب التمويل وخاصة للابتكار في المشروعات الصغيرة، ما يسمح لها باقتراض رأس المال الكافي لتطبيق الابتكار، والترويج والتسويق له على نحو فعال.

يستخدم رأس مال المخاطر لتمويل المشروعات الصغيرة ذات المخاطر العالية المرتكزة على أفكار وابتكارات. حيث يعد الابتكار مصدر العديد من المخاطر التي تتراوح من التمويل إلى العمليات. وهناك ثلاثة أنواع من المخاطر المتعلقة بالابتكار: مخاطر التكنولوجيا والمرتبطة بعدم التأكد من النجاح التكنولوجي للابتكار، ثم المخاطر التجارية المتعلقة بالسوق وعدم إدراك المستهلك للمنتج أو الخدمة الجديدة، وأخيرا، مخاطر المنافسة والمرتبطة بسلوك المنافسين نحو المنتج الجديد.

هذه المخاطر بالإضافة إلى خصوصية وطبيعة الأصول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخفضان من إمكانية الحصول على الموارد التمويلية التقليدية عبر القروض المصرفية لأنها تتطلب ضمانات إئتمان حقيقية قبل منح القرض، في حين لا توجد مثل هذه الضمانات في حالة المشاريع المبتكرة، وهناك احتمال كبير لعدم دفع الديون من قبل صاحب المشروع بسبب المخاطر التكنولوجية والتجارية المرتبطة بالابتكار.

وتحتاج المؤسسات الصغيرة إلى استثمارات كبيرة لتمويل المراحل الأولى للابتكار في حين لا تتوفر هذه الاستثمارات لذا فإن رأس مال المخاطر هو الحل الأنسب لتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتبرز أهمية رأس مال المخاطر في تمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة لنظرا لصعوبة حصولها على التمويل كونها مبنية على أفكار جديدة ابتكارية علمية أو تقنية ذات مخاطر عالية. وهذه المشاريع في الغالب يصعب تمويلها بطرق التمويل الخارجي التقليدية.

• تمويلها عن طريق المؤسسات الخاصة (مؤسسة الابتكار والاستشراف الاقتصادي-نموذج-):

مؤسسة الابتكار والاستشراف الاقتصادي، مؤسسة جزائرية خاصة والأولى من نوعها في الجزائر أسست حديثا هدفها دعم المؤسسات الاقتصادية المبتكرة، سعيا لجعل الابتكار أداة لتطوير الأقاليم المنتجة والطاقات البشرية، تقوم بمرافقة الأفراد والمؤسسات ذات الفاعلية الاقتصادية متجهة نحو خطوة إذشاء أقطاب صناعية متخصصة في ترقية مجهودات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتها الابتكارية، والمساهمة في وضع استراتيجية لتطوير أقطاب مستقبلية تعتمد على

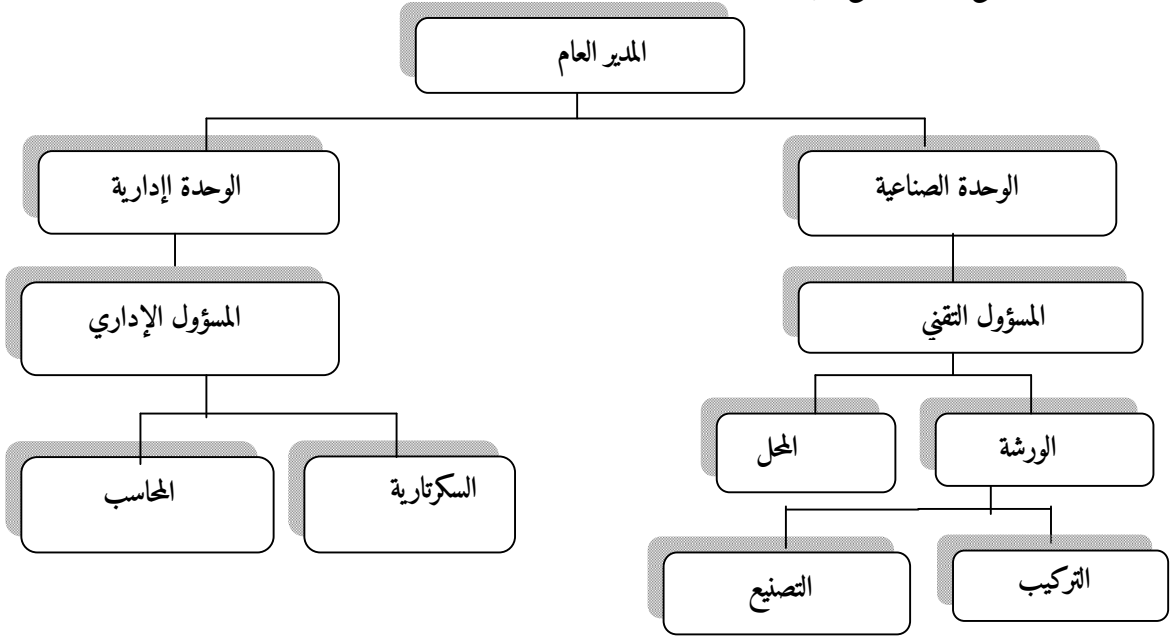
الصناعات المبتكرة التي تسمح بإنشاء نظم اقتصادية تحث على الابتكار والابداع في مختلف المجالات للدفع بالقطاع الاقتصادي. تقوم حاليا بدعم 47 مؤسسة اقتصادية منها 23 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مبتكرة.

4- دراسة حالة مؤسسة " مديتول " - Meditool -

أولاً: تعريف المؤسسة مديتول هي مؤسسة صغيرة، إسمها الاجتماعي مديتول حواسي أذشئت بتاريخ 11 نوفمبر 2005 تعمل في مجال صناعة و صيانة المعدات الجيوتقنية وآلات الحفر - استخراج المياه-، عدد عمالها 15 عاملاً. تحصلت المؤسسة على الجائزة الأولى وطنياً في الابتكار كمؤسسة صناعية مبتكرة خلال سنوات متتالية.

ثانياً: هيكل المؤسسة

الشكل 02: هيكل مؤسسة مديتول

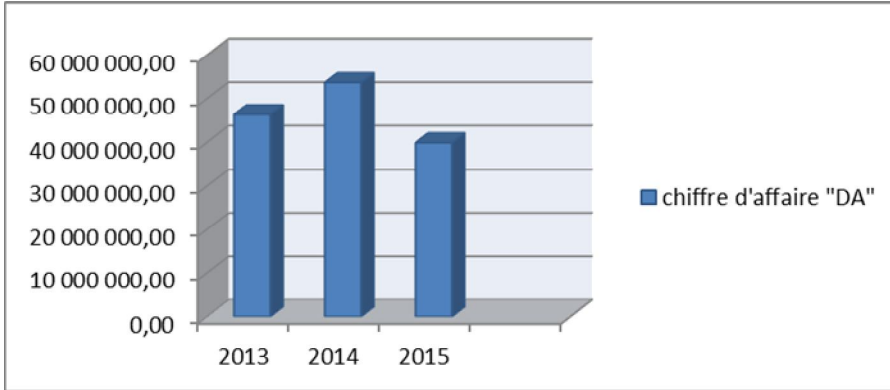


رقم أعمال المؤسسة: يوضح الجدول التالي رقم أعمال المؤسسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة

الجدول رقم 08: رقم أعمال مؤسسة مديتول للثلاث سنوات الأخيرة

رقم الأعمال		
2013		
HT	TVA	TTC
46 340 336.00	2 458 504.98	48 799 315.30
2014		
53 709 550.00	4 148 773.50	57 858 323.50
2015		
39 931 800.00	5 132 946.00	45 065 489.00

الشكل 03: رقم أعمال المؤسسة للثلاث سنوات الأخيرة



البحث والتطوير في المؤسسة: تقوم مؤسسة مديتول بعمليات بحث وتطوير - ابتكار- مستعينة بخلاية بحث والتي تأخذ بعين الاعتبار كل مقترحات التقنيين مرورا بالقيام بتجارب تطبيقيا بعد إسقاط هته الأفكار على برامج إلكترونية.

ثالثا: الابتكار في مؤسسة مديتول

- طبيعة الابتكار في المؤسسة: ابتكرت مؤسسة حواسي ستة آلات جديدة متخصصة في الأشغال العمومية، متواجدة فقط على مستوى مؤسستهم في الجزائر منها آلة تسمى: sondeuse géotechnique تساعد في عمليات هدم البنى التحتية، العمارات، المنازل... بطريقة آمنة أكثر وبها العديد من الخصائص المبتكرة.

- تمويل الابتكار في المؤسسة: تم تمويل عملية ابتكار هته الآلات الجديدة في المؤسسة عن طريق الأموال الخاصة لمالك المؤسسة
- تأثير الابتكار على المؤسسة:
 - زيادة الميزة التنافسية للمؤسسة و احتلالها المرتبة الأولى وطنيا
 - انفتاح المؤسسة على الأسواق الخارجية بتصدير هته الآلات وربح الوقت و المال
 - تطوير وسائل الانتاج وتغيير بعض من المواد الأولية إلى أخرى جد متطورة وكسب رضا الزبائن
- مديتول قبل وبعد الابتكار:
 - يوضح الجدول التالي مقارنة وضعية مؤسسة مديتول قبل وبعد عملية الابتكار
 - الجدول رقم (8): مؤسسة مديتول قبل وبعد الابتكار

المرحلة	قبل الابتكار	بعد الابتكار
الورشة	حرفية	محرفة متخصصة (350 m ²)
المحل	شبه فارغ	يضم 50% من مساحة المحل (40 m ²)
التجهيزات	شبه فارغ	مكاتب، تجهيزات مكتبية، أنترنت
العمال	03	15

خلاصة:

مع بروز اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، زاد اهتمام هذا الأخير بكيفية تطوير هذا القطاع وتجديده عبر استخدام مجموعة من الآليات والأاليب التي تساهم في خلق المنتجات الجديدة و ابتكار أدوات وقنوات انتاج مبتكرة تنتقل به إلى المنافسة محليا ودوليا، وقد حاولت الحكومة الجزائرية وضع استراتيجية وطنية للابتكار من خلال هيئات ومؤسسات تمثل قاعدة مهمة لدعم وتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. فمن خلال ما سبق دراسته تم التوصل إلى النتائج التالية والتي تمثل اختبارا للفرضيات المطروحة في بداية الدراسة، وهي:

- يعد الابتكار محرك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة التطورات ودعم الريادة في السوق الوطنية، بمنحها تنافسية أكثر وربح أكبر.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بجزء لا بأس به مع أنها قد تؤثر فيه تأثيرا أكبر لولا العديد من العراقيل والمشاكل التي تواجهها مثل: غياب الدعم، غياب المرافقة...
 - تحاول الحكومة الجزائرية وضع استراتيجيات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة منها: النظام الوطني للابتكار، حاضنات الأعمال، برنامج دعم الابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جائزة الابتكار الوطنية...
 - يعاني الاقتصاد الوطني غياب مصادر التمويل المتخصصة في تمويل الابتكار، وهو ما حال دون زيادة وانتشار مثل هذه المؤسسات في الجزائر.
- المراجع:**

1. أ.آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - آفاق وقيود - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس
2. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة - مدخل بيني مقارنة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 24
3. الناصر محمد سعيد، رأس مال المخاطر نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية، 2012
4. بوبعة عبد الوهاب، دور الابتكار في دعم التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011-2012
5. سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلمة، 02 فيفري 2011، ص ص 97، 80
6. سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص استراتيجية المنظمات، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2016
7. سمية بروبي، دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مؤسسة المشروعات الغازية ماي-، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011
8. شرف غياظ و محمد بوقوم، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، ديسمبر 2009
9. عادل رضوان، دور الابتكار في دعم التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011-2012

10. عبد الله بلوناس وءكوش عقيلة، متطلبات الابتكار والريادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - إشارة إلى الجزائرية-، جامعة بومرداس، الأردن، 2015
11. مقدم عبيدات و بن موية مسعود، النظام الوطني للابداع كمدخل لتحقيق التكامل التكنولوجي العربي - إطار نظري مفتوح-، مجلة العلوم الانسانية، السنة الخامسة، العدد («، جامعة الأغواط، 2007
12. نجم عبود نجم، القيادة وإدارة الابتكار، الطبعة الثانية، الأردن، 2015
13. Yveline lecher, les petites et moyennes entreprises japonaises et la régulation de l'activité des grandes entreprises ; revue d'économie industrielle, editions techniques et économiques, France, n° 17
14. United state international trade comission, small and medium sized enterprises: overview of participation in US exports, USITC publication, Washington, January 2010, pp 01-03
15. www.wipo.int/sme/ar/ip-business/finance/ip_assets_financing-htm
16. www.meditool-dz.com

كيف للتعديل في قانون النقد و القرض أن يمول عجز موازنة الخزينة العمومية في الجزائر؟

د. جدابني ميمي *

الملخص:

يعد عجز الموازنة العامة من بين أخطر الأزمات التي يمكن أن يتخبط فيها الاقتصاد الوطني و التي تواجه كافة دول العالم خاصة النامية منها، ويمكن اعتبار عجز الموازنة أحد أهم المحاور التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة ، و هو الأمر الذي أصبحت الجزائر تتخبط فيه منذ أزمة انخفاض أسعار البترول . ومنه بات لزاما على الجزائر بعد استنفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات اللجوء الى مصادر تمويل غير تقليدية لتفادي أي أزمة يمكن الوقوع فيها ، مما دفع بالسلطات التشريعية الى محاولة تعديل بعض مواد قانون النقد و القرض لكي تتمكن من تمويل نفقاتها عن طريق تسبيقات بنك الجزائر. و السؤال المطروح الذي نحاول الإجابة عليه في هذه المقالة هو: كيف ساهمت كل التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض في حل أزمة العجز الموازني للخزينة العمومية في الجزائر بما يخدم و يضمن الاستقرار في الاقتصاد الوطني ؟

الكلمات المفتاحية: العجز الموازني، تعديل قانون النقد و القرض، بنك الجزائر.

Abstract:

The budget deficit is one of the most serious crises in which the national economy can face and face all countries of the world, especially developing countries. The budget deficit can be considered as one of the most important axes of the state's financial activity, which is what has happened in Algeria since the crisis of low oil prices. It is the responsibility of Algeria, after exhausting the resources of the Income Regulatory Fund, Algeria has had to resort to non-traditional sources of financing to avoid any crisis. This has led the legislative authorities to try to modify certain articles of the Monetary and Loan Law so that they can finance their expenses thanks to the advances of the Bank of Algeria. The question we are trying to answer in this article is: How do all the amendments to the

* أستاذة محاضرة قسم - ب- جامعة الجزائر 3 .

Monetary and Lending Law help resolve the Algerian Treasury budget deficit crisis so as to ensure stability in the national economy ?

Keywords: The budget deficit; Amendment of the Money and Loan Act; The Bank of Algeria.

المقدمة:

أصبح من الضروري والملح استعمال أدوات المالية العامة من طرف الحكومات لمواجهة الأزمات وتوجيه النشاط الاقتصادي ، بما يحقق النفع العام وذلك عن طريق نسيان فكرة حيادية المالية العامة ، فقد تحققت ظهور تقنية جديدة تدعى التمويل بالعجز، أصبح الفرق السالب في الميزانية تقنية تستطيع الحكومات من خلالها التأثير في النشاط الاقتصادي بما يضمن استمراره وعدم وقوعه في أزمات أخرى.

مرت الجزائر بمرحلة صعبة جدا خلال فترة التسعينيات فيما يتعلق بتمويل عجز خزينتها العمومية ، وعليه فإن اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لم تكن سهلة أمام اشتداد القيد المالي الخارجي وخاصة قبل الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي . كما أن اللجوء إلى القرض الداخلي الذي يتيح سوق التمويل التقليدي (الجهاز البنكي أو العائلات) لم يكن يمثل بديلا جديا نظرا للاختلالات التي كان يعيشها النظام البنكي في هذه الفترة والتي تجعله عاجزا عن القيام بهذا الدور .

بعد صدور قانون النقد والقرض ، عمدت السلطة النقدية على وضع قيد على تقديم التسبيقات أو اصدار النقود الجديد للخرينة العمومية من قبل بنك الجزائر بهدف تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم ، لكن بسبب الأزمة المالية و تدهور أسعار البترول و استنفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات أصبحت السلطات التشريعية مجبرة على تعديل هذا القانون -خلال سنة 2018- لتفادي اللجوء الى الاقتراض الخارجي . و في هذا السياق سنعمل من خلال هذه الورقة البحثية على الاجابة على السؤال التالي : كيف ساهم قانون النقد والقرض في تمويل العجز في انخرينة العمومية في الجزائر؟ وهل من شأن مشروع التعديل الجديد في قانون النقد والقرض أن يحقق الهدف المرجو منه ؟

وسوف نحاول الإجابة على هذه الإشكالية في النقاط التالية:

- ماهية العجز الموازي.

- عرض لتطور العجز الموازي في الجزائر.

- دور قانون النقد والقرض في الضبط الفعلي لتمويل العجز الموازي للخرينة العمومية

بنك الجزائر.

أولاً: ماهية العجز الموازني.

العجز الموازني هي حالة اقتصادية ومالية تعاني منها الموازنة المالية؛ بسبب وجود خلل في تركيبها. وعندها يحدث ارتفاع في نسب المصروفات مع انخفاض في الإيرادات، مع عدم تمكن الدولة من توفير الوسائل المناسبة للعمل على حل العجز الذي تعاني منه، مما يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، والتأثير عليه سلبياً، فينتج عن ذلك زيادة في نسب الديون، والقروض المترتبة على الموازنة العامة، لترتفع نسبة العجز المتراكم؛ بسبب عدم القدرة على سداد قيمة القروض. وللتوسع في الحديث عن العجز الموازني علينا أن نتطرق إلى مفهومها، أسباب حدوثه و مخاطره، أنواعها وأخيراً أثرها على التضخم.

الفرع الأول: مفهوم العجز الموازني (في الميزانية العامة):

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها والنامية وقد تكون نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي وأوتخفيض الإيرادات العمومية وقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأً التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات والنفقات، وهو أمر صعب الحصول ثم لا يعني عند حصوله ضمان التوازن الاقتصادي¹.

يعرفه الدكتور احمد حسين يونس على أنه: " قصور الإيرادات السيادية والتحويلية والرأسمالية عن الاستخدامات الجارية والرأسمالية في الموازنة العامة، ويطلق عليه العجز الشامل أو العجز المالي".

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم المختلفة، أفراد ومؤسسات، فقد تعدت المشكلة كونها قضية تواجهها دول العالم الثالث، بل أصبحت دول صناعية متقدمة تنظر إلى عجز الموازنة العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطاً دقيقاً، وجهوداً كبيرة في ظل نقص الموارد واتساع الحاجات².

يعتبر الدكتور عبد الله سالم سكرون: أن العجز الموازني قد يكون بسبب غير عادي ينتظر زواله، مثل أزمة اقتصادية كأن تكون انكماش في النشاط الاقتصادي فهو

1 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص 201.

2 - احمد حسين يونس، "معالجة العجز في الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الاسلامي دراسة مقارنة"، المجلد 38، العدد الأول، ماي 1998، ص 175-176.

(العجز المؤقت) ، وأما إذا كان سبب العجز عيب في هيكل الاقتصاد الوطني والذي يظهر في صورة نقص متزايد في الموارد العامة (العجز الهيكلي) ، الذي مرجعه إلى أن نسبة الزيادة في الإنفاق العام أكبر من المقدرة المالية للاقتصاد الوطني إذاً فالعجز الهيكلي غير مترتب على العوامل المالية فقط بل أيضاً إلى عوامل اقتصادية أخرى، لذلك فالسياسات المالية لا تعمل إلا على تخفيفه فقط، لأن العلة في إنتاجية الإنفاق العام لا في توزيعه¹.

الفرع الثاني: أسباب العجز الموازي ومخاطره: يمكن تصنيفها بالشكل التالي.

1- أسباب العجز الموازي: يحدث العجز الموازي نتيجة عدة عوامل يمكن

تصنيفها في:

أ- مجموع العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام : ونجد ضمنها عدة سلوكيات منها:

- الأخذ بنظرية العجز المنظم ، وهذه النظرية هي تعبير عن أفكار ليندال ، كينز و ميردال ، والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات ، خاصة الكساد، يحدث تأثيراً مباشراً بالزيادة في الدخل الوطني ، وذلك لكون الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة يتميز بمرونة تمكنه من زيادة عرض السلع والخدمات ، فضلاً عن وجود موارد طبيعية مهيأة للاستغلال ، وعوامل إنتاج وآلات عاطلة نتيجة انخفاض الطلب .

- الزيادة الطبيعية في عدد السكان وما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة تجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين وإقامة المشاريع والمرافق العامة من طرق ومدارس ومستشفيات وكفالة الصحة والتعليم وما يتطلب ذلك من زيادة الانفاق من سنة إلى أخرى.

- زيادة نفقات الخدمة المدنية وخصوصاً بند الرواتب والأجور.

- تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز الموازنة فان كثرة الاقتراض وتراكم الدين العام غير محتملة.

- الإنفاق التبذيري والترف من ذوي النفوذ والسلطة والجاه و كبار المسؤولين².

إن معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الإنفاق العام مسألة هامة كونها تعمل على

1 - عبدالله سالم سكون، السياسات المالية في سلطنة عمان (1990-1998) دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية ادارة الأعمال ، الجامعة الأردنية ، 2000 ، ص 28.

2 - حسين راتب يوسف ريان ، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النقاش، 1999، الأردن، ص92

زياد التشغيل ، حتى وإن أدي ذلك إلى إحداث تضخم ، فحسب هذه النظرية يجب أن لا نخاف منه طالما لم يبلغ الاقتصاد مستوي العمالة الكاملة ، و تؤدي الزيادة في الدخل الوطني الناجمة عن زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الضرائب على المداخيل وعلى الأرباح مما يمكن من القضاء لاحقا على العجز ، خاصة و أن هذا الوضع يسمح للدولة بالكف أو على الأقل بالتقليل من منح الإعانات للعاطلين.

ب- مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية : وتتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم الثالث حيث يمكن أن نذكر منها ما يلي :

- ضعف الجهد الضريبي، الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل الوطني الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية.

- ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة ولضعف تأهيل الإدارة الضريبية.

- كثرة الإعفاءات و المزايا دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية .

- اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة (كأسعار المواد الأولية) ، وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة¹.

- انخفاض مستويات الدخل و ضعف النمو الاقتصادي و خاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطيلها.

- تراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسبة ضريبة عالية تثقل كاهل المستثمرين وتقضي على حوافز الإنتاج والتنمية والاستثمار، وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح².

2- مخاطر العجز في الموازنة العامة : يمكن حصرها في النقاط التالية :

- وقوع الدولة في حالة تضخم :عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الدولة إلى تغطية العجز باللجوء إلى مؤسسة الإصدار النقدي ، أي طبع إمكانيات إضافية من الأوراق النقدية فتزداد الكلفة النقدية المتداولة فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتا. فترتفع الأسعار ويحصل التضخم وتخفض قيمة العملة³.

- إن وجود العجز في الموازنة العامة قد يؤدي الى خطر الإفلاس حيث أنه بوجود العجز تلجأ الدولة الى الاقتراض لتغطية هذا العجز الأمر الذي سياتر عليه وجود

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص 205.

2 - حسين راتب يوسف ريان ، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

3 - قطب محمد ابراهيم ، الموازنة العامة للدولة ، مصر الهيئة المصرية للكتاب ، 1987 ، ص 68.

نفقات إضافية في موازنة السنوات القادمة لسداد أقساط القروض والفوائد.
- إن وجود العجز في الموازنة العامة يؤدي الى التقليل في الاستثمار الخاص وزيادة الاستهلاك العام¹.

الفرع الثالث : أنواع العجز الموازني : هناك عدة أساليب لقياس هذا العجز ، والتي تتماشي والغرض من القياس ، الأمر الذي نتج عنه عدة أنواع من العجز منها².

1-العجز الجاري : يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والتي تمويلها بالاقتراض، ويقاس بالفرق الاجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

2-العجز الأساسي : يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول مطروحا منها فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية، ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية.

العجز الأساسي = العجز الجاري - الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا

3-العجز التشغيلي : يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي أثار التضخم، حيث يطالب الدائنون بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار ، ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة.

4-العجز الشامل : يتكون القطاع الحكومي من : الحكومة المركزية ، حكومات الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة، ومن هنا فان العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العم.

5-العجز الهيكلي : يعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية و المؤقتة لانحراف المتغيرات الاقتصادية (الإيرادات و النفقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل ، وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه.

حيث: العجز الهيكلي = العجز الشامل - العجز الظرفي

1 - حسين راتب يوسف ريان ، نفس المرجع ، ص104.

2 - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص207.208.

الفرع الرابع : دور العجز المخطط في إدارة الاقتصاد الوطني:

إن الفكر المالي الحديث قد وضع مالية الدولة في إطار سياستها الاقتصادية العامة، وبين ضرورة النظر إليها في علاقتها مع مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع، ورغم صعوبة استخدام السياسات المالية الوظيفية، إلا أن الدولة لا تتوانى في استخدامها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.... الأمر الذي أدى إلى التراجع في التشدد عند وضع القواعد الفنية لمراقبة الإنفاق العام و عوض عنه بمحاولات التطبيق القياسي لرفع وقياس إتجاهية النفقات العامة . لقد أصبحت الموازنة العامة أداة هامة لتحقيق أهداف سياسة الدولة الاقتصادية والمالية ومن أهمه¹:

-تحقيق التوازن الاقتصادي ، ولو أدى ذلك إلى حدوث عجز في الموازنة العامة وهو ما يمكن أن يسمى بفكرة (العجز المقصود) أو العجز المنظم :وهو زيادة الإنفاق بنسبة تفوق الإيرادات العامة ، وذلك لمواجهة الركود الاقتصادي ويهدف إلى زيادة الطلب الكلي الفعلي حتى تنتعش الحالة الاقتصادية وتزداد العمالة حتى تصل إلى تشغيل كل الطاقة الانتاجية، وهنا يكمن العجز الحقيقي الذي تعاني منه الدول، ولتخفيفه يتطلب أن تقوم الدولة بالإنفاق والاستثمار الذي يحجم الأفراد عن القيام به إذا تركوا وشأنهم، وتتوصل الدولة إلى زيادة الطلب الكلي الفعلي في حالة الكساد بواسطة عجز الميزانية أي إنفاق مبالغ تزيد عن الإيرادات المحصلة، فالتوازن الاقتصادي للمالية العامة تقوم فكرته على المنافع المحققة في الإنفاق حتى ولو تم تمويله من القرض أو الإصدار النقدي الجديد، بشرط استخدام القرض بكفاءة وفعالية، وكذلك الإصدار النقدي الجديد. وهناك أمران جديران بالاهتمام هما:

أولاً: أن نظرية العجز المخطط لا تعارض توازن الموازنة الحسابي، بل تقدره، وكل ما هناك أنها ترى وجوب التضحية مؤقتاً، بهذا التوازن في سبيل انتشال الاقتصاد الوطني من حالة الكساد التي يعانيها.

ثانياً: عند تحقيق التوازن الاقتصادي العام، يجب إيقاف التضخم المقصود، وإلا فإن التضخم يتحول من حالة نافعة إلى ضارة ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، أو التدهور في قيمة النقود بدلاً من الزيادة في الإنتاج.

الفرع الخامس : اثر التمويل بالعجز على التضخم :

وفي أحد إسهاماته الهامة أوضح "تايلور"² فكرة قيد الموازنة الحكومية، والذي يشير إلى

1 - عادل احمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ، ص 540.

2 - John B. Taylor, "Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline" in

أن التغير في عجز الموازنة العامة لا بد وأن يؤدي بالضرورة إلى تغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد أو في النقود عالية القوة¹ وذلك لأغراض تمويل العجز المالي. فعلى سبيل المثال، إذا كان تحقيق مزيد من الانضباط المالي يسهم في الحد من عجز الموازنة، فإن هذا يعني بالضرورة تراجع نمو حجم الدين المدر للعائد وكذا تراجع القاعدة النقدية.

وإذا كانت الحكومة تتمكن بسهولة من الاعتماد على أسواق الائتمان فلا توجد ضرورة للربط بين حجم العجز المالي وخلق النقود وذلك لأن التغير في عجز الموازنة يمكن تمويله من خلال إصدار السندات الحكومية. ومن ناحية أخرى، بالنسبة للحكومات التي تعتمد بالأساس على خلق النقود لتمويل جزء كبير من النفقات الحكومية، أو تلك التي لا تتمتع بسهولة الوصول إلى أسواق الائتمان، فإن الحد من عجز الموازنة العامة سيؤثر بدرجة كبيرة على الحد من خلق النقود، وبالتالي يمتد الأثر الإيجابي إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار. ولذلك، فإن الحد من عجز الموازنة يعد بمثابة خطوة أساسية نحو تخفيض النمو النقدي ومعدل التضخم في العديد من الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول نحو اقتصادات السوق. وعلى الرغم من كون التضخم ظاهرة نقدية، إلا أن عجز الموازنة العامة يعد من المحددات الرئيسية للتضخم في الأجل الطويل، وذلك من خلال قناة ريع الإصدار²، وبينما توضح هذه العلاقة بين العجز المالي والتضخم في الأدبيات النظرية، نجد ندرة في الدراسات التطبيقية التي تناولت تلك العلاقة بالتحليل. وفيما يعد إضافة في هذا السياق، قدم "Neyapti"³ دراسة تطبيقية أكد فيها ظهور الآثار التضخمية لعجز الموازنة بشكل واضح في حالة عدم تطور الأسواق المالية وعدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية، حيث تؤدي تلك العوامل - علاوة على عدم توافر آلية ذات كفاءة لتجميع الضرائب - إلى الاعتماد على خلق النقود كمصدر وحيد لتمويل العجز المالي. وعلى نقيض ذلك، يؤدي تطور الأسواق المالية وإضفاء الاستقلالية على البنك المركزي إلى توافر مصادر غير تضخمية لتمويل

"Budget Deficit and

Debt: Issues and Options", Federal Reserve Bank of Kansas City, 1995, p. 153.

1 - نقود الاحتياطي أو القاعدة النقدية أو النقود عالية القوة: يتكون نقد الاحتياطي من النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي وودائع البنوك بالعملة المحلية لديه، وتعتبر الأساس للنقود بتعريفاتها الأوسع.

2- World Economic Outlook, "The Decline of Inflation in Emerging Markets: Can It Be Maintained?", International Monetary Fund, Chapter IV, May 2001, pp. 130-131.

3 - Bilin, Neyapti, "Budget Deficit and Inflation: The Roles of Central Independence and Financial

Market Development", Contemporary Economic Policy, Vol. 21, No. 4, October 2003, pp. 458-475.

العجز المالي.

ثانيا- عرض لتطور العجز الموازي في الجزائر (2009-2016).

بلغ العجز الموازي لسنة 2013 ما يعادل 151.2 مليار دج ، بينما سجل رصيد الميزانية لسنة 2011 (و للسنة الثالثة على التوالي) عجزا طفيفا قدره 28 مليار دج ، أي أقل مما كان عليه في 2010 (-74 مليار دج)، وخاصة مما كان عليه في 2009 (-570.3 مليار دج)، سنة الصدمة الخارجية، وهو الأمر الذي يؤكد وضعية عجز للسنة الخامسة على التوالي. بينما نجم العجز الموازي المسجل لسنة 2013 عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية¹. لقد تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، بينما تم تمويل عجز سنة 2013 ، رغم ضعفه (أقل من 1% من إجمالي الناتج الداخلي) باقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة². بلغت إيرادات الضريبة البترولية 2273.4 مليار دج في 2015 مقابل 3388.4 مليار دج خلال سنة 2014. وفي ظروف ارتفاع النفقات العمومية، التي انتقلت من 6995.7 مليار دج في 2014 إلى 7656.3 مليار دج في 2015 ، أي ارتفاع بنسبة 9.4 % ، بلغ العجز الاجمالي للخزينة 2621.7 مليار دج ، أي 15 % من إجمالي الناتج الداخلي ، وهو مستوى قياسي بالمقارنة مع 8% في 2014. أدى هذا العجز الممول بنسبة 89.1% بالاقطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات، بحيث تأكل في ظرف سنة و احدة أي من 2014 إلى 2015 بنسبة 53%.

عند نهاية سنة 2016، بلغت النفقات العمومية 7303.8 مليار دج ، و هو أدنى بقليل من المستوى المسجل السنة السابقة . خلال نفس الفترة ، واصلت إيرادات الضريبة البترولية انخفاضا ، حيث بلغت 1805.4 مليار دج في نهاية 2016 مقابل 2273.5 مليار دج في نهاية 2015.

من جهته ، عرف قائم صندوق ضبط الإيرادات المزيد من التآكل في بداية سنة 2016 ، حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني ، أي 740 مليار دج ، اعتبارا من نهاية شهر فيفري لنفس السنة³.

1 - بنك الجزائر، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، 21 أكتوبر 2013 .
 2 - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والتقديمية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، في ديسمبر 2013 .
 3 - بنك الجزائر ، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والتقديمية لسنة 2015 و توجهات السنة المالية ل 2016 في ظرف استقرار الصدمة الخارجية ، مجلس الأمة ، أبريل 2017 ، ص : 11-13.

ثالثا- دور قانون النقد و القرض في الضبط الفعلي لتمويل العجز الموازي للخرزينة العمومية لبنك الجزائر:

لقد مر تطور بنك الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، بحيث حاول في بداياته تمويل المؤسسات الوطنية أليا عبر إصدار و طرح النقود بدون رقيب أو حسيب و هي مرحلة الاقتصاد الموجه ، لكن هذه الألية لم تحقق أي نجاح للاقتصاد الوطني و انما كانت السبب في زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني الى غاية نهاية الثمانينات . و قد جاء قانون النقد و القرض في بداية التسعينات كحل لضبط النزيف المفرط في النقد و بغرض الحد من تقديم التسيقات للخرزينة العمومية بدون شروط ، بحيث توات التعديلات على هذا القانون بغيت امتصاص و توجيه السيولة تارة و تمويل الخزينة العمومية تارة أخرى . و في مايلي سنحاول بشيء من التحليل معرفة أثر هذه التعديلات على ألية عمل تمويل بنك الجزائر للخرزينة العمومية .

الجدول رقم (01): تطور تمويل بنك الجزائر لعمليات الخزينة العمومية (مليار دج)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الرصيد الاجمالي لعمليات الخزينة	20.2	14.3	12.2-	100.6	65.3-	28.2-	74.9
القروض من بنك الجزائر للخرزينة	167.04	158.44	226.93	524.84	468.54	403.29	280.6
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الرصيد الاجمالي لعمليات الخزينة	66.1	108.2-	16.5-	398.8	171	10.5	249.4
القروض من بنك الجزائر للخرزينة	51,0	17,2	-14,5	-20,1	-15,9	1,6	-26,8
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد الاجمالي لعمليات الخزينة	337.9	1030.6	1186.8	579.3	935.3	570.3 -	74.0 -
القروض من بنك الجزائر للخرزينة	117,2	109,4	729,2	00	00	00	00
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد الاجمالي لعمليات الخزينة	63.5 -	718.8 -	66.6 -	1257.3-	2553.2-	*	*
القروض من بنك الجزائر للخرزينة	00	00	00	00	00	00	00

المصدر: - تقارير بنك الجزائر (من 1990 الى غاية 2015).

-IMF, Algeria , Selected Issues and statistical Appendix, N°05/51, Washington DC , feb 2005

أ- تمويل عجز الموازنة في إطار قانون النقد والقرض 10-90¹: خلال فترة التسعينيات و اثر صدور قانون النقد و القرض ، لم يكن أمام السلطات العمومية إلا اللجوء إلى آخر ملاذ لها والمتمثل في بنك الجزائر لتمويل عجز موازنتها ، لكن في إطار الضوابط المفروضة من طرف قانون النقد والقرض . لذلك فإن جزء كبيرا من الإصدار النقدي الجديد في هذه المرحلة يفسر بالعوامل السابقة الذكر (من خلال التسيقات المقدمة للخزينة). أي أن بنك الجزائر بقي يمول الخزينة طوال الفترة (1990-1998) ، ثم بدأت العملية العكسية خلال السنتين التاليتين ، أي أصبحت الخزينة تسدد ديونها لبنك الجزائر) وفق الجدول (01) .

ب- تمويل عجز الموازنة في إطار الأمر 201-01: بينما خلال سنة 2001 سددت الخزينة لبنك الجزائر ما يعادل 15.9 مليار دج ، لكن في السنة الموالية قدم بنك الجزائر للخزينة قرضا يقدر ب 1.6 مليار دج بالرغم من أن الخزينة حققت فائضا في عملياتها يقدر ب 10.5 مليار دج. ووفقا لهذا الأمر فقد بقيت علاقة بنك الجزائر بالخزينة تسيير على نفس الوتيرة ، لكن سرعان ما عاد بنك الجزائر إلى سابق عهده ومول الخزينة بما يعادل 1.6 مليار دج خلال سنة 2002 ، أي أن صدور هذا الأمر أدى إلى الرجوع إلى عملية تمويل بنك الجزائر للخزينة بالرغم من تحقيق هذه الأخيرة لفائض في رصيد عملياتها .

ج- تمويل عجز الموازنة في إطار الأمر 11-03³ : خلال سنتي (2003-2004) بقيت الخزينة تسدد ديونها لبنك الجزائر والتي قدرة خلال هاتين السنتين ب 131.7 مليار دج بينما سنتي 2004 و 2005 اقتصرت القروض المقدمة من بنك الجزائر الى الخزينة على القروض طويلة الأجل أما سنة 2006 فقد قدرت القروض طويلة الأجل ب 101.4 مليار دج والتسيقات الاستثنائية من بنك الجزائر قدرت ب 627.8 مليار دج. ووفقا لهذا القانون فقد امتنع بنك الجزائر مجددا عن دفع التسيقات للخزينة بل أصبحت هذه الأخيرة تسدد ديونها لبنك الجزائر.

1- تقرير بنك الجزائر وبتصرف من الباحثة.

2- تقارير بنك الجزائر وبتصرف من الباحثة.

3- تقارير بنك الجزائر وبتصرف من الباحثة .

د- تمويل عجز الموازنة في إطار الأمر 10-04¹: بعد عدة سنوات من التراكم المتواصل للوارد في صندوق ضبط الإيرادات من طرف الخزينة العمومية، وبعدها سجلت سنة 2013 عجزاً في ميزانيتها كان لزاماً على السلطة المالية، اللجوء إلى الصندوق لتغطية هذا العجز، وهو الأمر الذي بقي معمولاً به إلى غاية سنة 2017، لأنه بعد سلسلة الفوائض الذي حققتها الخزينة العمومية خلال الفترة الممتدة من (2004 إلى غاية 2008) وبعده أزمة البترول لسنة 2009 عاد رصيد الخزينة ليُسجل سلسلة عجوزات في رصيده، مما أدى إلى استنزاف موارد الصندوق تقريباً كلياً، لكن هذا لم يدفع بالخزينة العمومية إلى الاقتراض من بنك الجزائر وهو ما يبينه الجدول رقم (01) لأن الخزينة وبكل بساطة اعتمدت مسبقاً على صندوق ضبط الإيرادات والذي تلجأ إليه في مثل هذه الحالات وخاصة بعد صدور الأمر 10-04 مما حد مجدداً من صلاحيات الخزينة العمومية المثلة في السلطة التنفيذية للجوء للاقتراض من بنك الجزائر في حالة حدوث أزمة معينة².

ه- نحو خلق مصادر تمويل غير تقليدية في إطار مشروع تعديل قانون النقد و القرض: بالنظر إلى اعتماد الخزينة العمومية على ريع البترول، تأثرت هذه الأخيرة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول. وترجم الانخفاض في الإيرادات الضريبية على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الاجمالي للخزينة وبتأكل كل موارد صندوق ضبط الإيرادات.

تتوجه الحكومة نحو إدراج مواد في قانون المالية لسنة 2018 تنص على العمل بالسندات السيادية التساهمية أو التشاركية المطابقة للشريعة، في الوقت الذي تدرس فيه حكومة "اويحي" تعديل المادة رقم 45 من قانون النقد والقرض التي تمنع بنك الجزائر من شراء السندات الصادرة من الخزينة العمومية أو من الجماعات المحلية، وهي مادة ترى فيها السلطات العمومية حجر عثرة تمنع الحكومة من اللجوء إلى السلطة النقدية ذاتها لتغطية عجز ميزانية الدولة، لذلك تسعى الحكومة جاهدة لإلغائها سيما بعد نفاذ الموارد المالية لصندوق ضبط إيرادات المحروقات الذي كان الملجأ لتغطية عجز الميزانية منذ أكثر من عشر سنوات. كما مس هذا التعديل بعض المواد التي تتعلق بالتمويل غير التقليدي مثل المادة 46 أو 92 أو حتى 62 بينما تغيير هذا الأمر يعتبر جزءاً من الإصلاح ولا بد أن يعاصر منظومة بنكية وسياسة نقدية حديثة. وللتوضيح فإن المادة

1- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني الجزائر، ديسمبر 2013 (بتصرف من الباحثة)
2- تقارير بنك الجزائر وبتصرف من الباحثة.

46 تنص على تسبيق من البنك المركزي لإيرادات الحكومة في غضون 240 يوم وألا تتجاوز 10٪ من إيرادات السنة الماضية حسب القانون الحالي، لكن التعديل سيمس وسيغير هذه العلاقة، أما المادة 62 أيضا فتتعلق بمهام مجلس النقد والقرض، فيما تتعلق المادة 92 بالزامية حصول البنوك والمؤسسات المالية على رخص من بنك الجزائر لدخول البورصة أو فتح رأسمائها، وهو ما يتعارض مع آلية التمويل غير التقليدي حيث تعديل المادة بوضع سقف كبير للهوور على بنك الجزائر أو الرخصة .

الخلاصة :

على عكس توجهات حكومة أويحيى التي ترى في إلغاء المادة 45 حلا لتفادي التوجه إلى الاستدانة الخارجية وتغطية عجز الميزانية، يرى مراقبون أن تعديل هذه المادة يعتبر حلا خطيرا له من المآخذ ما له، لأن السماح لبنك الجزائر بالقيام بعمليات شراء سندات الخزينة العمومية هو بمثابة تجميل لعمليات طبع النقود المحفوفة بمخاطر زيادة نسب التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية، حيث سيفتح هذا الإجراء المجال لطبع النقود من غير أن يقابله أي إنتاج وهو ما يعتبر تضخيما للكلمة النقدية في الاقتصاد الوطني، ويعد معادلة تؤدي حتما إلى الزيادة في نسبة التضخم، فيتواصل انهيار قيمة الدينار الوطني التي شهدت تدهورا منذ منتصف سنة 2014 حين كانت تعادل 79 دج مقابل الدولار الواحد ثم تفهقرت في ثلاث سنوات لتصبح العملة الأمريكية حاليا تعادل 111 دج، في حين يرى الباحث أن الإقدام على تعديل هذه المادة في قانون النقد والقرض سينجر عنه دفع السلطة النقدية إلى الإخلال بإحدى أهم أهدافها المتمثلة في التحكم في نسبة التضخم والعمل على استقرار قيمة العملة الوطنية.

قائمة المراجع :

- 1- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر.
- 2- احمد حسين يونس، "معالجة العجز في الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر و الفكر الإسلامي دراسة مقارنة"، المجلد 38 ، العدد الأول ، ماي 1998 .
- 3- عبد الله سالم سكرن، السياسات المالية في سلطنة عمان (1990-1998) دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية ادارة الأعمال ، الجامعة الأردنية ، 2000.
- 4- حسين راتب يوسف ريان ، عجز الموازنة و علاجه في الفقه الإسلامي، دار النقاش ، 1999، الأردن.
- 5- قطب محمد ابراهيم ، الموازنة العامة للدولة ، مصر الهيئة المصرية للكتاب ، 1987.

- 6- عادل احمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ.
- 7- بنك الجزائر، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، 21 أكتوبر 2013 .
- 8- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، في ديسمبر 2013 .
- 9- بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 و توجهات السنة المالية ل 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية ، مجلس الأمة ، أفريل 2017 .
- 10 - John B. Taylor, "Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline" in "Budget Deficit and Debt: Issues and Options", Federal Reserve Bank of Kansas City, 1995.
- 11- World Economic Outlook, "The Decline of Inflation in Emerging Markets: Can It Be Maintained?", International Monetary Fund, Chapter IV, May 2001.
- 12 - Bilin, Neyapti, "Budget Deficit and Inflation: The Roles of Central Independence and Financial Market Development", Contemporary Economic Policy, Vol. 21, No. 4, October 2003.
- 13- IMF ,Algeria , Selected Issues and statistical Appendix, N°05/51, Washington DC , feb 2005.

الإلتزام بأخلاقيات التسويق لتحقيق ولاء الزبون (قراءة في إستراتيجيات بناء الولاء من خلال الرضا)

أ. رزيق إيمان * د. علي زيان محمد واعمر **

الملخص:

طرح دخول مصطلح الأخلاقيات إلى عالم الأعمال بصفة عامة والتسويق بصفة خاصة تناقضا كبيرا في كيفية إحداث التوازن بين تحقيق الأهداف الربحية للمؤسسة وتلبية حاجات ورغبات الزبون الذي أصبح متطلبا أكثر فأكثر بتطلعاته التي تتجاوز حدوده الشخصية إلى تحقيق رفاهية المجتمع ككل، كما أن ازدياد الوعي لدى الزبون جعل مستويات الثقة اتجاه المؤسسات التي يتعامل معها تراجع بشكل كبير الأمر الذي يدفع المؤسسة الناجحة إلى التفكير مليا في الإلتزام بأخلاقيات التسويق لتعزيز ثقة زبائنها في المنتجات التي تقدمها بهدف كسب رضاهم وتحقيق ولائهم وبالتالي جني الأرباح وضمان البقاء على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: الأخلاق، أخلاقيات التسويق، الرضا، الولاء.

Abstract :

The introduction of the ethics term into the business world in general and into the marketing one in particular , deduct a great contradiction in how to strike a balance between achieving the institution profitability ,needs and customer goals, which became increasingly required by his aspirations beyond his personal limits to the well-being of the community as a whole. Thus, the confidence level of the institutions that customer deal with it, is greatly regressed, and this leads the prosperous institution to reflects on the commitment of marketing's ethics in order to enhance the customer's confidence in different products that offers .With a view to acquire their satisfaction and achieve their loyalty and, thus to take profit and ensure the long- term survival.

* طالبة دكتوراه- جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة .
**أستاذ محاضر قسم -أ- جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة .

Keywords: Ethics - Marketing Ethics - Satisfaction – Loyalty.

مقدمة:

يعد سعي المؤسسات نحو تعظيم الربح واقتناص الفرص التسويقية سببا رئيسيا في القيام بممارسات سلبية تعود بالضرر على الزبون والمجتمع ككل، ما أدى إلى تنامي دور الحركات الاستهلاكية بكماعات ضاغطة تعمل على التصدي لهذه الانحرافات، حيث تم على إثر ذلك إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى ترسيخ الأخلاق كضابط ومنظم لبيئة الأعمال.

ولأن التسويق بمفهومه الحديث كوظيفة مهمة وحيوية داخل المؤسسة، يقوم على تحقيق حاجات ورغبات الزبون، في ظل التعاضم التكنولوجي وشدة المنافسة التي جعلت من تحقيق ميزة تنافسية بناء على جودة المنتج أو سعره أمرا صعبا للغاية، إضافة إلى وجود أزمة ثقة بين المؤسسة والزبون يمكن أن تقضي على جميع الجهود التسويقية، أضحت التزام المؤسسة بأخلاقيات التسويق أمرا ضروريا، من أجل كسب ثقة الزبون ورضاه ثم تحقيق ولائه وبالتالي إقامة علاقة طويلة الأمد معه تضمن للمؤسسة البقاء والاستمرار.

وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

- هل يساهم التزام المؤسسة بأخلاقيات التسويق في تحقيق ولاء زبائنها؟

ولالإجابة على هذه الإشكالية فمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أخلاقيات التسويق.

المحور الثاني: بناء ولاء الزبون.

المحور الثالث: أخلاقيات التسويق في قلب استراتيجية بناء الولاء من خلال الرضا.

المحور الأول: أخلاقيات التسويق

لا يتعد مفهوم أخلاقيات التسويق كثيرا عن باقي أخلاقيات الأعمال إلا أن تميز التسويق بكونه واجهة نشاط المؤسسة يجعل الأخلاقيات في هذا المجال يحمل نوعا من الخصوصية.

أولا: تعريف الأخلاق، الأخلاقيات والفرق بينها

قبل تناول مفهوم أخلاقيات التسويق نرجح أولا لتعريف الأخلاق، الأخلاقيات والفرق بين التعريفين

1- تعريف الأخلاق: الخلق في اللغة معناه العادة والسجية والطبع والمروءة والدين، أما اصطلاحا فيقول الجرجاني أن الأخلاق هي هيئة لنفس الراسخة، تصدر عنها

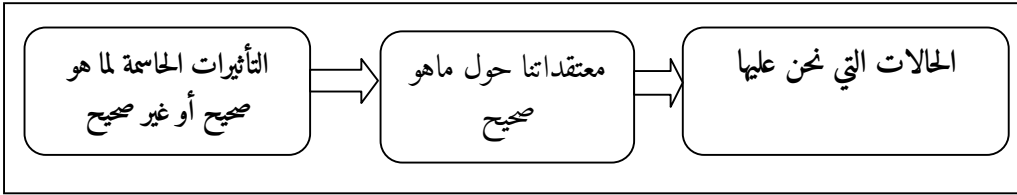
الأفعال بسهولة ويسر من غير الحاجة إلى فكر وروية، فإن كان المصادر عنها الأفعال الحسنة، كانت الهيئة خلقا حسنا وإن كان المصادر عنها الأفعال القبيحة سميت الهيئة خلقا قبيحا¹.

من هنا يمكن القول أن الأخلاق هي صفة فطرية أو مكتسبة تكمن داخل النفس البشرية تُتصف بالاستقرار، وتحدث أثرا على سلوك الأفراد فتكون إما جيدة أو سيئة.

2-تعريف الأخلاقيات: قدم الباحثون عدة تعاريف للأخلاقيات تشارك في مجملها حول كونها قواعد للسلوك الإنساني تهدف للتمييز بين ما هو مقبول أو مرفوض من طرف الغير، حيث عرفها Drucker: "أنها العلم الذي يعالج الإختيارات العقلانية على أساس التقييم بين الوسائل المؤدية إلى الأهداف"، وعرفت أيضا أنها: "مفهوم المجتمع لما هو صواب أو خطأ في السلوك"².

إضافة للتعاريف السابقة ومن أجل الوصول إلى تعريف شامل للأخلاقيات نحاول تحليل نموذج Sharplin الذي يوضح من خلاله نوعين من العلاقات بين طرفين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات فكلما كانت هذه العلاقة قوية يعني ذلك تحقيقا لمفهوم الأخلاقيات والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): نموذج الأخلاقيات



المصدر: ميدون إيمان، البعد الأخلاقي في التسويق، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 88

من خلال الشكل نرى أن العلاقة الأولى تتمثل في السهم الممتد بين التأثيرات أو المصادر المرشدة للسلوك الإنساني وتخلق معتقدات لدى الفرد أو المؤسسة تكون فيما بعد قواعد للسلوك يتحدد من خلالها ما هو مقبول أو غير مقبول، أما العلاقة الثانية والتي تتمثل في السهم الناتج من المعتقدات التي تكونت لدى الفرد أو المؤسسة والتي تترجم بعد ذلك في شكل قرار شخصي أو تنظيمي لمعالجة المواقف الحالية وبالتالي يقدم هذا النموذج الحالة وكأنها تناسب بشكل طبيعي دون أية إشارة للتأثيرات الخارجة المحتملة

¹ خالد بن جمعة بن عثمان الخراز، موسوعة الأخلاق، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، الكويت، 2009، ص 21.

² ككلي لامية، أخلاقيات التسويق وتأثيرها على سلوك المستهلك النهائي -دراسة حالة مستهلكي المنتجات الغذائية الوطنية لولاية بومرداس- مذكرة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015-2016، ص 8.

والتي تتمثل في التعارض الذي يمكن أن يحدث عند التطبيق الفعلي للأخلاقيات بين القواعد والإرشادات الواجب اتباعها في السلوك وبين الاختلاف في حاجات الأفراد وتباين مصالحهم اتجاه الأهداف المحددة مسبقاً لكل طرف منهم، عند ذلك لا بد من تغيير الالتزامات وتعزيز النظام القيمي بما يزيل التعارض أو يحد من تأثيره خاصة في المؤسسة¹.

لهذا يمكن القول أن الأخلاقيات هي مجموعة من المبادئ والمعايير التي تحكم سلوك الفرد داخل الجماعة تكون بمثابة مرشد ودليل للتعامل مع المواقف التي يواجهها وتعتبر نسبة كونها تختلف من مجتمع إلى آخر حسب تأثير البيئة المحيطة.

3- الفرق بين الأخلاق والأخلاقيات: الأخلاق moral أو mores عند الرومان والتي تخص المعايير النظرية التي تميز بين ما هو مقبول لفعله وما هو مرفوض لتفاديه أي تخص الجانب المعياري، أما كلمة الأخلاقيات ethic أو ethos عند اليونان فتعني الخاصية المعتمدة على المعتقدات المرشدة والمثاليات التي تنتشر بين مجموعة معينة من الأفراد أو المجتمع أو الناس جميعاً². فهي تخص الجانب السلوكي أي الأفعال الجيدة والسيئة³. وهناك من يرى أن كلمة الأخلاق عند الرومان تميل إلى السلوك الفردي البشري أما كلمة الأخلاقيات عند اليونان فتتميل إلى القيم التي تخص المجتمع، أي أن الأخلاقيات تتجاوز في مفهومها ودورها مهمة الموجه على الصعيد الفردي إلى مهمة الموجه والضابط على الصعيد الاجتماعي العام⁴.

ثانياً: تعريف أخلاقيات التسويق: قدم الباحثون عدة تعاريف لأخلاقيات التسويق منها أنها: " المجموعة الدالة على الثقة المتبادلة بين الزبائن والمؤسسة وذلك من خلال التعامل الدائم معها (زبون دائم) والذي تعززت ثقته بالمؤسسة بالالتزامات والمفاهيم التي يلتزم بها كل طرف اتجاه الآخر كالمصداقية في الإدعاءات التي تنبثق من هذه

¹ ميدون إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 88، 89 (بتصرف).

² كسنة محمد، مواضيع متنوعة في إدارة الأعمال، غرناطة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2010، ص 151 (بتصرف).

³ Ludovic François, La question éthique dans la pratique de l'intelligence économique, sécurité & stratégie / revue des directeurs sécurité d'entreprise / hors série / juillet 2010, P43

⁴ محاسن هادي خلف، دور القيم الأخلاقية في تنمية الموارد البشرية - أثر الفعل الأخلاقي في اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص تنمية الموارد البشرية، الجامعة الإقتصادية الدولية، المملكة المتحدة، 2009-2010، ص 06.

المؤسسة وتنعكس على منتجاتها المقدمة"¹. وعرفها Pride et Ferrell أيضا على أنها: المعايير التي يجب اتباعها في عملية التسويق من أجل أن يكون الأداء مقبولا في الجماعة المحيطة بالمؤسسة².

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن أخلاقيات التسويق هي مجموعة من المبادئ والمعايير التي تتطابق وقيم المجتمع، يتم من خلالها الحكم على مدى صحة القرارات التسويقية، كما أنها تحدد السلوك المقبول في النشاط التسويقي وكل تعاملات المؤسسة مع أصحاب المصالح، الذي من شأنه أن يخلق جوا من الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف.

ثالثا: المدونة الأخلاقية للجمعية الأمريكية للتسويق

المدونات الأخلاقية هي: "عبارة عن وثيقة تصدرها المؤسسة وتضمن مجموعة من القيم والمبادئ ذات العلاقة لما هو مرغوب فيه وما هو غير مرغوب فيه من سلوكيات المؤسسة والعاملين فيها"، وجاءت الجمعية الأمريكية للتسويق بالمدونة الأخلاقية التي تتضمن عدة نقاط أهمها:

1- مسؤوليات المسوق : يجب على المسوقين قبول مسؤولية نتائج أنشطتهم ويقوموا بكل الجهد لضمان نجاح قراراتهم وتوصياتهم على تحديد المنتج الذي يرضي كل الجمهور (زبائن، مؤسسات، مجتمع) من خلال :

✓ عدم تعمد الضرر (القاعدة الأساسية للأخلاقيات المهنية)،

✓ الإلتزام بكل القوانين واللوائح المطبقة،

✓ الدعم، الممارسة والترويج للمدونة الأخلاقية،

2- النزاهة والعدالة : يرتقي المسوقون بمهنة التسويق من خلال ما يلي :

✓ أن يكونوا زبنيين في خدمة الزبائن، العاملين، الموردين، الموزعين، الجمهور،
 ✓ عدم المشاركة عن سابق معرفة في صراع المصالح دون إشعار مسبق لكل الأطراف،

✓ وضع جداول رسوم عادلة تتضمن المدفوع أو المستلم عن التعويض المؤلف أو القانوني من المبادلات التسويقية،

3- حقوق وواجبات الأطراف في عملية التبادل التسويقي :

✓ المنتجات المعروضة آمنة وملائمة لاستخداماتها المقصودة،

✓ الاتصالات حول المنتجات المعروضة غير مخادعة،

¹ عصام حسن السعيد، التسويق والترويج السياحي والفندقي دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 85
² كحلي لامية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- ✓ على كل الأطراف تحمل إلتزاماتهم المالية وغيرها بنية حسنة،
- ✓ وجود الطرق الملائمة من أجل التسوية العادلة أو معالجة شكاوى الزبائن¹.
- 4- في مجال المنتج :
 - ✓ الكشف عن كل المخاطر المحتملة الوقوع عند استخدام المنتج،
 - ✓ تحديد الخصائص المضافة في المنتج مقابلة التكاليف الزائدة والسعر المرتفع،
- 5- في مجال التسعير :
 - ✓ عدم الإعتماد على سياسة سعرية مضرّة بالآخرين،
 - ✓ الكشف عن السعر الحقيقي والكامل في كل عملية بيع،
- 6- في مجال التوزيع :
 - ✓ عدم التلاعب بالمتاح من المنتج بغرض الإستغلال،
 - ✓ عدم استخدام الإكراه في التوزيع،
 - ✓ عدم القيام بالتأثير الغير ضروري على الخيار القائم بإعادة البيع من أجل تداول المنتج،
- 7- في مجال الترويج :
 - ✓ تجنب الإعلان الزائف والمضلل،
 - ✓ عدم الضغط على المستهلك لإجباره على الشراء،
- 8- في مجال بحوث التسويق :
 - ✓ حضر البيع أو كسب الصفقة في هيئة القيام بالبحوث،
 - ✓ المحافظة على الإستقامة في البحوث بجنب تسوية أو حذف تاريخ البحث العلمي،
 - ✓ المعاملة العادلة للزبائن والموردين،
- 8- العلاقات التنظيمية :
 - ✓ يجب أن يكون المسوقون واعون لكيفية تأثير سلوكهم على الآخرين في العلاقات التنظيمية فعليهم أن لا يقوموا بتشجيع أو إكراه العاملين على السلوكيات الأخلاقية مع الأطراف ذات المصالح،
 - ✓ استخدام الموثوقية في العلاقات المهنية بالعلاقة مع المعلومات ذات الإمتياز،

¹ بن صالح عبد الرزاق، أخلاقيات التسويق وأثرها على سلوك المستهلك، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسويق، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص 129-132 (بتصرف).

✓ الوفاء بالتزاماتهم وم مسؤولياتهم في العقود والاتفاقيات المتبادلة بطريقة مناسبة،

✓ تجنب المناورة لكسب ميزة في حالات معينة لتعظيم الكسب الشخصي بطريقة معينة، مما يحرم أو يضر بالآخرين،

وفي آخر المدونة نجد العبارة التالية: إن وجد أي عضو في الجمعية في حالة انتهاك لأي إجراء، تعلق عضويته مؤقتا أو توقف نهائيا¹.

المحور الثاني: بناء ولاء الزبون

أصبح كسب ولاء الزبون من القضايا المهمة والصعبة، مما أدى بالكثير من الباحثين لدراسته بغية الكشف عن وسائل وطرق بنائه والحفاظة عليه قبل التطرق إلى مفهوم الولاء نتعرف أولا على أول مراحل وهو الرضا.

أولا: تعريف الرضا

الرضا هو: "الشعور الذي يتولد لدى الزبون نتيجة مقارنته لمحاسن المنتج أو الخدمة مع ما كان ينتظره، فعندما يحصل الزبون على القيمة التي كان يبحث عنها يتولد لديه شعور أو إحساس بالرضا"².

ويعرفه kotler على أنه: "الشعور الإيجابي أو السلبي الذي يذتاب الزبون اتجاه تجربة الشراء، وتأتي نتيجة المقارنة بين توقعاته والأداء المدرك للمنتج"³.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الرضا هو الفرق بين الأداء والتوقعات حيث يقوم الزبون بعملية تقييم أداء المنتج ومقارنته بالقيمة المتوقعة والتي تم على أساسها اختيار المنتج أو العلامة من بين البدائل المتاحة ويصدر على ضوء ذلك حكما بالإيجاب أو السلب.

ثانيا: مفهوم ولاء الزبون

يعد الزبون المحور الأساسي لأدشطة المؤسسة، فبقاؤها واستمرارها في ظل المنافسة الحادة مرهون بتقديم منتج متميز يحقق الولاء.

1-تعريف ولاء الزبون : عرف Griffin ولاء الزبون لأي مؤسسة على أنه يمكن أن يظهر في أحد الجوانب التالية: القيام بالشراء المتكرر من المؤسسة، وشراء ما هو متوفر

¹ سمير سعيد بن سخون، البعد الأخلاقي والإجتماعي للتسويق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، صص 21، 22.

² معراج هواري، أحمد مجدول، التسويق المصرفي مدخل تحليلي إستراتيجي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، صص 137

³ Philip Kotler et autres, MARKETING MANAGEMENT, pearson éducation, 12^{ème} édition, France, 2006, P172

من خطط الانتاج، تحفز الآخ، على اقتناء المنتج واستخدامه، كما أنه يعتبر استراتيجية مضادة لسحب الطلب من المنافسين¹.

بينما أشار Reichheld إلى أن الولاء "هو السلوك الذي يمكن أن يرى في أشكال مختلفة مثل استمرار العلاقة عبر عمليات البيع، وحتى عمليات البيع اللاحقة، والكلمة من فم إلى الأذن أو التوصية إلى زبائن جدد أو معارف، هذا النوع من السلوك يؤدي إلى زيادة الربحية من خلال تعزيز الإيرادات وخفض التكاليف للحصول على زبائن جدد. الاحتفاظ بالزبائن الحاليين، وأن مستوى الأسعار لا يسبب حساسية للزبائن أصحاب الولاء"².

ووفقاً لما تقدم فإن ولاء الزبون هو كسب المؤسسة ثقة الزبون، حيث تصبح العلاقة التي تحكم عملية التبادل بينهما مربحة لكلا الطرفين على حد سواء، ويتضمن ولاء الزبون مفهوم تكرار الشراء لعلامة تجارية أو منتج معين دون التعامل مع المنافسين رغم جهودهم التسويقية لتغيير قراره، بالإضافة إلى موقفه الإيجابي اتجاه المؤسسة ومنتجاتها وتقديم التوصيات للآخرين حول الشراء من نفس المؤسسة التي يتعامل معها.

2- أبعاد الولاء: يرى الباحثون أن الولاء يحتمل الأبعاد التالية: 3

✓ البعد الموقفي (الإيجابي): يقول Aaker أن الولاء للعلامة أو المؤسسة يقيس مدى تعاقب الزبون بهذه الأخيرة من خلال الموقف الذي يبديه اتجاهها وترجم قوة الموقف درجة الإلتزام نحو العلامة وبالتالي مدى مقاومة الزبون للتغيرات مقارنة بالمنافسين كتخفيض السعر أو انقطاع المخزون من هذه العلامة.

✓ البعد السلوكي: حسب هذا البعد يتمثل الولاء في قيام الزبون بشراء العلامة نفسها أو التعامل مع نفس المؤسسة رغم توافر البدائل الأخرى المقبولة بالنسبة إليه، إذ يمكن في هذه الحالة ملاحظة نوعين من الولاء:

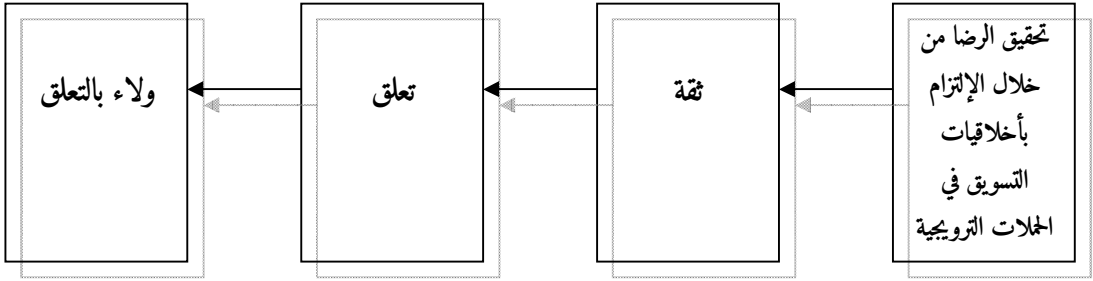
- ولاء حصري: ناتج من شراء العلامة نفسها
- ولاء متنقل: الذي يتجسد من خلال شراء العلامة نفسها بنسبة أعلى عند الحاجة لذلك المنتج.

¹ إياد عبد الفتاح النور، تسويق المنتجات المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 158
² حاكم جبوري الخفاجي، رضا الزبون كمتغير وسيط بين جودة الخدمة وولاء الزبون-دراسة حالة في مصرف بابل الأهلي/فرع النجف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، السنة الثامنة، العدد 25، ص 87.
³ بوداود حميدة، تأثير محددات الجودة المدركة للخدمات على ولاء الزبون، مجلة معارف لقسم العلوم الاقتصادية - جامعة البصرة، العدد 22، جوان 2017، ص ص 223، 224 (بتصرف).

المحور الثالث: أخلاقيات التسويق في قلب استراتيجية بناء الولاء من خلال الرضا
ترتكز استراتيجية بناء الولاء من خلال الرضا على مبدأ قياس الأثر الذي يمكن أن يحدثه مستوى الرضا على سلوك الولاء لدى الزبون، ففهم هذه الإستراتيجية يعد حوصلة لكل المفاهيم والأفكار المتعلقة بفهم الرضا كحالة نفسية، ومختلف نواتج الرضا وعلاقته بسلوك تكرار الشراء والبعد السلوكي والموقف للولاء:¹

أولاً: بناء الولاء من خلال الرضا وفق النظرية الموقفية
يتولد عن الإحساس بالرضا مستوى معين من الثقة تفوق وفق تسلسل منطقي إلى حالة الولاء بالتعلق ولأن أخلاقيات التسويق أيضا تهدف إلى تعزيز ثقة زبائنها في المؤسسة ومنتجاتها، أخذنا كمثال من أجل التوضيح أثر الأخلاقيات في الحملات الترويجية على ولاء الزبون والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل (1): بناء الولاء من خلال الرضا وفق النظرية الموقفية



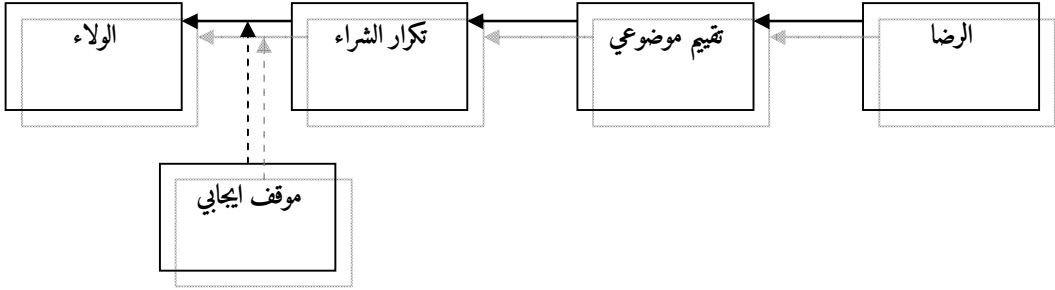
المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على حاتم نجود، مرجع سبق ذكره، ص136.

التزام المؤسسة بأخلاقيات التسويق يحقق تراكم الثقة لدى الزبون ينجم عنه تعلق حتمي بالعلامة أو المؤسسة يدفعه إلى تكرار سلوك الشراء.

ثانياً: بناء الولاء من خلال الرضا وفق النظرية السلوكية
إذا كان الزبون الراضي ينتهج سلوك تكرار الشراء مدعوم بموقف إيجابي اتجاه المؤسسة فإن الولاء يتم وفق الشكل التالي:

¹ حاتم نجود، تفعيل رضا الزبون كمدخل استراتيجي لبناء ولائه-دراسة حالة المصنع الجزائري الجديد للمبصرات NCA، رسالة ماجستير، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص136-139.

الشكل (2): بناء الولاء من خلال الرضا وفق النظرية السلوكية

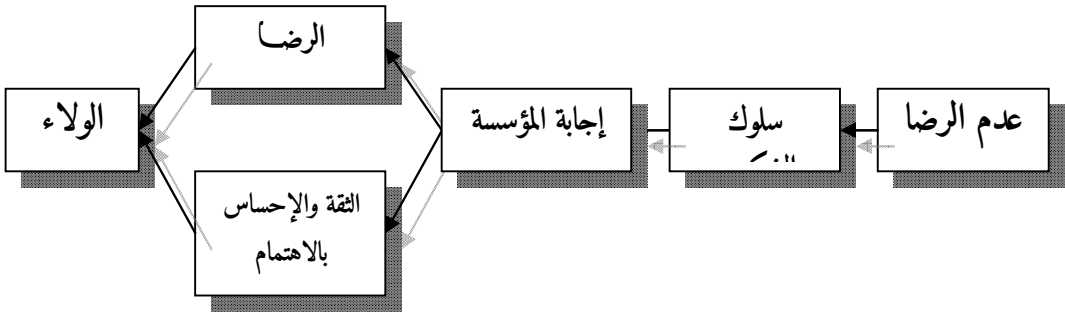


المصدر: حاتم نجود، مرجع سبق ذكره، ص 137.

كون الولاء يعبر عن ثنائية (تكرار الشراء والموقف) ففي مثل هذه الحالة تسجيل مستوى من الولاء لدى الزبون يعني أن هناك منشأ آخر للموقف الايجابي يختلف عن الرضا يمكن أن يتعلق بصورة العلامة أو المؤسسة هذه الصورة يتعزز ترسيخها في أذهان الزبائن من خلال السلوكات الأخلاقية التي تترك انطبعا جيدا يترجم في الولاء.

ثالثا: تفادي أثر عدم الرضا على الولاء: إذا نفت بعض الحالات الخاصة أثر الرضا في خلق الولاء، فإن ما يبقى مؤكدا هو أن عدم الرضا ينجم عنه بالضرورة عدم الولاء، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الرضا شرط ضروري ولكنه غير كاف لخلق الولاء، ومنه تصبح الحالة العكسية هي تجنب الأثر السلبي لانعدام الرضا التي تقود إلى مستوى من الاستياء لدى الزبون وتشكل لديه موقف سلبي اتجاه العلامة ونتيجة حتمية سلوكية تتمثل في التوقف عن الشراء إذا كان مصاحب لعدم تدخل المؤسسة في تصحيح الوضع، أما الحالة الثانية والتي يمكن أن تخلق أثرا ايجابيا فهي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): إجابة عدم الرضا والولاء



المصدر: حاتم نجود، مرجع سبق ذكره، ص 137.

يؤدي الرضا الناتج عن إجابة المؤسسة لشكوى الزبائن والتي تعد من بين أهم التزامات أخلاقيات التسويق، إلى خلق موقف ايجابي ناجم عن الثقة المكتسبة والإحساس بالاهتمام من طرف المؤسسة، إضافة إلى أن سلوك تكرار الشراء سيكون أكثر فعالية في خلق مستوى مرتفع من الولاء.

خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن الإلتزام بأخلاقيات التسويق في المؤسسة يعد تحديا وحتمية في نفس الوقت ولتحقيق ذلك يجب الإعتماد على توليفة ديناميكية متكونة من النقاط التالية:

- معايير أخلاقية تخص أمن، صحة وبيئة الزبون والمجتمع، وتمس جميع الأنشطة التسويقية.

- داخل المؤسسة: التركيز على احترام المعايير القانونية ومجموع قيم المؤسسة والتي يساهم جميع العاملين في إرسائها على اعتبار أن جميع أفراد المؤسسة مسوقون لها، مع التركيز على أخلاقيات الممارسين للنشاط التسويقي كون هذا الأخير يعد واجهة للنشاط العام للمؤسسة وتوجهاتها.

- خارج المؤسسة: تحري النزاهة والشفافية اتجاه الأطراف ذات المصالح.

وبما أن الزبون طرف مهم في هذه المعادلة ومحور نشاط المؤسسة واهتمامها فإن كسب ثقة ورضا الزبون ثم تحقيق الولاء ببعديه السلوكي والموقفي دون إغفال حالة عدم رضاه الناتجة في كثير من الأحيان عن عدم الإلتزام بالمعايير الأخلاقية، يحتم على المؤسسة مراعاة الأخلاقيات في جميع أنشطتها التسويقية وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية تكسبها زبائن أوفياء.

المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. إياد عبد الفتاح الذبور، تسويق المنتجات المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015
2. خالد بن جمعة بن عثمان الخراز، موسوعة الأخلاق، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، الكويت، 2009.
3. سمير سعيد بن سخون، البعد الأخلاقي والإجتماعي للتسويق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
4. عصام حسن السعيد، التسويق والترويج السياحي والفندقي دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

5. كسنة محمد، مواضيع متنوعة في إدارة الأعمال، غرناطة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2010.
6. معراج هواري، أحمد امجدل، التسويق المصرفي مدخل تحليلي إستراتيجي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.
7. منير نوري، سلوك المستهلك المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013
8. ميدون إيمان، البعد الأخلاقي في التسويق، دار هومة، الجزائر، 2015.
الكتب باللغة الأجنبية:

1. Philip Kotler et autres, MARKETING ANAGEMENT, pearson éducation, 12^{eme} édition, France, 2006, P172.

المقالات باللغة العربية:

1. بوداود حميدة، تأثير محددات الجودة المدركة للخدمات على ولاء الزبون، مجلة معارف لقسم العلوم الإقتصادية - جامعة البويرة، العدد 22، جوان 2017.
المقالات باللغة الأجنبية:

1. Ludovic François, La question éthique dans la pratique de l'intelligence économique, sécurité & stratégie / revue des directeurs sécurité d'entreprise / hors série / juillet 2010 .

المذكرات والأطروحات:

1. بن صالح عبد الرزاق، أخلاقيات التسويق وأثرها على سلوك المستهلك، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
2. حاتم نجاد، تفعيل رضا الزبون كمدخل إستراتيجي لبناء ولائه - دراسة حالة المصنع الجزائري الجديد للمصبرات NCA، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
3. كحلي لامية، أخلاقيات التسويق وتأثيرها على سلوك المستهلك النهائي - دراسة حالة مستهلكي المنتجات الغذائية الوطنية لولاية بومرداس - مذكرة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة بومرداس، 2015-2016.
4. محاسن هادي خلف، دور القيم الأخلاقية في تنمية الموارد البشرية - أثر الفعل الأخلاقي في اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال تخصص تنمية الموارد البشرية، الجامعة الافتراضية الدولية، المملكة المتحدة، 2009-2010.

قياس التكاليف البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل أخلاقي للمساهمة في حماية الأنظمة البيئية الهشة: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف

د. حسناء مشري* د. سفيان مسالته**

الملخص:

تساهم المؤسسات بشكل كبير في تلوث البيئة مع زيادة إنتاجها وتنوع أنشطتها بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية وما نتج عنه من زيادة المخلفات الصناعية وتوسع استخدام الأسمدة الزراعية والمبيدات الكيميائية مما أدى إلى مشاكل بيئية خطيرة على النظام البيئي. في ظل الاهتمام المتزايد لحماية الأنظمة البيئية الهشة مما يضعنا في موقف الاعتراف بالمسؤولية البيئية جنبا إلى جنب مع المسؤولية الاقتصادية لحماية الأنظمة البيئية الهشة ويمكننا من بناء البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي، حيث تتضمن الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي والعمل على إعادة التوازن البيئي، وهذا لا يتطلب فقط قياس الآثار البيئية بل ضرورة قياس التكاليف البيئية للمؤسسات للمساهمة في إيجاد حلول لها، حيث تشمل على قياس كل تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية ودفع الأضرار عن البيئة المحيطة بالمؤسسة والمتولدة من أنشطتها الصناعية.

الكلمات المفتاحية: التكاليف البيئية، المسؤولية الاجتماعية، الأنظمة البيئية الهشة.

resume

Today, Companies contribute significantly to the pollution of the environment especially with the increase in the production and the diversity of its activities because of the expansion of the exploitation of natural resources and technical progress and as a result an increase of industrial waste and the expansion of the use of agricultural fertilizers and chemical pesticides , which led to a serious environmental problems on the ecosystem.

In light of the growing interest for the protection of the fragile

* أستاذة محاضرة قسم - ب- جامعة فرحات عباس - سطيف 1.
** أستاذ محاضر قسم - ب- جامعة فرحات عباس - سطيف 1.

ecosystems , which puts us in a position to recognize environmental responsibility along with the economic responsibility to protect fragile ecosystems , and we can build the right environment for economic activity . Which include activities that lead prevent environmental degradation and to work on restoring the ecological balance , and this requires not only measuring the environmental impacts , but also measure the environmental costs for these companies to contribute finding solutions to them. Which also include the measurement of all the costs of social performance to protect the environment surrounding the organizations.

تمهيد:

يعتبر مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية مجالا حيويا ومن أهم مجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة، يتضمن الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي والعمل على إعادة التوازن البيئي بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية وما نتج عنه من زيادة المخلفات الصناعية وتوسع استخدام الأسمدة الزراعية والمبيدات الكيميائية مما أدى إلى مشاكل بيئية خطيرة على جميع المستويات، فالآثار السلبية على البيئة تؤثر على جميع عناصر النظام البيئي، وعادة ما تحدث بسبب استخدام الموارد والطاقة وتكون إحدى مخرجات الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية، ولهذه الآثار مصادر عديدة صنعها الإنسان تمثل إضافة سلبية إلى البيئة، فالمؤسسات تساهم بشكل متعاظم في تلوث البيئة وتزداد مساهمتها مع زيادة إنتاجها وتنوع أنشطتها، وهذا ما يضعنا في موقف الاعتراف بالمسؤولية البيئية جنبا إلى جنب مع المسؤولية الاقتصادية ويمكننا من بناء البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي، وهذا يتطلب ضرورة قياس التكاليف البيئية للمؤسسات الصناعية للمساهمة في حلها، حيث يشمل على قياس كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية البيئة وهذه الأخيرة تشمل تكاليف المساهمة في تحسين المظهر الجمالي للبيئة مثل: حماية تلوث الهواء والتربة والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وإحداث الضوضاء، وما إلى ذلك من أضرار.

في ظل الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد لحماية الأنظمة البيئية الهشة كيف يمكن قياس التكاليف البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل للمساهمة في حمايتها؟

فرضيات البحث: تتطرق الدراسة من تبني الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إن إدراك المؤسسات الصناعية للقواعد والإجراءات الأخلاقية المتبعة لحماية البيئة يشكل عنصرا أساسيا في أي جهود ترمي إلى تخفيف و منع التدهور

الفرضية الثانية: إن قياس التكاليف البيئية للمؤسسات أداة تساعد على تطبيق المقاييس والمعايير الأخلاقية البيئية

أهمية البحث: إن قياس التكاليف البيئية يساعد في اتخاذ القرارات القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل على كافة المستويات، والحفاظ على البيئة هي من واجبات المؤسسات التي تسبب أضراراً للبيئة نتيجة قيامها بنشاطها الإنتاجي، فكل مؤسسة هي مسؤولة بشكل مباشر عن الضرر الذي تحدثه للبيئة فلا بد أن تساهم في الحد من هذا الضرر بقدر الضرر الذي أحدثته وبالتالي فهي مسؤولة مشتركة لجميع المؤسسات التي تسببت به، ومن غير المعقول تحميل هذه التكلفة على مؤسسة ليس لديها أي ضرر بالبيئة. أما المحافظة على الموارد الطبيعية فهي من مسؤولية المؤسسات التي تسببت في نضوبها واستنفادها.

أولاً: تعريف الأنظمة البيئية الهشة وخصائصها

1. تعريف الأنظمة البيئية الهشة Fragile Eco_systems

للتعرف على النظام البيئي الهش أو الحساس فإن من المجدي أولاً التعرف على النظام البيئي غير الهش أو المتعافي، هذا النظام يعرف "إذا كان قادراً على تحمل آثار المتغيرات التي تطرأ عليه فترة زمنية محدودة قبل أن يعيد بناء نفسه إما بالتأقلم مع المتغيرات التي طرأت عليه بشكل لا يؤثر على الحياة القائمة داخل هذا النظام، أو بمقاومة هذه المتغيرات والعودة إلى الوضع الطبيعي للنظام البيئي قبل وقوع هذه المتغيرات"¹.

ولكل نظام بيئي مؤشرات تدل على مدى توازن هذا النظام، أي أن اختلال أحد هذه العناصر يسبب اختلالاً في النظام البيئي، وبالتالي تأثر كل ما يعتمد على هذا النظام البيئي من حياة سواء حيوانية كانت أم نباتية والعكس غير صحيح. وبالتالي لا بد من قياس كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية البيئة وهذه الأخيرة تشمل تكاليف المساهمة في تحسين المظهر الجمالي للبيئة مثل: حماية تلوث الهواء والتربة والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وإحداث الضوضاء، وما إلى ذلك من أضرار².

¹ سالم الحجرف، تصورات لنظم الإدارة البيئية الهشة، وقائع الحلقة النقاشية حول إدارة النظم البيئية الهشة، إدارة البيئة والتنمية الحضرية، معهد الكويت للأبحاث العلمية، 18 يونيو 2002، ص33.

² Nash Eyckmans, « Implementation of a Proportional Solution to International Pollution Control Problems », Journal of Environment Economics and Management, N°33, 1997, PP319-325.

وبمراجعة عناصر النظام البيئي المتزن نجد أنها معرضة لنوعين من المؤثرات أحدهما طبيعي لا دخل للإنسان به والآخر غير طبيعي أي أن للإنسان دور مباشر أو غير مباشر عليها¹. فالآثار السلبية على البيئة تؤثر على جميع عناصر النظام البيئي، وعادة ما تحدث بسبب استخدام الموارد والطاقة وتكون إحدى مخرجات الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية، ولهذا الآثار مصادر عديدة صنعها الإنسان وبالتالي تمثل إضافة سلبية إلى البيئة².

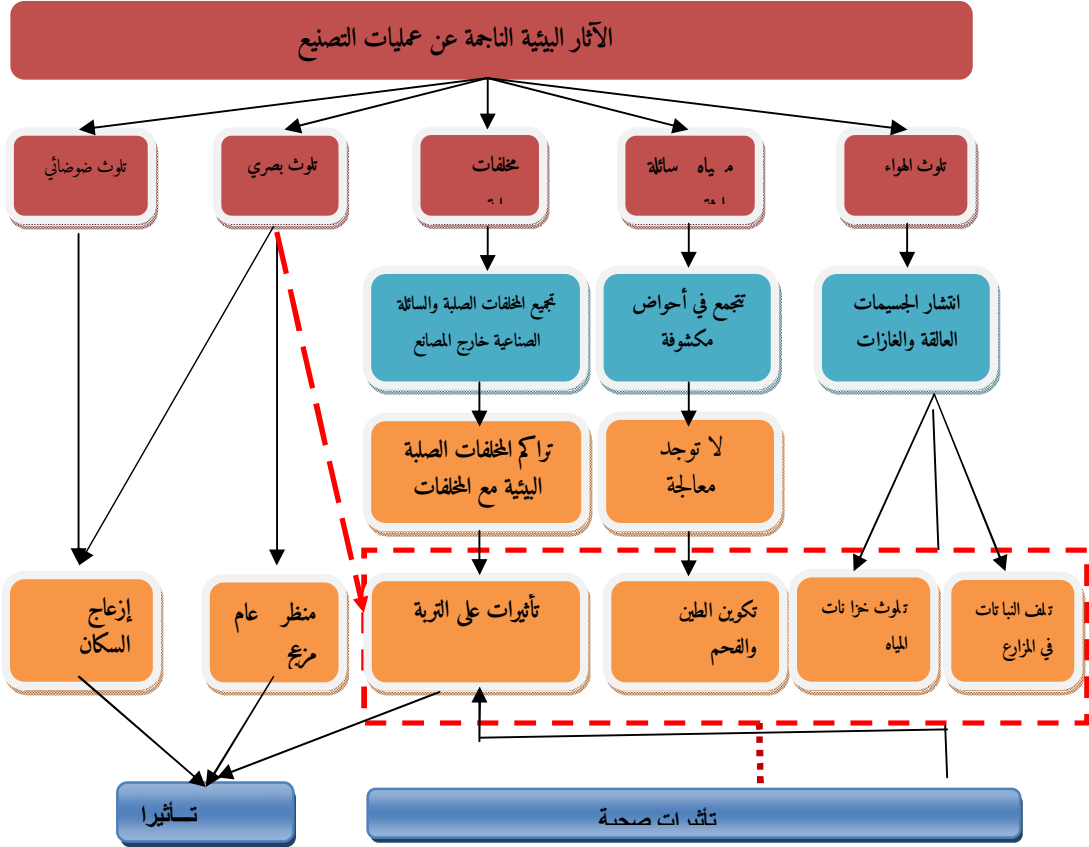
2. خصائص الأنظمة البيئية الهشة

إن إدراك القضايا البيئية يشكل عنصراً أساسياً في أي جهود ترمي إلى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار أو التنمية المستدامة، فإذا لم يقدر الناس قيمة المصادر الطبيعية ولم يحرصوا على صيانتها وحسن استغلالها سيبقى تدهور النظم دون كبح، وعليه يتميز النظام البيئي الهش بخصائص هي³:

- نظام حساس غير مستقر مع إمكانيات طبيعية محدودة؛ لديه استجابة عالية للضغوط البيئية الطبيعية كالجفاف؛ إذا امتدت النوبات البيئية الطبيعية لسنوات عديدة يتدهور النظام بكل مكوناته المنتجة والمستهلكة؛
- لا يسترجع عافيته بسهولة عندما يفقد توازنه الفطري.
- ثانياً: العناصر الواجب مراعاتها لقياس الأثر البيئي: لقد بدأت علاقة الإنسان بالبيئة تزداد سوءاً، نظراً لسوء استغلال الإنسان لعناصر البيئة، وتهديده المستمر لنظم البيئة وقد كان للتطور الصناعي دور كبير في ذلك منذ بداية الثورة الصناعية. فقد ازداد الإنتاج الصناعي بمعدلات مرتفعة، فالمؤسسات تساهم بشكل متعاظم في تلوث البيئة وتزداد مساهمتها مع زيادة إنتاجها وتنوع أنشطتها⁴، إذ أخذت الصناعة الحديثة اتجاهات خطيرة في الفترة الأخيرة متمثلة في زيادة كمية ونوعية الملوثات الناتجة عنها والتي يمكن توضيحها كيلي:

1 سالم المحرف، مرجع سابق، ص 34.
 2 شهاب جمعة إبراهيم، "دور المعايير الحاسوبية في توثيق الأداء البيئي في منشآت الأعمال المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، العدد الثالث، 2001، ص 81.
 3 رأفت ميساك، تدهور الأراضي تحت النظم البيئية الهشة، وقائع الحلقة النقاشية حول إدارة النظم البيئية الهشة، إدارة البيئة والتنمية الحضرية، معهد الكويت للأبحاث العلمية، 18 يونيو 2002، ص 18.
 4 إسماعيل محمود إسماعيل، "التكلفة الاجتماعية لتلوث البيئة بين الفكر وإجراءات القياس الحاسوبي"، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 20، 1997، ص 167.

شكل رقم (1): الآثار البيئية الناجمة عن عمليات التصنيع



source/www.sgs.org.sa/Arabic/AppliedGeology/Environmental_Geology.

ينطوي مجال المساهمات البيئية على مجموعة من العمليات التي تؤثر على نوعية البيئة الطبيعية التي لها علاقة بالماء، الهواء، التربة والمشاكل المرتبطة بالتقنيات والضوضاء. في دراسات قياس الأثر البيئي يقترح العلماء مراعاة العناصر ذات الأهمية تبعاً لنشاط طبيعة المؤسسة، وقد تم تحديد العناصر التالية¹:

- عناصر طبيعية - كيميائية: الأرض، مياه السطح، المياه الجوفية، الجو؛
- عناصر حيوية: النباتات، الحيوانات؛
- اعتبارات بشرية: الصحة والأمن، الاعتبارات الجمالية والثقافية؛
- اعتبارات اجتماعية واقتصادية: فرص العمل.

¹ أسامة الخولي، "البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية"، سلسلة عالم المعرفة، رقم 285، الكويت، سبتمبر 2002، ص ص 194-195

أما عن الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي نلخصها في الجدول:
جدول رقم (1): أنشطة مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية للمسؤولية الاجتماعية

نطاق المجال	الأنشطة
الموارد الطبيعية	<ul style="list-style-type: none"> ♦ الاقتصاد في استخدام المواد الخام. ♦ الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة. ♦ المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.
المساهمات البيئية	<ul style="list-style-type: none"> ♦ تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء. ♦ تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات. ♦ التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث.

المصدر: رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 260.

من خلال الجدول السابق يمكن تعريف المؤسسات البيئية Eco-Enterprises وهي مؤسسات تنتج سلعة أو خدمات تهدف إلى الحد، توقع أو تجنب، أو تصحيح الأضرار البيئية التي لها علاقة بالماء، الهواء، التراب والمشاكل المرتبطة بالنفايات .

ثالثاً: أنواع التكاليف البيئية¹

إن قياس التكاليف البيئية تنشأ عن قيام المؤسسات بمزاولة نشاطها، مما ينتج عنها مخلفات يمكن الاستفادة منها من خلال إعادة تدويرها أو التخلص منها بطريقة لا تضر بالبيئة. ولتحقيق ذلك تتحمل المؤسسة تكاليف يمكن قياسها وهي²:

1. تكاليف الوقاية: عبارة عن تكاليف الأنشطة المنفذة لمنع إنتاج الملوثات التي تسبب تدهور الجودة البيئية منها: تقييم واختيار آلات المنع أو الحد من التلوث والدراسات البيئية، وتصميم النظم لمقابلة الأهداف البيئية سواء كانت نظم شراء أو

¹ M Mathews, "Social and Environmental Accounting, a Pratical Demonstration of Ethical Concern", Journal of Business Ethics, Vol14, N°95, PP661-670.

² جمال عبد الحميد عبد العزيز، "تطوير نظم معلومات المحاسبة البيئية لأغراض ترشيد القرارات الإدارية"، دراسة نظرية وتطبيقية، دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، القاهرة، مصر، 2003، ص 46-48.

تسويق أو تغليف أو نظم معلومات محاسبية وإدارية أو عادة استخدام وإدارة النفايات.

2. تكاليف الاكتشاف: وهي تكاليف الأنشطة المنفذة لتحديد ما إذا كانت المنتجات والعمليات والنظم داخل المؤسسة متفقة مع المعايير البيئية المناسبة سواء كانت إلزامية أو اختيارية، ومن هذه التكاليف: تكاليف المراجعة البيئية، تكاليف فحص المنتجات والعمليات، وتطوير مقاييس الأداء البيئي والرقابة على معدلات التلوث.

3. تكاليف الفشل: تشمل النشاطات التي تهدف إلى رقابة الأداء البيئي والعمل على منع حدوث أضرار بيئية، وهذه المجموعة تشمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة في مراحل ما قبل الإنتاج حتى وصول المنتج إلى المستهلك، ويعد هذا النوع من التكاليف من النشاطات التي تضيف قيمة إلى ما يترتب عليها من تخفيض للتكاليف الأخرى للأداء البيئي، ومن ثم زيادة الأرباح وتحسين مقدرتها التنافسية، وتنقسم إلى نوعين هما:

3.1 تكاليف صريحة (منظورة ملموسة): يتم استخدام رصيد هذا المخصص لتغطية المصاريف والالتزامات البيئية التي تتعلق بالتقليل أو الحد من التلوث انطلاقاً من الفلسفة المحاسبية والتي تتعلق بمبدأ التحقق (تحقق الأثر البيئي)، حيث أن المبالغ التي تتفقها المؤسسات التي تسببت في الأضرار البيئية تعتبر تسديداً للالتزام البيئي كان قد نشأ أولاً، فيجب إثبات الالتزام البيئي بمجرد تحقق التلوث ومثال ذلك: علاج الآثار الضارة للبيئة كالرعاية الصحية وتكاليف معالجة النفايات والمخلفات الصناعية.

3.2 تكاليف ضمنية غير منظورة: يتم استخدام رصيد احتياطي لمواجهة أية التزامات قانونية أو مالية قد تترتب على المؤسسة لقاء تسببها في أضرار بيئية ما لم تكن على علم أنها قد تسببت بها (مبدأ الحيطة والحذر) أو لعدم علمها بأنها ستتحملها، على سبيل المثال: الدعاوى القانونية التي تقام ضدها بسبب إصابة أحد العاملين أو أحد الساكنين المجاورين للمؤسسة بمرض مزمن لقاء تعرضه لإشعاعات مضرّة أو غازات سامة تسببها المؤسسة.

4. تكاليف الرقابة على الأداء البيئي: تضم النشاطات التي تعمل على معالجة الأضرار البيئية التي لم تنتج نشاطات التكاليف السابقة في منع حدوثها. يعد هذا النوع من تكاليف الأداء البيئي تكاليف ناشئة عن قصور نشاطات رقابة الأداء البيئي في

¹ عبد الرزاق قاسم الشحاذ، "القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة العامة للأسمدة السورية وتأثيره على قدرتها التنافسية في مجال الجودة"، ملتقى اقتصاديات البيئة والعولمة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 2009، ص292

تحقيق مستوى الأداء البيئي المستهدف، أي أنها تكاليف غير ضرورية ولا تضيف قيمة مضافة، ومن ثم كلما أمكن منع حدوثها أو تقليلها انخفضت التكاليف الكلية للأداء البيئي وزادت أرباح المؤسسات، ويمكن تقسيمها إلى¹:

1.4 تكاليف أنشطة المنع: تتضمن التكاليف الناتجة عن كافة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بغرض خفض أو إزالة الأسباب المؤدية لآثار بيئية سلبية في المستقبل، وتختصر هذه التكاليف في تكاليف إعادة تصميم العمليات الإنتاجية بحيث لا يتم استخدام مواد سامة أو ضارة بالبيئة، وعلى أن لا ينتج من العملية الإنتاجية أي مخلفات غازية أو صلبة ضارة بالبيئة. وتضم الأنشطة التالية: أنشطة استخدام مواد صديقة للبيئة؛ أنشطة استخدام طرق إنتاجية صديقة للبيئة (خضراء).

2.4 تكاليف أنشطة الحصر والقياس: تتضمن تكاليف الأنشطة التي تزاو لها المؤسسة بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية، وتضم أنشطة متابعة مستويات التلوث في المواد المستخدمة داخل المؤسسة؛ أنشطة متابعة مستويات التلوث في المخلفات الناتجة عن التشغيل؛ أنشطة متابعة عمليات المراجعة البيئية؛ أنشطة متابعة العلاقة ما بين المؤسسة والأجهزة البيئية المختلفة.

خامساً: القياس التقدي لتأثيرات عمليات مجال المساهمات البيئية

إن العمليات التي ينطوي عليها مجال المساهمات البيئية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية الإجبارية للمؤسسة، حيث يحدد القانون مستويات قياسية للتلوث يفترض أن الالتزام بها يحقق الحد الأدنى لسلامة البيئة، وإن عدم الالتزام بها يؤدي إلى أضرار للأفراد والموارد البيئية التي يصيبها التلوث، وعند قياس مساهمات المؤسسة في هذا المجال ينبغي التفرقة بين ما يلي:

✓ المساهمات الموجبة: التي ترتبط بقيام المؤسسة بالوفاء بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية بتحقيق المستويات القياسية للتلوث (مساهمات إجبارية) أو قيامها بتحقيق أفضل منها (مساهمات اختيارية)، وفي كلا الحالتين يتم قياس هذه المساهمات بطريقة مباشرة على أساس ما تحمله المؤسسة من تكاليف فعلية.

✓ المساهمات السالبة: التي تنشأ في الحالات التالية:

أ. عند قيام المؤسسة بأي عمليات للرقابة على التلوث؛

ب. قيام المؤسسة بعمليات الرقابة على التلوث بصفة جزئية؛

¹ رانيا عمر محمد الباز السيد، "أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2007، ص 59.

ج. وجود المؤسسة بمنطقة تجمع صناعي، حيث توجد العديد من المؤسسات الأمر الذي يؤدي إلى تراكم مسببات التلوث بكميات تفوق المستويات القياسية.

لقياس هذه المساهمات يتطلب تطبيق مدخل تكلفة دورة حياة المنتج على التكاليف البيئية حيث يجب أن تشمل جميع التكاليف الماضية، الحالية والمستقبلية لتحليل الربحية طويلة المدى للمنتجات، حيث أنه في ظل المفهوم الحديث للبيئة الصناعية المتطورة، فإن فهم تكاليف دورة حياة المنتج الكاملة والتي تستحق أثناء وقبل وبعد دورة التصنيع أو الإنتاج تعتبر في غاية الأهمية لتحديد أسباب تحقق تكاليف الإنتاج، حيث يمكن لمتخذي القرارات اتخاذ القرار السليم¹.

يساعد تحليل دورة حياة المنتج في التعرف على احتمالات ومسببات التلوث وكيفية منعها، ويمكن تقسيم دورة حياة المنتج إلى المراحل التالية²:

♦ دورة الأبحاث والتطوير: وتهدف هذه المرحلة إلى تقليل التلوث البيئي من خلال تصميم منتج صديق للبيئة.

♦ دورة التصنيع: يتم من خلالها اختيار واقتناء المواد المستخدمة في عملية الإنتاج، بحيث لا تسبب تلوث للبيئة.

♦ دورة خدمات ما بعد البيع: اختيار الموارد المناسبة التي توفر مواد ومكونات وعناصر الطاقة النظيفة.

♦ مرحلة التعبئة: وتهدف هذه المرحلة إلى تقليل التلوث البيئي بعدم استعمال مواد تعبئة ملوثة للبيئة ومضرة بالصحة، وعلى أن تكون العبوات المستعملة قابلة لإعادة التدوير والاستخدام.

♦ مرحلة الاستخدام: التحقق من الاستخدام الأمثل للمنتج بحيث لا يتسبب في انبعاثات ضارة وملوثة للبيئة.

♦ مرحلة الاستبعاد أو التخلص من المنتج: حيث يتم التخلص من المنتج إذا انخفض الطلب على المنتج وزادت تكاليفه على إيراداته بطريقة لا تسبب تلوثات بيئية.

يترتب عن هذه الحالات مشكلة إمكانية قياس قيمة أضرار التلوث لعدم وجود أسعار تبادل، بالإضافة إلى مشكلة تحديد نصيب كل مؤسسة من قيمة الأضرار في حالة التجمع الصناعي. إن قياس المؤشرات السابقة لا يمكن أن يدخل حيز التطبيق العملي ما لم تحظ بمعلومات محاسبية واضحة ودقيقة على مستوى المؤسسة والبيئة والمجتمع

¹ Steen, Beng, "Environmental costs and benefits in life cycle costing", International journal, vol16, 2005, pp107-118.

² ماجدة حسين إبراهيم، «إطار مقترح لتخفيض تكاليف الإنتاج والجودة من منظور مدخل تكاليف دورة حياة المنتج»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص ص302-304.

ككل، ولذلك تم التأكيد على ضرورة الاعتماد على معلومات محاسبية واضحة وصریحة لكافة التكاليف المؤثرة على بيئة ومحیط الاستثمار تمهيدا لقياسها¹. والمشكلات السابقة تنطبق على كل من تلوث الهواء وتلوث المياه والتربة سنتطرق لهذه النقاط كالتالي:

1. في مجال تلوث الهواء: يتم قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية الإجبارية اعتمادا على ما تحمله المؤسسة فعلا من التكاليف، فمثلا يتم تقدير عمليات الرقابة على تلوث الهواء بمقدار تكلفة ما تقوم به المؤسسة من برامج رقابة على تلوث الهواء، ومن أهم بنود هذه التكلفة: اهتلاك معدات وأجهزة رقابة التلوث ومصارييف تشغيلها، المصارييف الإدارية المتعلقة بإدارة هذه البرامج، تكاليف البحوث الخاصة بالتلوث أيضا تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوث الهواء والتي تعد تجسيدا أعباء المسؤولية الاختيارية، هذا فيما يتعلق بأسس قياس المساهمات الاجتماعية الموجبة.

أما عن قياس المساهمات الاجتماعية السالبة، والتي تتمثل في الأضرار الناتجة عن زيادة مستويات التلوث عن المستويات القياسية، فإنه يمكن تقدير قيمة الضرر الذي يصيب الأفراد على أساس إيجاد القيمة الحالية للمكاسب النقدية المتوقعة لعدم وجود قيم تبادلية تحدد قيمة هذه التأثيرات مثلا تقدير القيمة التي كان سيحصل عليها الشخص لو لم يتعرض للضرر كالوفاة المبكرة، ويتطلب حساب هذه القيمة بيانات عن متوسط العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة، والمكاسب النقدية المتوقعة أن يحصل عليها الشخص طوال هذه الفترة واحتمالات بقائه على قيد الحياة خلالها، والمعدل المناسب لخصم المكاسب النقدية لهذه الفترة². أما إذا انقطع الشخص عن العمل فيقاس الضرر على أساس المكاسب النقدية التي كان سيحصل عليها الشخص لو لم يصاب بالمرض، هذا بالإضافة إلى ما يتم تحمله من نفقات العلاج وتعويض الأجر الذي سيحصل عليه المريض خلال فترة علاجه. هذا بالنسبة لتقدير قيمة الضرر الذي يصيب الأشخاص بسبب التلوث، أما إذا كانت عمليات المؤسسة قد نتج عنها مخلفات أدت إلى الإضرار بالمواد أو المباني أو المرافق الموجودة في محيط المؤسسة، فيقاس الضرر على أساس تقدير نفقات التصحيح³.

أما في حالة التجمعات الصناعية فإن أفضل أساس يتم الاعتماد عليه في توزيع

1 محمد نبيل علام، "إخضاع الأداء الاجتماعي للمنظمة للقياس الفعلي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، 1996، ص 570.

2 الأميرة إبراهيم عثمان، محمد عباس بدوي، "دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 398.

3 حمد عباس بدوي، «الحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 163-165.

قيمة الأضرار ذنوب مسببات التلوث الناجمة عن عمليات كل مؤسسة، حيث من المفترض أن تقوم كل مؤسسة بالإفصاح عن مستويات التلوث الخاصة بها، ثم وضع أوزان للعناصر المسببة للتلوث تتماشى مع درجة تأثير كل عنصر منها على الصحة العامة. وفي حالة عدم توفر بيانات عن هذه الأوزان يمكن الاسترشاد بالمستويات القياسية القانونية للعناصر المسببة للتلوث، حيث يتم المقارنة بين المستوى القياسي للعنصر المعين وبين ما يسببه من أضرار على الصحة العامة¹.

2. في مجال تلوث المياه والتربة: تضع الدول مواصفات يجب توافرها في المخلفات السائلة التي يتم التخلص منها في المجاري المائية أو في الأرض، وتميز العناصر المسببة لتلوث المياه والتربة بإمكانية السيطرة عليها، من خلال معالجتها بعدة طرق، وهنا يتم قياس المساهمات الاجتماعية الموجبة بقيمة التضحيات التي يتحملها المشروع لتحقيق المستويات القياسية أو تحقيق مستويات أفضل منها، أما بالنسبة للمساهمات السالبة فيتم تقدير التكلفة اللازمة لمعالجة المخلفات قبل التخلص منها². أما في حالة التجمعات الصناعية فيتم تقدير الأضرار على أساس النقص في الإنتاج الذي سببته هذه الأضرار (مثلا الثروة السمكية والمحاصيل الزراعية)³.

سابعاً: أهمية قياس الأثر البيئي والتكاليف البيئية ودورها في حماية الأنظمة البيئية الهشة
الهدف الأساسي من تقييم الآثار البيئية للمؤسسات هو ضمان حماية البيئة ومواردها الطبيعية، والهدف بعيد المدى هو ضمان تنمية اقتصادية متوازنة إيكولوجية، اقتصادية واجتماعية. كما تهدف دراسة تقييم الأثر البيئي إلى إبراز التأثيرات البيئية لصناع القرار لكي يضعوا العواقب البيئية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على إقامة هذا النشاط في الاعتبار، ومن ثم يتخذون القرار المناسب بشأنه. في بعض الدول يكون تقييم الأثر البيئي جزء من شروط منح الترخيص للأنشطة التنموية، وفي بعض الدول يتم عرض نتائج الدراسة على المجتمع المحلي الذي يحتمل أن يتأثر بالنشاط لاستفتائه على تنفيذ هذا النشاط.

إن قياس التكاليف البيئية يساعد في اتخاذ القرارات القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل على كافة المستويات مثل⁴:

¹ حمد عباس بدوي، «الحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 171.

² محمد عباس بدوي، «الحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع»، مرجع سابق، ص 169.

³ محمد عباس بدوي، «الحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق»، مرجع سابق، ص 175.

⁴ Jasch. C. (2001) "The Use of Environmental Management Accounting for Identifying Environmental Costs", Journal of Cleaner Production, Vol. 11, pp. 667-676.

- حساب عائدات وتكاليف المشاريع البيئية؛ تقييم وتطبيق نظم الإدارة البيئية و تقييم الأداء البيئي ؛
 - الإفصاح الخارجي عن التكاليف البيئية وتقديم التقارير البيئية للجهات الإحصائية والجهات الحكومية ؛
 - اتخاذ العديد من القرارات الخاصة بجدوى الإنفاق على البيئة وقضاياها؛ تسعير المنتجات بأخذ كافة التكاليف البيئية وغير البيئية بعين الاعتبار؛ إعداد الخطط المستقبلية وإعداد التقرير السنوي للتكاليف.
 - اتخاذ القرارات الاستثمارية خاصة عند المقارنة بين البدائل الاستثمارية؛
- ثامنا: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف

1. عينة الدراسة: لكي يتم إثبات أونفي فرضيات الدراسة، قمنا بدراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، وشملت الدراسة 35 مؤسسة صناعية . وقد تم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 21 في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الاستمارات الموزعة على المؤسسات. وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One sample T test لتحليل فقرات الاستمارة.

2. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: إن إدراك المؤسسات الصناعية للقواعد والإجراءات الأخلاقية المتبعة لحماية البيئة يشكل عنصرا أساسيا في أي جهود ترمي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم (02) أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بإدراك القضايا البيئية يساوي (4.27) والوزن النسبي يساوي (85.42%) ، مما يشير أن المؤسسات تدرك أنها تساهم في تلوث البيئة وتزداد مساهمتها مع زيادة إنتاجها وتنوع أنشطتها وهذا يتطلب ضرورة قياس التكاليف البيئية للمساهمة في حلها. إن إدراك ووعي المؤسسات الصناعية بالقضايا البيئية يشكل عنصرا أساسيا في أي جهود ترمي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي ، فإذا لم تقدر المؤسسات قيمة المصادر الطبيعية ولم تحرص على صيانتها وحسن استغلالها سيبقى تدهور النظم دون كبح، لذلك عليها أن تشارك في إدارة النظم البيئية وفي اتخاذ القرار البيئي السليم.

جدول رقم 2: إدراك المؤسسات الصناعية للقضايا البيئية

العبارة	المتوسط ط ح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1 تساهم المؤسسة بشكل متعاظم في تلوث البيئة وتزداد مساهمتها مع زيادة إنتاجها وتنوع أنشطتها وهذا يتطلب ضرورة قياس التكاليف البيئية للمؤسسات الصناعية للمساهمة في حلها	4,86	,430	97.2	25,55	0.000
2 المحافظة على البيئة هي من واجبات المؤسسات الصناعية التي تسبب أضرارا للبيئة	4,80	,584	96.0	18,23	0.000
3 مسؤولية حماية الأنظمة البيئية هي مسؤولية مشتركة لجميع المؤسسات التي تسببت في تلوثها	4,29	,473	85.8	,5958	0.000
4 تعتبر عملية قياس التكاليف البيئية دليلا على إدراك واقتناع المؤسسات الصناعية بالقضايا البيئية	3,94	,338	78.8	16,50	0.000
5 إن إدراك القضايا البيئية بشكل عنصرا أساسيا في أي جهود ترمي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي	3,89	,530	77.8	9,89	0.000
6 تقوم المؤسسة بالوفاء بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية بتتبع المستويات القياسية للتلوث (مساهمات إجبارية) أو قيامها بتحقيق أفضل منها (مساهمات اختيارية)	3,97	,296	79.4	19,44	0.000
7 المؤسسات البيئية هي مؤسسات تنتج سلعة أو خدمات تهدف إلى قياس الحد، توقع أو تجنب، أو تصحيح الأضرار البيئية التي لها علاقة بالماء، الهواء، التراب والمشاكل المرتبطة بالنفايات والضوضاء.	4,69	,355	93.8	18,824	0.000
8 إن قياس التكاليف البيئية تنشأ عن قيام المؤسسات بمزاولة نشاطها، مما ينتج عنها مخلفات يمكن الاستفادة منها من خلال إعادة تدويرها أو التخلص منها بطريقة لا تضر بالبيئة.	4,03	,453	80.6	13,43	0.000
9 يحدد القانون مستويات قياسية للتلوث يفترض أن الالتزام بها يحقق الحد الأدنى لسلامة البيئة، وإن عدم الالتزام بها يؤدي إلى أضرار للأفراد والموارد البيئية التي يصيبها التلوث	3,97	,296	79.4	19,44	0.000
جميع الفقرات	4.271	,417	85.422	16.655	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 34 تساوي 2.03

الفرضية الثانية: إن قياس التكاليف البيئية للمؤسسات أداة تساعد على تطبيق المعايير الأخلاقية البيئية

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم (03) أن المتوسط الحسابي يساوي (2.62) والوزن النسبي يساوي (56.2%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، وهذا يعني أن هناك موافقة مما يدل على أن المؤسسات تسعى إلى توسيع مجالات القياس المحاسبي لكي تشمل قياس تكاليف الأضرار الناتجة عن مختلف أنواع التلوث الذي تسبب فيه إلا أن المؤسسات تقوم بقياس تكاليف عمليات معالجة عناصر التلوث التي تقوم بها بشكل اختياري بموجب مسؤوليتها الاجتماعية نحو حماية البيئة المحيطة وذلك تطبيقا للمبادئ المحاسبية كما توضحه الفقرات (1،2،3)، حيث حققت هذه الفقرات متوسطا حاسبيا قدره (3.4)، أما بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية فحققت الفقرات (10 إلى 20)

متوسطا حسابيا قدره (2.43) مما يدل على أن المؤسسات على دراية بأهمية الحفاظ على البيئة، إلا أنها تجهل الكثير من أساسيات كيفية إدماج البعد البيئي في نشاطها. كما أن المؤسسات لا تقوم بقياس ومتابعة الموارد الطبيعية حيث لا تعمل على الاقتصاد في استخدام المواد النخام ومصادر الطاقة ولا تساهم في اكتشاف مصادر جديدة للمواد النخام والطاقة (الفقرات 21، 22، 23) وذلك لغياب الوعي بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وهذا ما يؤدي إلى استنزاف الثروات الطبيعية.

جدول رقم 3: أهمية قياس التكاليف البيئية ودورها في حماية الأنظمة البيئية المشهة

المرّة	العبارة	المتوسط ح	الانحراف	قيمة t	مستوى الدلالة
1	تقوم المؤسسة بقياس تكاليف الأضرار الناتجة عن مختلف أنواع التلوث الذي تسببت فيه	3.6	430	11,79	0.000
2	يتم استخدام مخصص لتغطية المصاريف والالتزامات البيئية تتعلق بالتقليل أو الحد من التلوث انطلاقا من الفلسفة المحاسبية والتي تتعلق بمبدأ التحقق (تحقق الأثر البيئي)	3.1	404	16,32	0.000
3	يتم استخدام رصيد احتياطي لمواجهة أية التزامات قانونية أو مالية قد تترتب على المؤسسة لقاء تسببها في أضرار بيئية ما لم تكن على علم أنها قد تسببت بها (مبدأ الحيطة والحذر)	3.5	473	10,01	0.000
4	تقوم المؤسسة بقياس تكاليف عمليات معالجة عناصر التلوث المختلفة التي تقوم بها بشكل إلزامي	4.2	355	19,04	0.000
5	تقوم المؤسسة بقياس التكاليف البيئية استجابة لضغوط أصحاب المصلحة في توفير معلومات عن مدى محافظتها للبيئة	4.4	547	19,16	0.000
6	تحمل المؤسسة تكاليف تهدف إلى رقابة الأداء البيئي والعمل على منع حدوث أضرار بيئية يضيف قيمة إلى ما يترتب عليها من تخفيض للتكاليف الأخرى للأداء البيئي، ومن ثم زيادة أرباح المؤسسة وتحسين مقدرتها التنافسية	4.1	490	9,30	0.000
7	تهدف عملية قياس التكاليف البيئية إلى إبراز التأثيرات البيئية لصناع القرار لكي يضعوا العواقب البيئية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على إقامة هذا النشاط في الاعتبار، ومن ثم يتخذون القرار المناسب بشأنه	2,11	404	-12,97	0.067
8	تهدف تكاليف الأداء البيئي إلى معالجة الأضرار البيئية التي لم تتيح نشاطات التكاليف السابقة في منع حدوثها	2,46	453	1-	0,55
9	يتضمن قياس التكاليف البيئية قياس التكاليف الناتجة عن كافة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بغرض خفض أو إزالة الأسباب المؤدية لآثار بيئية سلبية في المستقبل	2,14	355	-14,28	0.053
10	بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية تقوم المؤسسة بتصميم انظم لمقابلة الأهداف البيئية سواء كانت نظم شراء أو تسويق أو تغليف أو نظم معلومات محاسبية وإدارية أو إعادة استخدام وإدارة النفايات	2.9	416	13,40-	0.000
11	بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية تقوم المؤسسة بمتابعة تكاليف الأنشطة المنفذة لتحديد ما إذا كانت المنتجات والعمليات والنظم داخل المؤسسة متفقة مع المعايير البيئية المناسبة	2.4	373	14,48-	0.000

0.000	,6811	,236	3,94	بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية تقوم المؤسسة بمتابعة تكاليف المراجعة البيئية، تكاليف فحص المنتجات والعمديات، وتطوير مقياس الأداء البيئي والرقابة على معدلات التلوث؛	12
0.000	19,16	,547	2.3	بغرض قياس المصادر المحتملة للأضرار البيئية تقوم المؤسسة بمتابعة العلاقة ما بين المؤسسة والأجهزة البيئية المختلفة.	13
0.000	13,40	,416	3.1	تحمّل المؤسسة تكاليف لمنع إنتاج الموثات أو النفاية التي تسبب تدهور الجودة البيئية منها: تقييم واختيار آلات المنع أو الحد من التلوث والدراسات البيئية،	14
0.056	,585-	,296	1,97	بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية تقوم المؤسسة باختيار واقتناء المواد المستخدمة في عملية الإنتاج بحيث لا تسبب تلوث البيئة (مواد صديقة للبيئة)؛	15
,062	-4,01	,453	2,63	تهدف المؤسسة إلى تقليل التلوث البيئي من خلال تصمم منتج صديق للبيئة (تصمم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات).	16
0.063	,356-	,373	2,91	بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية تقوم المؤسسة بمتابعة مستويات التلوث الناتجة عن التشغيل؛	17
0.067	-12,9	,404	2,11	بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية تقوم المؤسسة باستخدام طرق إنتاجية صديقة للبيئة؛	18
0.063	,356-	,373	2,91	تهدف المؤسسة إلى تقليل التلوث البيئي بعدم استعمال مواد تعبئة ملوثة للبيئة ومضرة بالصحة، وأن تكون العبوات المستعملة قابلة لإعادة التدوير والاستخدام.	19
0.062	10.9-	,323	2,89	يتم التخلص من المنتج إذا انخفض الطلب على المنتج وزادت تكاليفه على إيراداته بطريقة لا تسبب تلوثات بيئية	20
0.156	,812-	,236	1,06	بغرض قياس ومتابعة الموارد الطبيعية تعمل المؤسسة على الاقتصاد في استخدام المواد الخام.	21
0.061	-6.83	,632	1,20	بغرض قياس ومتابعة الموارد الطبيعية تعمل المؤسسة على الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة.	22
0.00	2.45	0.398	2.62	جميع الفقرات	

النتائج:

- المؤسسات الصناعية محل الدراسة الميدانية تدرك أنها تساهم في تلوث البيئة وتزداد مساهمتها مع زيادة إنتاجها وتنوع أشطتها وهذا يتطلب ضرورة قياس التكاليف البيئية للمؤسسات الصناعية للمساهمة في حلها؛
- المؤسسات الصناعية على دراية بأهمية الحفاظ على البيئة، إلا أنها تجهل الكثير من أساسيات كيفية إدماج البعد البيئي في نشاطها؛
- تلتزم المؤسسات بقياس التكاليف البيئية بشكل إلزامي بموجب التشريعات البيئية التي تحدد مستويات قياسية للتلوث وذلك لتحقيق التوافق والالتزام مع

القوانين والشريعات وتجنبا للعقوبات أو استجابة لضغوط الزبائن وأصحاب المصلحة؛

- تقوم المؤسسات الصناعية بقياس التكاليف البيئية بشكل اختياري وذلك بسبب عدم وجود قوانين صارمة سواء على المستوى المحلي أو الدولي تجبر المؤسسات على تطبيق عملية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية؛

- غياب الوعي لدى المؤسسات الصناعية بأهمية قياس التكاليف البيئية كأداة مساعدة على حماية الأنظمة البيئية؛

- المؤسسات الصناعية لا تقوم بقياس ومتابعة الموارد الطبيعية حيث لا تعمل على الاقتصاد في استخدام المواد الخام ومصادر الطاقة ولا تساهم في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة؛

- هدف المؤسسات بقياس التكاليف البيئية هو تحقيق أرباح وتحسين القدرة التنافسية لأن ذلك يضيف قيمة إلى ما يترتب عليها من تخفيض للتكاليف الأخرى للأداء البيئي، ومن ثم زيادة الأرباح وليس رغبة منها في تخفيف أو منع التدهور البيئي؛

- يعتبر القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية مؤشرا هاما، فهو يوضح ما إذا كانت المؤسسات مدركة للقضايا البيئية التي قد تؤثر في وجودها، ويمثل لمستخدمي القوائم المالية مقياسا للوقوف على الأحداث البيئية وجهود المؤسسات نحو حماية الأنظمة البيئية.

الاقتراحات:

- لا بد أن تقوم المؤسسة بنشاطات تهدف إلى رقابة الأداء البيئي والعمل على منع حدوث أضرار بيئية، وهذه النشاطات تشمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة في مراحل ما قبل الإنتاج حتى وصول المنتج إلى المستهلك؛

- لا بد أن تقدر المؤسسات الصناعية قيمة المصادر الطبيعية وتحرص على صيانتها وحسن استغلالها لأن المحافظة على الموارد الطبيعية هي من مسؤولية المؤسسات الصناعية التي تسببت في نضوبها واستنفادها؛

- الحرص على أن يكون تقييم الأثر البيئي جزء من شروط منح الترخيص للأنشطة التنموية، أو عرض نتائج الدراسة على المجتمع المحلي الذي يتأثر بالنشاط لاستفتائه على تنفيذ هذا النشاط؛

- يفترض على الدولة سن القوانين التي تحد من التلوث العام للبيئة لما له من ضرر مباشر على حياة الإنسان

- لا بد أن تقوم المؤسسات الصناعية بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، فإذا كان الاعتماد على القياس غير النقدي في التطبيق غير ممكن قد يتخذ القياس غير النقدي شكل قياس كمي، كتحدد مدى التزام المؤسسة بالنسب القانونية للمخلفات التي تصدر عن أنشطتها، وقد يأخذ هذا القياس شكل غير كمي، كأن يتم الإفصاح عن مدى خطورة الأمراض التي تسببها المخلفات الناتجة عن أنشطة المؤسسة؛

- لا بد أن تعتمد الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية على تبني مفهوم الأداء البيئي، ويتضمن أن تعمل المؤسسة بطريقة مسؤولة اتجاه حماية الكائنات الحية، الاستخدام الكفء للموارد، تقليل النفايات والتخلص منها، الاستخدام الملائم للطاقة، تقليل المخاطر، الخسائر والتغطية التأمينية، تسويق منتجات آمنة، الإفصاح البيئي، أهمية تحقيق الكفاية البيئية للمؤسسة بمعنى الاضطلاع الدقيق بالأنشطة البيئية والتقدير الكفء للالتزامات البيئية.
خاتمة:

إن إدراك القضايا البيئية يشكل عنصرا أساسيا في أي جهود ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة، فإذا لم تقدر المؤسسات قيمة المصادر الطبيعية ولم تحرص على صيانتها وحسن استغلالها سيزداد تدهور النظم، لذلك عليها أن تشارك في إدارة النظم البيئية وفي اتخاذ القرار لتحقيق التكامل بين الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية. إن مجال الموارد الطبيعية هو مجال حيوي يدخل ضمن المسؤوليات القانونية، ويفترض على الدولة سن القوانين التي تحدد من التلوث العام للبيئة لما له من ضرر مباشر على الإنسان والكائنات الحية، والمحافظة على البيئة هي من واجبات المؤسسات التي تسبب أضرارا للبيئة. أما المحافظة على الموارد الطبيعية فهي من مسؤولية المؤسسات التي تسببت في نضوبها واستنفادها، وبالتالي يوصى بضرورة توسيع مجالات القياس الحاسبي لكي يشمل قياس تكاليف الأضرار الناتجة عن مختلف أنواع التلوث الذي تسبب فيه والتي تلحق بتملك المؤسسات والعاملين فيها والمجتمعات المحيطة بها، وأيضا قياس تكاليف عمليات معالجة عناصر التلوث المختلفة التي تقوم بها المؤسسات الصناعية سواء بشكل اختياري بموجب مسؤوليتها الاجتماعية نحو حماية البيئة المحيطة أو بشكل إلزامي بموجب التشريعات البيئية.

المراجع:

1. سالم المحرف، تصورات لنظم الإدارة البيئية الهشة، وقائع الحلقة النقاشية حول إدارة النظم البيئية الهشة، إدارة البيئة والتنمية الحضرية، معهد الكويت للأبحاث العلمية، 18 يونيو 2002، ص33.

2. Nash Eyckmans, « Implementation of a Proportional Solution to International Pollution Control Problems », Journal of Environment Economics and Management, N°33, 1997, PP319-325.

3. شهاب جمعة إبراهيم، " دور المعايير المحاسبية في توثيق الأداء البيئي في منشآت الأعمال المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، العدد الثالث، 2001، ص 81.

4. رافت ميساك، تدهور الأراضي تحت النظم البيئية الهشة، وقائع الحلقة النقاشية حول إدارة النظم البيئية الهشة، إدارة البيئة والتنمية الحضرية، معهد الكويت للأبحاث العلمية، 18 يونيو 2002، ص 18.

5. إسماعيل محمود إسماعيل، "التكلفة الاجتماعية لتلوث البيئة بين الفكر وإجراءات القياس المحاسبي"، مجلة بحوث جامعة حلب، سوريا، 1997، ص 167.

6. أسامة الخولي، "البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية"، سلسلة عالم المعرفة، رقم 285، الكويت، سبتمبر 2002، ص ص 194-195.

7. M Mathews, "Social and Environmental Accounting, a Pratical Demonstration of Ethical Concern", Journal of Business Ethics, Vol14, N°95, PP661-670.

8. جمال عبد الحميد عبد العزيز، "تطوير نظم معلومات المحاسبة البيئية لأغراض ترشيد القرارات الإدارية"، دراسة نظرية وتطبيقية، دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، القاهرة، مصر، 2003، ص 46-48.

9. عبد الرزاق قاسم الشحاذ، "القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة العامة للأسمدة السورية وتأثيره على قدرتها التنافسية في مجال الجودة"، ملتقى اقتصاديات البيئة والبيئة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 2009، ص 292.

10. رانيا عمر محمد الباز "أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2007، ص 59.

11. Steen, Beng, "Environmental costs and benefits in life sycle costing", Interl journal, vol16, 2005, pp107-118.

12. ماجدة حسين إبراهيم، «إطار مقترح لتخفيض تكاليف الإنتاج والجودة من منظور مدخل تكاليف دورة حياة المنتج»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص ص 302-304.

13. محمد نبيل علام، "إخضاع الأداء الاجتماعي للمنظمة للقياس الفعلي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 1996، ص 570.
14. الأميرة إبراهيم عثمان، محمد عباس بدوي، "دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 398.
15. محمد عباس بدوي، «المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 163.
16. محمد عباس بدوي، «المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 171.

Jasch. C. (2001) "The Use of Environmental Management Accounting Production, Vol. Identifying Environmental Costs", Journal of Cleaner for .11, pp. 667-676

آثار صدمات السياسة المالية على الأسعار في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2015 باستعمال نماذج SVAR

د. حمادي خديجة *

الملخص:

تعني هذه الورقة البحثية بدراسة الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل لصدمة السياسة المالية في الجزائر باستخدام مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، وباستعمال بيانات سنوية ممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2015، تشير النتائج إلى أن صدمات السياسة المالية ذات تأثير ضعيف على المستوى العام للأسعار، حيث تؤدي صدمة في الإيرادات العامة إلى ارتفاعه بينما يكون تأثير الصدمة في النفقات عكسياً، وعموماً يكون تأثيرها متقلبا في المدى القصير والمتوسط وضعيف جدا في المدى الطويل، كما تشير نتائج تحليل التباين في النموذج إلى ارتفاع الأهمية النسبية للنفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة في تفسير التقلبات في الأسعار في الأجلين القصير والمتوسط.

الكلمات المفتاحية: صدمات السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الأسعار، نموذج SVAR، الجزائر.

Abstract

In this paper we use SVAR methodology to analyze short-term and long term effects of fiscal policy on price levels in Algeria, We use annual data covering the period 1970-2015, The results suggest that the effects of government expenditure shocks and the shock of government revenues are relatively lowest on price levels. A tax shock in the short term increases the price, while spending shock leads to a reverse effect, the short-term and medium term effect of fiscal shocks on price levels is volatile and in the long term also negligible, The results of variance decomposition for price show that The relative importance of the government expenditure is high compared to government revenues in

* أستاذة محاضرة قسم - ب- جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة .

explaining the volatility of prices in the short and medium term.

Keywords: fiscal policy shocks, government revenue, government spending, prices, SVAR model, Algeria.

تمهيد:

أكدت السياسة المالية أهمية بالغة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 بفضل إسهامات الاقتصادي الشهير "جون مينارد كينز" الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي كانت له انعكاساته على دور السياسة المالية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الاقتصاد، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، فضلا عن ما لها من اثر في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية تلعب دورا جوهريا من خلال أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة التي تسمح بتحديد آثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تعتبر دراسات (1998) Ramey et Shapiro، (2001) Fatas et Mihov، (2002) Perotti and Blanchard، (2002) Mountford and Uhlig من الدراسات الرائدة التي قدمت منهجيات تجريبية لقياس آثار السياسة المالية على الاقتصاد الكلي باستعمال نماذج متجه الانحدار الذاتي المتعدد الهيكل SVAR، في هذا الصدد يمكن تصنيف الدراسات السابقة ضمن أربع مقاربات تطبيقية لتمييز نموذج SVAR هي على التوالي: المقاربة القصصية (narrative approach)، المقاربة التكرارية (recursive approach)، مقاربة Perotti و Blanchard، مقاربة إشارة القيود (Sign-Restrictions Approach).

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار المختلفة لصددمات السياسة المالية على الأسعار من خلال أدواتها المتمثلة في النفقات العمومية والإيرادات العمومية باستعمال المقاربة التكرارية لتعريف النموذج الهيكلي، وبناء على ذلك تتمحور إشكالية البحث فيما يلي:

ما هي آثار صدمات السياسة المالية على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجل القصير، المتوسط والطويل؟

قسم هيكل الدراسة إلى ثلاث محاور، يتناول المحور الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر، أما المحور الثاني فيتناول التعريف بالمتغيرات والنموذج المستخدم في التقدير، وخصص المحور الثالث لقياس اثر صدمات السياسة المالية على الأسعار من خلال

استخدام الأساليب الكمية المتمثلة في دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions) وأيضا تحليل التباين (Variance decomposition) المستخرجة من تقدير نموذج SVAR خلال الفترة 1970-2015.

المحور الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر

طبقت الجزائر خلال فترة الدراسة نوعين من السياسة المالية: سياسة مالية توسعية خلال فترتي التسير المركزي وتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، وسياسة مالية انكماشية خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، فتبني الحكومة لأحد الخيارين لم يخضع للدراسات الاقتصادية وإنما للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، فعندما ترتفع أسعار النفط ترتفع معها الجباية البترولية وبالتالي الإيرادات العامة، وهو ما دفع الحكومة نحو خيار السياسة المالية التوسعية والعكس صحيح، ويمكن بيان تطور السياسة المالية وأثرها على الأسعار خلال الفترة 1970-2015 على النحو التالي:

1- مرحلة التسير المركزي 1970-1989: تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة الخيار الاشتراكي كنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع النفقات العامة خلال هذه الفترة، إذ انتقلت هذه الأخيرة من 25.98% من الناتج المحلي الختام سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة 1986، وقد تطلب هذا الخيار استثمارات ضخمة، مما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو الرفع من إنفاقها الاستثماري، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة والخاصة بتدعيم العديد من السلع والخدمات، أضف إلى ذلك الخدمات المجانية التي شملت ميادين مختلفة كالتعليم والصحة، بالإضافة إلى الإعانات والمنح المقدمة لبعض الفئات.

عملت الدولة معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك، حيث انتقلت من 21.4% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى 44.2% سنة 1985 مع تجاوزها لنسبة 60% خلال سنتي 1980 و1981، وابتداءا من سنة 1986 شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية انخفاضا كبيرا حيث بلغت \$ 14.4 للبرميل بعدما بلغت \$ 27.56 سنة 1985، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الختام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990، كما تحول رصيد الميزانية العامة من فائض بنسبة 3.5% في الفترة 1981-1985 إلى عجز

بلغ حوالي 2.7% من هذا الإجمالي في الفترة 1986-1990.¹

2- المرحلة الانتقالية 1990-1999: نظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، فقد عرفت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا ملحوظا حيث انتقلت من 34.42% سنة 1988 إلى 24.6% سنة 1991، وبلغت 29% سنة 1999 مقابل 38% سنة 1994، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لاتخاذ العديد من التدابير لخفض النفقات العامة بما في ذلك تطبيق سياسة دخول ممتددة وتحرير الأسعار وترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة.²

كما عرفت نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام نموا متزايدا حيث قدرت أعلى النسب سنتي (1993، 1998) بما يعادل 6.1% و3.6% على التوالي³، بسبب الانخفاض في إيرادات الجباية البترولية التي بقيت المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، فعلى الرغم من الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الدولة والتغييرات المعتمدة من خلال قوانين المالية لا لتأثير في هيكل الإيرادات العامة، إلا أن مساهمتها بلغت 50% و64% خلال سنتي 1990 و1991 على التوالي وبلغت 59% سنة 1999، في ظل تدهور نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات حيث بقيت نسبتها في حدود 40% خلال الفترة 1991-1999، ويرجع السبب إلى تردي نظام التحصيل الجبائي خارج قطاع المحروقات بالرغم من محاولات الإصلاح العديدة التي لم تصل إلى الأهداف المنشودة، أضف إلى ذلك الظروف الأمنية التي زادت وشجعت على التهرب الضريبي.

3- مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي: عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2014 كنتيجة للمشاريع التنموية التي قامت بها الدولة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث ارتفعت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الخام من 28,31% سنة 2000 إلى حوالي 40.57% سنة 2014 و46% سنة 2015، كما حقق رصيد الميزانية العامة فائضا طيلة الفترة ما بين 2000 إلى 2008، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تزايد إيرادات الجباية

1- شلبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد وشكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة بالجزائر دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، مصر، 2010، ص7.

2- بن سبع حمزة، نذير ياسين، استخدام مقاربة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات التقليل من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 9-8 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص671.

3 - Rachid Boudjema, *Economie Du Développement De l'Algérie 1962-2010*, Volume3, Dar El Khaldounia, Algérie, 2011, p121.

البتروولية والتي ساهمت بدورها في رفع حصيلة الإيرادات العامة بمعدل يفوق النفقات العامة خلال تلك الفترة.

وابتداء من سنة 2009 تحول الرصيد من فائض إلى عجز، حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 7.33% و18.7% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي، مقابل فائض بلغ 9.7% سنة 2000، ويرجع السبب إلى انخفاض الجباية البتروولية التي بلغت 2327.7 مليار دينار سنة 2009 مقابل 4003.6 مليار دينار سنة 2008، كما انخفضت إلى 3390.4 مليار دينار سنة 2014 ثم 2275.1 مليار دينار سنة 2015 مقابل 4054.3 مليار دينار سنة 2012¹، فبالرغم من كل الإصلاحات الاقتصادية المتخذة بداية التسعينيات بغرض التحول إلى نظام اقتصاد السوق، إلا أن الميزانية العامة ظلت عاجزة عن إيجاد بدائل لتمويل الإنفاق الحكومي خارج الجباية البتروولية.

عموما يمكن القول إن الارتفاع الكبير للنفقات العامة يعد أحد الأسباب الرئيسية لتغذية الارتفاعات المستمرة لمعدلات التضخم، نتيجة الاختلال في التوازن بين العرض والطلب بشكل مستمر، لأن لدى المستهلكين كمنحة نقدية لم يقابلها عرض كاف من الإنتاج في شكل سلع وخدمات.

إن اللجوء المفرط إلى تغطية العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي كان له دور مهم في إحداث الضغوط التضخمية، فمحاولات إنقاذ المؤسسات العمومية المفلسة خلال العشريتين الماضيتين (سنوات الثمانينات والتسعينات) من القرن الماضي، من خلال ضخ أموال إضافية تحت تسميات مختلفة كإعادة الهيكلة أو التطهير المالي للمؤسسات كان لها آثارا سلبية قوية على العجز الدوري في الميزانية العامة².

يلاحظ عموما أن نفقات التسيير فاقت من حيث الحجم نفقات التجهيز حيث قدرت نفقات التسيير سنة 2000 بـ 856.2 مليار دينار لتصل سنة 2015 إلى 4617 مليار دينار، بينما قدرت نفقات التجهيز سنة 2000 بـ 321.9 مليار دينار، وبلغت سنة 2015 حوالي 3039.3 مليار دينار، فالارتفاع المتزايد للنفقات تسبب في عجز في رصيد الميزانية، إلا أنه يتم تغطية عجز الميزانية عن طريق صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ويهدف إلى تسديد أصل الديون بغرض تغطية توازنات الميزانية، ويشتمل هذا الصندوق في باب

1- بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنوات مختلفة، وزارة المالية الجزائرية.

2- صالح تومي، نموذج التضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 321.

الإيرادات فائض القيمة الجبائية الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات أكثر من التقديرات المحددة في قانون المالية¹، فالدور الإستراتيجي لصندوق ضبط الإيرادات سمح بالتخفيف من الصدمات الخارجية وبالتالي تحقيق استقرار في نفقات الميزانية ومعدلات التضخم.

المحور الثاني: التعريف بالمتغيرات والنموذج المستخدم في التقدير

ترتبط دراسة الآثار الكلية لصدمات السياسة المالية بالأدوات الإحصائية المستعملة، وأيضا بنوع المتغيرات الاقتصادية، وهو ما سنتناوله فيما يلي:

1- المتغيرات المستخدمة في الدراسة: تستخدم الدراسة بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2015 (46 مشاهدة)، المصدر الأساسي لهذه البيانات هو وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي، أغلب الدراسات المشابهة التي تم القيام بها في دول أخرى استعملت معطيات فصلية، وعلى خلاف ذلك ستستعمل هذه الدراسة معطيات سنوية نظرا لعدم توفر المعطيات الفصلية على مستوى الهيئات الرسمية المكلفة بنشر الإحصائيات.

تمثل المتغيرات في النفقات العامة الحقيقية والإيرادات العامة الحقيقية، وهي متغيرات السياسة المالية التي تم الحصول عليها بواسطة قسمة القيمة النقدية لكل منها على مكش الناتج المحلي الإجمالي، كما يسمح لنا هذا الأخير أيضا بمراقبة تطور الأسعار خلال فترة الدراسة، تجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام اللوغاريتم النيبيري لجميع المتغيرات بهدف تخليص السلاسل الزمنية من مشكلة عدم ثبات التباين، ومحاولة الحصول على علاقات خطية ثابتة، تعرف فيها المقدرات على أنها مرونة اقتصادية، وبناء على ما سبق فإن المتغيرات المستخدمة في تقدير نموذج SVAR هي:

LRG: اللوغاريتم النيبيري للنفقات العامة الحقيقية.

LRT: اللوغاريتم النيبيري للإيرادات العامة الحقيقية.

LP: اللوغاريتم النيبيري للمستوى العام للأسعار.

2- نموذج SVAR المستخدم: تم استخدام نموذج SVAR في العديد من الدراسات التطبيقية لتقييم آثار السياسات الاقتصادية المختلفة، وهو يعتبر نموذج معادلات أنية يتم تمييزه باستخدام قيود مشتقة من النظرية الاقتصادية²، تتمثل الخطوة الأولى لتقدير نموذج SVAR في تقدير الشكل المختزل لنموذج VAR، يمكن التعبير عن النموذجين

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة العامة السابعة عشر، الجزائر، ماي 2001، ص 73.

² - Rafael Ravnik, Ivan Zilic, *The Use Of Svar Analysis In Determining The Effects Of Fiscal Shocks In Croatia*, P 29.

رياضيا كيلي:

نموذج VAR

$$x_t = \rho_0 + \rho_1 x_{t-1} + \dots + \rho_p x_{t-p} + \mu_t$$

نموذج SVAR

$$Ax_t = \rho_0 + \rho_1 x_{t-1} + \dots + \rho_p x_{t-p} + \beta \epsilon_t$$

يمكن الحصول على التحددات الهيكلية انطلاقا من التحددات القانونية باستخدام مكوّن sholesky الذي يفترض ضمينا نموذج SVAR وفقا للمقاربة التكرارية الذي يتوقف على ترتيب المتغيرات¹.

$$\mu_t = A \beta \epsilon_t \rightarrow A \mu_t = \beta \epsilon_t$$

يفترض هذا المكوّن أن تكون المصفوفة B أحادية بينما تكون المصفوفة A مثلثية من الأسفل².

إن ترتيب المتغيرات في شعاع المتغيرات الداخلية مهم، فحسب النموذج المراد تقديره لدينا ثلاث متغيرات، هذا يعني لدينا ستة احتمالات للترتيب، والسؤال المطروح ما هو أحسن ترتيب ممكن؟، من الشائع وضع المتغيرات حسب الجدول الزمني لحدوثها، أي أن المتغيرات التي يعتقد أنها تحدث أولا يتم وضعها في الأعلى في شعاع المتغيرات الداخلية³.

$$\begin{bmatrix} \alpha_{11} & \alpha_{12} & \alpha_{13} \\ \alpha_{21} & \alpha_{22} & \alpha_{23} \\ \alpha_{31} & \alpha_{32} & \alpha_{33} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} -\alpha_{21} & -\alpha_{22} & 1 \\ -\alpha_{31} & -\alpha_{32} & -\alpha_{33} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \alpha_{11} \\ \alpha_{12} \\ \alpha_{13} \end{bmatrix}$$

إذن سنفرض أن اتجاه التأثير في المتغيرات يكون على الشكل:

$$RG \rightarrow RT \rightarrow P$$

ونموذج SVAR يتكون من ثلاث متغيرات مرتبة من اليسار إلى اليمين، هذا يعني

¹ - Gilbert Colletaz, *Les Processus Var, Note De Cours De Séries Temporelles Multi Variées*, 17.02.2017,

P 80.

² - Lütkepohl, H, *New Introduction To Multiple Time Series Analysis*, Berlin; Heidelberg; New York: Springer, 2005.

³ - Caldara, D, & Kamps, C, *What are the effects of fiscal shocks?: a VAR based comparative analysis*, Working Paper, N° 877, European Central Bank, 2008.

أن التغير في المتغيرات ذات الترتيب الأعلى سوف يسبب تغيرات متزامنة في المتغيرات ذات الترتيب الأدنى، بينما المتغيرات ذات الترتيب الأدنى سوف تؤثر في المتغيرات ذات الترتيب الأعلى ولكن بعد فترة إبطاء معينة.

بما أن عدد المتغيرات n يساوي ثلاثة فإن عدد القيود طويلة الأجل المطلوبة لتمييز الصدمات الهيكلية هي: $3 = (3^2 - 3)/2 = (n^2 - n)/2$ ، والتي يمكن عرضها استنادا إلى النظرية الاقتصادية على النحو التالي:

1. عدم وجود أثر دائم لصدمات الإيرادات العامة الحقيقية على النفقات العامة الحقيقية ($C_{12} = 0$).

2. عدم وجود أثر دائم لصدمات المستوى العام للأسعار على النفقات العامة الحقيقية ($C_{13} = 0$).

3. عدم وجود أثر دائم لصدمات المستوى العام للأسعار على الإيرادات العامة الحقيقية ($C_{23} = 0$).

المحور الثالث: قياس اثر صدمات السياسة المالية على الأسعار في الجزائر

إذا كانت متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل زمنية، وحيث أنه في الغالب إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يفضي إلى نتائج مضللة، مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهذا ما يوصف بالانحدار الزائف، فإنه من الضروري التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، من أجل ذلك لا بد من إجراء اختبار جذر الوحدة، وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعا في الدراسات المعاصرة هو اختبار ديكي- فولر الموسع.

يوضح الجدول رقم (1) في الملاحق نتائج اختبار ديكي فولر الموسع بوجود ثابت واتجاه زمني لمتغيرات النموذج، حيث يتبين لنا أن قيمة اختبار جذر الوحدة τ المحسوبة أكبر من τ الجدولية عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% على التوالي، وبذلك فإننا لا نرفض فرضية العدم، وبالتالي فإن كل السلاسل غير مستقرة، وبما أن معامل الاتجاه العام غير معنوي، فيمكن الحصول على سلاسل مستقرة عن طريق الفروقات، وعند فحص قيمة اختبار جذر الوحدة τ المحسوبة عند الفرق الأول نجد أنها أصغر من τ الجدولية، عند كل مستويات المعنوية 1% و 5% و 10%، وبالتالي ننفي الفرضية الصفرية، وعليه فإن جميع السلاسل مستقرة.

تسمح دراسة استقرارية السلسلة الزمنية بتحديد رتبة التكامل المشترك لكل المتغيرات المستخدمة في النموذج، حتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات (إذا كانت متكاملة من نفس الرتبة)، وبالتالي التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة

الأجل فيما بينها، ونظرا لأن الدراسة سوف تستخدم طريقة القيود طويلة الأجل لتمييز نموذج SVAR، فإنه سوف لن يتم إجراء التكامل المشترك المتعدد المتغيرات وذلك لاعتبار هذه الطريقة بديلا لهذا الاختبار، حيث تأخذ الطريقة المذكورة بعين الاعتبار العلاقات الاقتصادية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة¹.

قبل استخدام نموذج VAR في تقدير نموذج SVAR يجب اختبار وجودته من الناحية الإحصائية والقياسية، وقبل تحقيق ذلك ينبغي تقدير نموذج VAR القاعدي أولا وتحديد رتبة التأخيرات التي يتم استخدامها في التقدير، وقد بينت معايير المعلومات أن أحسن رتبة تأخر مناسبة للنموذج هي الرتبة 1، كما أن هناك عدة اختبارات تشخيصية للتعرف على جودة أداء النموذج تتمثل في:

- تشير قيم اختبار LM إلى استقلالية تامة بين الأخطاء حيث تم قبول فرضية العدم H_0 ، أي أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء عند رتبة التأخر المثلى، حسب الجدول رقم 3 في الملاحق، أما إحصائية χ^2 للاختبار المشترك لعدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي فتشير إلى قبول فرضية العدم القائلة بثبات التباين بين الأخطاء العشوائية في النموذج المقدر ككل، حيث بلغت قيمةها 38.600 وكانت قيمة P- (P-VALUE) مساوية لـ 0.353.

- يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار حيث تقع جميع الجذور داخل دائرة الوحدة. وترتديا على نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، يمكن اتخاذ القرار بصلاحية استخدامه في تقدير نموذج SVAR.

1- أثر صدمات السياسة المالية على الأسعار في الأجل القصير والمتوسط: إن الآثار قصيرة ومتوسطة الأجل لصدمات السياسة المالية يتم الحصول عليها بواسطة دوال الاستجابة الدفعية للصدمة، الأثر في الأجل القصير يتم قياسه بعد سنة واحدة من حدوث الصدمة، أما الأثر في الأجل المتوسط فيكون بعد ثلاث سنوات.

• **أثر صدمة في النفقات العامة:** حدوث صدمة إيجابية في النفقات العامة يؤدي إلى أثر معنوي سلبي ضعيف على الأسعار يقدر بـ 0.06% في السنة الأولى، وينخفض تدريجيا ليبلغ حوالي 0.005% في السنة الثالثة أي خلال الفترة المتوسطة من مجال التنبؤ، ثم يصبح الأثر إيجابيا خلال السنة الرابعة لكنه ضعيف جدا حيث يقدر بـ 0.001% ثم يختفي بعد السنة الرابعة.

1- مجدي الشوربجي، آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2013، ص 211.

• أثر صدمة في الإيرادات العامة: حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية المبينة في الشكل رقم 02 في الملاحق، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية مقدرة بـ1%، سيكون لها أثرا معنويا موجبا على الأسعار تصل إلى نحو 0.004% في السنة الأولى، وأثرا سالباً ضعيفاً يصل إلى 0.001% في السنة الثالثة، ثم يختفي هذا الأثر بعد هذه السنة.

2- أثر صدمات السياسة المالية على الأسعار في الأجل الطويل: نتفق النتائج المتوصل إليها مع العديد من الدراسات التي استخدمت طريقة SVAR لقياس تأثير الصدمات المالية على الأسعار، حيث يكون تأثيرها متقلبا في المدى القصير والمتوسط وضعيف جدا في المدى الطويل (يتم إهماله)، يتم قياس الآثار طويلة الأجل لصدمة السياسة المالية بواسطة تقدير معاملات الانحدار الهيكلية طويلة الأجل، حيث بينت نتائج التقدير وجود أثر سالب لصدمة موجبة في النفقات العامة على الأسعار قدرت بـ0.02%، وأثر موجب لصدمة موجبة في الإيرادات العامة قدرت بـ0.03% إلا أنها لم تكن معنوية إحصائياً، وهذا يعني أن السياسة المالية قد تكون غير فعالة في الرقابة على الأسعار في الأجل الطويل.

3- قياس الأهمية النسبية للسياسة المالية في تفسير التقلبات في الأسعار: للتعرف على الأهمية النسبية لأثر السياسة المالية على الأسعار يتم استخدام تحليل مكونات تباين حد الخطأ، حيث يستخدم هذا التحليل للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والذي يرجع إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى في نموذج SVAR¹.

حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء الموضحة في الجدول 4 في الملاحق، فإن معظم التقلبات الظرفية للأسعار في المدى القصير تتعلق بصدمة في الأسعار نفسها بنسبة 72.49%، في حين بلغت الأهمية النسبية لصدمة موجبة في النفقات العامة الحقيقية والإيرادات العامة الحقيقية حوالي 27.39% و0.11% على التوالي، كما ارتفعت الأهمية النسبية لهاتين الصدمتين إلى حوالي 31.33% و0.67% على التوالي في الأجل المتوسط، ويدل هذا على ارتفاع الأهمية النسبية لصدمة موجبة في النفقات العامة الحقيقية في تفسير التقلبات في الأسعار في الأجل القصير والمتوسط.

خلاصة:

سمح استخدام مقارنة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR وفقا للمقاربة التكرارية بقياس آثار صدمات السياسة المالية على المستوى العام للأسعار بالجزائر خلال الفترة 1970-2015، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1- مجدي الشوريجي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

- حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في النفقات العامة الحقيقية سيكون لها أثر معنوي سلبي ضعيف على الأسعار في المدى القصير، وضعيف جدا في المدى المتوسط ليختفي في الأجل الطويل .

- حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي ضعيف جدا على الأسعار في الأجل القصير والمتوسط، ويختفي هذا الأثر في الأجل الطويل.

- إن معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها المستوى العام للأسعار في الأجل القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية، إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته 72.49% من تغيرات المستوى العام للأسعار خلال الفترة التي تلي حدوث الصدمة، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعاً في الأجل المتوسط، وبالموازاة مع تناقص الأهمية النسبية للصدمات الذاتية نجد أن النفقات العامة تكتسي أهمية أكبر في تفسير التقلبات في الأسعار مقارنة بالصدمات الناتجة عن الإيرادات العامة.

يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملاً مساعداً في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسات الاقتصادية، كما يمكن أن تكون نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أو في تأخير وتعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية، من أجل ذلك ننبذ بعض الاقتراحات لتفعيل دور السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة نوجزها فيما يلي:

- يجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات من خلال تقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي، وخلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات، وتوجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملاً من عوامل التحكم في الأسعار.

- زيادة فعالية النفقات العامة من خلال ازالة العقبات التي تحول دون تمتع الجهاز الانتاجي بالمرونة اللازمة، وذلك من خلال تطوير السوق المالي والنقدي.

ملاحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول 1: دراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF

ADF ديكي فولر الموسع		القرار (الرتبة)	السلسلة الزمنية	
الفرق الأول	المستوى			
6.951-	2.751-	I(1)	LRG	
7.797-	2.966-	I(1)	LRT	
4.827-	0.903-	I(1)	LP	
4.180-	4.175-		%1	القيم الجدولية
3.515-	3.513-		%5	
3.188-	3.186-		%10	

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

الجدول 2: تحديد عدد التأخيرات في نموذج VAR

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	2.74e-06	-4.293630	-4.168247*	-4.247973
1	25.46340*	2.14e-06*	-4.542806*	-4.041273	-4.360175*
2	6.105389	2.80e-06	-4.283352	-3.405669	-3.963748
3	8.461690	3.37e-06	-4.117285	-2.863452	-3.660708

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

الجدول 3: اختبار LM للارتباط الذاتي بين الأخطاء في نموذج VAR

Lags	LM-Stat	Prob
1	14.08532	0.1193
2	12.96699	0.1641
3	4.768273	0.8540

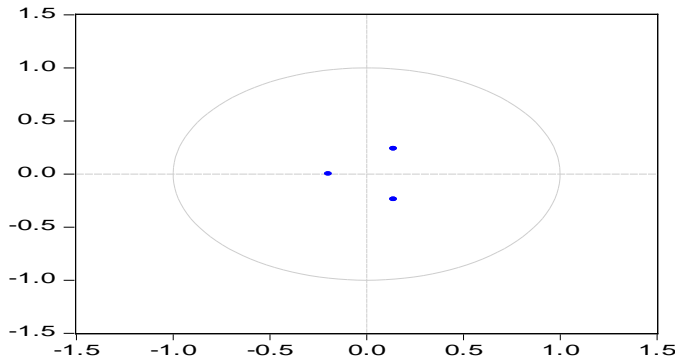
المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

جدول 4: تحليل التباين لنموذج SVAR

Period	S.E.	DLDEPR	DLRECR	DLDEFGDP
1	0.106945	27.39579	0.113201	72.49101
2	0.113070	31.20119	0.663866	68.13494
3	0.113190	31.33865	0.670319	67.99103

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

الشكل 1: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج VAR

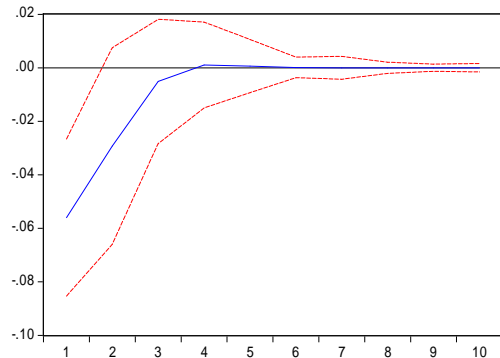
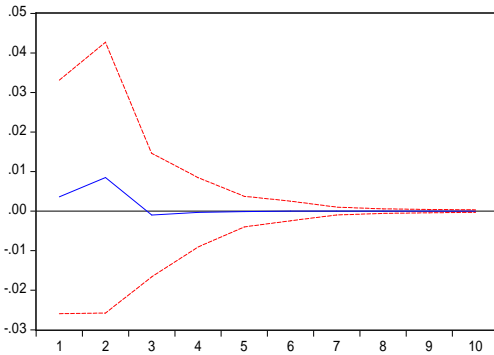


المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

الشكل 2: استجابة الأسعار لصدمة في النفقات والإيرادات العامة الحقيقية

صدمة في الإيرادات

صدمة في النفقات



المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

المراجع:

1. بن سبع حمزة، نذير ياسين، استخدام مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات التقليل من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 8-9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر3، الجزائر.
2. شيبى عبد الرحيم، بن بوزيان محمد وشكوري سيدي محمد ، الآثار الاقتصادية الكلية لصدّات السياسة بالجزائر دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، مصر، 2010.
3. صالح تومي، نمذجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
4. مجدي الشوربيجي، آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 2013.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة العامة السابعة عشر، الجزائر، ماي 2001.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنوات مختلفة.
7. الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
8. Caldara, D, & Kamps, C, **What are the effects of fiscal shocks?: a VAR based comparative analysis**, Working Paper, N° 877, European Central Bank, 2008.
9. Gilbert Colletaz , **Les Processus Var, Note De Cours De Séries Temporelles Multi Variées**, 17.02.2017.
10. Lütkepohl, H, **New Introduction To Multiple Time Series Analysis**. Berlin; Heidelberg; New York: Springer, 2005.
11. Rachid Boudjema, **Economie Du Développement De l'Algérie 1962-2010**, Volume3, Dar El Khaldounia, Algérie, 2011.
12. Rafael Ravnik, Ivan Zilic, **The Use Of Svar Analysis In Determining The Effects Of Fiscal Shocks In Croatia**.

إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة في تحقيق جودة المراجعة دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وأطراف الحوكمة بالجزائر

د. فاتح سردوك * د. أحمد نصير **

الملخص:

لقد سعت هذه الدراسة الى تحليل القابلية لاعتماد لجان المراجعة ضمن آليات حوكمة الشركات، ودورها في تحقيق الجودة لخدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، من خلال تحليل هذا الأثر من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وكذلك جميع الفئات المستفيدة من خدماتهم والمتفاعلة معهم في ظل حوكمة الشركات. وقد تم معالجة اشكالية الدراسة المرتبطة بهذا الاطار المقترح من خلال مختلف مهام وآليات لجان المراجعة في ظل دورها الرقابي والاشرافي على المراجعة الخارجية، كما تم اعتماد سياسات وإجراءات رقابة الجودة للمراجعة الخارجية في ظل المعايير الدولية لرقابة الجودة للمراجعة، ضمن العوامل المقترحة لتحقيق رقابة جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستبيان لتحليل آراء المجتمع المالي المساهم في التطبيق لآليات لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات، ودور سياسات واجراءات رقابة الجودة، ودعمها في تحقيق رقابة جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، حوكمة الشركات، المراجعة الخارجية، رقابة الجودة للمراجعة الخارجية، المعايير الدولية لرقابة الجودة.

رموز M42،Jel: G39

Abstract:

This study sought to analyze the applicability of audit committees within the corporate governance mechanisms and their role in achieving the quality of external audit services in Algeria by analyzing this impact from the point of view of external auditors as well as all categories of beneficiaries of their services and interacting with them under corporate governance. The study problem related to this proposed framework was

* أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي .
** أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي .

addressed through the various functions and mechanisms of the audit committees under its supervisory and supervisory role in the external audit, and the quality control policies and procedures for external audit were adopted under the international standards of quality control for auditing. The study hypotheses were tested with a questionnaire to analyze the views of the financial community that contributes to the application of audit committee's mechanisms under governance, the role of quality control policies and procedures, and their support in achieving quality control of external auditing services In Algeria.

Keywords: audit committee, Corporate Governance, External Audit, Quality Control for External Audit, International Standards for Quality Control. (JEL) Classification : M42, G39

مقدمة

شهدت بداية الألفية الثالثة جدلاً واسعاً حول دور مراجعي الحسابات ومسؤوليتهم عن الهزات التي تتعرض لها الشركات العالمية، وتصاعد هذا الجدل كثيراً بعد انهيار شركات عالمية كبرى، وارتفاع معدل الشركات التي أفلست خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصدرت قانون ساربنس أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act) سنة 2002م¹، الذي وصف بأنه من أكثر التشريعات أهمية وتأثيراً في حوكمة الشركات ومهنة المراجعة منذ قانون تداول الأوراق المالية الأمريكي خلال الثلاثينيات من القرن الماضي. حيث زاد الاهتمام بضرورة وجود لجان المراجعة في الشركات وتمتعها بصلاحيات تدعم دورها الرقابي على أعمال المراجعة الخارجية و ضمان استقلاليتهم وجودة أدائهم وبما ينعكس في تحقيق المسؤوليات الإشرافية لمجالس الإدارة، وتحقيق أهدافها. كما اشتملت المادة رقم (301) من القانون قسماً خاصاً عن تشكيل لجان المراجعة ومهامها وواجباتها من أجل ضمان سلامة وموثوقية تقرير المراجعة الخارجية وحماية المراجع من احتمالية تعرضه لضغط الإدارة.

وكون هذا الإطار المقترح، سيتم اختباره على المجتمع المالي بالجزائر، من مراجعين خارجيين ومختلف اطراف الحوكمة، فإنه تجدر الإشارة الى أن الجزائر لم تكن بمنأى عن الازمات التي تتعرض لها كبريات الشركات، حيث وجه التحليل لأسباب هذه الازمات الى غياب الدور الاشرافي لمجالس الإدارة وجودة أعمال المراجعة الخارجية، حيث شهدت الجزائر فضيحة الفساد المالي في جانفي 2010م، والتي مست شركة سوناطراك، والتي تمثل 97٪ من إجمالي صادرات البلاد، ومورد مهم للطاقة بأوروبا، وارجع هذا الفشل إلى وجود ثغرات تنظيمية في منح الصفقات². وتعتبر من أهم

مهام المراجعة الخارجية للحسابات، ووجهت فيها الاتهامات كذلك الى غياب الرقابة على جودة أداء مراجعي الحسابات و ضعف دور لجان المراجعة.³ فأصبح من الضروري النظر الى مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر، وتحليل مستوى جودة أداءها، ليس فقط في اطار القوانين والتشريعات والمعايير المهنية التي تحكمها، ولكن كذلك في ضوء آليات حوكمة الشركات، والبعد الرقابي والاشرافي للجان المراجعة، وهذا في ظل غياب الزامية لاعتماد لجان المراجعة في التشريعات الجزائرية، حيث أشار لها القانون التجاري بصفة اختيارية فقط، مع تطبيقها بشكل محدود على مستوى المؤسسات المالية.

1- مدخل مفاهيمي للجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات:

1-1- مفهوم حوكمة الشركات: لقد ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وخاصة في اعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدتها دول شرق آسيا، وامريكا اللاتينية وانهيار الاتحاد السوفيتي في عقد التسعينات من القرن الماضي. وتعد منظمة (Organization For Economic Co-operation & Development - OECD)⁴، الأولى من حيث اعتمادها لمفهوم الحوكمة، حيث عرفتها بانها ذلك النظام الذي يوضح كيفية ادارة منشآت الاعمال المالية والرقابة عليها، كما يعرفها (cad bury, 1992)⁵، بانها النظام الذي تتم بواسطته توجيه ورقابة الشركة. كما عرف معهد المدققين الداخليين (IIA)، حوكمة الشركات في مجلة (Tone At The Top)⁶، والصادرة في فيفري 2002، على أنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط للإنجاز من خلال أداء الحوكمة فيها.

وقد ركزت معظم الدراسات السابقة على دور لجنة التدقيق كعامل رئيسي في ضمان نزاهة المعلومات المالية والتعامل مع القضايا المتعلقة بالمراجعة خارجية.⁷ كما نظرت بعض الدراسات الأخرى الى دور لجان المراجعة كآلية فعالة من آليات الحوكمة من اجل تعزيز الثقة في مصداقية المعلومات المالية خاصة بعد حدوث الازمات المالية والاختلاسات وحالات التهرب الجبائي.⁸

2-1- تطور لجان المراجعة: لقد حظيت لجان المراجعة في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، وبخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية.

ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجان المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة

التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات. لقد ظهر مفهوم هذه اللجنة بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبيرة كما تم ذكره. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانون Sarbanes Oxley Act في سنة 2002، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجان المراجعة لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل، وذلك من خلال دورها في عملية إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي. أما في المملكة المتحدة فقد صدر عدد من التوصيات بتشكيل هذه اللجنة، من أبرزها تقرير Smith Report في سنة 2003، الذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسؤوليات لجان المراجعة وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير السنوية للشركات.⁹ وتجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من الدول الأخرى مثل كندا، وفرنسا، وألمانيا، وماليزيا وسنغافورة قد ظهر فيها مفهوم هذه اللجنة منذ سنوات عديدة، وتطور هذا المفهوم بعد صدور العديد من التوصيات والمقترحات لحل المشكلات التي تواجهها هذه اللجنة في الواقع العملي، وبالشكل الذي أصبحت هذه اللجان في الوقت الحاضر أداة هامة من أدوات حوكمة الشركات.

وعن تشكيل لجان المراجعة في الشركات المملوكة للدولة، فقد تم الإشارة لها لأول مرة في توصيات تقرير King Report في جنوب أفريقيا في سنة 1994 وتلا ذلك صدور العديد من التوصيات لتشكيل مثل هذه اللجنة في العديد من الدول.¹⁰

3-1- مفهوم لجان المراجعة لدى الباحثين والهيئات الدولية: تقدمت لجان المراجعة من قبل الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CTCA - The Canadian Institute of Chartered Accountants) بأنها " لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه، وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من فاعليته، وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة."¹¹

كما عرفها (ميخائيل) بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين، ويحضر اجتماعات هذه اللجنة المدققون الداخليون والخارجيون إذا اقتضى الأمر ذلك، وتفوض هذه اللجنة صلاحيات العمل طبقا للأحكام التي يقرها مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة.¹²

4-1- مهام ومسؤوليات لجان المراجعة.

إن الدور الأساسي للجان المراجعة هو الوفاء بالتزاماتها في الحفاظ على الإشراف على الناحية المهنية والنزاهة لتدقيق الحسابات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وم سائل

الاتساق مع القوانين واللوائح وسلوك العاملين وممارسات التقارير المالية والترتيبات العامة لحكومة الشركات.¹³ وسبق وان تم الإشارة إلى إحدى أهم مسؤوليات لجان المراجعة هي التأكد من تطبيق قواعد الحكومة على أرض الواقع، والذي يتم من خلال مجموعة من الآليات، كما إن وجود نظام رقابة داخلية يعد من أهم مسؤوليات مجلس الإدارة، ويمثل الدور الرئيسي للجان المراجعة فيما يتصل بهذا النظام بالتحقيق من كفايته، وفعالية تنفيذه وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة، والتي من شأنها تفعيل النظام وتطويره، بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المالكين وبقية أصحاب المصالح بكفاية عالية وتكلفة معقولة.

ويمكن طرح وظائف لجان المراجعة من ضمن أهم الأدبيات التي تطرقت لها كما يلي:¹⁴

- مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.
- التوصية بتعيين ومكافأة واعفاء المدقق الخارجي.
- مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها.
- المناقشة مع المدققين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق.

• المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخلين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها.

• الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي نتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

• القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة.

2- رقابة الجودة للمراجعة في ظل المعايير الدولية للتدقيق:

لقد اهتمت العديد من المنظمات والجمعيات المهنية في كافة أنحاء العالم بموضوع مراقبة جودة الأداء في شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة، والعمل على تحسين مستوى الأداء المهني لهذه الشركات ومكاتب المراجعة وبما يخدم جميع الأطراف ذات المصلحة، كذلك فرضت بعض هذه الهيئات المهنية على أعضائها مجموعة من المعايير المهنية وقواعد وآداب وسلوكيات المهنة لكي يتم تنفيذ عمل المراجعة والمحاسبة وفقاً لأعلى معايير الجودة. وسيتم التطرق إلى سياسيات وإجراءات لرقابة الجودة لأهم الهيئات المهنية عالمياً. كالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

2-1- معايير رقابة الجودة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA): شكل

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1978م لجنة معايير رقابة الجودة، والتي

أصدرت أول برنامج لمعايير الرقابة على الأداء المهني، من خلال نشرة معايير رقابة الجودة الأولى (SQCS1) سنة 1997م، والذي تضمن تسعة عناصر لإجراءات وسياسات نظام رقابة الجودة كما يلي:¹⁵

- الاستقلال. - قبول العملاء الجدد واستمرار العلاقة مع العملاء الحاليين. - التوظيف.

- تنمية القدرات المهنية. الترقية الوظيفية. - تخصيص المراجعين على المهام.
- الإشراف. - التشاور. - الفحص الدوري لبرنامج الرقابة على جودة الأداء.

وفي عام 1996، أصدرت لجنة معايير الرقابة على الجودة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين برنامج الفحص المتعمق.¹⁶ حيث أصدرت اللجنة نشرة معايير رقابة الجودة الثانية (SQCS2)، والتي تسمى نظام الرقابة على جودة أداء ممارسات مكاتب المحاسبة والمراجعة، وكذلك قامت اللجنة بإصدار معايير رقابة الجودة الثالثة (SQCS3)، والتي تسمى رقابة ومتابعة ممارسات مكاتب المحاسبة والمراجعة، حيث حلت النشرتان مكان نشرة معايير رقابة الجودة الأولى (SQCS1). حيث اشتملت نشرة معايير رقابة الجودة الثانية (SQCS2)، على خمسة عناصر لنظام رقابة الجودة كما يلي:¹⁷

- الاستقلال والنزاهة والموضوعية. - قبول العملاء والتعاقدات الجديدة والاستمرار مع العملاء.

- إدارة فريق المراجعة. - أداء وتنفيذ عملية المراجعة والرقابة والمتابعة.

كما أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، بعدها جملة من التحديثات والتعديلات على معايير رقابة الجودة من حيث متطلبات التطبيق، نشرة معايير رقابة الجودة السابعة (SQCS7)، والتي تسمى نظام رقابة الجودة للشركات، في أكتوبر 2007م، والسايري المدعول منذ 2009/01/01م، والذي تضمن ستة عناصر لإجراءات وسياسات نظام رقابة الجودة كما يلي:¹⁸ - مسؤوليات القيادة المتعلقة بالجودة في الشركة. - متطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة. - القبول والاستمرار مع العملاء والتعاقدات الجديدة. - الموارد البشرية. - أداء وتنفيذ عملية المراجعة. - الرقابة والمتابعة.

2-2- المعيار الدولي لرقابة الجودة الأول (ISQC1) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

تم اعتماد معيار رقابة الجودة الأول، ضمن دليل المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقوا عد أخلاقيات المهنة، للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، الصادر سنة 2005م.¹⁹ كما شمله مشروع تطوير معايير المراجعة وتحديثها (مشروع التوضيح)، والذي دام لمدة ثمانية عشر شهرا، وأعلن عنه في مارس من سنة 2009م.²⁰ حيث يتناول هذا المعيار مسؤوليات الشركة المتعلقة بنظام رقابة الجودة

لديها على عمليات تدقيق ومراجعة البيانات المالية وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ويوضح أن هدف الشركة هو إيجاد نظام لرقابة الجودة والالتزام به للتأكد المعقول فيما يخص امتثال الشركة وموظفيها للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعتمدة. كما وضع المعيار الدولي ((ISQC1) معيار رقابة الجودة الأول)، مكونات نظام رقابة الجودة من سياسات مصممة لتحقيق الهدف من نظام رقابة الجودة والإجراءات اللازمة لتطبيق ومراقبة الامتثال لهذه السياسات، من خلال المحاور التالية: - التطبيق والامتثال للمتطلبات ذات العلاقة.

- عناصر نظام الرقابة النوعية. - توثيق نظام الرقابة النوعية.

3- دراسة حالة لعينة من المراجعين الخارجيين ومختلف أطراف الحوكمة بالجزائر.

3-1- عرض استبيان الدراسة: تم اختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة من خلال اعتماد استبيان موجه إلى فئتي الدراسة والذات يمثلان الأطراف المساهمة في تطبيق آليات حوكمة الشركات من المراجعين الخارجيين كالطرف المقدم لخدمات المراجعة من جهة، وجميع الفئات المستفيدة من خدمات المراجعة، والمشملة على جميع أطراف حوكمة الشركات من أعضاء مجالس الإدارة ومدراء تنفيذيين ومراجعين داخليين وأعضاء لجان مراجعة، إضافة إلى جملة من الأساتذة الجامعيين والباحثين المهتمين بموضوع حوكمة الشركات وجودة خدمات المراجعة.

1-3-1- مكونات الاستبيان يتكون هذا الاستبيان من ثلاثة أجزاء، خصص الجزء الأول فيها لمعلومات عامة حول المشارك بالاستبيان، بينما اختصت الأجزاء الأخرى بمحاور موضوع الدراسة، من حيث مهام واهداف لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات. وسياسات الرقابة التوعوية لجودة المراجعة الخارجية، كما يوضح الجدول رقم (01).

- مكونات الجزء الثاني من الاستبيان: ويمثل هذا الجزء من الاستبيان مهام وآليات لجان المراجعة ضمن آليات حوكمة الشركات، من حيث اختيار المراجعين الخارجيين ودعم استقلاليتهم، وعدة مهام رقابية أخرى لتحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية للحسابات بالجزائر.

- مكونات الجزء الثالث من الاستبيان: ويمثل هذا الجزء سياسات وإجراءات رقابة الجودة المراجعة الخارجية للحسابات والتي حاولنا ان نتوافق مع محتويات المعايير الدولية لرقابة الجودة، كما اشتمله المعيار الدولي للجودة الأول.

1-3-2- مجتمع الدراسة: أما فيما يتعلق بمجتمع الدراسة فيتكون من الآتي:

- المراجعين الخارجيين في الجزائر (الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الممارسين لمهنة المراجعة الخارجية للحسابات)، الذين يعبرون عن وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة الخارجية للحسابات.

- المستفيدون من خدمات المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر والمرتبطين بآليات حوكمة الشركات، وتشمل كل من مدراء المؤسسات العمومية، وأعضاء مجالس الإدارة، والأعضاء المستقلين لمجالس الإدارة، والمراجعين الداخليين، وأعضاء لجان المراجعة، والمدراء التنفيذيين، والمسؤولين أعضاء الهيئات المهنية المشرفة على رقابة جودة المراجعة الخارجية بالجزائر، والباحثين الأكاديميين المهتمين بموضوع حوكمة الشركات والمراجعة.

-**العينة المقصودة:** استهدف الاستبيان الأول فئة المراجعين الخارجيين للحسابات في الجزائر، والمتمثلة في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين من خلال إرسال 224 إستبيان عن طريق التسليم المباشر والبريد الإلكتروني وإرسال نسخة الكترونية من الإستبيان لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، حيث تم الحصول على 162 منها، تم رفض 8 منها لعدم احتمال الإجابة على جميع الأسئلة وكذا لاحتوائها على أجوبة متناقضة خاصة فيما يخص العمر والخبرة والمؤهل العلمي، بينما استهدف الإستبيان الثاني فئة المستفيدين من خدمات المراجعة في ظل آليات الحوكمة، عن طريق إرسال 127 إستبيان بالتسليم المباشر والبريد الإلكتروني، حيث تم الحصول على 98 منها، رفض 10 منها لعدم احتمال الإجابة عن الأسئلة.

-**الحدود الزمنية والمكانية للاستبيان:** اشتمل الإستبيان الأول على عينة عشوائية من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين الممارسين لمهنة المراجعة الخارجية للحسابات بالجزائر، وتم التركيز على ارتباط الإستبيان ولو جزئياً، بالمناطق الجغرافية للجمهورية الجزائرية من وسط شرق غرب وشمال وجنوب، بينما امتد هذا الإستبيان زمنياً من بداية جانفي 2015 إلى غاية بداية سبتمبر 2016. ارتبط الاستبيان الثاني بالمناطق الجغرافية للجمهورية الجزائرية، سعياً وراء الفئة المستهدفة في ظل آليات الحوكمة على مستوى المؤسسات العمومية، بينما امتد هذا الإستبيان زمنياً من بداية جانفي 2015 إلى غاية نهاية ديسمبر 2016.

1-3-3- الأ ساليب الإحصائية المستخدمة: قبل البدء في تحليل ومناقشة نتائج الإستبيان ضرورة التذكير بالأ ساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل نتائج الإستبيان، وذلك باعتقاد إجراء التحليل باستخدام الأ ساليب الإحصائية التالية في تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS 22.0):

- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الأساسية. - حساب الثبات والصدق لأسئلة الإستبيان المستخدمة في جمع البيانات. - مقياس ليكرت. - تحليل البيانات (اختبار فرق المتوسطين الاملعي Mann-Whitney).

- حساب الثبات والصدق للاستبيان المعتمد في جمع البيانات: ولقد اعتمدنا على معامل الفا كرونباخ (alpha de CRONBACH) من أجل قياس صدق الإستبيان، حيث ان المجال الذي يكون فيه معامل الفا كرونباخ مقبولا في مجال الدراسات الاستقصائية يكون بين 0.5 و0.6 مع مستوى أعلى مقدر ب 0.8، ومعدل 0.9 بالنسبة للدراسات التطبيقية.²¹ مع الإشارة الى أن بعض الباحثين يرون أن ارتفاع معدل ألفا كرونباخ فوق معدل 0.9 يؤثر سلبا عند ترجمة تكرار الأسئلة الى تحسين مصداقية وسيلة القياس (الإستبيان).²² كما أن ترجمة معدل ألفا كرونباخ ب 0.7 على أنه مقبول فهذا ليس له أي معنى عند عدم الأخذ بعين الاعتبار عدد الأسئلة في الإستبيان أو جزء منه، حيث أنه كلما كان عدد الأسئلة بالإستبيان مرتفعا كلما كان معامل ألفا كرونباخ يعطي الإشارة بانه مرتفع لكن أهميته تكون مضللة في قياس صدق الإستبيان.²³ كما يشير جملة من الباحثين الى أن معامل الفا كرونباخ يتغير حسب عدد الأسئلة بالإستبيان، حجم عينة الدراسة وطبيعة الدراسة.²⁴

وباعتماد معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) كانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (02). يلاحظ من الجدول رقم (02) أنه بالأخذ بعين الاعتبار أثر عدد الأسئلة على مستوى قيمة ألفا كرونباخ، واحتواء كل جزء نظري على عدد متقارب من الأسئلة، نجد أن قيمة الفا كرونباخ لإجمالي أسئلة الإستبيان هي 0.791 وتعتبر مقبولة، على عكس قيم الفا كرونباخ لمختلف أجزاء الإستبيان التي تظهر بعض القيم الضعيفة والمقبولة، ولطبيعة الدراسة الاستقصائية، يمكننا أن نعتبر أن مستوى صدق هذا الإستبيان يعتبر مقبولا، مع توقع أن تشارك مختلف أجزاء الإستبيان في قياس الطرح النظري.

3-2- تحليل إستبيان الدراسة: سيتم من خلال هذا العنصر تحليل نتائج الإستبيان بالنسبة لكل طرف من عيني الدراسة.

3-2-1- تحليل نتائج الإستبيان من حيث خصائص عينة الدراسة: سيتم تحليل نتائج الإستبيان الموجه لفتة المراجعين الخارجيين والمستفيدين من خدماتهم في ظل آليات الحوكمة من حيث خصائص عينة الدراسة في القسم الأول من الإستبيان بالنسبة لعيني الدراسة كما يلي: - الجنس. - العمر. - المؤهل العلمي. - الخبرة. - المهنة.

- تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمراجعين الخارجيين من حيث خصائص عينة الدراسة: الجدول رقم (03) يوضح تحليل لخصائص عينة الدراسة بالنسبة لنتائج الاستبيان الموجه للمراجعين الخارجيين في الجزائر.

- تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمستفيدين من خدمات المراجعة في ظل آليات الحوكمة من حيث خصائص عينة الدراسة: الجدول رقم (04) يوضح تحليل لخصائص عينة الدراسة من المراجعين الخارجيين في الجزائر.

3-2-2- التحليل المقارن: ان اختبار فرضيات الدراسة، سيتم من خلال التحليل المقارن بين فئتي عينة الدراسة.

- التحليل المقارن لمهام وآليات لجان المراجعة: بالرجوع لإجابات طرفي الاستبيان من مراجعين خارجيين والمستفيدين من خدمات المراجعة في ظل آليات الحوكمة في الجزائر، والمتعلقة بأسئلة الجزء الثاني للاستبيان لمهام وآليات لجان المراجعة، فقد تم ترتيب هذه السياسات والاستراتيجيات حسب أهميتها وفقا للوسط الحسابي المرجح، ويوضح الجدول رقم (05) لمهام وآليات لجان المراجعة، المتفق عليها من وجهة نظر عيقتي الدراسة، وقد رتببت هذه المهام والآليات حسب أهميتها بالنسبة لطرفي عينة الدراسة. ويتضح من الجدول أنه من أصل 11 آلية من آليات ومهام لجان المراجعة، تم اتفاق الطرفين على 09 عناصر منها، من حيث دعمها لجودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، والتي طرحت في الاستبيان على طرفي العينة، مع الإشارة الى وجود اختلاف في مستوى الموافقة، الشكل رقم (01).

ويتضح أنه من أصل 11 من آليات ومهام لجان المراجعة، تم اتفاق الطرفين على 09 عناصر منها كما يلي:

1- أن تجتمع لجان المراجعة مع المراجع دون حضور الإدارة مرة واحدة في السنة على الأقل.

2- أن يتواصل رئيس لجان المراجعة، والأعضاء الآخرين في لجان المراجعة مع المراجع بشكل دوري.

3- يعتبر حجم مكتب المراجعة وسمعته أهم الخصائص التمييز بين جودة خدمات مكاتب المراجعة.

4- انتقاء المراجعين الخارجيين وفقا لبرنامج رقابة الجودة في مكتب المراجعة ومستويات الأداء .

5- يتم الحكم على جودة خدمات مكاتب المراجعة بحيث يكون لديها حصة مهمة في سوق الصناعة للعميل .

6- انتقاء المراجعين الخارجيين وفقا للخبرة المهنية والمؤهلات العلمية للمراجع الخارجي ولتفريق عمله .

- 7- أن تتم دعوة المراجع إلى حضور اجتماعات لجان المراجعة بشكل منتظم.
- 8- الموافقة على الخدمات الاستشارية ومناقشتها وتحديد أتعابها وتأثيرها على استقلالية المراجع الخارجي.
- 9- لجان المراجعة قادرة على توزيع موظفي مراجعة الحسابات الداخلية لتحصيل معلومات مهمة حول المنشأة.

- التحليل المقارن لسياسات وإجراءات رقابة الجودة. بالرجوع لإجابات طرفي الاستبيان من مراجعين خارجيين والمستفيدين من خدمات المراجعة في ظل آليات الحكومة في الجزائر، والمتعلقة بأسئلة الجزء الخامس للاستبيان لسياسات وإجراءات رقابة الجودة للمراجعة، فقد تم ترتيب هذه السياسات والاستراتيجيات حسب أهميتها وفقا للوسط الحسابي المرجح، ويوضح الجدول رقم (06) سياسات وإجراءات رقابة الجودة، المتفق عليها من وجهة نظر عيني الدراسة، وقد تم ترتيب هذه السياسات والاجراءات حسب أهميتها بالنسبة لطرفي عينة الدراسة. ويتضح أنه من أصل 12 من سياسات وإجراءات رقابة الجودة، تم اتفاق الطرفين على 11 عنصرا، من حيث دعمها لتحقيق لجودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، والتي طرحت في الاستبيان على طرفي العينة، مع الإشارة الى وجود اختلاف في مستوى الموافقة كما يوضحه الشكل رقم

3-3- اختبار فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة الميدانية على اختبار الفرضية العامة للدراسة من خلال جملة من الفرضيات التي تعالج اشكالية الدراسة، وتمثل هذه المحاور فيما يلي:

- أثر مهام وآليات لجان المراجعة في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

- أثر سياسات وإجراءات رقابة الجودة للمراجعة في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

سيتم اعتماد اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي (مان-ويتني Mann-Whitney)، من أجل اختبار فرضيتي الدراسة.

• لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم في ظل آليات الحكومة حول دور مهام وآليات لجان المراجعة في تحقيق جودة المراجعة الخارجية في الجزائر.

• لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم في ظل آليات الحكومة حول دور سياسات وإجراءات رقابة الجودة في تحقيق جودة المراجعة الخارجية في الجزائر.

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: وفقا لنتائج الاختبار لفرق المتوسطين اللامعلمي

لعينتي الدراسة المستقلتين Mann-Whitney، كما يوضحه الشكل رقم (03)، وتحليل نتائج الاختبار بالجدول رقم (07).

بلغت قيمة الاحتمال 0.030 وهي أقل من 5% مما يعني أن بيانات العينة لا تؤيد قبول فرض العدم (H0)، وبالتالي قبول الفرض البديل (H1)، أي أنه توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين طرفي الدراسة حول دور أهداف ومهام المراجعة الداخلية في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

في ظل وجود فروق معنوية بين عينتي الدراسة فإنه وبالمقارنة بين متوسط الرتب فإن نجد أن متوسط الرتب لإجابات المراجعين (14.50) أكبر من متوسط الرتب لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة في ظل آليات الحكومة (08.50)، وبالتالي فإن متوسط اجابات المراجعين الخارجيين أقل من متوسط إجابات المستفيدين من خدماتها في ظل آليات الحكومة باحتمال قدره (0.030) وعليه نستنتج أن المستفيدين من خدمات المراجعة في ظل آليات الحكومة لديهم قبول أكثر لأهداف ومهام المراجعة الداخلية ضمن آليات الحكومة ودورها في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: وفقا لنتائج الاختبار لفرق المتوسطين اللامعلمي لعينتي الدراسة المستقلتين Mann-Whitney، كما يوضحه الشكل رقم (04)، وتحليل نتائج الاختبار بالجدول رقم (07).

بلغت قيمة الاحتمال 0.005 وهي أقل من 5% مما يعني أن بيانات العينة لا تؤيد قبول فرض العدم (H0)، وبالتالي قبول الفرض البديل (H1)، أي أنه توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم في ظل آليات الحكومة حول دور سياسات وإجراءات رقابة الجودة في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر. وفي ظل وجود فروق معنوية بين عينتي الدراسة فإنه وبالمقارنة بين متوسط الرتب فإن نجد أن متوسط الرتب لإجابات المراجعين (16.54) أكبر من متوسط الرتب لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة في ظل آليات الحكومة (08.46)، وبالتالي فإن متوسط اجابات المراجعين الخارجيين أقل من متوسط إجابات المستفيدين من خدماتها في ظل آليات الحكومة باحتمال قدره (0.005) وعليه نستنتج أن المستفيدين من خدمات المراجعة في ظل آليات الحكومة لديهم قبول أكثر لسياسات وإجراءات رقابة الجودة ضمن آليات الحكومة ودورها في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

-نتائج وتوصيات الدراسة:

ومن مجمل نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة والتحليل المقارن لعينتي الدراسة كما تم تحليله في الجانب العملي، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يوجد ارتباط قوي بين التطبيق السليم للمدور الرقابي للجان المراجعة يتفاعل وتنسيق وتكامل مع سياسات وإجراءات رقابة الجودة للمراجعة الخارجية، بحيث يؤدي كل طرف المهام والآليات المتوقعة منه في ظل حوكمة الشركات، من أجل تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية وتحقيق أهداف الحوكمة الإشرافية.
- إن الاختلاف في درجة الموافقة على آليات لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية، يظهر قبول أقل من طرف المراجعين الخارجيين في الجزائر لهذا الدور الرقابي والإشرافي، في دعم الرقابة على جودة خدماتهم، وهذا نظرا لاعتماد المراجعين على تحليل دور آليات الحوكمة في ظل ممارستهم لمهنة المراجعة الخارجية، من الجانب الرقابي لحوكمة الشركات على أعمال المراجعة أكثر منه من الجانب الإشرافي.
- يجسد عدم الاتفاق في وجهات النظر بين عينتي الدراسة، حول دور آليات لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، وجود فجوة توقعات حول دور حوكمة الشركات ودورها في تدعيم جودة المراجعة الخارجية.
- الجزائر للنظام المحاسبي والمالي الجديد (SCF)، ولكن يجب مراعاة خصائص الاقتصاد الوطني وبيئة المحاسبة والمراجعة، أو السعي نحو اعتماد معايير وطنية للمراجعة بالتوفيق مع المعايير الدولية.

ملحق الجداول والاشكال

الجدول رقم (01): يوضح مختلف محتويات أسئلة أجزاء الاستبيان

الجزء	الترقيم	الاسئلة
01	من السؤال رقم 01 الى السؤال رقم 10	مهام وآليات لجان المراجعة في ظل آليات حوكمة الشركات
02	من السؤال رقم 11 الى السؤال رقم 14	متطلبات السلوك الأخلاقي ضمن رقابة جودة المراجعة
03	من السؤال رقم 15 الى السؤال رقم 16	سياسات وإجراءات رقابة الجودة للمراجعة في قبول واستمرار العلاقات مع العملاء
04	من السؤال رقم 17 الى السؤال رقم 18	سياسات وإجراءات رقابة الجودة للمراجعة في تسيير الموارد البشرية
05	من السؤال رقم 19 الى السؤال رقم 22	مراقبة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة لخدمات المراجعة

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (02) : يوضح معاملات الثبات للأجزاء الأربعة للاستبيان

الرقم	أجزاء الإستبيان	العبارات	كرونباخ	الدلالة
01	مهام وآليات لجان المراجعة ودورها في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.	11	0.316	ضعيف
02	سياسات واجراءات رقابة الجودة ودعمها لتحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.	12	0.560	مقبول
	الإجمالي	52	0.590	مقبول

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (03) : تحليل لخصائص العينة الأولى للدراسة

الجنس	التكرار	النسبة %	العمر	التكرار	النسبة %	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %	الخبرة	التكرار	النسبة %
أنثى	5	3,25%	أقل من 30 سنة	7	4,55%	جمعي	119	77,27%	أقل من 5 سنة	26	16,88%
نكر	149	96,75%	من 31 الى 40	81	52,60%	غير جمعي	3	1,95%	من 6 الى 10	63	40,91%
			من 41 ل 50	62	40,26%	درست عليا	32	20,78%	من 11 الى 15	51	33,12%
			أكثر من 50	4	2,60%				أكثر من 15	14	9,09%
الإجمالي	154	100,00%	الإجمالي	154	100,00%	الإجمالي	154	100,00%	الإجمالي	154	100,00%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات استبيان الدراسة

الجدول رقم (04) : تحليل لخصائص العينة الثانية للدراسة

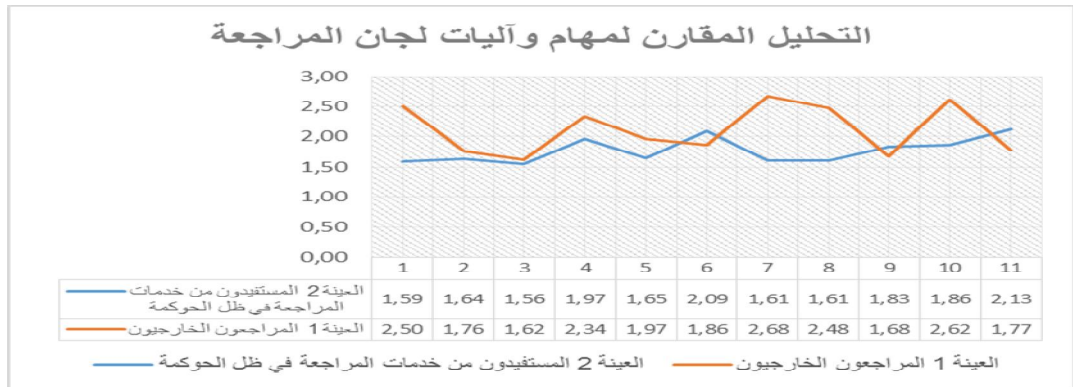
الجنس	التكرار	النسبة %	العمر	التكرار	النسبة %	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %	الخبرة	التكرار	النسبة %
أنثى	27	30,68	أقل من 30 سنة	14	15,91	جمعي	48	54,55	أقل من 5 سنوات	10	11,36
نكر	61	69,32	من 31 الى 40	38	43,18	غير جمعي	4	4,55	من 6 الى 10	36	40,91
			من 41 الى 50	27	30,68	درسات عليا	36	40,91	من 11 الى 15	29	32,95
			أكثر من 50	9	10,23				أكثر من 15	13	14,77
الإجمالي	88	100	الإجمالي	88	100	الإجمالي	88	100	الإجمالي	88	100

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات استبيان الدراسة

الجدول رقم (05): التحليل المقارن لمهام وآليات لجان المراجعة لعينتي الدراسة

رقم السؤال	إجابات العينة الأولى %				إجابات العينة الثانية %				المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الاتفاق	الاهمية			
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق بشدة							
1	9,1	39,6	43,5	7,8	52,3	36,4	11,4		2,5	1,59	موافق	موافق بشدة	اتفاق	3	3
2	37	50	13		47,7	40,9	11,4		1,76	1,64	موافق بشدة	موافق بشدة	اتفاق	9	1
3	47,4	43,5	9,1		56,8	30,7	12,5		1,62	1,56	موافق بشدة	موافق بشدة	اتفاق	2	7
4	24,7	38,3	21,4	9,7	5,8	44,3	28,4	13,6	2,34	1,97	موافق	موافق	اتفاق	11	8
5	45,5	18,2	30,5	5,8	52,3	30,7	17		1,97	1,65	موافق	موافق بشدة	اتفاق	6	2
6	35,1	48,1	12,3	4,5	21,6	53,4	19,3	5,7	1,86	2,09	موافق	موافق	اتفاق	5	5
7	18,8	21,4	41,6	9,7	8,4	46,6	45,5	8	2,68	1,61	غير متأكد	موافق بشدة	عدم اتفاق	4	9
8	20,8	35,7	26	9,7	7,8	60,2	25	8	2,48	1,61	موافق	موافق بشدة	اتفاق	8	10
9	44,2	43,5	12,3		37,5	42	20,5		1,68	1,83	موافق بشدة	موافق	اتفاق	1	4
10	22,1	28,6	24	16,2	37,5	43,2	14,8	4,5	2,62	1,86	غير متأكد	موافق	عدم اتفاق	10	6
11	36,4	51,9	10,4	0,6	26,1	36,4	36,4	1,1	1,77	2,13	موافق بشدة	موافق	اتفاق	7	11
المتوسط لاجمالي الاجابات										2,12	1,78				1,95

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات استبيان الدراسة
الشكل رقم (01): يوضح التحليل المقارن لمهام وآليات لجان المراجعة

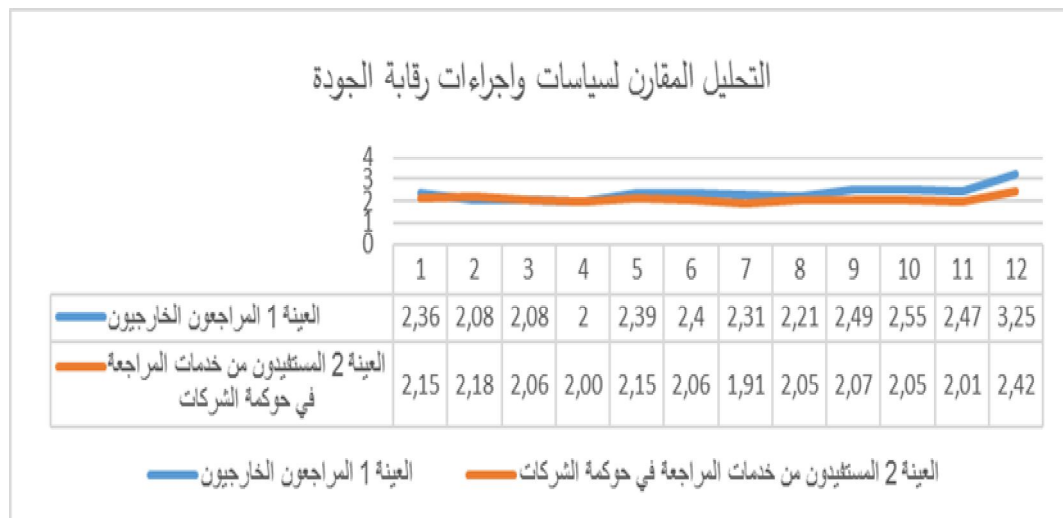


المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات الدراسة

الجدول رقم (06): التحليل المقارن لسياسات وإجراءات رقابة الجودة لعينتي الدراسة.

رقم السؤال	إجابات العينة الأولى %				إجابات العينة الثانية %				المتوسط الحسابي		درجة الموافقة		الاتفاق		الاهمية
	موافق بشدة	موافق	متأكد	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	متأكد	غير موافق بشدة	العينة الأولى	العينة الثانية	موافق بشدة	موافق	موافق بشدة	موافق	
1	9,1	39,6	43,5	7,8	52,3	36,4	11,4		2,5	1,59	موافق	موافق بشدة	اتفاق	3	
2	37	50	13		47,7	40,9	11,4		1,76	1,64	موافق بشدة	موافق بشدة	اتفاق	9	
3	47,4	43,5	9,1		56,8	30,7	12,5		1,62	1,56	موافق بشدة	موافق بشدة	اتفاق	2	
4	24,7	38,3	21,4	9,7	44,3	28,4	13,6	13,6	2,34	1,97	موافق	موافق	اتفاق	11	
5	45,5	18,2	30,5	5,8	52,3	30,7	17		1,97	1,65	موافق	موافق بشدة	اتفاق	6	
6	35,1	48,1	12,3	4,5	21,6	53,4	19,3	5,7	1,86	2,09	موافق	موافق	اتفاق	5	
7	18,8	21,4	41,6	9,7	46,6	45,5	8		2,68	1,61	غير متأكد	موافق بشدة	عدم اتفاق	4	
8	20,8	35,7	26	9,7	60,2	25	8	6,8	2,48	1,61	موافق	موافق بشدة	اتفاق	8	
9	44,2	43,5	12,3		37,5	42	20,5		1,68	1,83	موافق بشدة	موافق	اتفاق	1	
10	22,1	28,6	24	16,2	37,5	43,2	14,8	4,5	2,62	1,86	غير متأكد	موافق	عدم اتفاق	10	
11	36,4	51,9	10,4	0,6	26,1	36,4	36,4	1,1	1,77	2,13	موافق بشدة	موافق	اتفاق	7	
المتوسط لإجمالي الإجابات										2,12	1,78	1,95			

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج التحليل ببرنامج SPSS 22.0
 الشكل رقم (02): يوضح التحليل المقارن لسياسات وإجراءات رقابة الجودة



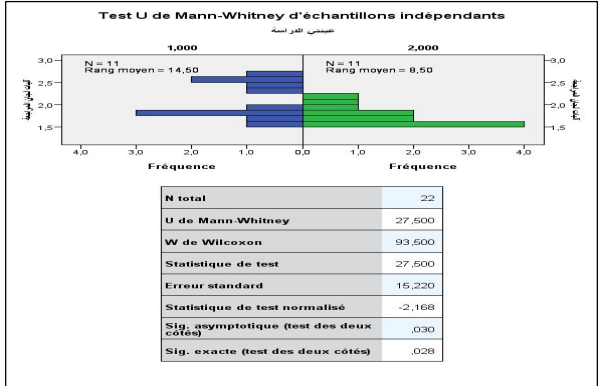
المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات الدراسة

الشكل رقم (03): يوضح نتائج اختبار مان ويتني -Mann-Whitney- للفرضية الاولى

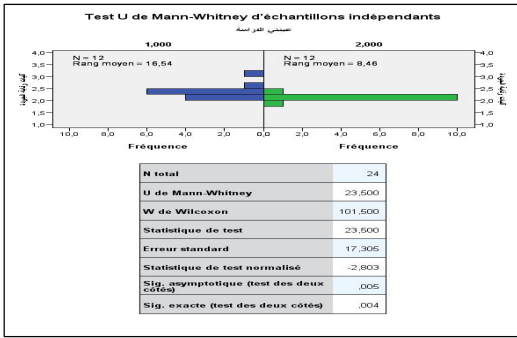
Récapitulatif du test d'hypothèse			
Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
La distribution de العينة الفرضية الاولى هو متطابقة على الفئات من العينة الفرضية الثانية.	Test U de Mann-Whitney d'échantillons indépendants	,028 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau d'importance est ,05.

¹La signification exacte est affichée pour ce test.



الشكل رقم (04): يوضح نتائج اختبار للفرضية الثانية



Récapitulatif du test d'hypothèse			
Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
La distribution de العينة الفرضية الثانية هو متطابقة على الفئات من العينة الفرضية الاولى.	Test U de Mann-Whitney d'échantillons indépendants	,004 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau d'importance est ,05.

¹La signification exacte est affichée pour ce test.

الجدول رقم (07): اختبار Mann-Whitney للفرضية الفرعية الاولى والثانية

الدالة	الاحتمال	Z	(U)	مجموع	متوسط	حجم العينة	طرفي الدراسة	
دال	0300,	168,2-	27,50	135,00	50,14	154	المراجعون الخارجيون للحسابات	الفرضية الفرعية الاولى
				118,00	08,50	88	المستفيدون من ظل الحوكة	
غير دال	0,005	-2,803	23,50	198,50	16,54	154	المراجعون الخارجيون للحسابات	الفرضية الفرعية الثانية
				101,50	08,46	88	المستفيدون من خدمات المراجعة	

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لنتائج التحليل برنامج SPSS 22.0

قائمة المراجع والاحالات:

¹-Alexander Nicholas C: An evaluation of the Sarbanes-Oxley Act's impact on accounts payable and leadership effectiveness, unpublished PhD thesis, University of Phoenix, 2009, p2.

² Oxford Analytica D B Service: ALGERIA-Sonatrach may emerge stronger from scandal, Oxford Analytica, Feb 10, 2010, p1. <http://www.oxan.com> Copyright © Oxford Analytica 2010. Accessed June 2017

³-Oxford Analytica D B Service: ALGERIA-Sonatrach may emerge stronger from scandal, Oxford Analytica, Feb 10, 2010, p1. <http://www.oxan.com> Copyright © Oxford Analytica 2010.

⁴ OECD: Organization for Economic Co-Operation and Development. From: <https://www.oecd.org/sti/ind/2090569.pdf>. Accessed September 2017.

⁵Cadbury committee 1992. From: <http://www.ecgi.org/codes/documents/cadbury.pdf>. Accessed September 2017.

⁶ The Institute of Internal Auditors, «The Lessons that Lie Beneath», Tone at the Top, USA: February 2002, p2.

⁷ ALZOUBI, Ebraheem Saleem Salem et SELAMAT, Mohamad Hisyam. The effectiveness of corporate governance mechanisms on constraining earning management: Literature review and proposed framework. International Journal of Global Business, 2012, vol. 5, no 1, p. 17-35.

⁸ Farber, David B. Restoring trust after fraud: Does corporate governance matter, The Accounting Review, 2005, vol. 80, no 2, p. 539-561.

⁹ Smith Report, Financial Reporting Council (FRC), "Audit Committee-Combined Code Guidance ", Smith report, London, 2003, p. 16.

¹⁰ Rossouw, Gedeon J., VAN DER WATT, A., et ROSSOUW, DP Malan. Corporate governance in South Africa. Journal of Business Ethics, 2002, vol. 37, no 3, p. 289-302.

¹¹ عوض سلامة الرحيلي، " لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية " ، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005 ، ص 11.

¹² ميخائيل، اشرف حنا، " تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات " ،

بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة ، 2005 ، ص32

¹³ خالص حسن يوسف الناصر، عبدالواحد غازي محمد النعيمي، " دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق"، مجلة جامعة نوروز، العدد(صفر) ، دهوك ، العراق، 2012، ص:07.

¹⁴ Private Sector Corporate Trust," Good Corporate Governance in State-Owned Corporations –Final Draft Guidelines ", USA, 2002, p.

³⁵¹⁵ - James Schmutte & John Thieling: Addressing the New Quality Control Standards، The CPA Journal, New York, Jan 2010, Vol 80, Iss 1, P52.

16- محمد جبران: العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة الملك سعود، الرياض، 18-19 ماي 2010، ص 40

¹⁷ - Barber Barry & Gibson Kim M: New standards alter quality control systems, Journal of Accountancy, New York, Aug 1996, Vol 182, Iss2, p 67.

¹⁸ - James Schmutte & John Thieling, opcit, p 54

¹⁹ - <http://www.ifac.org/IAASB/Projects>, Copyright©2010 International Federation of Accountants.

²⁰ - Ibid.

²¹ Samira Demaria. Lecture multi-théorique de la période de transition aux normes IAS/IFRS : une analyse lexicale de la communication financière. Journée de recherche : Les IFRS et leurs conséquences sur l'analyse et la gestion financière, Sep 2007, Paris, France. pp.1-29.

²² Evrard Y, Pras B et Roux E, opcit, p271.

²³ Cortina, J, What is coefficient Alpha ? An examination of theory and applications, Journal of applied psychology, Vol. 78, n°1, 1993, p.98-104.

²⁴ Gueguen, Gaël, Environnement et management stratégique des PME : le cas du secteur Internet, Thèse de doctorat, Université Montpellier I, 2001, p 483.

الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية

- دراسة التجربة السودانية -

د. حياة نجار * د. هشام بورمة **

ملخص

أعطى ظهور الهندسة المالية خطوط ابتكارات عديدة ومتنوعة، هذه الابتكارات شكلت النواة الأولى التي اعتمد عليها علماء وخبراء المصرفية الإسلامية في التخلص من منتجات المالية التقليدية الربوية واستبدالها بأخرى توافق أحكام الشريعة الإسلامية؛ هذه المنتجات تلقى وتحظى بقبول الأفراد والمجتمع على حد سواء، لما يميزها من كفاءة اقتصادية ومصداقية شرعية.

توفر الهندسة المالية الإسلامية مزايا عديدة يمكن أن تستفيد منها المؤسسات المالية الإسلامية، وما عملية التصكيك إلا واحدة من إفرازات الهندسة المالية الإسلامية، حيث أثبتت نجاعتها ونجاحها في الكثير من البلدان الإسلامية على غرار ماليزيا، باكستان والسودان. غير أنه وبسبب الأحداث الاقتصادية المتسارعة والتقلبات المالية التي صاحبها أزمت مالية عالمية، جعلت خبراء وفقهاء الصيرفة الإسلامية في تحد وبحث دائم لمسايرة تلك التغيرات من أجل إرضاء وإشباع حاجات العملاء دون تجاوز الخطوط الشرعية التي يقوم عليها العمل المالي والمصرفي الإسلامي. وفعلا أظهرت الصناعة المالية الإسلامية كفاءة في تحد الأزمت والتصدي لها؛ من هنا كانت إشكالتنا التي تبحث حول دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية، الصناعة المالية الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية.

Abstract :

Financial engineering emergence has given rise to many and varied innovations. These innovations formed the first nucleus upon which Islamic banking scholars and experts relied on the elimination of

- * أستاذة محاضرة قسم - ب - جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل .
** أستاذ محاضر قسم - ب - جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل .

traditional riba-based financial products and replacing them with Shari'ah-compliant products. These products are accepted by individuals and society alike due to their economic efficiency and legitimate credibility. Islamic financial engineering offers many advantages from that Islamic financial institutions can benefit, and the Sukuk issuance is one of the secretions of the Islamic financial engineering, where it proved its effectiveness and successful in many Islamic countries like Malaysia, Pakistan and Sudan. However, accelerating economic events and financial fluctuations which was accompanied by global financial crises has made experts and jurists of Islamic banking in defiance and permanent research in order to keep pace with these changes and satisfy customers' needs without exceeding the legitimate lines on which financial and banking work is based on. Indeed, Islamic Financial Industry showed efficiency in crisis response and challenge. From here our objective was to looking on the role of Islamic financial engineering in the Islamic financial industry development.

key words : Financial Engineering, Islamic Financial Industry, Islamic Financial Products.

المقدمة

نتيجة ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتأثير العولمة وما صاحب ذلك من تغيرات اقتصادية ومالية، توسعت أنشطة الصناعة المالية والمصرفية فأتسعت معها دائرة المخاطر وارتفعت التكاليف، فتوجهت المؤسسات إلى البحث عن منتجات مالية جديدة ومبتكرة تقلل من هذه المخاطر وتخفف التكاليف وتسمح بتعظيم المنافع والأرباح. فظهرت أدوات مالية جديدة قائمة على أسس الفوائد الربوية تحمل في طياتها مخاطر، وهو ما جعل الاقتصاد العالمي يشهد سلسلة من الأزمات المالية هددت استقراره وتوازنه.

في هذه الأثناء بدأ الاهتمام بقواعد النظام المالي الإسلامي، فزاد معه الاهتمام بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، فانتشرت صيغ التمويل الإسلامي وانتشرت معها شبائك الصيرفة الإسلامية. غير أن التطور السريع للنشاطات الاقتصادية وبطء ابتكار وتطوير صيغ التمويل الإسلامي، جعلها تواجه تحديات ومنافسة كبيرة من المنتجات التقليدية. من هنا جاءت فكرة الهندسة المالية الإسلامية استجابة لمتطلبات الكفاءة

الاقتصادية وأحكام الشريعة الإسلامية.

من هذا المنطلق تبلورت فكرة هذا البحث والتي سنعالجها من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

"ما هو دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية؟"
أهداف البحث: إن محاولة الإجابة على الطرح المقدم تنطوي تحت جملة من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية؛
- تقييم دور هذه المنتجات في تطوير العمل المصرفي الإسلامي خاصة والصناعة المالية الإسلامية بشكل عام؛
- عرض تجربة السودان في هذا الإطار والوقوف على أهم المزايا والتحديات. أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الهندسة المالية الإسلامية في حد ذاتها لما توفره من مجالات ابتكار متعددة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية.

منهجية البحث: محاولة للإجابة على هذا الطرح والإمام يختلف جوانبه قسمنا البحث للمحاور التالية:

أولاً- ماهية الهندسة المالية الإسلامية

ثانياً-منتجات الهندسة المالية الإسلامية

ثالثاً- دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية

رابعاً- تجربة السودان في الصناعة المالية الإسلامية

أولاً- ماهية الهندسة المالية الإسلامية

1. مفهوم الهندسة المالية الإسلامية: يقصد بالهندسة المالية مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل.

أما الهندسة المالية الإسلامية فهي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجبات الشرع الحنيف.¹
تشارك الهندسة المالية الإسلامية مع الهندسة المالية التقليدية في العناصر

¹ - فتح الرحمن علي محمد صالح، "أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر 2002، بنك السودان، الخرطوم،
http://www.bankofsudan.org/arabic/period/masrafi/vol_26/masrafi_26.htm (20/05/2006).

الثلاثة (أدوات مالية مبتكرة، آليات تمويلية جديدة ومبتكرة، حلول جديدة ومبتكرة للإدارة التمويلية). بينما تختلف الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية في موافقتها للشريعة الإسلامية.

2. خصائص الهندسة المالية الإسلامية: تهدف الهندسة المالية إلى خلق وابتكار منتجات جديدة أو تحسين وتطوير المنتجات القائمة. إلا أن الهندسة المالية الإسلامية تمتاز بخاصيتين يمكن اعتبارهما من الضوابط التي تنظم عمليات الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: خصائص الهندسة المالية الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية، نظرات في النهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، السعودية، 2004، ص 15-16.

يقصد بالمصداقية الشرعية توافق منتجات الهندسة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية مع تجنب الاختلافات الفقهية حول المنتج. بينما الكفاءة الاقتصادية هي تعظيم منافع المتعاملين بأقل تكلفة ممكنة. فبلوغ الكفاءة الاقتصادية للنتج الإسلامي يتوجب دراسة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية بدقة من أجل تلبية الرغبات وبالتالي حل مشكلة التمويل، وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسة.¹ والتطرق لمفهوم الكفاءة الاقتصادية يستدعي البحث في مفاهيم الربح القياسي، الربح البديل و التكلفة.² إن المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية ليستا بمعزل عن بعضهما، فالبحث عن

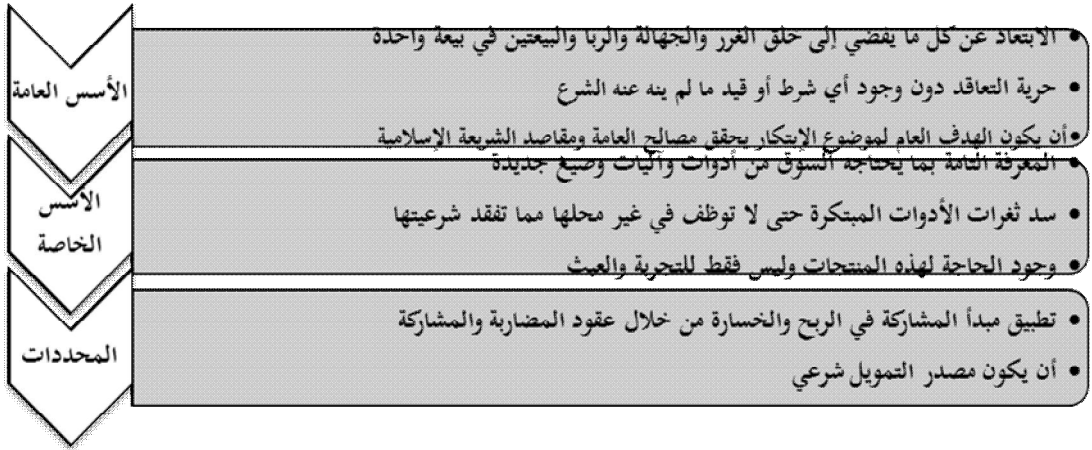
¹ - عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي، "نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 11، 1999، ص 55.

² - Berger.A and L. Mester, "Inside the Black box: What explains differences in the efficiencies of financial institutions", Journal Of banking and Finance, Vol 21, pp 895-947.

الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصادقية، والعكس صحيح. كما أن استخدام الهندسة المالية الإسلامية في التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية خير مثال لارتباط المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.¹

3. أسس الهندسة المالية الإسلامية: يمكن توضيح الأساس الإسلامي لمفهوم الهندسة المالية من خلال حديث النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً. ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص من أوزارهم شيئاً). فالحديث يدعو إلى الابتكار والإبداع خدمة للمصلحة العامة، وفيه أيضاً دعوة للاجتهد ومواصلة التجديد ضماناً لحسن الأداء. ويمكن تلخيص أسس الهندسة المالية الإسلامية وفق الآتي:

الشكل رقم 02: أسس الهندسة المالية الإسلامية



المصدر: الفكر الهندسي المالي الإسلامي، البيت الكويتي

<https://albaitalkuwaiti.wordpress.com>

ثانيا- منتجات الهندسة المالية الإسلامية: أفرزت الهندسة المالية الإسلامية مجموعة من المنتجات المالية التي يمكن أن تلبي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية لمختلف المتعاملين مع البنوك الإسلامية، هذه المنتجات تنوعت بين أصلية وبين تقليد ومحاكاة للمنتجات المالية التقليدية بصيغة شرعية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

¹ - بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، "استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة - الأردن 2007، ص.ص 5-6.

1. المنتجات التمويلية

1.1. التورق المصرفي: يعرف التورق بأنه " شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بئمن مؤجل، ثم يبيع المشتري بنقد لغير البائع للحصول على النقد -الورق "1، بهذا يكون المتورق قد تحصل على التمويل من خلال السلعة المملوكة حالاً على أن يسدد ثمنها آجلاً وفق ما تم الاتفاق عليه. أما التورق المصرفي فهو قيام المصرف بترتيب عملية التورق للمشتري بحيث يبيع سلعة على المتورق بئمن أجل ثم ينوب عن المشتري ببيع السلعة نقداً لطرف آخر، ويسلم الثمن النقدي للمتورق. وهذه هي الصيغة التمويلية التي يحصل بها العميل على نقد.2

2.1. الإجارة الموصوفة في الذمة: عقد يشتمل على معنيين من معاني العقود المسماة بالفقه الإسلامي وهما عقد السلم والإجارة. يمكن تعريفه بأنه "بيع منافع مستقبلية بئمن حال"، أو هي "سلم في المنافع" سواء كانت منافع أعيان أو منافع أعمال، أو هي "إجارة الذمة" لأن المنفعة المستوفاة متعلقة بذمة المؤجر وليست متعينة، أو الإجارة الواردة على منفعة مضمونة لأن المنفعة فيها يضمن المؤجر تقديمها في كل الحالات وهي متعلقة بذمته.3

3.1. شهادات الإيداع القابلة للتداول: هي شهادات غير شخصية تصدرها البنوك التجارية ويمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع أو بالتنازل، كما يمكنه الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق المدون على الشهادة. وعادة ما تكون القيمة الاسمية ومعدل الفائدة لتلك الشهادات أكبر من مثيلهما للشهادات الشخصية غير القابلة للتداول في السوق، ونظراً لأن تلك الشهادات تعد بمثابة ودائع لأجل لا يجوز استرداد قيمتها من البنك المصدر لها قبل تاريخ الاستحقاق فإن السبيل الوحيد للتصرف قبل ذلك التاريخ هو عرضها للبيع في السوق الثاني.4

2. المنتجات المالية المشتقة

1.2. الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط: تصنف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية إلى ما يلي:

1- مجلة المجمع الفقهي، القرار الخامس، الدورة الخامسة عشر، 1998.

2- نفس المرجع

3- أحمد محمد محمود نصار، ضوابط الإجارة الموصوفة في الذمة وتطبيقاتها في تمويل الخدمات في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم لندوة البركة الثلاثون للاقتصاد الإسلامي رمضان 2009، ص 4.

4- أشرف محمد دوابة، شهادات الاستثمار القابلة للتداول: رؤية اقتصادية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 976.

- بيع العربون: وهو أن يقوم المشتري (أو المستأجر) باستئجار شيء، ويدفع لقاءه للبائع (أو للمؤجر) مبلغاً من المال، على أنه إذا تم البيع فما دفعه كان جزءاً من الثمن، وإن لم يتم البيع كان ما دفعه هبة.¹

- خيار شرط: هو حق يثبت بالاشتراك لأحد طرفي العقد أو كليهما، يخول مشرطه فسخ العقد في مدة معلومة. يستخدم من أجل الاستفادة من فرق سعر الأصل المالي²

2.2. العقود الآجلة والمستقبليات: تنفق العقود الآجلة والعقود المستقبلية من حيث أنها تتعلق بتسليم أصل معين في وقت لاحق مستقبلاً وبسعر محدد سلفاً، إلا أنها تختلف فيما بينها في عدة أمور، أهمها:³

العقود الآجلة	المستقبليات
عقود بالتراضي	عقود نمطية موحدة من حيث قيمتها وتواريخ التسليم؛
تم بين طرفين البائع والمشتري	تكون بين ثلاثة أطراف بين مؤسسة التقاص والبائع ومؤسسة التقاص والمشتري؛
تم تسوية العقد في تاريخ التسليم أو الاستحقاق	فيمكن تسوية العقد في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق
يتحقق الربح والخسارة في تاريخ التسليم	فيتحقق الربح والخسارة يومياً عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار

3. المنتجات المالية المركبة: هي منتجات مكونة من منتجين أو أكثر مندمجة مع بعضها البعض⁴. ومن أهم المنتجات المالية المركبة في البنوك الإسلامية المبتكرة نذكر ما يلي:

¹ - رفيق يونس المصري، بيع العربون وبعض المسائل المستحدثة فيه، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سورية، 2009، ص8.

² - سامي السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2011، ص92.

³ - كمال توفيق حطاب، "نحو سوق مالية إسلامية"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص9.

⁴ - عبد الله العمراني، العقود المالية المركبة-دراسة فقهية تأصيلية-، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، السعودية، 2010، ص36.

الجدول رقم 01: أهم المنتجات المالية المركبة في البنوك الإسلامية

المنتج المالي المركب	نوع التركيب	أطراف المنتج
المرابحة للأمر بالشراء	شراء - بيع	البنك - المورد - العميل
المشاركة المتناقصة	مشاركة - بيع	البنك - الشريك - العميل
التورق المنظم	شراء - بيع بالمرابحة - وكالة بيع	البنك - المورد - المشتري - المستورق
البطاقات الائتمانية	اقراض - وكالة - ضمان	البنك - العميل (حامل البطاقة) - المورد (التاجر)
الإستصناع الموازي	استصناع - استصناع	البنك - العميل (المستصنع) - المورد (الصانع)

المصدر: عبد القادر دربال، ميلود مهدي، "المنتجات المالية المركبة في البنوك الإسلامية بين حتمية الابتكار والمصدقية الشرعية- الاجارة المنتهية بالتملك نموذجاً-"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص 3.

4. الصكوك الإسلامية: هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. فهناك صكوك سيادية تصدرها جهات حكومية، وصكوك عادية صادرة من مؤسسات وشركات، كما أن هناك صكوك قابلة للتداول مثل صكوك المضاربة وصكوك الاستصناع لأنها تمثل حصصاً شائعة في أصول، ومنها ما هو غير قابل للتداول مثل صكوك المرابحة لأنها تمثل ديوناً أو أصولاً مالية²

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2007، ص 288.

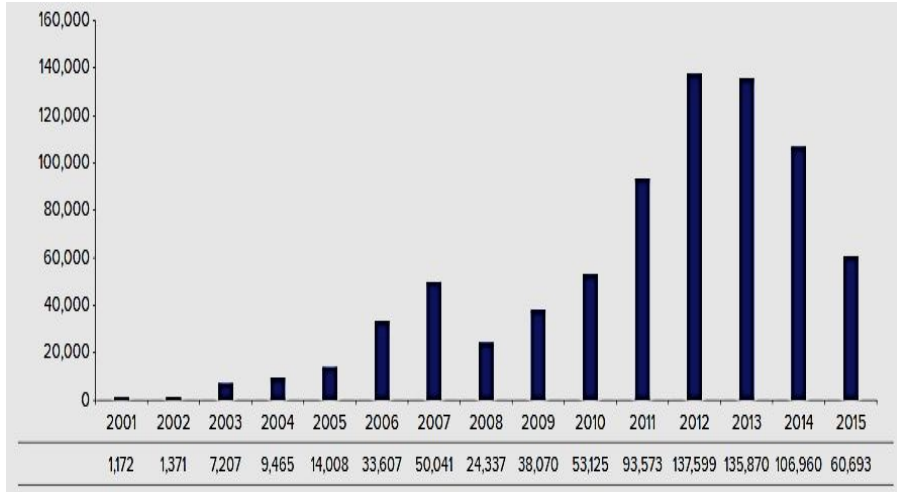
² - لمزيد من التفصيل راجع كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري دبي، 31 ماي-3 جوان 2009، ص 11.

ثالثا- دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية

1. دور الهندسة المالية في تطور حجم الصناعة المالية الإسلامية: ولمعرفة ذلك نستعرض تطور حجم وإصدار الصكوك.

1.1. حجم الصكوك الإسلامية: بعد عجز المنتجات التقليدية على الصمود أمام أزمة 2008 (كان بعضها جزء من الأزمة)، طرحت الهندسة المالية منتجات إسلامية منها الصكوك الإسلامية، التي ما فتئت تنتشر شكل كبير لتصل الدول الغربية. الشكل الموالي يبين نمو وتطور إصدار الصكوك على المستوى العالمي.

الشكل رقم 03: إصدار الصكوك عالميا خلال الفترة 2001-2015



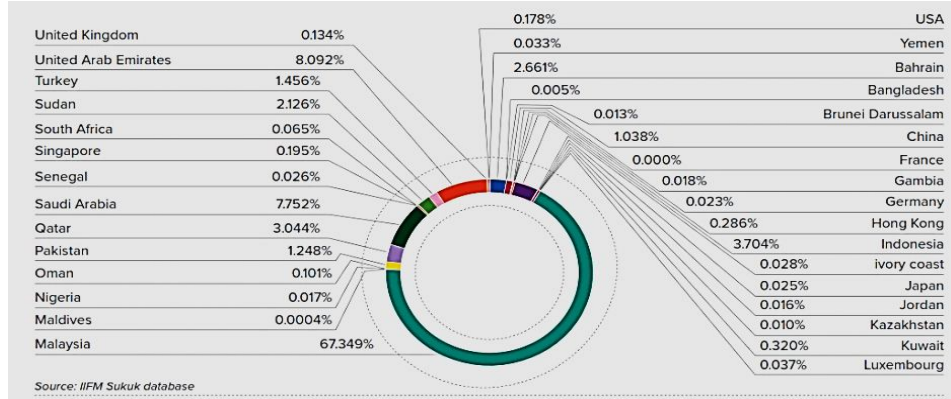
Source: IIFM Sukukdatabase

من خلال الشكل يظهر أن القيمة الإجمالية للصكوك تجاوزت 750 مليار دولار موزعة على الفترة 2001-2015، بوتيرة إصدارات متزايدة على مرحلتين، الأولى 2001-2007 بحجم إصدار بلغ 50 مليار دولار، لينخفض إلى النصف خلال سنة 2008 (الأزمة).

ابتداء من سنة 2009 بدأ حجم الإصدار في التعافي، حيث تم تسجيل سلسلة ارتفاعات متتالية، حيث تم تسجيل أعلى قيمة إصدار سنة 2012 بحجم يتجاوز سقف 137 مليار دولار، ليتراجع بعدها تدريجيا ويستقر عند 60 مليار دولار في 2015.

2.1. إصدارات سوق الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2015.

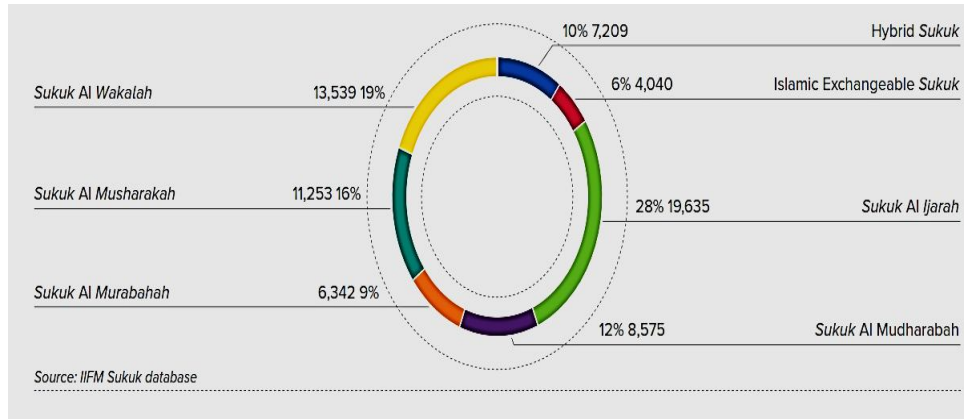
الشكل رقم 04: إصدارات سوق الصكوك الإسلامية



تبقى ماليزيا تصدر العالم في صناعة الصكوك الإسلامية، حيث بلغت نسبة إصداراتها 67.349% من القيمة العالمية الإجمالية لإصدارات الصكوك.

وفيما يخص الحجم الإجمالي لإصدارات الصكوك حسب نوع الإصدار نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: الحجم الإجمالي لإصدارات الصكوك حسب نوع الإصدار خلال الفترة 2015-2001



يبين الشكل أن أغلب المعاملات تقوم على صيغة الإجارة والمرابحة لتفادي المخاطر العالية التي تحدث من جراء المشاركة والمضاربة حيث تحتل الإجارة المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ 28% من حجم الإصدار تليها صيغة الوكالة فللمرابحة بنسبة إصدار تقدر بـ

13.539% و 11.253% على التوالي.

3.1 دور الهندسة المالية في تفعيل وظيفة سوق المال الإسلامية: ونلخص ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: الهندسة المالية وتفعيل سوق المال



المصدر: ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية-دراسة حالة ماليزيا والسودان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، ص178-180.

2. مناهج واستراتيجيات تطوير الصناعة المالية الإسلامية: يرى خبراء المصرفية الإسلامية أنه يجب على المؤسسات المالية إتباع أسلوب الابتكار لمواكبة التطورات المالية السريعة، وإيجاد منتجات ذات كفاءة ومصدقية شرعية بتبني مجموعة من المناهج والاستراتيجيات.

1.2. مناهج تطوير الهندسة المالية الإسلامية: عدة مناهج يمكن للمؤسسات المالية استخدامها نلخصها فيما يلي:

- منهج المحاكاة: هو المنهج الأكثر ممارسة في واقع الصناعة المالية الإسلامية، يعتمد على تقليد المنتجات المالية التقليدية مع بعض الضوابط الشرعية،¹ لكن يعاب عليه أنه يبقى المالية الإسلامية في تبعية لنظيرتها التقليدية.

- منهج التحوير: يعتمد على تحوير منتجات شرعية للوصول إلى أخرى جديدة، أي اشتقاق منتج أو أكثر من منتجات أخرى قائمة. من عيوبه أن اشتقاق منتج أو أكثر

1 - Munawar Iqbal; Ausaf Ahmad et TriKllah Khan "DEFIS AU SYSTEME BANCAIRE ISLAMIQUE" Institut islamique de recherche et de formation, Banque Islamique de Développement ,P42.

يتطلب التأكد من أن الجديد متوافق مع الضوابط الشرعية.¹

- منهج الأصالة والابتكار: استكشاف وتحليل الاحتياجات الحقيقية للعملاء ثم تصميم المنتجات المناسبة لهم من خلال دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب الفنية المناسبة لها. يعد هذا المنهج أكبر تكلفة من سابقه، لكن أكثر جدوى وإنتاجية، فهو يحافظ على أصالة وشخصية المؤسسات المالية الإسلامية.²

2.2. استراتيجيات تطوير الصناعة المالية الإسلامية: من الاستراتيجيات التي تضبط عملية الابتكار المالي وتضمن نجاح البنوك الإسلامية، نذكر:³

- إستراتيجية الخروج من الخلاف الفقهي: أي التوفيق بين المذاهب الفقهية ولم الوحدة الفكرية لدى الأمة الإسلامية؛ فأى مشروع إسلامي معاصر يجب أن يضع ذلك كمتغيرات ضمن نموذج.

- إستراتيجية التميز في الكفاءة الاقتصادية: إستراتيجية الخروج من الخلاف الفقهي غير كافية للمبتكرات المالية الإسلامية، وإنما يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بنظيرتها التقليدية.

- إستراتيجية الاتفاق مع السياسات والتشريعات الحكومية: يجب على البنوك الإسلامية عند إعدادها للمبتكرات المالية مراعاة مصلحة الفرد والمجتمع وجعلها متطابقتين، فلا ينبغي تغليب مصلحة الفرد دون النظر للمصلحة العامة.

- إستراتيجية التميز في خدمة المجتمع: يجب على البنوك الإسلامية طرح مبتكرات مالية بخصائص نفعية وخيرية. فالمسلم إلى جانب انتفاعه بالمنتج يفكر في كسب الثواب، وبذلك تكون هذه البنوك متميزة في خدمة المجتمع المسلم.

رابعاً- تجربة السودان في الصناعة المالية الإسلامية: تجربة السودان في مجال الهندسة المالية تجربة فريدة من نوعها كون المصرفية السودانية تعمل وفق الشريعة الإسلامية.

1. تحليل تطور المنتجات المالية الإسلامية للمؤسسات المالية في السودان: وفقاً للصلاحيات الممنوحة لبنك السودان بموجب قانونه لإصدار صكوك التمويل الخاصة به وكذلك نيابة عن الحكومة، فقد أوكل هذا النشاط لشركة السودان للخدمات المالية. وقد قامت الشركة بالتعاون مع كل من وزارة المالية والهيئة العليا للرقابة الشرعية باستحداث

¹ - سامي السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2007، ص. 130-131.

² - نفس المرجع، ص. 131-132.

³ - أحمد محمد نصار، استراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الإسلامية، اقتصاد عربي ودولي-تقارير

العديد من الأوراق والصكوك المالية الإسلامية والتي يمكن إيجازها في الآتي:¹

1.1.1. شهادات المشاركة الحكومية (شهادة): تعرف اختصاراً بـ (شهادة) وهي عبارة عن ورقة مالية إسلامية تصدر بواسطة وزارة المالية وتقوم على صيغة المشاركة بفترة استحقاق سنة قابلة للتجدد وتبلغ القيمة الاسمية للورقة 500 جنيه وتوزع أرباحها سنوياً. الهدف من هذه الشهادة هو:

- إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر عمليات السوق المفتوحة بالتحكم في السيولة في ظل الشريعة؛

- تغطية جزء من العجز في الموازنة إذا كان من المعتاد تغطيته بطباعة أوراق نقدية أو ما يسمى بالاستدانة بالعجز من البنك المركزي حيث أن طباعة هذه الأوراق له آثاراً تضخمية على الاقتصاد الوطني؛

- تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار عن طريق نشر الوعي الادخاري وهو ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار؛

- خلق أوراق مالية إسلامية تكون بمثابة نواة للمساعدة في تطوير أسواق رأس المال المحلية.

والجدول الموالي يوضح تطور نشاط شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) خلال الفترة (2012-2015)

الجدول رقم 02: تطور نشاط شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) خلال الفترة (2012-2015)

الجهة	*2012			**2013			التغير			**2014			*2015			التغير %
	عدد الشهادات المباعة	نسبة المساهمة %	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	نسبة المساهمة %	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	نسبة المساهمة %	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	نسبة المساهمة %	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	نسبة المساهمة %	القيمة (مليون جنيه)	
بنك السودان المركزي	3,696,990	14.2	1,848.5	6,123,252	21.7	3,061.6	2,426,262	1,213.1	2,426,262	17.8	2,808.2	5,616,300	3,675,621	10.0	1,837.8	
المصارف	11,819,014	45.3	5,909.5	12,179,898	43.1	6,090.0	360,844	180.5	360,844	41.5	6,542.8	13,085,544	18,369,755	49.8	9,184.9	
الشركات والصناديق	7,287,122	28.0	3,643.6	6,344,081	22.4	3,172.0	(943,041)	(471.6)	(943,041)	27.5	4,340.1	8,780,168	10,879,588	29.5	5,439.7	
الجمهور	3,248,534	12.5	1,624.3	3,615,445	12.8	1,807.7	366,911	183.4	366,911	13.2	2,081.9	4,163,792	3,967,073	10.7	1,983.5	
الإجمالي	26,051,660	100.0	13,025.9	28,262,676	100.0	14,131.3	2,211,016	1,105.4	2,211,016	15,773.0	31,645,804	36,892,037	18,446.0	100.0	18,446.0	

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

من الجدول نلاحظ أن هناك تطور وزيادة إجمالي عدد الشهادات المباعة من سنة لأخرى خلال الفترة (2012-2015) بمعدل 41.60%. كما يظهر الجدول أن البنوك حازت على النصيب الأكبر من شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) بنسب فاقت

¹ - الصيغ الإسلامية، شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، <http://www.shahama-sd.com/ar/content/lsyg-lslmy>

40% ، تليها الشركات والصناديق بنسب تتراوح ما بين 20%-30%، ثم يليها البنك المركزي فالجمهور بالتناوب، فضلا عن انخفاض نسبة مساهمة بنك السودان المركزي من 21.7% سنة 2013 إلى 10% مع نهاية سنة 2015. ويوضح الجدول أدناه إصدارات شهادات شهامة خلال نفس الفترة:

الجدول رقم 03: إصدارات شهادات الحكومة (شهامة) خلال الفترة (2015-2012)

البيانات	2012	* 2013	التغير	2014	*2015	التغير %
الاكتتابات	3,031.1	2,905.3	(125.8)	3,193.2	2,974.3	(6.9)
التجديدات	9,994.5	11,226.0	1,231.5	12,579.9	15,471.7	23.0
التصفيات	1,145.1	1,783.1	638.0	1,554.5	301.2	(80.6)
متوسط الأرباح %	18.5	18.5	0.0	18.6	18.4	

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

من الجدول نلاحظ انخفاض الاكتتابات في الفترة (2013-2012) بمعدل 125.8%، ثم ارتفاعها من جديد سنة 2014، لتعاود الانخفاض سنة 2015 بمعدل 6.9%. نفس الشيء بالنسبة للتصفيات حيث سجلت انخفاضا بمعدل 80.6% خلال الفترة (2015-2013). بينما ارتفعت التجديدات خلال نفس الفترة من 9994.5 مليون جنيه سنة 2012 إلى 15471.7 مليون جنيه سنة 2015

2.1. شهادات الاستثمار الحكومية (صرح): عبارة عن ورقة مالية إسلامية تصدر بواسطة وزارة المالية وتقوم غالبا على صيغتي المضاربة والإجارة بفترات استحقاق من سنتين إلى ست سنوات غير قابلة للتجديد. تبلغ القيمة الاسمية للصك الواحد 100 جنيه وتوزع أرباحها ربع أو نصف سنوية. والجدول الموالي يوضح تطور نشاط شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة (2015-2012)

الجدول رقم 04: شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة 2012-2015

الجهة	2012		* 2013		**2014		*2015		التغير %
	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	
بنك السودان المركزي	3,355,178	335.5	0.0	0.0	1,839,072	183.9	1,839,072	183.9	0.0
المصارف	5,787,047	578.7	0.0	0.0	4,117,298	411.7	4,117,298	411.7	1.2
الشركات والصناديق	4,281,030	428.1	0.0	0.0	1,816,782	181.7	2,219,782	222.0	22.2
الجمهور	1,338,300	134.0	0.0	0.0	506,817	50.7	815,949	81.6	60.9
الإجمالي	14,761,555	1,476.3	0.0	0.0	8,279,969	828.0	9,042,101	904.2	9.2

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع عدد الشهادات المباعة خلال (2014-2015) بمعدل 9.2%، علماً أنه لم تسجل سنة 2013 تداولاً لشهادات الاستثمار الحكومية.

3.1. شهادات البنك المركزي (شهاب): عبارة عن ورقة مالية إسلامية أصدرت بواسطة البنك المركزي وتقوم على صيغة الإجارة بفترة استحقاق عشر سنوات وتبلغ القيمة الاسمية للورقة 1000 جنيه وتوزع العائد عليها بصورة شهرية ثابتة. والجدول الموالي يوضح تطور نشاط شهادات البنك المركزي (شهاب).

الجدول رقم 05: شهادات البنك المركزي (شهاب) خلال الفترة (2012-2015)

البيان	* 2012		** 2013		**2014		*2015	
	عدد الشهادات (مليون جنيه)	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات (مليون جنيه)	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات (مليون جنيه)	القيمة (مليون جنيه)	عدد الشهادات (مليون جنيه)	القيمة (مليون جنيه)
رصيد بنك السودان المركزي عند بداية العام	42,619	42.6	60,609	60.6	243,9	243,871	0.0	0.0
الشهادات المباعة	10,000	10.0	0.0	0.0	00	00	00	00
الشهادات المشتراة	27,990	28.0	125,221	125.2	58,0	58,041	0.0	0.0
رصيد بنك السودان المركزي عند نهاية العام	60,609	60.6	185,830	185.8	185.8	185,830	0.0	0.0
صافي الشهادات لدى المصارف	183,262	183.3	58,041	58.0	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يتضح من الجدول أنه خلال (2012-2013) سجل انخفاض موقف الشهادات لدى المصارف بمعدل 68.4%، وارتفاع رصيد بنك السودان المركزي سنة 2012 بمعدل 206.6%. كما نلاحظ أنه تمت تصفية شهادات إجارة البنك المركزي شهاب لدى المصارف سنة 2014 وآلت ملكيتها لبنك السودان المركزي. أما فيما يخص تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ فنجد مساهمة كل صيغة خلال (2012-2015) كما يلي:

الجدول رقم 06: تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ خلال الفترة (2012-2015)

الصيغة	2012	نسبة المساهمة %	*2013	نسبة المساهمة %	التغير %	2014	نسبة المساهمة %	*2015	نسبة المساهمة %	التغير %
المربحة	12,021.9	49.9	18,012.7	53.2	49.8	20,180.4	52.2	26,968.5	49.8	33.6
المشاركة	2,636.9	10.9	3,740.7	11.1	41.9	3,625.3	9.4	3,822.8	7.0	5.4
المضاربة	1,296.3	5.4	1,772.9	5.2	36.8	2,086.5	5.4	3,582.2	6.6	71.7
السلم	459.8	1.9	665.3	2.0	44.7	1,464.2	3.8	1,622.9	3.0	10.8
المقاولة	2,160.1	8.9	3,929.5	11.6	81.9	5,178.3	13.4	8,402.2	15.5	62.3
الإجارة	89.6	0.4	331.2	1.0	269.6	144.6	0.4	200.2	0.4	38.5
استئصال	20.1	0.1	32.4	0.1	61.2	43.2	0.1	47.2	0.1	9.3
قرض حسن	125.5	0.5	99.6	0.3	(20.6)	208.7	0.5	120.9	0.2	(42.1)
أخرى**	5,292.7	22.0	5,238.2	15.5	(1.0)	5,747.4	14.8	9,426.3	17.4	64.0
إجمالي التمويل	24,102.8	100.0	33,822.5	100	40.3	38,678.6	100	54,193.2	100.0	40.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

نلاحظ أن أكبر مساهمة لتدفق التمويل كانت لصيغة المربحة التي فاقت 49% من إجمالي التمويل خلال فترة الدراسة، وذلك للخبرة الطويلة للبنوك في ممارسة التمويل بهذه الصيغة وسهولة تطبيقها، بالإضافة إلى قلة التكاليف الإدارية والإشرافية مع ضمان العائد والربحية. وتدفق التمويل بصيغة المقاولة بنسبة تقدر ما بين 8.9-15.5% فالما مشاركة (شهادة) 7-11.1%، ثم المضاربة (صرح) 5.2-6.6%، فالإجارة (شهاب) 0.4-1%، والنسب الباقية كانت لمساهمة تدفق التمويل بصيغ أخرى وبصورة عامة يمكن القول أن الصكوك التي تم إصدارها (شهادة، صرح، شهاب) قد ساهمت مجتمعة بفعالية في مشاريع التنمية والبنى التحتية وإدارة السياسة النقدية.

2. ما يستخلص من التجربة السودانية

- انفراد السودان في مجال الصكوك الإسلامية من خلال استخدامه لصيغ تمويلية مخطرة (المشاركة والمضاربة)؛
- بنك مركزي يعمل وفق الضوابط الشرعية مع أدوات للسياسة النقدية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- وجود قطاع مالي متكامل تنظيمياً وتشريعياً، مهيكل بطريقة متوازنة بين جهازه المصرفي وسوقه المالي، مما يساعد على ابتكار وتطوير منتجات جديدة؛
- المنتجات المالية آخذة في التطور والنمو بشكل واضح من سنة لأخرى، سواء من حيث العدد أو الحصص السوقية، كما أن الطلب على هذه المنتجات في تزايد مما أدى إلى الاعتماد عليها في إدارة السيولة؛

خاتمة

حظيت الهندسة المالية باهتمام بالغ من قبل المؤسسات المالية، وذلك للمدور الأساسي الذي تقوم به، من خلال ابتكار وتطوير منتجات مالية تعتبر العامل الأساسي للنمو والاستمرارية، وفرض بقائها في السوق. لكن مع تسارع الأحداث الاقتصادية وثورات المعلومات والتكنولوجيا بدأت عيوب الهندسة المالية في الكشف، خصوصا بعدما لم تصمد الكثير من المؤسسات المالية في وجه الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، هذه الأخيرة غيرت المفاهيم وأظهرت فشل الهندسة المالية التقليدية التي لم تستطع حتى المحافظة على كيان تلك المؤسسات. كل هذا أدى إلى الاهتمام بالهندسة المالية الإسلامية التي تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية، من خلال إيجاد مبتكرات ومنتجات مالية تحمل تلك الصفات هدفها استقرار المؤسسات المالية الإسلامية واستقرار النظام المالي العالمي بشكل عام.

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرض إلى الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية من خلال التطرق لمفهوم الهندسة المالية الإسلامية وخصائصها والمبادئ التي تقوم عليها لابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية تفي بالحاجة وتضمن استمرارية المؤسسات المالية وتعظم منافعها.

التائج: توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- تمكنت الصناعة المالية من تجاوز مرحلة الانطلاق بنجاح، فعددها اليوم في تزايد ملفت للنظر؛
- تبني الصناعة المالية مفهوم الهندسة المالية وفق ضوابط شرعية تقوم على عدة مناهج كالمحاكاة، التحوير والأصالة من أجل الوصول إلى منتجات مميزة ذات كفاءة اقتصادية ومصدقية شرعية؛
- تضم الهندسة المالية الإسلامية العديد من المنتجات المالية أهمها: الأدوات التمويلية (المرابحة، المشاركة،...) والمنتجات المالية القابلة للتداول كالمصكوك الإسلامية وغيرها من المنتجات الأخرى؛
- معرفة البنك المركزي لفلسفة عمل النظام المالي الإسلامي يساعد على تطوير الصناعة المالية الإسلامية، ومن ثم الاقتصاد ككل؛
- تميز التجربة السودانية صورة للعمل المصرفي الإسلامي الناجح، فنظامها المالي يعمل بشكل كلي وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- تعمل المصكوك الإسلامية على تحريك الموارد المالية، فازداد حجمها ونوعها يعمل على تقوية السوق واتساعها؛
- تدار السيولة من خلال عملية التصكيك، هذه الأخيرة أداة من أدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة).

كيفية تجاوز التحديات؟

- الإدراك بأهمية الهندسة المالية الإسلامية للمؤسسات المالية وللأسواق المالية؛
 - العمل على تكوين متخصصين في الهندسة المالية الإسلامية بالتعاون الفقهاء والاقتصاديين تجنباً للاختلاف الفقهي.
- مصادر ومراجع البحث

❖ باللغة العربية

1. أحمد محمد محمود نصار، ضوابط الإجارة الموصوفة في الذمة وتطبيقاتها في تمويل الخدمات في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم لندوة البركة الثلاثون للاقتصاد الإسلامي رمضان 2009.
2. أشرف محمد دوابة، شهادات الاستثمار القابلة للتداول: رؤية اقتصادية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، الشريعة والقانون، الامارات العربية المتحدة، 2004.
3. أحمد محمد نصار، استراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الإسلامية، اقتصاد عربي ودولي - تقارير وحوارات، <http://pbf.org.ps/site/?q=pages/view/9329>.
4. بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة - الأردن 2007.
5. سامي السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2011.
6. سامي السويلم، التحول في التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2007.
7. رفيق يونس المصري، بيع العربون وبعض المسائل المستحدثة فيه، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سورية، 2009.
8. عبد الله العمراني، العقود المالية المركبة - دراسة فقهية تأصيلية -، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، السعودية، 2010.
9. عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي، "نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 11، 1999.

10. فتح الرحمن علي محمد صالح، "أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة المصرفي، العدد 26، بنك السودان، ديسمبر 2002.
11. كمال توفيق حطاب، نحو سوق مالية إسلامية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.
12. كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي-3 جوان 2009.
13. مجلة المجمع الفقهي، القرار الخامس، الدورة الخامسة عشره، 1998.
14. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2007.
15. هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الصكوك الاستثمارية الإسلامية ما لها وما عليها، تقارير صحفية.

❖ باللغة الأجنبية

1¹Berger.A and L. Mester, "Inside the Black box: What explains differences in the efficiencies of financial institutions", Journal Of banking and Finance, Vol 21, 2011.

2. Munawar Iqbal; Ausaf Ahmad et Trikllah Khan "Defis au islamique de recherche et de système bancaire islamique" Institut formation, Banque Islamique de Développement.

مواقع الانترنت

www.bankofsudan.org/arabic/period/masrafi/vol_26/masrafi_26.htm.

www.shahama-sd.com/ar/content/lsyg-Islmy

اتجاهات ومحددات الإنفاق الصحي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2014) باستخدام أسلوب تحليل بيانات (Panel)

د. بومعارف الياس * د. صاوي مراد **

الملخص

إن النمو السريع للنفقات الصحية أصبح مصدر قلق كبير بالنسبة لجميع الأطراف المستفيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات التي تناولت موضوع محددات الإنفاق الصحي في الدول والاقتصادات المتقدمة، هناك القليل منها التي ركزت على الدول النامية وبالأخص دول منطقة (MENA).

استخدمت الدراسة أسلوب تحليل (Panel) لـ 18 دولة من المنطقة على مدى 20 سنة من سنة 1995 حتى سنة 2014. وقد أظهرت النتائج أن معدل نمو النفقات الصحية (340%) خلال فترة (1995-2014) قد فاق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (125%) خلال نفس الفترة. كما توصلت الدراسة إلى أن كل من الدخل، الإنفاق العمومي، فئة الشيخوخة، تحسن الصرف الصحي هي العوامل المتحركة في نمو النفقات الصحية لدول المنطقة خلال الفترة (1995-2014). وبالتالي وجب عدم ربط نمو النفقات الصحية بالدخل ولكن بالحالة الصحية والوبائية لسكان المنطقة، كما أن تحميل الأفراد مسؤولية الإنفاق الصحي سيدهم حتما في خفض مستوى الإنفاق الصحي لدول منطقة (MENA).

الكلمات الافتتاحية: الإنفاق الصحي، الناتج المحلي الإجمالي، محددات الإنفاق الصحي، منطقة (MENA).

Abstract:

The rapid growth of health spending has become a major concern for all Stakeholders in the Middle East and North Africa region. Despite the fact that many of the studies that have addressed the issue of the determinants of health expenditures in the developed economies, there are few of them,

* أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة فرحات عباس - سطيف 1.
** أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة 08 ماي 1945 - قالمة .

which focused on developing countries and particularly MENA countries. The study uses Panel Analysis Method for the 18 countries of the region over 20 years from the 1995 until the year 2014. The results showed that the growth of health expenditures rate (340%) during the period (1995-2014) has exceeded GDP growth rate (125%) during the same period. The study also found that Income, public Spending, Elderly category, Improved Sanitation are the Determinants of the MENA health expenditures growing during the period (1995-2014). The study suggests the disengagement between the health expenditures and income and the MENA health expenditures must be linked to the people epidemiological situation. In addition, making people responsible of their health spending will inevitably reduce the level of health spending in MENA.

Key words: health expenditures, gross domestic product (GDP), the determinants of health expenditures, MENA region.

مقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) مثلها مثل باقي مناطق العالم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمة التعاون الاقتصادي) ارتفاعاً مذهلاً في النفقات الصحية طيلة الـ 20 سنة الماضية. هذا الارتفاع في النفقات الصحية كان محل نقاش كبير من قبل الفاعلين في الشؤون الصحية لدول المنطقة بسبب أن معدل نمو النفقات الصحية فاق معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي (الثروة). حيث أصبحت النفقات الصحية تمثل ضغوط حقيقية على الموازنات العامة لدول منطقة (MENA) بسبب أن الحصة الأكبر من النفقات الصحية متأتية من مصادر عمومية، كما أن الظروف الأمنية وانخفاض مستوى الدخل للعديد من دول المنطقة تعد تهديداً آخرًا لاستقرار الأنظمة الصحية.

تنقسم المقالة إلى محورين، المحور الأول خاص بالتعرف على اتجاهات الإنفاق الصحي الكلي والفردية وعلاقته بالنتائج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، والمحور الثاني متعلق بمحددات النفاق الصحي، أخيراً تم مناقشة النتائج وتقديم الاقتراحات.

1- التصور النظري ومشكلة الدراسة:

مع التزايد المطرد لعدد السكان وارتفاع معدل الأمل في الحياة وانخفاض معدل الوفيات بسبب ارتفاع في مستوى الدخل وما صاحبه من ارتفاع في الطلب على الرعاية

الصحية وانتشار الأمراض المرتبطة بنمط الحياة وارتفاع في مستوى الطموح لتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية المقدمة وانتشار التامين الصحي الإلزامي، أصبحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المناطق التي تشهد ارتفاعاً مطرداً في النفقات الصحية، وبالتالي وجب معرفة اتجاهات الإنفاق الصحي ومحدداته في دول المنطقة من أجل التحكم فيه خاصة وأن معظم دول المنطقة بدأت تعاني من سوء المستوى الصحي خاصة في مجال الكفاءة والتكفل بالمرضى. لذلك تركز إشكالية الدراسة على الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي اتجاهات ومحددات الإنفاق الصحي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي اتجاهات الإنفاق الصحي في منطقة (MENA) ؟
 - ما هي محدّدات الإنفاق الصحي في منطقة (MENA) ؟
- 2- الأهمية العلمية والتطبيقية لموضوع الدراسة :

- إن معرفة اتجاهات الإنفاق الصحي لدول المنطقة يعد ركيزة أساسية لبناء استراتيجيات وسياسات بديلة للتوجهات الحالية.

- هذه الدراسة تعد منطلقاً للبدء في دراسات أخرى تعالج إشكالية نمو النفقات الصحية في دول منطقة (MENA)

3- الأهداف النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة:

- معرفة اتجاهات الإنفاق الصحي في دول المنطقة ومدى اختلاف نمو النفقات الصحية باختلاف مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛
- مقارنة مستويات الإنفاق الصحي الكلي والفردى بين دول المنطقة وبين منطقة (MENA) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

4- فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: إن اتجاهات الإنفاق الصحي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي في تزايد مطرد، إلا أن مستويات الإنفاق الصحي المحققة من قبل دول المنطقة لا زالت بعيدة مقارنة بتلك المحققة من قبل الدول والاقتصادات المتقدمة.

- الفرضية الثانية: بسبب الضعف الاقتصادي لمعظم دول المنطقة، فإن المحددات الاقتصادية الممثلة في الدخل الفردي ومساهمة الدولة في النفقات الصحية الوطنية تمثل

المحددات الرئيسية لنمو النفقات الصحية للمنطقة.

5- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل بعض المؤشرات الصحية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موضحين في ذلك تطور النفقات الصحية الإجمالية ولل فرد وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي، كما تم استخدام المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يحدد المتغيرات التي تتحكم في نمو الإنفاق الصحي في دول (MENA) من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (STATA 13)

6- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تكمن الحدود المكانية في دراسة سلوك الإنفاق الصحي ومحدداته لـ 18 دولة من دول منطقة (MENA)، وتم استثناء الجمهورية العربية السورية لعدم توفر البيانات في الحدود الزمنية للدراسة.

- الحدود الزمنية: تكمن الحدود الزمنية لهذه الدراسة من خلال عرض سلسلة زمنية للفترة الممتدة بين 1995-2014 لتطور الإنفاق الصحي والمحددات النظرية لنمو النفقات الصحية لدول المنطقة.

7- الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع

- دراسة (Miloud Lacheheb, Norashidah Med Nor , Imdadullah Baloch) سنة 2014 والمعنونة بـ «النفقات الصحية، التعليم والنمو الاقتصادي في منطقة (MENA)»: (1) بحثت هذه الدراسة العلاقة بين الإنفاق على الصحة، التعليم والنمو الاقتصادي في دولة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام تحليل (Panel). وتوصلت إلى وجود علاقة بين المتغيرات الثلاثة السابقة للفترة (1995-2010) لـ 20 دولة من منطقة (MENA). وأهم نتيجة توصلت إليها الدراسة هو أن الإنفاق على الصحة والتعليم له دور إيجابي في النمو الاقتصادي، كما أن تكوين رأس المال الإجمالي بشكل إيجابي له دور غير معنوي في النمو الاقتصادي للمنطقة، وبالتالي الاستثمار في الرأس مال البشري وهما الصحة والتعليم لهم أثر في زيادة الدخل في المنطقة.

- دراسة (Mehrara, Mohsen; Fazaeli, Ali Akbar; Fazaeli, Amir) سنة 2012 والمعنونة بـ «العلاقة بين النفقات الصحية

(1) - Miloud Lacheheb, Norashidah Med Nor , Imdadullah Baloch, Health Expenditure, education and Economic Growth in MENA Countries, Online at <https://mpr.aub.unimuenchen.de/60388/> MPRA Paper No. 60388, posted 5 December 2014 05:32 UTC.

والنمو الاقتصادي في منطقة (MENA) :» (2) إن حصة النفقات الصحية من الدخل المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة في كثير من الأحيان هي أعلى من الحصة المسجلة في الدول النامية. وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي ينتج عنه زيادة في النفقات الصحية. بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الإنفاق الصحي والنمو الاقتصادي باستخدام التكامل المشترك لعينة من 13 دولة من منطقة (MENA) للفترة (1995-2005). وأشار اختبار جذر الوحدة أن السلسلة الزمنية الخاصة بالنفقات الصحية والنتائج المحلي الإجمالي هي غير ثابتة. وعلى الرغم من ذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الصحي والنتائج المحلي الإجمالي. كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة الإنفاق الصحي من الناتج المحلي الإجمالي تتناقص مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن الرعاية الصحية لا تمثل ترفاً في دول المنطقة.

- دراسة (Mehrara, Mohsen; Fazaeli, Ali Akbar; Fazaeli, Amir)
« تأثير نفقات الرعاية الصحية على النتائج الصحية في منطقة (MENA) » (2) كان الهدف من هذه الدراسة هو توضيح أثر نفقات الرعاية الصحية على النتائج الصحية لـ 19 بلداً من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل (Panel) بناءً على معطيات المنظمة العالمية للصحة والبنك الدولي للفترة (1990-2010) لتقدير أثر النفقات الصحية العمومية والخاصة على الوفيات دون السن الخامسة ومعدل الوفيات الأمهات. وقد توصلت الدراسة إلى أن النفقات الصحية العمومية والخاصة تحسن من معدل الوفيات الأقل من خمس سنوات ومعدل وفيات الأمهات في منطقة (MENA). كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن تحسين فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب، وزيادة حصة تطهير الولادات من قبل العاملين في المجال الصحي، ومعدل محو أمية الكبار يحد أيضاً من معدل ارتفاع وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات.

(2) - Mehrara, Mohsen; Fazaeli, Ali Akbar; Fazaeli, Amir Abbas; Fazaeli, Ali Reza, The Relationship between Health Expenditures and Economic Growth in Middle East & North Africa (MEAN) Countries, , International Journal of Business Management & Economic Research:2012. Vol. 3 Issue 1. p425.

(2) -- Fevzi Akinci, Samer Hamidi, Farrukh Suvankulov, Alisher Akhmedjonov, Examining the Impact of Health Care Expenditures on Health Outcomes in the Middle East and N. Africa, Journal of Health Care Finance, Vol 41, No 1, July 2014, p.1-23

المحور الأول: اتجاهات الإنفاق الصحي لمنطقة (MENA) للفترة (1995-2014)

إن مصطلح (MENA) (3) هو اختصار باللغة الإنجليزية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذه المنطقة تمتد من موريتانيا في شمال إفريقيا إلى إيران في الشرق الأوسط، بتعداد سكاني يبلغ أكثر من 366 مليون نسمة سنة 2014، بما يعادل 6% من مجموع سكان العالم. فحسب تصنيف البنك العالمي هناك 19 دولة تنتمي لهذه المنطقة، 6 دول من شمال إفريقيا وهي الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا و13 دولة من الشرق الأوسط وهي قطر، البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، عمان، لبنان، الأردن، إيران، العراق، جيبوتي، سوريا واليمن. تلك المنطقة احتياطات هائلة من النفط والغاز الطبيعي الضروري للحفاظ على النشاط الاقتصادي العالمي. ووفقاً لمجلة النفط والغاز، تستحوذ المنطقة على 60% من الاحتياطي العالمي للنفط و45% من احتياطات العالم من الغاز الطبيعي، كما أن 8 دول من 12 عضواً من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) هي من منطقة (MENA)، لكن على الرغم من هذه الثروة الطاقوية الهائلة، تشهد معظم دول المنطقة انخفاضاً في التنمية الاقتصادية وارتفاعاً في مؤشرات البطالة خاصة بين فئة الشباب مما نتج عنه ما يسمى بالربيع العربي الذي مس عدة دول من المنطقة. على الرغم من التشابه الكبير في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بين دول المنطقة، إلا أنه هناك اختلاف في مستويات الدخل. فاعتماداً على مؤشر الدخل الوطني للفرد (GNI) المعتمد من قبل البنك العالمي، تنقسم دول المنطقة إلى 3 مستويات:

- دول ذات الدخل أقل من المتوسط، ونجد فيها مصر، جيبوتي، موريتانيا، المغرب، تونس، سوريا واليمن؛
- دول ذات الدخل أعلى من المتوسط وتحتوي على الجزائر، إيران، العراق، الأردن، لبنان وليبيا،
- دول ذات الدخل الأعلى وتشمل دول الخليج، حيث نجد البحرين، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت وعمان.

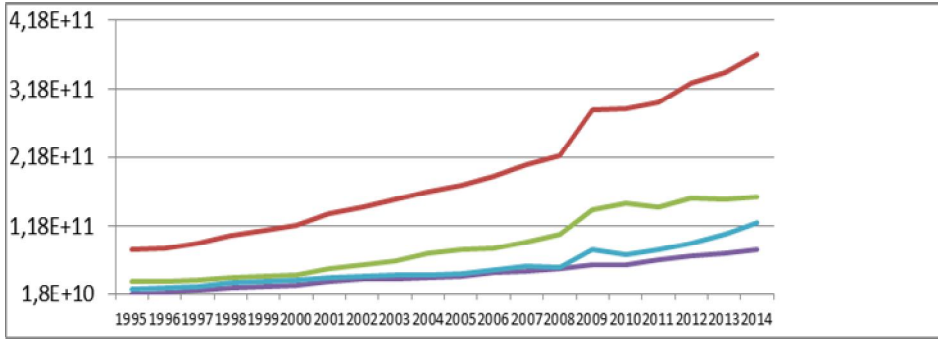
1. تطور الإنفاق الصحي الكلي للمنطقة خلال الفترة (1995-2014)

شهدت المنطقة ارتفاعاً مذهلاً في النفقات الصحية الوطنية خلال الفترة (1995-2014). فقد انتقلت النفقات الصحية للمنطقة من 83.371 مليار دولار سنة 1995 إلى 366.631 مليار دولار سنة 2014، بارتفاع يقدر بأكثر من 340%، بزيادة سنوية تقدر بالمتوسط 17% (شكل رقم 1). هذا الارتفاع كان أعلى من نسبة الارتفاع في دخل المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة والتي لم تتجاوز حدود 125%.

(3) - Middle East and North Africa.

بمعنى أن نسبة ارتفاع النفقات الصحية الوطنية للدول المنطقة كان أكثر من نسبة ارتفاع الثروة الوطنية، وهذا ما يشكل تهديد حقيقي لدول المنطقة خاصة وأن معظم النفقات الصحية ممولة من القطاع العمومي.

شكل رقم (1): تطور الإنفاق الصحي الكلي لمنطقة (MENA) خلال الفترة (2014-1995)



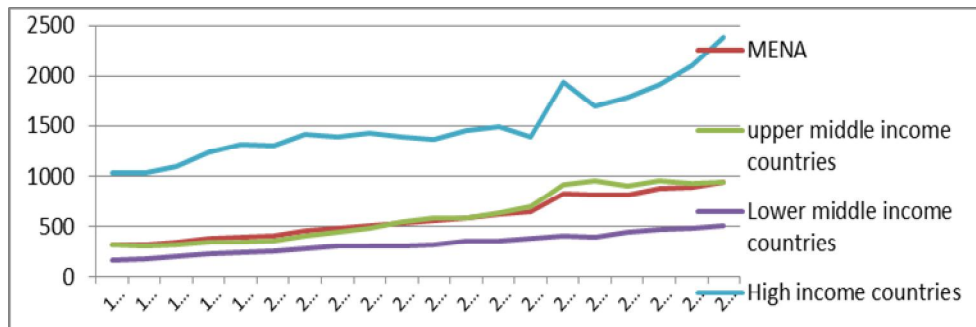
المصدر: معطيات البنك الدولي

وقد عرفت البلدان ذات الدخل المرتفع ارتفاعا في النفقات الصحية بأكثر من 358% للفترة (2014-1995) وهو أعلى من مستوى ارتفاع الإنفاق الصحية للمنطقة، ما يتماشى مع العديد من الدراسات التي تؤكد على أن الدخل هو أهم محدد للإنفاق الصحي. كذلك الشأن بالنسبة للدول ذات الدخل الأقل من المتوسط والأعلى من المتوسط والتي عرف إنفاقهما الصحي بزيادة تقدر بـ 345.60% و 323.94% على التوالي خلال الفترة (2014-1995). هذا الارتفاع في الإنفاق الصحي على الرغم من قلة الدخل مرده إلى المتطلبات الصحية لهذه الدول في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت سلبا على المستوى الصحي للمواطنين.

2. تطور الإنفاق الصحي الفردي للمنطقة خلال الفترة (2014-1995)

بلغ نصيب الفرد من النفقات الصحية الوطنية لمنطقة (MENA) 943.32 دولار سنة 2014، بارتفاع يقدر بـ 199.38% مقارنة بسنة 1995. هذا المستوى من الإنفاق الصحي وعلى الرغم من ارتفاعه يبقى بعيدا عن المستويات المحققة من قبل الدول المتقدمة. ففي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بلغ مستوى الإنفاق الصحي للفرد مقدار 4697.83 دولار أمريكي سنة 2014. ولكن ما يلاحظ أن نسبة ارتفاع الإنفاق الصحي الوطني للمنطقة لم ينتج عنه ارتفاع مماثل في نصيب الفرد من النفقات الصحية الوطنية. فالفرق بينها وصل إلى أكثر من 140%، وهذا ناتج عن أن نسبة ارتفاع الدخل المحلي الإجمالي كانت أقل من نسبة ارتفاع عدد السكان.

الشكل رقم (2): تطور النفقات الصحية للفرد للمنطقة خلال الفترة (1995-2014).



المصدر: معطيات البنك الدولي

يتضح من الشكل رقم 2 أن الدول ذات الدخل المرتفع تنفق على الفرد أعلى من المتوسط العام، فقد بلغ الإنفاق الصحي للفرد لهذه الفئة من الدول ما قيمته 2380 دولار أمريكي سنة 2014، بارتفاع يقدر بـ 132.5% بمستوى الإنفاق لسنة 1995 والذي بلغ 1025.51 دولار، وهو أعلى بكثير من مستوى تطور الدخل الفردي والذي لم يتجاوز 22% خلال نفس الفترة. كذلك الشأن بالنسبة للدول ذات الدخل العلي من المتوسط، حيث بلغت نسبة زيادة النفقات الصحية للفرد مت نسبته 200.52% خلال الفترة (1995-2014)، أعلى بكثير من نسبة زيادة الدخل الفردي والتي وصلت الى حدود 48%. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الدخل بالنسبة للدول ذات الدخل الأقل من المتوسط، فإن نسبة ارتفاع نصيب الفرد من النفقات الصحية الكلية بلغ 214.46% خلال نفس الفترة، مقارنة بالارتفاع في الدخل لم يتجاوز 56%.

فيما يلي مقارنة للنفقات الصحية بين منطقة (MENA) ومنطقة (OECD) خلال 2014.

جدول رقم (1): هيكل النفقات الصحية لمنطقة (MENA) خلال سنة 2014

البلدان	عدد السكان	الدخل الفردي بـ \$	النفقات الصحية		تمويل النفقات الصحية	
			الفردى بـ \$	% من (GDP)	عمومي	خاص
(MENA)	388661239	11971.51	943.32	05.50	61,18	38.82
ذات الدخل المرتفع	51495857	56034.83	2380.80	03.68	78,59	21.41
ذات الدخل	171638434	14999.83	937.12	06.40		39.16

	60,84					الأعلى من المتوسط
55.58	44,12	06.42	502.54	8320.47	165526948	ذات الدخل الأقل من المتوسط
36.84	63.16	12.35	4697.83	39635.99	1274981875	منظمة (OECD)

Source: The world Bank Data.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم 1، انخفاض مستويات الإنفاق الصحي بانخفاض مستوى الدخل، فالفرد في منطقة (MENA) ينفق بالمتوسط ما مقداره 7.87% من دخله على الصحة، في حين أن الفرد في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ينفق بالمتوسط تقريبا 12% من دخله على الصحة. حتى داخل المنطقة هناك تباين كبير في مستويات الإنفاق باختلاف مستويات الدخل. ففي البلدان ذات الدخل المرتفع والتي تشمل دول الخليج، ينفق الفرد بالمتوسط 4.24% من دخله على الصحة، في حين أن الدول ذات الدخل المتوسط تنفق بالمتوسط 6.14% من دخلها على الصحة، وهذا يدل على نقص الاهتمام الذي توليه السلطات العمومية لدول منطقة (MENA) لمسألة الصحة. كما نجد أن الحصة الأكبر من النفقات الصحية في معظم الدول والمناطق في العالم تحملها السلطات العمومية بسبب الطابع الحساس والاجتماعي لقضية الصحة. فالمتوسط أكثر من 60% من النفقات الصحية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمول من موارد عمومي، ولا يختلف هذا بالنسبة لمنطقة (OECD)، حيث بلغت الموارد العمومية المخصصة للصحة ما نسبته 63.16%. في حين بينت النتائج ضعف الموارد العمومية المخصصة لقطاع الصحة في الدول ذات الدخل الأقل من المتوسط لمنطقة (MENA) بسبب ضعف الدخل المحلي الإجمالي، حيث لم تتجاوز نسبة التمويل 45%.

المحور الثاني: محددات الإنفاق الصحي لمنطقة (MENA) للفترة (1995-2014)

العدد من الأساليب الإحصائية استخدمت لنمذجة النفقات الصحية. البعض استخدم بيانات الأسر ومقطعات سكانية، البعض الآخر استخدم البيانات الاقتصادية. بعض الدراسات استخدمت تقنيات (Cross Sectional Techniques)، البعض الآخر استخدم تقنيات (Panel Data Techniques). كذلك هناك من استخدم الأساليب الثابتة والديناميكية في تحليل نمو النفقات الصحية، وفي الكثير من الأحيان كانت النتائج متباينة.

عادة ما تصنف محددات نمو النفقات الصحية على محددات ديموغرافية ومحددات

غير ديموغرافية. (1) المحددات الديموغرافية تتصل بالهيكل العمري والطبيعة الحضرية للسكان، في حين أن المتغيرات غير الديموغرافية متصلة بالدخل وأساليب تمويل النفقات الصحية.

إن أهم محدد للإنفاق الصحي هو الدخل (2) حيث توصلت العديد من الدراسات أنه كلما زادت ثروة البلدان زاد إنفاقها على الصحة. فالعلاقة بين الإنفاق على الرعاية الصحية للفرد والدخل الفد، تم تحليلها بكثافة بداية من أبحاث (Kleiman, E.) سنة 1974 (3) وأبحاث (Newhouse J. P.) سنة 1977. (4) هذان الباحثان أكدوا على العلاقة الطردية القوية بين الإنفاق الصحي الفردي والدخل الفردي في الدول المتقدمة، وأن الدخل الإجمالي يفسر نسبة عالية في الاختلاف في الإنفاق الصحي، وغالبية الدراسات ذات الصلة أثبتت أن الإنفاق الصحي هو دالة للدخل. تعد طرق تمويل القطاع الصحي من المتغيرات غير الديموغرافية التي تتحكم في نمو النفقات الصحية الوطنية. حيث أن العديد من الدراسات أكدت على أن تمويل قطاع الصحة من قبل الدولة له علاقة سببية إيجابية مع مستويات الإنفاق على الصحة. (5) ، من بين المتغيرات الديموغرافية المؤثرة على نمو النفقات الصحية نجد التركيبة السكانية . ففي الآونة الأخيرة، أصبح تأثير عامل السن من بين الاهتمامات الرئيسية للعديد من الدول النامية. فالاختلافات في الفئات العمرية نتج عن الاختلاف في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية. (6) وتفسر ذلك، أن فئات عمرية معينة كالفئة العمرية الأقل من 15 سنة والفئة العمرية الأكثر من 65 سنة هم الأكثر طلبا على موارد

(1) - OECD (2013), "What Future for Health Spending?", OECD Economics Department Policy Notes, No. 19 June 2013

(2) - Getzen TE. 2000. Health care is an individual necessity and a national luxury: applying multilevel decision models to the analysis of health care. Journal of Health Economics 19: 259–270.

(3) - Kleiman, E., 1974. The determinants of national outlay on health. In: Perlman (Ed.), The Economics of Health and Medical Care. John Wiley & Sons, New York.

(4) - Newhouse J. P. Medical-care expenditure: a cross-national survey. Journal of human resources. 1977. pp. 115–125

(5) - Xu Kea , Priyanka Saksena and Alberto Hollyb,c, The Determinants of Health Expenditure: A Country-Level Panel Data Analysis, World Health Organization, Geneva, Switzerland b. University of Lausanne, Geneva, Switzerland c. Nova University, Lisbon, Portugal December 2011

(6) - Abdur Razzaque Sarker1*, Rashidul Alam Mahumud1,2, Marufa Sultana1 , Sayem Ahmed1 , Wahid Ahmed1 and Jahangir AM Khan, The impact of age and sex on healthcare expenditure of households in Bangladesh, Springer Plus (2014) 3: 435, p.1.

الرعاية الصحية. (7) كما أكدت دراسات أخرى أن معدل الأمل في الحياة يعد واحدا من المفاتيح الأساسية لنمو النفقات الصحية، فقد أكدت دراسة (Elisabeta Jaba.al) على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النفقات الصحية ومعدل الأمل في الحياة. كذلك الشأن بالنسبة للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية والذين يستفيدون من سهولة منال الخدمة الصحية، سيسهم في نمو النفقات الصحية. (8)

1- متغيرات الدراسة استخدمت الدراسة الإنفاق الصحي للفرد مقيما بالدولار الأمريكي (HEPC) كمتغير تابع والمحددات: الدخل الفردي مقيما بالدولار (GDPC)، الفئة العمرية العمرية الأقل من 15 سنة (POP15)، الفئة العمرية الأكثر من 65 سنة (POP65)، نسبة النفقات الصحية العمومية إلى مجموع النفقات الصحية الكلية (PHE)، نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي محسن (ISF) ومعدل الأمل في الحياة (ERB).

2- نموذج الدراسة: إن هدف الدراسة هو إيجاد علاقة بين النفقات الصحية لمنطقة (MENA) ومحدداتها. وقد استخدمت الدراسة نموذج (Panel) التالي لتحديد

$$\text{العلاقة: } HEPC_{it} = B_0 \times GDP_{it}^{B1} \times POP15_{it}^{B2} \times POP65_{it}^{B3} \times PHE_{it}^{B4} \times ISF_{it}^{B5} \times ERB_{it}^{B6}$$

حيث (L) بلدان المنطقة و (t) تمثل عنصر الزمن أي السنوات من سنة 1995 الى سنة 2014.

تم تحويل النموذج السابق إلى الشكل اللوغارتمي (L)، حيث يصبح النموذج كما يلي:

$$LHEPC_{it} = B_0 + B_1 LGDPC_{it} + B_2 LPOP15_{it} + B_3 LPOP65_{it} + B_4 LPHE_{it} + B_5 LISF_{it} + B_6 LERB_{it}$$

3- اختصار مدى استقرار السلاسل الزمنية: من خلال نتائج الجدول 2، لاستقرارية (Stationary) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وهذا باستخدام اختبار (Levin-Lin-Chu unit-root) واختبار (Breitung unit-root) والذي يعدان من بين الاختبارات الأكثر استخداما في قياس استقرار السلاسل الزمنية. مما

(7) -- MINIAR BEN AMMAR SGHARI1 & SAMI HAMMAMI, IMPACT: International Journal of Research in Business Management (IMPACT: IJRBM) ISSN(E): 2321-886X; ISSN(P): 2347-4572 Vol. 2, Issue 2, Feb 2014, p.53
(8) -Elisabeta Jaba. Christiana Brigitte Balan..Ioan-Bogdan Robu, The Relationship between Life Expectancy at Birth and Health Expenditures Estimated by a Cross-country and Time-series Analysis, Procedia Economics and Finance ةVolume 15, 2014.p.108

يعني أن خصائص هذه السلسلة الزمنية لا تتغير عبر الزمن، وبالتالي فإن النتائج المتوصل إليها لن تكون مضللة.

جدول رقم 2. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية باستخدام (Panel Unit Root)

الاختبارات		الاختبارات		الإحصائية	المتغيرات
Breitung unit-root test		Levin-Lin-Chu unit-root test			
Panels contain unit roots	0.0612	Panels contain unit roots	0.3509	Statistic	LHEPC1
Panels are stationary	0.5244	Panels are stationary	0.6372	p-value	
Panels contain unit roots	0.3393	Panels contain unit roots	0.0950	Statistic	LGDPC
Panels are stationary	0.6328	Panels are stationary	0.5378	p-value	
Panels contain unit roots	5.3793	Panels contain unit roots	0.7662-	Statistic	LPOP15
Panels are stationary	1.0000	Panels are stationary	0.2218	p-value	
Panels contain unit roots	0.2276-	Panels contain unit roots	3.1420-	Statistic	LPOP65
Panels are stationary	0.4100	Panels are stationary	0.0008	p-value	
Panels contain unit roots	0.9451-	Panels contain unit roots	0.4262-	Statistic	LPHE
Panels are stationary	0.1723	Panels are stationary	0.3350	p-value	
Panels contain unit roots	3.7556	Panels contain unit roots	3.0420-	Statistic	LISF
Panels are stationary	0.9999	Panels are stationary	0.0012	p-value	
Panels contain unit roots	7.6636	Panels contain unit roots	1.1438-	Statistic	LERB
Panels are stationary	1.0000	Panels are stationary	0.1264	p-value	

Source : Calculs With Stata 14.

4- نتائج الدراسة باستخدام أسلوب الانحدار الآثار الثابتة (**Fixed Effects Regression**) : بذيت نتائج الانحدار على وجود علاقة ايجابية بين والإنفاق الصحي للفرد (Lhep) و الدخل الفردي (Lgdp)، والفئة العمرية لأكثر من 65 سنة (Lpop65)، النفقات الصحية العمومية (Lphe) وذسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي محسن (Lisf). في حين كانت العلاقة بين المتغير التابع والفئة العمرية الأقل من 15 سنة ومعدل الأمل في الحياة سلبية. الفئة الأولى من

المتغيرات المستقلة تملك تأثير ايجابي على النفقات الصحية، فكل زيادة في هذه المتغيرات تزداد النفقات الصحية للفرد. فالزيادة في الدخل كما رأينا في المحور الأول له تأثير ايجابي على النفقات الصحية، بمعنى أن النفقات الصحية في المنطقة مرتبطة بمستوى الدخل أكثر من الحالة الصحية والوبائية للسكان، وهذا ما يبينه العلاقة السلبية بين النفقات الصحية ومعدل الأمل في الحياة. كذلك الشأن بالنسبة للفئة الشيخوخة والتي لديها تأثير ايجابي على الإنفاق الصحي بسبب معاناة الدائمة لهذه الفئة من الأمراض المزمنة والتي تحتاج إلى نفقات رعاية طبية وصحية أكثر. كما بينت النتائج أن النفقات الصحية العمومية تسهم بشكل ايجابي في الرفع من النفقات الصحية بسبب الجزء الكبير من النفقات الصحية تحملها السلطات العمومية. كذلك الشأن بالنسبة لمتغير تحسن البيئة المعيشية للسكان والذي أثر بشكل ايجابي في نمو النفقات الصحية بسبب تواجد العدد الكبير من المذشآت الطبية والصحية في المناطق الحضرية. بالنسبة للمتغيرات ذات العلاقة السلبية بالنفقات الصحية، نجد الفئة العمرية الأقل من 15 سنة والذي كان تأثيرها سلبيا ويمكن إرجاع ذلك إلى قلة التكلفة الصحية لتكفل بهذه الفئة مقارنة بفئة الشيخوخة، كما ان معدل الأمل في الحياة لديه علاقة سلبية مع التغير في النفقات الصحية، ويمكن إرجاع ذلك لارتباط الصحة بمتغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية أخرى غير قطاع العناية الصحية.

جدول رقم (3): نتائج الانحدار بأسلوب الآثار الثابتة

Xtreg Lhep Lgdp Lpop15 Lpop65 Lphe Lisf Lerb, fe

Fixed-effects (within) regression	Number of obs	:360
Group variable: Country	Number of groups	:18
R-sq: Within=0.735	Obs per group:	Min=20
Between:0.3339		Aug=20.0
Overall:0.2153		Max=20
Corr(u-l,xb)=-0.8611	F(6.336)	= 155.66
	Prob>F	=0.0000

Lhep	Coef.	Std. Err	t	P>t	[95% conf. interval]	
Lgdp	1.139701	.0792326	14.38	0.000	.9838463	1.295555
Lpop15	-.1839104	.0378116	-4.86	0.000	.2582877	.1095311
Lpop65	.0725	.0706469	1.03	0.306	.0664659	.2114659
Lphe	.1134529	.0205663	5.52	0.000	.0729979	.1539078
Lisf	.3235842	.1002412	3.23	0.001	.1264049	.5207635
Lerb	-.0726945	.0467452	-1.56	0.121	.1646446	.0192555

_con	-53.55203	21.97159	-2.44	0.015	-	-
Sigma_u	183.38706				96.77122	10.33283
Sigma_e	16.883257					
rho	.99159544	(fraction of variance due to u_i)				
F test that all u_i=0		F(17.336) = 65.35		Prob>F=0.0000		

Source : Calculs With Stata 14.

الخلاصة

إن الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو تقدير العلاقة بين النفقات الصحية ومحدداتها لـ 18 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة (1995-2014) باستخدام أسلوب تحليل (Panel). لقد اتضح أن إجمالي النفقات الصحية في المنطقة يتزايد مع تزايد ثراء البلدان ولكن من المفيد التعرف على العوامل التي تدفع بالزيادات في الإنفاق الصحي ومن المهم جدا معرفة ما إذا كانت الزيادات في الإنفاق الصحي تحقق التغطية الشاملة من الرعاية الصحية خاصة أن كل بلدان المنطقة تعاني من مشكلة تركيز المرافق الصحية في المناطق الحضرية، كما أن من المفيد جدا معرفة أثر هذه الزيادات على تحسن المستوى الصحي لسكان المنطقة. النتائج المتوصل إليها في مجال تمويل النفقات الصحية، والتي تقع جلها على عاتق الدولة، تؤكد على ضرورة وأهمية الاستثمار في الإجراءات والتدابير المتعلقة بالسياسات الصحية التي تعزز الصحة وتقي من الأمراض لتأمين التمويل وتوفير الرعاية الصحية العامة. إن الرعاية الصحية ضرورية لسكان المنطقة، لذا من الضروري أن يكون للحكومات دور أكبر في توجيه الموارد العامة نحو رعاية صحية أفضل، ذلك أن هذه الأخيرة لها مساهمة إيجابية في الاقتصاد باعتبار أن الإنتاجية مرتبطة بالصحة العامة. إن هذه المساهمة تدفع بالمزيد من الدراسات لأن هناك حاجة ملحة للتركيز على مشكلة تزايد النفقات الصحية للمنطقة وضرورة ربطها بالمستويات الصحية المحققة. لذا هناك حاجة إلى المزيد من التحقيق على فترات أطول ومتغيرات أكثر للوصول إلى تحكم أكبر في محددات الإنفاق الصحي لدول المنطقة حتى تتوصل إلى صياغة سياسات صحية تحقق أفضل رعاية صحية لسكان المنطقة.

1- اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: «إن اتجاهات الإنفاق الصحي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي في تزايد مطرد، إلا أن مستويات الإنفاق الصحي المحققة من قبل دول المنطقة لا زالت بعيدة مقارنة بتملك المحققة من قبل الدول والاقتصادات المتقدمة». من خلال النتائج المتوصل إليها، تبين أن هناك ارتفاعا مطردا للنفقات الصحية لدول المنطقة خلال فترة الدراسة إلا أنها تبقى منخفضة مقارنة بالمستويات

الحققة من قبل الدول المتقدمة، مما يثبت صحة هذه الفرضية.

- الفرضية الثانية: «بسبب الضعف الاقتصادي لمعظم دول المنطقة، فإن المحددات الاقتصادية المثلثة في الدخل الفردي ومساهمة الدولة في النفقات الصحية الوطنية تمثل المحددات الرئيسية لنمو النفقات الصحية للمنطقة».

توصلت الدراسة إلى أن الدخل الفردي والحصول على صرف صحي محسن والنفقات الصحية العمومية هي أهم العوامل المؤثرة في نمو النفقات الصحية للفرد طيلة فترة الدراسة، مما يؤكد الفرضية جزئياً فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في الدخل الفردي ونسبة النفقات الصحية العمومية.

2- نتائج الدراسة: لقد أظهرت النتائج أن الدخل الفردي، النفقات الصحية العمومية، الفئة العمرية لأكثر من 65 سنة والحصول على صرف صحي محسن تؤثر بشكل كبير في نمو نصيب الفرد من النفقات الصحية للمنطقة. كما بينت الدراسة أن مرونة الدخل الفردي بالنسبة للنفقات الصحية الفردية هي أكبر من الواحد، مما يجعل من قضية الرعاية الصحية في معظم دول المنطقة ترفاً، وهذا ما يجعل أيضاً أن القطاع الصحي لدول المنطقة له أولوية ضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة.

3- توصيات الدراسة: إن هذه الدراسة ذات أهمية بالغة لبلدان منطقة (MENA) خاصة وان معظم الدول تعاني من مشاكل اقتصادية، حيث تعد قضية التحكم في النفقات الصحية مسألة حاسمة. كما يمكن لهذه الدراسة أن تساعد صناع القرار على اتخاذ القرارات السليمة فيما يخص العوامل المتحكمة في نمو النفقات الصحية وعدم ربطها بالدخل القومي، ذلك أن النفقات الصحية من المفروض أن تكون مرتبطة بالحالة الوبائية للسكان، كذلك بقاء العلاقة الارتباطية بين النفقات الصحية والنتائج المحلي الإجمالي سوف لن يحل إشكالية نمو الإنفاق الصحي. كما أن بقاء النسبة الأكبر من النفقات الصحية على عاتق الدولة سوف لن يساعد أو يحفز الأفراد على تخفيض الإنفاق الصحي، وبالتالي وجب أن يتم تحميل الأفراد تدريجياً مسألة النفقات الصحية.

قائمة المراجع:

(1) - Miloud Lacheheb, Norashidah Med Nor , Imdadullah Baloch, Health Expenditure, education and Economic Growth in MENA Countries, Online at <https://mpr.aub.uni-muenchen.de/60388/> MPRA Paper No. 60388, posted 5 December 2014 05:32 UTC.

(2) - Mehrara, Mohsen; Fazaeli, Ali Akbar; Fazaeli, Amir Abbas; Fazaeli, Ali Reza, The Relationship between Health Expenditures

and Economic Growth in Middle East & North Africa (MEAN) Countries, , International Journal of Business Management & Economic Research;2012, Vol. 3 Issue 1, p425.

(3) - Fevzi Akinci, Samer Hamidi, Farrukh Suvankulov, Alisher Akhmedjonov, Examining the Impact of Health Care Expenditures on Health Outcomes in the Middle East and N. Africa, Journal of Health Care Finance, Vol 41, No 1, July 2014, p.1-23

(4) - Middle East and North Africa.

(5) - OECD (2013), "What Future for Health Spending?", OECD Economics Department Policy Notes, No. 19 June 2013.

(6) - Getzen TE. 2000. Health care is an individual necessity and a national luxury: applying multilevel decision models to the analysis of health care. Journal of Health Economics 19: 259–270.

(7) - Kleiman, E., 1974. The determinants of national outlay on health. In: Perlman (Ed.), The Economics of Health and Medical Care. John Wiley & Sons, New York.

(8) - Newhouse J. P. Medical-care expenditure: a cross-national survey. Journal of human resources. 1977. pp. 115–125

(9) - Xu Kea , Priyanka Saksenaand Alberto Hollyb,c., The Determinants of Health Expenditure: A Country-Level Panel Data Analysis, World Health Organization, Geneva, Switzerland b. University of Lausanne, Geneva, Switzerland c. Nova University, Lisbon, Portugal December 2011

(10) - Abdur Razzaque Sarker^{1*}, Rashidul Alam Mahumud^{1,2}, Marufa Sultana¹ , Sayem Ahmed¹ , Wahid Ahmed¹ and Jahangir AM Khan, The impact of age and sex on healthcare expenditure of households in Bangladesh, Springer Plus (2014) 3: 435, p.1.

(11) - MINIAR BEN AMMAR SGHARI¹ & SAMI HAMMAMI, IMPACT: International Journal of Research in Business Management (IMPACT: IJRBM) ISSN(E): 2321-886X; ISSN(P): 2347-4572 Vol. 2, Issue 2, Feb 2014, p.53

التدابير الوقائية ضد تبييض الأموال في البنوك الجزائرية

أ. دواوي فاطمة الزهراء * د. فرج شعبان **

الملخص:

إن ظاهرة تبييض الأموال تخلف انعكاسات وآثار سلبية على الاقتصاد بصفة عامة وعلى المؤسسات المالية والبنوك بصفة خاصة، وهو ما يؤدي إلى زعزعة ثقة المستثمرين في النظام البنكي، الأمر الذي يستلزم وضع تدابير وإجراءات للوقاية من هذه الجريمة الاقتصادية لحماية البنوك من عواقب التورط في تبييض الأموال، وتهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على جريمة تبييض الأموال في الجزائر، بعرض مصادرها وأساليبها المصرفية وغير المصرفية، وكذا أهم الالتزامات الوقائية البنكية ضد هذه الجريمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تبييض الأموال، التدابير الوقائية، البنوك الجزائرية.

Abstract:

The phenomenon Money Laundering has negative reflections and effects On the economy in general And financial institutions and banks in particular, Which leads to destabilize the confidence of investors in the banking system, Which is necessary, Which requires the development of measures to prevent this economic crime To protect banks from the consequences of involvement in money laundering, Our study aims to highlight the crime of money laundering in Algeria, by presenting its sources and banking and non-banking methods, As well as the most important preventive banking obligations against this economic crime.

Keywords: money laundering, preventive measures, Algerian banks.

مقدمة

إن الجزائر وعلى غرار دول العالم قامت بتجريم عمليات تبييض الأموال، مُصادقةً

* طالبة دكتوراه - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة.
** أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة.

بذلك على مختلف الاتفاقيات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، كما قامت بإصدار قوانين وطنية لمكافحة هذه الظاهرة، التي تشهد تفاقم كبير في ظل غياب الأرقام الدقيقة التي تحدد حجمها لتنوع مصادرها وأساليبها، والبنوك الجزائرية ليست بمنأى من خطر تبييض الأموال القدرة، لذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير للوقاية من هذه الجريمة الاقتصادية على مستوى البنوك.

الإشكالية: ماهي التدابير المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية للوقاية ضد عمليات تبييض الأموال؟

- المحاور الأساسية:
 - مصادر تبييض الأموال في الجزائر؛
 - أساليب تبييض الأموال في الجزائر؛
 - التدابير الوقائية في النظام البنكي الجزائري ضد تبييض الأموال.
 - المحور الأول: مصادر تبييض الأموال في الجزائر
- عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة تنامي في مختلف أشكال الإجرام، وأهم هذه النشاطات الإجرامية:

1- الاتجار غير الشرعي في المخدرات: لا تعتبر الجزائر في المرحلة الراهنة بلداً منتجاً ولا مستهلكاً بصفة واسعة، ولكن تشكل فضاء مفضلاً للعبور، حيث أن 90% من المحجوزات موجه للاستهلاك في بلدان أخرى من أوروبا، أفريقيا ودول الشرق الأوسط، وتقدر كمية المحجوزات من المخدرات في الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى 2015 كما يلي:

2015	2014	2013	2012	2011	
126685.774	181942.901	211512.773	157382.643	53323.093	راتنج القنب كغ
88287.395	1245.626	3790.487	174821.7	10901.023	الكوكايين غ
2573.754	339.11	868.299	6073.659	2496.65	الهيروين غ

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماها، الحصيلة السنوية المتعلقة بالكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية على الصعيد الوطني، من قبل مصالح مكافحة الثلاث (الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك)، متاح على الموقع:

https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/?p=donnees, consulté le : 13/08/2017.

¹ عبد الرؤوف مليط، سياسة مكافحة تبييض الأموال في الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع: التنظيم السياسي والإداري، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 110.

وبعد تحليل حصيلة الكميات المحجوزة نلاحظ أن تجارة المخدرات مازالت تشكل خطراً على الاقتصاد الجزائري رغم كل الجهود المبذولة من طرف مصالح مكافحة. **2- الارهاب:** ومن أسباب استمرار الإرهاب في الجزائر القوة الخفية لشبكات تبييض أموال الجماعات الإرهابية المستمدة أساساً من السطو والإستيلاء على ممتلكات المواطنين،¹ وفيما يلي إحصائيات لقضايا مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المسجلة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015:

السنوات	قضايا تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
2010	0
2011	7
2012	4
2013	3
2014	4
2015	0

المصدر: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير المتابعة السابع للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 27 أبريل 2016، ص 18-19.

إن عدد القضايا التي يوضحها الجدول لا يثير مخاوف كبيرة، إلا أن الخطر يبقى قائم خاصة في ظل عدم الاستقرار الأمني الذي تعيشه بعض الدول المجاورة (ليبيا، مالي،...)، والذي يمكن أن يهدد أمن الحدود الوطنية.

3- التهريب: يعتبر التهريب عبر الحدود، من أكثر الجرائم الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر، نظراً لشساعة الحدود البرية والبحرية.² ومعظم القضايا المتعلقة بالتهريب للسداسي الأول من سنة 2015 سجلت في غرب البلاد بـ 800 قضية معالجة، تليها الحدود الشرقية بـ 500 قضية أما الحدود الجنوبية وأقصى الجنوب سجلت بها أكثر من 100 قضية. ومجموع هذه القضايا أسفر عن حيز كميات كبيرة من: الوقود، علب السجائر، المواد الغذائية المختلفة، الماشية. علماً أن تهريب الوقود يمثل نسبة 70% من مجموع قضايا التهريب المعالجة.³

¹ المرجع أعلاه، ص 120.

² نادية عبد الرحيم، مكافحة تبييض الاموال في الجهاز المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص 107.

³ الشرطة القضائية، "حصيلة نشاط وحدات الدرك الوطني في ميدان قمع الإجرام المنظم خلال السداسي الأول

4- تزوير العملات: لقد أخذت ظاهرة تزوير العملة في الجزائر أبعاداً كبيرة في السنوات الأخيرة، وهو ما يشكل خطراً على الاقتصاد الوطني ويهدد أمن الدولة بشكل أساسي¹. كما أكدت المديرية العامة للأمن الوطني أن المزورين باتوا يطورون أساليبهم لمحاكاة العملة الأصلية ويلجئون إلى وسائل الذسخ والطباعة². حيث تم تسجيل 167 قضية تزوير للعملة في الثلاثي الأول من سنة 2015، أسفرت عن حجز 27588 ورقة نقدية من العملة الوطنية مزورة، من مختلف الفئات تفوق قيمتها 25 مليون دج، 11 ورقة نقدية تعادل 550 أورو، و08 أوراق نقدية من العملة الأمريكية (ال دولار) تعادل 800 دولار و32 ورقة نقدية من العملة التونسية تفوق 10 آلاف دينار تونسي³.

5- التهرب الضريبي: ويتم من خلال إخفاء مصادر الدخل الحقيقية، من خلال تلاعب أصحاب الشركات في حسابات شركاتهم، بهدف إظهار أرباحهم أقل من الواقع، ومن ثم تخفيض المبلغ الضريبي المستحق الدفع لوزارة المالية، وتشير الإحصائيات إلى أن التهرب الضريبي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990-2011 قد بلغ حدود 600 مليار دينار جزائري، ويقدر حجم التهرب السنوي بما يزيد عن المليار دولار سنوياً⁴، حيث منع هذا التزيف المالي الضخم الناجم عن التهرب الضريبي، من توفير موارد مالية إضافية للدولة يمكن استغلالها في حل مشاكل كثيرة منها: التنمية الجهوية، مشكل البطالة،...إلخ.

6- الهجرة غير الشرعية: تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وزاد من استفحال هذه الظاهرة أكثر، الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها معظم الدول الإفريقية⁵. وتم تسجيل 173 قضية سنة 2015، على إثرها

من سنة 2015"، متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined، تاريخ الإطلاع: 2017/07/22.

¹ بهلولي فيصل، خوريلد عفاف، ظاهرة تبييض الأموال وآليات مكافحتها في المؤسسات المالية - دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الوطني: مكافحة تبييض الأموال في المؤسسات المالية الجزائرية - الواقع والتحديات، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، يومي: 04-05 مارس 2013، ص 10.

² المديرية العامة للأمن الوطني، خبراء الشرطة العلمية والتقنية للمديرية العامة للأمن الوطني يرصدون 163 قضية تزوير في العملات النقدية، متاح على الموقع:

<http://www.algeriepolice.dz/>, consulté le : 10/05/2017.

³ المديرية العامة للأمن الوطني، الشرطة تنجح في تمكيد عصابات خطيرة وتسترجع أوراق نقدية مزورة، متاح على الموقع:

<http://www.algeriepolice.dz/>, consulté le : 25/07/2017.

⁴ نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 104.

⁵ محمد مجدان، الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها ومحاربتها، حويات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني، ص 64-65.

تم توقيف 359 أجنبي من جنسيات إفريقية. وتشكل هذه الظاهرة تهديداً لآمن واستقرار المجتمع والدولة، لارتباطها بالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها مخدرات، تهريب السلاح والبشر، الارهاب، بالإضافة إلى الممارسات اللاأخلاقية وانتشار الأوبئة والأمراض، وغيرها من التهديدات والأخطار.¹

7- الفساد: يرجع بعض المحللين أسباب زيادة جرائم الفساد عموماً والجرائم الاقتصادية وقضايا الاختلاس والرشوة خصوصاً، في السنوات الأخيرة إلى عدم نجاعة آليات المراقبة التي تعتمد عليها الجزائر في متابعة صرف الميزانيات الضخمة المخصصة لتمويل مشاريع البنى التحتية،² وترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية يدل على اتساع رقعة الفساد من سنة إلى أخرى، والجدول التالي يوضح ذلك:

السنة	مستوى المؤشر/10	الترتيب عالمياً
2012	3.4	105
2013	3.6	94
2014	3.6	100
2015	3.6	88
2016	3.4	108

Source : <https://www.transparency.org/>, consulté le : 29/07/2017.

من الجدول نلاحظ أن مستوى المؤشر أقل من 10/5 خلال الفترة الممتدة من 2012-2016 وهو ما يدل على أن ظاهرة الفساد والرشوة لازالت تسود الاقتصاد الجزائري بالرغم من كل الإجراءات المتخذة لمكافحتها.

8- الجرائم الالكترونية: الجزائر على غرار باقي الدول أسست قسم خاص لمكافحة الجريمة المعلوماتية، حيث تم تسجيل 417 قضية في السداسي الأول من سنة 2015، شملت انتحال الشخصية، النصب والاحتيال، التزوير الالكتروني، تخريب بيانات شخصية وعامة، الابتزاز بصور أو معلومات مقرصنة، التشهير، السرقة الالكترونية،³ وخلال 8 أشهر الأولى من سنة 2016 تم تسجيل 567 قضية

¹ المرجع أعلاه، ص 65.

² حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 46.

³ لطرش فيروز، بن عزوز حاتم، الجريمة الالكترونية في الجزائر: من جريمة فردية إلى جريمة منظمة، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 01، 2016، ص 330-331.

تورط فيها، وشملت أنواع أخرى من الجرائم الالكترونية بالإضافة إلى تلك التي تم تسجيلها سنة 2015 منها جرائم التحريض والتطرف عبر الانترنت، جرائم بيع السلع المحظورة عبر الانترنت، جرائم الإعتداء على سلامة الأنظمة المعلوماتية.¹

- المحور الثاني: أساليب تبييض الأموال في الجزائر

أهم أساليب تبييض الأموال في الجزائر، هي:

1- الأساليب البسيطة: يُلجأ إليها الأشخاص الذين يفضلون الدخول في مشاريع بسيطة تحت إدارتهم، مثل:²

- المتاجرة في العقارات: تتمثل في شراء وبيع سككات أو استئجارها، شراء وبيع الأراضي وبيعها على حالها أو بعد تشييد مباني فوقها، تشييد مراكز تجارية بغية شرائها.

- المشاريع التجارية: وتتمثل في القيام بمختلف الأنشطة التجارية مثل: بيع الأجهزة الكهرومنزلية، الأنشطة الخدمية البسيطة كتنقل البضائع والمسافرين، بالإضافة إلى إنشاء شركات متوسطة الحجم للتصدير والاستيراد.

2- الأساليب المعقدة: تتم هذه الأساليب غالباً بمساهمة مختصين في التجارة والمالية، وذلك عن طريق:

- تهريب الأموال نحو الدول الآمنة قضائياً وجبائياً (الجنات الضريبية): ويتم في هذا الأسلوب استخدام عمليات التجارة الخارجية، عن طريق التلاعب في الفواتير والتصريحات الجمركية. ويتطلب هذا الأسلوب إنشاء شبكة من الشركات الوهمية داخل وخارج الوطن، بالإضافة إلى اللجوء إلى خدمات المحترفين في مجال تزوير الوثائق.

- المشاريع الاستثمارية: يتم استخدام أنظمة التشجيع والمساعدة المتاحة التي تُدعم المشاريع الاستثمارية مثل: ANSEJ، ANDI، وذلك للحصول على قروض بنكية يتم تسديدها عن طريق الأموال الملوثة.

- كراء السجل التجاري: يتم كراء سجلات تجارية بأسماء الغير واستعمالها في عمليات الاستيراد، إذ تستورد كميات كبيرة من البضائع الوهمية، وتحول قيمة هذه البضاعة بالعملة الصعبة إلى بنوك أجنبية.³

¹ المديرية العامة للأمن الوطني، مصالح شرطة مكافحة الجرائم الالكترونية تسجيل 567 قضية تتعلق بجرائم الانترنت، متاح على الموقع:

consulté le : 10/08/2017. <http://www.algeriepolice.dz/>

² نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 111.

³ علاش أحمد، قرامطية فاطمة، دور المصارف في مكافحة تبييض الأموال - حالة الجزائر، الملتقى الوطني: مكافحة تبييض الأموال في المؤسسات المالية الجزائرية - الواقع والتحديات، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، يومي: 04-05 مارس 2013.

- سوق الصرف الموازي: تتم عمليات شراء وبيع العملة الصعبة في السوق السوداء على مرأى ومسمع من السلطات العمومية، وتقديرات الخبراء تشير إلى حوالي 9 مليارات دولار يتم تداولها في هذه السوق سنوياً.²
- استغلال وسائل الدفع المتاحة: إن الاستعمال الواسع للنقود الورقية والمعدنية على حساب وسائل الدفع الأخرى، يؤثر سلباً على إمكانية تتبع الأموال المشبوهة.³ إذ أن حوالي 80% من الصفقات التجارية تتم نقداً.
- بنوك الواجهة: وهي وجه من أوجه تبييض الأموال في الجزائر ومن أشهر القضايا: بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي اللذين تمت تصفيتهما بسبب سوء التسيير والغش وتبييض الأموال.
- الاعتماد المستندي: لقد تزايد استخدام هذه التقنية في عمليات تبييض الأموال في الجزائر، وذلك عن طريق تزوير الوثائق المقدمة وتضخيم الفواتير في عمليات الاستيراد والتصدير.⁴
- التحويلات البنكية نحو الخارج: لا يزال النظام المصرفي الجزائري يعاني من البيروقراطية، الفساد والتحويلات المالية المشبوهة نحو الخارج، ناهيك عن نقص الشفافية في العمليات المصرفية في الجزائر، ومن أخطر عمليات التحويلات نحو الخارج التي عرفها النظام المصرفي الجزائري، تلك التي تمت عبر بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي.⁵ قضية الخليفة سجلت اختفاء 3 إلى 5 ملايين دولار، أما قضية البنك التجاري والصناعي سجلت اختفاء 1323 مليار سنتيم.⁶
- المحور الثالث: أساليب الوقاية من تبييض الأموال في البنوك الجزائرية
- تتبع البنوك مجموعة من التدابير ذات الطابع الوقائي، من أجل منع استغلال وتوريث النظام المصرفي في عمليات تبييض الأموال.

¹ بن عيسى بن علي، جهود وآليات مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص 131.

² حمزة كحال، الجزائر: 9 مليارات دولار حجم السوق السوداء للعملاء، العربي الجديد، 12 نوفمبر 2016، متاح على الموقع:

, consulté le : 25/07/2017. <https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/11/12/>

³ عبد الرؤوف مليط، مرجع سبق ذكره، ص 125.

⁴ نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

⁵ بن عيسى بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

⁶ قارة ملاك، الجريمة المعلوماتية في القطاع البنكي وأساليب مكافحتها - إشارة لحالة الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30، العدد 39، ص 425.

1- أساليب تبييض الأموال في البنوك الجزائرية:

- أسلوب التركيب: وهو أسلوب يتم عن طريقه تقسيم المال المراد تبييضه إلى مبالغ أقل من الحد الذي يجب على البنوك الجزائرية إبلاغ البنك المركزي عنده، ثم يقوم فرد أو عدة أفراد بإيداع هذه المبالغ لدى البنوك أو تحويلها أو شراء شيكات سياحية أو شيكات بنكية بها.

- أسلوب التواطؤ الداخلي (الفردى أو الجماعى): وفي هذا الأسلوب يقوم موظفو البنوك الجزائرية بتسهيل قبول الإيداعات الكبيرة مقابل انتفاع شخصي لهم، مع عدم إبلاغ السلطات الأمنية عن ذلك.

- أسلوب التحويل من بنك إلى آخر: وهو أسلوب يحتاج إلى تواطؤ داخلي بين البنوك الجزائرية، حيث يتم من خلاله تحويل الأموال غير القانونية من بنك إلى آخر بوصفها أموالاً قانونية.¹

2- التدابير الوقائية ضد تبييض الأموال في البنوك الجزائرية:

ألزم المقتانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافئتهما والنظام 03/12 الصادر عن بنك الجزائر مجموعة من التدابير الوقائية على البنوك، والتي يمكن إيجازها في العناصر التالية:

- الرقابة الداخلية: يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع نظام للمراقبة الداخلية، مع ضرورة تناسب هذا النظام مع طبيعة نشاط المؤسسات وجمعتها، بالإضافة إلى وجوب التلاؤم مع مختلف المخاطر التي تتعرض لها.² وتتمحور مستلزمات ومتطلبات نظام الرقابة الداخلية الواجب تنفيذه على مستوى جميع البنوك، في النقاط التالية: نظام الرقابة على العمليات والإجراءات الداخلية، التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات، أنظمة قياس المخاطر والنتائج، أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر، نظام المعلومات والتوثيق.³

- التحقق من هوية الزبائن (العملاء): تطبيقاً لهذا المبدأ تعمل البنوك على عدم فتح حسابات بنكية بأسماء وهمية أو مجهولة الهوية سواء تعلق الأمر بالشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري، ففتح الحسابات البنكية تكون بالأساس قائمة على هوية العميل، والتعرف على المستندات الرسمية الخاصة بالعميل التي تثبت الهوية

¹ كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، الفساد الإداري والمالي في القطاع المالي والمصرفي الجزائري وأساليب مكافئته، المؤتمر الدولي: إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 12/11 مارس 2008، ص 13.

² موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية - دراسة حالة بنك الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص 159.

³ النظام رقم 02-03، المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

الحقيقية للزبون المتعامل مع البنك،¹ ولا يقتصر هذا المبدأ على التحقق من هوية العميل بل يجب أن يشمل أيضاً التعرف على العمل الذي يمارسه والعمليات المالية التي يجريها مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومدى مشروعيتها.²

- حفظ السجلات والمستندات: وهذا نظراً لأهمية الاحتفاظ بالسجلات كونها تسهل على سلطات المكافحة معرفة مصدر الأموال ومتابعة الجريمة.³ لذا على المصارف والمؤسسات المالية الاحتفاظ بهوية العملاء وعناوينهم وكذا العمليات التي تم إجرائها من طرف العملاء لمدة 5 سنوات على الأقل.⁴

- التكوين المستمر لمستخدمي القطاع البنكي: طبقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي التي فرضت على العاملين في البنوك برامج التدريب المتطور والمستمر، بهدف معرفة العمليات المشكوك فيها،⁵ فقد أُلزم بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية أن تضع برنامج تكوين دائم لمستخدميهم لزيادة وعيهم ومعرفة مختلف التدابير المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال، على أن يتلاءم مضمون هذه الدورات التكوينية مع احتياجات كل مؤسسة مالية.⁶

- أنظمة الإنذار: يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تتوفر على أنظمة تسمح بالنسبة إلى جميع الحسابات باكتشاف النشاطات ذات الطابع الغير اعتيادي أو المشتبه فيه. ويجب أن تخضع العمليات المشتبه فيها إلى إخطار بالشبهة يرسل إلى خلية معالجة الاستعلام المالي.

- إخطار الشبهة: يجب على البنوك والمؤسسات المالية إبلاغ خلية معالجة الاستعلام المالي بكل عملية تتعلق بأموال يشتبه أنها متحصل عليها من جريمة أو يبدو أنها موجهة لتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب،⁷ ويتعين القيام بهذا الإخطار

¹ عبد السلام حسان، جريمة تبييض الأموال وسبل مكافئتها في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: الحقوق، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون جنائي، جامعة ليلن دباغين، سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص 183.

² قيشاح نبيلة، آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، 2015، ص 247، متاح على الموقع:

[file:///C:/Users/ser/Downloads/861bb2da94df1009bad6d1c94dd9e26d%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/ser/Downloads/861bb2da94df1009bad6d1c94dd9e26d%20(1).pdf)

consulté le : 26/07/2017

³ قيشاح نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 247.

⁴ نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 233.

⁵ عبد السلام حسان، مرجع سبق ذكره، ص 188.

⁶ نظام رقم 03-12، مرجع سبق ذكره، ص 27.

⁷ نوفل سمالي، محمد حسن رشم، فضيلة بوطورة، تطور أساليب غسل الأموال ودور اجراءات الرقابة في البنوك لتعزيز مواجهة الظاهرة (مع الإشارة لاجراءات البنوك في الجهاز المصرفي الجزائري)، مجلة آفاق للعلوم، العدد 01،

بمجرد وجود شبهة حتى ولو تعذر تأجيل تنفيذ تلك العمليات أو بعد إنجازها.¹ إن البلاغات التي تلقاها الخلية معظمها من البنوك،² وقدر مجموع الإخطارات من البنوك كما يلي:

السنة	2015	2016
عدد الإخطارات	1290	1240

Source : Ministère des Finances, **Dispositif National (CTRF)**, janvier 2017.

- الرقابة الخارجية: تتمثل الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية في رقابة اللجنة المصرفية وكذا رقابة البنك المركزي.³ وذسهر اللجنة المصرفية على أن تتوفر البنوك والمؤسسات المالية على سياسات وممارسات وتدابير مناسبة لا سيما في ما يخص المعايير المتعلقة بمعرفة الزبون وعملياته والكشف والمراقبة بالإضافة إلى الإخطار بالشبهة مما يضمن مستوى عال من الأخلاقيات والاحترافية في الميدان المصرفي،⁴ أما البنك المركزي يعتبر الرقيب الأول على نشاطات القطاع المصرفي، وعليه يسعى في أداء وظيفته الرقابية على التأكد من أن جميع البنوك الخاصة منها والعامّة، تلتزم في أعمالها بأحكام البنك المركزي وقرارات مجلس إدارته وكذا التوجيهات المبلّغة إليها من أجهزته المختصة.⁵ وفيما يلي إحصائيات عن مهمات الرقابة الميدانية التي نظمها بنك الجزائر على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب :

السنة المالية	عدد المهمات المنفذة	مجموع المستخدمين المخصصين	عدد الأيام	أيام/ أشخاص
2013	1	2	22	44
2014	6	12	132	1584
2015	4	8	88	704

المصدر: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التقييم المتبادل (تقرير المتابعة السابع للجزائر)، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2016، ص 36-37.

جامعة زيان عاشور، الحلقة، الجزائر، 2016، ص 19.

¹ مباركي دليّة، غسل الأموال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم القانونية، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون جنائي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص 116.

² قيشاح نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 252.

³ المرجع أعلاه، ص 250.

⁴ نوفل سمالي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

⁵ موسى مبارك أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

- المصارف المراسلة: يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية، أن تجمع معلومات كافية حول مراسليها المصرفيين، تسمح بمعرفة نشاطهم وسمعتهم. ويجب أن تتم علاقات المراسل مع المؤسسات المصرفية الأجنبية.¹
خاتمة:

إن الإجراءات الوقائية ضد تبييض الأموال المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية تتمحور حول: التحقق من هوية الزبائن، حفظ السجلات والمستندات، الرقابة الداخلية في البنوك، الرقابة الخارجية على البنوك، تكوين المستخدمين في القطاع المصرفي، الإخطار بالشبهة، أنظمة الإنذار، المصارف المراسلة.

- النتائج:

- نثعدد مصادر تبييض الأموال في الجزائر، وأهمها: الاتجار غير الشرعي في المخدرات، الارهاب، التهريب، تزوير العملات، التهرب الضريبي، الهجرة غير الشرعية، الفساد (الرشوة، الاختلاس،...)، والجرائم الالكترونية؛

- تتمثل أهم أساليب تبييض الأموال في البنوك الجزائرية في: أسلوب التركيب، أسلوب التواطئ الداخلي سواءً الفردي أو الجماعي وأسلوب التحويل من بنك إلى آخر؛

- يتوجب على البنوك الجزائرية اتباع مجموعة من التدابير الوقائية لتفادي التورط في تبييض الأموال، والتي أوصى عليها قانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهم، والنظام رقم 03/12 الصادر عن بنك الجزائر.

- التوصيات:

- ضرورة تطبيق البنوك الجزائرية التدابير الوقائية تطبيقاً صارماً؛
- توفير مراكز تدريب متخصصة في مجال مكافحة عمليات تبييض الاموال، حتى يتمكن موظفو البنوك من التعرف على العمليات المركبة والمعقدة التي يتبعها مبيضوا الأموال؛

- التحديث الدائم والمستمر للبيانات الخاصة بالعملاء ومعرفة نشاطهم التجاري؛

- اتخاذ التدابير الكافية لمنع سوء استخدام التطورات التكنولوجية في عمليات تبييض الأموال.

¹ نوفل سمالي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- قائمة المراجع والمصادر:

- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، الحصيلة السنوية المتعلقة بالكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية على الصعيد الوطني، من قبل مصالح مكافحة الثلاث (الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك)، متاح على الموقع:

, consulté le : https://onlcmdt.mjustice.dz/onlcmdt_ar/?p=donnees

13/08/2017.

- الشرطة القضائية، "حصيلة نشاط وحدات الدرك الوطني في ميدان قمع الإجرام المنظم خلال السداسي الأول من سنة 2015"، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined، تاريخ الإطلاع: 2017/07/22.

- المديرية العامة للأمن الوطني، خبراء الشرطة العلمية والتقنية للمديرية العامة للأمن الوطني يرصدون 163 قضية تزوير في العملات النقدية، متاح على الموقع:

, consulté le : 10/05/2017. <http://www.algeriepolice.dz/?>

- المديرية العامة للأمن الوطني، الشرطة تنجح في تفكيك عصابات خطيرة وتسترجع أوراق نقدية مزورة، متاح على الموقع:

, consulté le : 25/07/2017 <http://www.algeriepolice.dz/?>

- المديرية العامة للأمن الوطني، مصالح شرطة مكافحة الجرائم الإلكترونية تسجل 567 قضية تتعلق بجرائم الانترنت، متاح على الموقع:

, consulté le : 10/08/2017. <http://www.algeriepolice.dz/?>

- النظام رقم 03-02، المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

- بن عيسى بن علي، جهود وآليات مكافحة ظاهرة غسل الأموال في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

- بهلولي فيصل، خويلد عفاف، ظاهرة تبييض الأموال وآليات مكافحتها في المؤسسات المالية - دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الوطني: مكافحة تبييض الأموال في المؤسسات المالية الجزائرية - الواقع والتحديات، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، يومي: 04-05 مارس 2013.

- حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

- حمزة كحال، الجزائر: 9 مليارات دولار حجم السوق السوداء للعملات، العربي الجديد، 12 نوفمبر 2016، متاح على الموقع:

, consulté le : <https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/11/12/>

.25/07/2017

- عبد الرؤوف مليط، سياسة مكافحة تبييض الاموال في الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع: التنظيم السياسي والاداري، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
- عبد السلام حسان، جريمة تبييض الأموال وسبل مكافحتها في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: الحقوق، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون جنائي، جامعة ملين دباغين، سطيف، الجزائر، 2016/2015.
- علاش أحمد، قرامطية فاطمة، دور المصارف في مكافحة تبييض الأموال - حالة الجزائر-، الملتقى الوطني: مكافحة تبييض الاموال في المؤسسات المالية الجزائرية - الواقع والتحديات-، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، يومي: 04-05 مارس 2013.
- قارة ملاك، الجريمة المعلوماتية في القطاع البنكي وأساليب مكافحتها - إشارة لحالة الجزائر-، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30، العدد 39.
- قسمية محمد، مكافحة جرائم تبييض الأموال، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون، فرع: قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 1، 2016/2015.
- قيدشاح نبيلة، آيات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، 2015، ص 246، متاح على الموقع:
- [file:///C:/Users/ser/Downloads/861bb2da94df1009bad6d1c94dd9e26d%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/ser/Downloads/861bb2da94df1009bad6d1c94dd9e26d%20(1).pdf), consulté le : 26/07/2017
- كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، الفساد الإداري والمالي في القطاع المالي والمصرفي الجزائري وأساليب مكافحته، المؤتمر الدولي: إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، يومي 11/12 مارس 2008.
- لطرش فيروز، بن عزوز حاتم، الجريمة الالكترونية في الجزائر: من جريمة فردية إلى جريمة منظمة، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 01، 2016.
- مباركي دليلة، غسيل الأموال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم القانونية، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون جنائي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.
- محمد مجدان، الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها ومحاربتها، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني.
- موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية - دراسة حالة بنك الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005/2004.
- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تقرير التقييم المتبادل (تقرير

المتابعة السابع للجزائر)، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2016.

- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير المتابعة السابع للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 27 أبريل 2016.
- نادية عبد الرحيم، مكافحة تبييض الأموال في الجهاز المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 3، 2015/2014.

- نوفل سمايلي، محمد حسن رشم، فضيلة بوطورة، تطور أساليب غسيل الأموال ودور إجراءات الرقابة في البنوك لتعزيز مواجهة الظاهرة (مع الإشارة لاجراءات البنوك في الجهاز المصرفي الجزائري)، مجلة آفاق للعلوم، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016.

, consulté le : 29/07/2017. <https://www.transparency.org/>

Mnistère des Finances, **Dispositif National (CTRF)**, janvier 2017.

الرقابة القبيلية لنفقات البلدية وترشيد الانفاق العام

أ. دحمان سمراني * د. هشام بن حميدة **

الملخص:

إن فرض الرقابة المالية المحلية على نفقات ميزانية البلدية حديثة الذشأة والتطبيق، تخضع لقوانين تضبطها وتنظمها لتضمن الأداء الجيد لهذه الرقابة الوقائية التي تراقب في الأساس الإسناد الصحيح للنفقة ومدى مشروعيتها وقانونيتها، ومدى التزام البلدية بالإجراءات لتجنب ارتكاب الأخطاء التي قد تكلف نفقات إضافية وإلى إهدار المال العام .

إن الهدف من إخضاع البلديات للرقابة القبيلية الممارسة من طرف المراقب المالي حسب رزنامة، يهدف إلى التخلص من العجز المستمر في ميزانية البلدية، والوصول إلى ترشيد الإنفاق المحلي.

الكلمات الدالة: النفقات العمومية، نفقات البلدية، الرقابة القبيلية، ترشيد الإنفاق.

Abstract:

The requirement of local financial control on the communal budget expenditures which have applied recently, undergo to laws that organize and adjust it, for ensure a good function of this preventive control which controls on the basis of the right reference of the expenditure as well as its legality and at what point in the commune is committed with the procedures to avoid the mistakes which involve additional expenditure and the poor stewardship of public funds.

The purpose of subject is Commons the control appropriate by the Financial Controller following a calendar, its purpose to eliminate the deficit streaming of the municipal budget, and to achieve the rationalization of the local expenditure.

Keywords: public Expenditure, communal expenditure, tribal control,

* أستاذ مؤقت - جامعة محمد بوقرة - بومرداس .
** أستاذ محاضر قسم - أ- جامعة محمد بوقرة - بومرداس .

rationalization of expenditure.

تمهيد :

في الآونة الأخيرة ازدادت أهمية النفقة العامة بازدياد حاجات المجتمع ، وإذا كانت الدولة تقوم بتحصيل ما يلزم من الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها، بناء على قاعدة "أولوية النفقات على الإيرادات" فإن تعدد وظائفها، وتزايد حجم الإنفاق العام، ومحدودية الموارد، أدى بالضرورة الى الحفاظ على الموارد العامة وترشيد الإنفاق العمومي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية التي هي أحوج ما تكون إليه لتحقيق هذا الهدف المنشود وكذا تحقيق التنمية الشاملة .

في الجزائر أصبحت شعارات "العقلنة و الترشيد و اليقظة ، في مجال تسيير الأموال العمومية" يتردد كثيرا سواء من طرف الحكومة ، أو البرلمان، أو من طرف الأحزاب السياسية، لا سيما مع الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات و الأزمة العالمية التي يعيشها المجتمع الدولي.

إن سوء استعمال المال العام بالمقارنة مع ندرته يتسبب في إحداث اختلالات خطيرة في اقتصاديات الدول لذلك كان لزاما على الدولة الجزائرية التدخل من خلال مراجعة القوانين والتنظيمات، وكذا إخضاع المؤسسات العمومية والبلديات وكل الهيئات العمومية الأخرى التي تدير وفقا للمحاسبة العمومية، إلى رقابة مشددة على كيفية تسيير و صرف المال العام .

إن مفهوم الرقابة محدود في المجال المالي ويتعدى ذلك من حيث مراقبة التسيير، أي رقابة الفعلية والمردودية، وللرقابة عدة أهداف، سياسية، مالية، إدارية، واقتصادية . كما للرقابة مكان وزمان حيث يمكن أن تتم في عين المكان وبواسطة الوثائق فقط . أما زمن الرقابة فيمكن أن يكون قبل وقوع العمل المالي وتسمى رقابة قبلية، أو مسايرة للعمل المالي وتسمى رقابة آتية، أو بعد الانتهاء من صرف النفقات وتحصيل الإيرادات وتسمى رقابة بعدية.

وإن البلدية هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلالية الذمة المالية، فإن هذه الخاصية لا تمنع الدولة أو الوصاية من أن تمارس على مالية البلدية الرقابة لضمان حسن تنفيذ الميزانية .

إن من مهام و واجب رئيس المجلس الشعبي البلدي، فهو الأمر بالصرف الرئيسي للبلدية وممثلها القانوني، إعداد الميزانية وعرضها على المجلس الشعبي البلدي للتصويت عليها، قبل القيام بتنفيذها خلال السنة المالية المعنية والتعامل بالعقلانية . وقبل تنفيذ ميزانية البلدية يجب أن تفحص وتدقق من طرف المراقب المالي.

إشكالية البحث:

هل الرقابة القبلية الممارسة على نفقات ميزانية البلدية سبيل من سبيل ترشيد الإنفاق العام؟ وما هي الآليات والأجهزة المكلفة بهذه الرقابة القبلية؟

أهداف الدراسة:

- محاولة تشخيص الواقع الذي أدى إلى فرض رقابة المراقب المالي على البلدية تدريجيا .
- إبراز الدور الذي يلعبه المراقب المالي في الرقابة المالية القبلية ، وكيفية ممارسته لمهامه.
- التعرف على الصفقات العمومية كجزء هام من نفقات التجهيز وأهمية الرقابة عليها.

1 - تعريف النفقة العامة

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم حول النفقة العامة نذكر منها:

النفقة العامة هي " مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام." 1
أما في التشريع الجزائري فلم يرد تعريف للنفقات العامة عدا تلك الإشارات التي تناولها في إطار الميزانية العامة للدولة أو ما تعلق باعتمادها وهذا ما ورد على وجه الخصوص في المادة 06 من قانون 84/ 17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والتي تنص:
"تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها."
كما نصت المادة 23 من نفس القانون والواردة في الفصل الثالث المعنون بالنفقات بقوله: "تشتمل الأعباء الدائمة للدولة على ما يلي: "نفقات التسيير، نفقات الاستثمار، القروض والتسيقات."

3 - تصنيف النفقات العامة في الجزائر :

تنقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير و نفقات التجهيز وذلك راجع للفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات وإن نفقات التسيير مهمتها أنها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية .

4 - ترشيد النفقات وعوامل إنجاحه :

يشير ترشيد الإنفاق العام إلى "العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من

الإنفاق والإسراف " 2

يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على العديد من العوامل، ونجزها في الآتي: 3: تحديد الأهداف بدقة - تحديد الأولويات - القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام. عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الضعيفة - تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة.

4-1- أهداف ترشيد الإنفاق العام

يهدف ترشيد الإنفاق إلى تحقيق ما يلي : 4

رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية. خفض عجز الموازنة ، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية. مراجعة هيكلية المصروفات، وتقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية.

المحافظة على التوازن بين تزايد عدد السكان والموارد المتاحة .

4-2- آليات ترشيد الإنفاق العام

نتناول من خلال هذا العنصر جملة من الآليات الكفيلة بتحقيق فعالية الإنفاق العام وضمان تحقيق أهدافه، هذه الآليات مستقاة أساسا من ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لسنة 1998 والذي تمّ تحديثه سنة 2007 ضمن مساهمات صندوق النقد الدولي في مبادرة "المعايير والمواثيق" وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية في مجال الحوكمة تهدف إلى دعم الجهود الرامية إلى إدخال تحسينات على النظام المالي العالمي. يقدم الميثاق مجموعة من المبادئ والممارسات للمساعدة على تقديم الحكومات صورة واضحة عن هيكلها ومواردها المالية. ويستند الميثاق إلى المبادئ التالية: 5: وضوح الأدوار والمسؤوليات، علانية عمليات الموازنة، إتاحة المعلومات للإطلاع العام .

5 - تنفيذ النفقات العامة

يقوم على عمليات تنفيذ النفقات العمومية عونان أساسيان منفصلان عن بعضهما البعض وهما كل الأمر بالصرف والحاسب العمومي، إن هذان العونان يعكسان مبدأ أساسيا في المالية العمومية الجزائرية ألا وهو مبدأ الفصل ما بين السلطة الإدارية المقررة (المرحلة الإدارية) والسلطة المحاسبة المنفذة (المرحلة المحاسبية) ، فهذه القاعدة لا تعتبر إلا ترجمة للمبدأ السياسي المتمثل في الفصل بين السلطات.

6 - مفهوم الرقابة المالية

يُعرف الفرزسي هنري فايول الرقابة بأنها التأكد عما إذا كان كل شيء يحدث

طبقاً للخطة الموضوعية والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة، وان غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطاء قصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها». 6

ويمكن تعريفها على أنها متابعة تنفيذ العمليات المالية (صرف النفقات وتحصيل الإيرادات) للتحقق عما إذا كان التنفيذ يحدث طبقاً للخطة (الميزانية) وتكون الرقابة بالمتابعة، التدقيق، الفحص، المشاهدة، التحقيق، المراجعة، التقارير، الاحصائيات.

6-1- أهداف الرقابة المالية

يمكن تلخيص أهداف الرقابة المالية فيما يلي:

تصحيح الانحرافات.

الإشارة إلى نقاط الضعف والانحرافات قصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها. تحسين سير المصالح العمومية.

إيجاد إجراءات جديدة من شأنها تقليل الانحرافات في المستقبل ضمان سلامة العمليات المالية وذلك بالتأكد من :

أ- عدم تجاوز الاعتمادات المالية في الإنفاق.

ب- مدى التزام الإدارة في تنفيذها للميزانية وفقاً للنظم السارية المفعول.

ج- بيان أثار التنفيذ على مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهه.

د- الربط بين التنفيذ وما تخلفه من إنفاق والنتائج المترتبة عن هذا التنفيذ.

6-2- أنواع الرقابة المالية:

يمكن تصنيف أنواع الرقابة المالية حسب عدة معايير تتداخل مع بعضها البعض، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ- الرقابة من حيث الأجهزة القائمة بها: رقابة داخلية، ورقابة خارجية.

ب- الرقابة من حيث طبيعتها: رقابة مادية، ورقابة محاسبية.

ج- الرقابة من حيث حدودها: رقابة كاملة، ورقابة جزئية.

د- الرقابة من حيث تكرارها: رقابة دائمة، ورقابة مؤقتة.

هـ- الرقابة من حيث الإعلام عنها: رقابة مبرمجة، ورقابة فجائية.

و- الرقابة من حيث الزمن: رقابة قبل التنفيذ، رقابة أثناء التنفيذ ورقابة بعد التنفيذ.

ز- الرقابة من حيث السلطة القائمة بها: رقابة إدارية، رقابة سياسية، ورقابة قضائية.

مما سبق يتبين أن تصنيف الرقابة المالية يتم من عدة وجوه ومعايير أهمها التصنيف على أساس الزمن أو على أساس السلطة القائمة بها.

7- منظومة مراقبة عمليات الميزانية العامة في الجزائر

يخضع تنفيذ الميزانيات والعمليات المالية للدولة ولللمجلس الدستوري والميزانيات الملحققة ومجلس المحاسبة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري لمراقبة أجهزة المؤسسات الدولة لنحولة لها صراحة بذلك بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما. 7
أما الجماعات الإقليمية فتخضع مراقبة تنفيذ ميزانيتها وعملياتها المالية لكل المؤسسات الرقابية من جهة ومجالسها المتداولة من جهة ثانية ولرقابة السلطة الوصية من جهة ثالثة. تجري مراقبة عمليات الميزانية العامة في الجزائر قبليا من طرف المراقب المالي على كل المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري باستثناء ميزانيتي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. 8

وأثناء القيام بإجراءات النفقة أي أثناء تنفيذ الميزانية تكون من قبل المحاسب العمومي أي ما يعرف بالرقابة الانية وبعدياً، أو ما يعرف بالرقابة اللاحقة من قبل المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة تناول هذه الرقابة شكل النفقة وليس غايتها فهي إذن رقابة لمدى شرعية النفقة وتطابقها مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول. 9

8- الرقابة المالية المحلية:

إن تطبيق اللامركزية في العمل الإداري لا يعني مطلقاً الاستقلال التام عن السلطة المركزية. فإذا كان للإدارة المحلية حق الاستقلالية فإن للإدارة المركزية حق الرقابة ضماناً لأن تسير الإدارة المحلية في الاتجاه الصحيح، ولكي تبقى في نطاق السياسة العامة للدولة؛ كون أنها أجهزة إدارة مشاركة في جزءٍ من النشاط الإداري العام للدولة.

9- المراقب المالي:

المراقب المالي هو عونٌ من أعوان الدولة مكلف بالرقابة السابقة للنفقات العمومية، وهو يخضع للسلطة المباشرة لوزير المالية وذلك وفق تنظيم إداري تمثله الأجهزة التالية بالترتيب: 10

المديرية العامة لهوازنة، المديرية الجهوية لهوازنة، وأخيراً المراقبة المالية بالولاية كما يوجد جهاز المراقب المالي على مستوى كل وزارة ومحلياً على مستوى كل ولاية.

إن رقابة النفقات التي يلتزم بها تطبق على ميزانيات المؤسسات والإدارات التابعة للدولة والمجلس الدستوري ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحققة والحسابات الخاصة على الخزينة، وميزانيات الولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. وتخضع القرارات المتضمنة التزاماً بالنفقات مسبقاً لتأشيرة المراقب المالي. 11

ويمكن تحديد مجالات تدخله فيما يلي: 12

قرارات التعيين والتثبيت والقرارات التي تخص الحياة المهنية للموظفين ودفع

مرتباتهم باستثناء الترقية في الدرجة.

الالتزام بنفقات التجهيز والاستثمار .

10- كفيات الرقابة القبالية على ميزانية البلدية :

ان الرقابة المالية القبالية تمارس وفق إجراءات معينة ومحددة في قوانين قابلة للتحين، فهي لم تترك لتقدير الهيئات المكلفة بالرقابة بل وفق معايير ومهام تمارس بنفس الطريقة وعلى نفس المستوى.

10-1- تأشيرة المراقب المالي :

هي ذلك الختم الذي يضعه المراقب المالي على بطاقة الالتزام بعد تفحصها والتأكد من مطابقة النفقة للتشريع المعمول به، أو هي اقرار صريح من المراقب المالي بشرعية النفقة محل المراقبة.

10-2- مهام ومسؤولية المراقب المالي :

المراقب المالي هو هيئة رقابية قبلية تفرض رقابته على النفقات قبل صرفها، يرأسها مراقب مالي ويساعده مراقبون ماليون مساعدين ، وموظفين من رتب مختلفة، يهدفون من خلال ممارسة مهمتهم احكام الرقابة على النفقات المتزام بها.

10-3- مهام المراقب المالي

تمثل مهام المراقب المالي في الحرص على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالنفقة. في هذا الصدد، يكلف المراقب المالي لاسيما بـ:

تنظيم، توجيه وتنشيط نشاطات مصلحة المراقبة المالية.

تنفيذ الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة برقابة النفقات التي يلتزم بها.

تمثيل الوزير المكلف بالمالية لدى لجان الصفقات العمومية.

إعداد التقارير السنوية والدورية الشاملة للنشاطات الموجهة للوزير المكلف بالمالية.

تقديم نصائح للأمرين بالصرف على المستوى المالي .

المساهمة في الأعمال التحضيرية للميزانية المعهودة إليه و ضمان متابعتها

وتقييمها، وكذا اقتراح كل تدبير ضروري يسمح بتسيير ناجح و فعال للنفقات

العمومية. 13

10-4- مسؤولية المراقب المالي:

يعتبر المراقب المالي مسؤولاً عن الأعمال التي يقوم بها، وعن التأشيرات التي يسلمها

ومذكرات الرفض التي يبلغها. 14

أما بالنسبة للمراقب المالي المساعد فيكون مسؤولاً عن الأعمال والتصرفات التي يقوم بها، وعن التأشير التي يسلمها وهذا في حدود الاختصاصات التي يفوضها إليه المراقب المالي. 15

ولا يتعين على المراقب المالي الاكتفاء برقابة المشروعية، دون رقابة ملائمة الالتزام بالنفقات التي يعرضها عليه الأمر بالصرف، وبذلك فهو لا يتحمل مسؤولية أخطاء التسيير التي يقوم بها الأمر بالصرف. 16. الالتزام بالسلم المهني عند دراسة الملفات والقرارات بمناسبة أدائه لمهامه، على أن توفر له الحماية أثناء ممارستهم لمهامهم من كل ضغط أو تدخل من شأنه أن يضر بأدائه لمهامه. 17

10-5-آجال تنفيذ وانتهاء الرقابة المسبقة على نفقات الملتزم بها:

حددت المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 374/09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 المعدل والمتمم للرسوم التنفيذية رقم 92/414، المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها آجال دراسة وتفحص ملفات الالتزام التي يقدمها الأمر بالصرف والخاضعة للرقابة السابقة بعشرة أيام كأقصى أجل تحسب ابتداء من تاريخ إيداع ملفات الالتزام لدى المراقب المالي. هذه الآجال قابلة للتمديد إلى عشرون يوم إذا اقتضى الأمر ذلك. أما فيما يخص آجال اختتام الالتزام بالنفقات التي تقوم بها البلدية فقد حددتها المادة 187 من م 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية تاريخ تنفيذ ميزانية البلدية إلى غاية:

15 مارس من السنة الموالية بالنسبة إلى عمليات التصفية ودفع النفقات.

31 مارس بالنسبة إلى عمليات تصفية المداخل تحصيلها ودفع النفقات.

غير أنه يمكن، في حالة الضرورة المبررة قانوناً، تمديد هذا التاريخ بمقرر من الوزير المكلف .

11-الإخضاع الفعلي للبلدية لرقابة المراقب المالي :

مثلها جاء في أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 414/92 المؤرخ في 14 نوفمبر، 1992 على إخضاع ميزانيات البلديات تدريجياً للرقابة المسبقة للنفقات التي يلتزم بها، حيث طبقت الرقابة القبلية بداية من السنة المالية 2010 ببلديات مقر الولاية، ثم بحلول سنة 2011 إلى بلديات مقر الدوائر والمقاطعات الإدارية الخاضعة لسلطة الولاية المنتخبين وعممت على كل البلديات بداية من سنة 2012 .

12- أسباب فرض الرقابة القبلية على البلدية :

لقد سبق التحضير للشروع في تنفيذ هذا الإجراء الجديد تأسيس على مستوى كل ولايات الوطن "لجنة ولائية للتقييم الصحيح وبصفة موضوعية لديون البلديات المترتبة عليها ما بين سنوات 2000 و2007". وطبقاً لمختلف التقارير تم تحديد مديونية البلديات

ب 322 مليار دينار. 18

وبتوصية من اللجنة الوزارية المشتركة تم مسح كل الديون المذكورة المترتبة على البلديات العاجزة من خلال قانون المالية لسنة 2008.

13- أهداف فرض الرقابة القبلية على نفقات البلدية :

إن إجراءات الرقابة الوقائية أو المسبقة للنفقات تعد من أهم إجراءات النمط الجديد في التسيير وهو عدم السماح للمعنيين ببعض نفقات أو مشاريع جديدة دون التحضير الجيد لها ومرافقتها الفعلية بالأغلفة المالية التي تتطلبها. تهدف عملية مراقبة النفقات المعتمدة التي أعيد تنظيمها سنة 2009 لتشمل البلديات سنة من بعد إلى التأكد من سلامة ميزانيات البلدية قبل صرفها من أجل تجنب النفقات الزائدة وحمل البلديات على الابتعاد على تراكم مديونية ثقيلة تجرد الدولة نفسها في الأخير مجبرة على تحملها، وقد عانت الجزائر أواخر التسعينيات من هذه الظاهرة إذ فاق عدد البلديات العاجزة حينها 1200 بلدية أي 80% من مجموع البلديات قد تراكت ديونها مجتمعة بما يقارب 20 مليار دج حسب الأرقام الرسمية.

14- تشيكة لجان الصفقات العمومية :

لقد استحدثت المشرع العديد من اللجان من أجل فرض رقابتها على الصفقات العمومية إذ تشمل هذه اللجان كل من:

اللجان الوطنية، اللجان القطاعية إضافة إلى اللجان الوزارية ولجان المصالح المتعاقدة.

1-14- اللجنة البلدية للصفقات العمومية:

تتكون اللجنة البلدية للصفقات من عدة أطراف يمثلون مختلف الجهات الإدارية ذات العلاقة، ومن خلال استقراء محتوى المادة 137 من المرسوم رقم 236/10 فإن اللجنة تتكون من رئيس المجلس البلدي أو ممثله، ممثل عن المصلحة المتعاقدة ومنتخبين يمثلان المجلس الشعبي البلدي، إضافة إلى ممثلين عن وزارة المالية (الميزانية- المحاسبة) ، وكذا ممثل المصلحة التقنية المعنية بالخدمة.

تختص اللجنة البلدية للصفقات بدراسة مشاريع الصفقات التي تبرمها البلدية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري تحت الوصاية، والتي يساوي مبلغها خمسون مليون دينار (50.000.000 دج) أو يزيد عنه فيما يخص صفقات إنجاز الأشغال واقتناء الموارم. بعشرين مليون دينار (20.000.000 دج) فيما يخص صفقات الخدمات وبعشرين مليون دينار (20.000.000 دج) بالنسبة لصفقات الدراسات.

14-2- أدوات الرقابة للجنة الصفقات العمومية :

تفحص لجنة الصفقات العمومية مختلف المشاريع الخاصة بدفاتر الشروط ،أو المناقصة في أجل محددة في التشريع ، حيث تنتهي هذه الرقابة إما بالتصويت ومنح التأشيرة بالموافقة بدون تحفظات أو بتحفظات ،أو الرفض.

الرقابة المسبقة للجنة الصفقات العمومية :

إن لجان الصفقات العمومية باختلاف أنواعها ومستوياتها كغيرها من اللجان تتمتع بنظام سير محدد عن طريق التنظيم.19

لقد ذكرت المادة 22 من المرسوم الرئاسي رقم 23/12 المؤرخ في 18 جانفي 2012 المعدلة للمادة 157 من المرسوم 236/10 الخاص بالصفقات العمومية أن اجتماع لجنة الصفقات مهما كان نوعها أو مركزها يتم بناء على مبادرة من رئيس كل منها، غير أنه يمكن لهاته اللجان بموجب المادة 158 من المرسوم الرئاسي 236/10 أن تستعين على سبيل الاستشارة بأي شخص له خبرة مع ضرورة الالتزام بالسري المهني.

إختصاص اللجنة البلدية للصفقات:

تختص اللجنة البلدية للصفقات بدراسة مشاريع دفاتر الشروط التي تعدها البلدية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموضوعة تحت وصايتها.

1-دراسة ومراقبة مشاريع دفاتر الشروط :

تخضع مشاريع دفاتر الشروط للصفقات للدراسة من قبل لجنة الصفقات المختصة، قبل إعلان المناقصة، حسب تقدير إداري للشروع، ضمن الشروط التالية: 20

- تحدد حاجات المصالح المتعاقدة الواجب تلبيةها، المعبر عنها بخصم وحيدة أو بخصم منفصلة مسبقا قبل الشروع في أي إجراء لإبرام صفقة.
- يجب إعداد الحاجات من حيث طبيعتها وكميتها بدقة استنادا إلى مواصفات تقنية.
- تضبط المصلحة المتعاقدة لتحديد حدود اختصاص لجان الصفقات، المبلغ الإجمالي .

ويمنع تخصيص الحاجات لتفادي حدود الاختصاصات المحددة بموجب الإجراءات المنصوص عليها في هذا المرسوم 236/10.

تهدف الرقابة التي تقوم بها اللجنة المختصة على مشاريع دفاتر الشروط إلى:

مدى مطابقة مشاريع دفاتر الشروط لأحكام قانون الصفقات العمومية.

مدى تناسق أحكام مشاريع دفاتر الشروط ومدى شفافية إجراءاته .

تؤدي دراسة مشاريع دفاتر الشروط في أجل خمسة وأربعين يوما إلى صدور مقرر تأشيرة لجنة الصفقات المختصة، تكون صالحة لثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ توقيعها،

وإذا انقضى هذا الأجل، تعرض دراسة دفاتر الشروط المعنية من جديد على اللجنة البلدية للصفقات.

2-دراسة ومراقبة مشاريع الصفقات:

كما تختص اللجنة البلدية للصفقات بدراسة مشاريع الصفقات التي تبرمها البلدية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموضوعة تحت وصايتها، إذا بلغت المستويات اللازمة. 21

تهدف الرقابة على مشاريع الصفقات التي تبرمها البلدية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموضوعة تحت وصايتها إلى: 22

التأكد من مدى احترام قانون الصفقات العمومية. ومدى التقيد ببنود دفاتر الشروط.

الأخذ بعين الاعتبار التحفظات عند المصادقة على دفاتر الشروط.

كيفية إتمام إجراءات الإعلان عن المناقصة (كيفية تحرير الإعلان، نشره، الآجال).

كيفية إجراء عملية فتح الأظرفة وتقييمها، ومدى شفافية العملية.

التقيد بالأحكام المتعلقة بتعيين الأسعار ومراجعتها والأحكام الخاصة بالتسيقات

الأحكام الخاصة بالتنفيذ والاستلام و ضمانات ما بعد الاستلام.

يتوج عمل لجنة الصفقات العمومية بمنح التأشيرة أو رفضها خلال مدة عشرين يوماً

من تاريخ ايداع الملف الكامل لدى لجنة متخصصة وتضمن التأشيرة العناصر التالية :

الرقم الخاص بالتأشيرة ، تاريخ التأشيرة ،امضاء رئيس اللجنة.

الخلاصة :

إن للرقابة أهمية كبيرة في الحفاظ على المال العام، وضمان نجاح أية صفقة عمومية،

إلا أنه ورغم هذه الرقابة الصارمة المطبقة على المال العام، إلا أنها لم تستطع أن تحد من

الفساد المالي. وفي هذا الإطار يضمن المراقب المالي للبلدية ولجان الصفقات العمومية

الرقابة القبليّة فقط.

إن عمليات المراجعة والرقابة تتم قبل الصرف ولا يجوز لأي وحدة تنفيذية

الارتباط بالتزام أو دفع أي مبلغ قبل الحصول على موافقة الجهة المختصة بالرقابة قبل

الصرف، حيث أن عمليات المراجعة والرقابة تتم على جانب النفقات فقط حيث لا

يتصور أن تتم رقابة سابقة على تحصيل إيرادات العام.

نظراً لخصوصية الصفقات العمومية ولخطورتها بمختلف أنواعها ، واتصالها بالخرزينة

العامة فإنه أصبح من الضروري إخضاعها لصور عديدة من الرقابة حيث تخضع للرقابة

قبل دخولها حيز التنفيذ ، وأثناء التنفيذ وبعده ، ذلك أن الغرض والهدف الأساسيين

من تسليط هذه الرقابة هو التأكد من تطبيق الأهداف المرجوة من وراء التعاقد ، وإلزام الإدارات العمومية والهيئات المستقلة بالالتزام بالأحكام التي يتضمنها قانون الصفقات العمومية ، بما يكرس المبادئ الكبرى للتعاقد والمتمثلة في مبدأ الشفافية ، وحرية المنافسة والمساواة بين المتنافسين.

تنتهي رقابة المراقب المالي ولجنة الصفقات البلدية بالتأشير على بطاقة الالتزام أو مقرر الصفقة أو دفتر الشروط، أو بالرفض المؤقت أو النهائي الذي يستدعي إجراءات معينة. كما أن الرقابة السانقة رغم ضرورتها وأهميتها، ورغم الدور الكبير الذي تؤديه في الحفاظ على المال العام، توصف بكونها معرقة للنشاط والتسيير العمومي، لما تتميز به من الحذر المفرط، فهي تفرض نوعا من التسيير المشترك أو الإدارة المشتركة مع الهيئات العمومية، كما تعتبر رقابة بطيئة وتعب عن سلوك بيروقراطي في حق هذه الهيئات.

الهوامش :

- 1- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ص 27 .
- 2- بلعاطل عياش ونوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، مؤتمر دولي أيام 11 و12 مارس 2013، جامعة سطيف، ص 5.
- 3- بلعاطل عياش ونوي سميحة، مرجع سابق، ص 5.
- 4- نفس المرجع ، ص 89 .
- 5- صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة 2007 ، ص ص 4-8.
- 6- علي عباس، الرقابة الادارية على المال والاعمال، مكتبة الرائد العلمية عمان ، 2001، ط 1، ص 22.
- 7- قانون 21/90 المؤرخ في 15 جويلية 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية المادة 61 .
- 8- المرسوم التنفيذي رقم 374/09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 والمعدل للرسوم التنفيذية رقم 414/92 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة التي يلتزم بها.
- 9- قانون 21/90 المؤرخ في 15 جويلية 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية المادة 61 .
- 10- جمال لعمامرة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 220.
- 11- نفس المرجع ، ص 219 .
- 12- نفس المرجع ، ص 220 .

- 13- المرسوم التنفيذي رقم 92/414، المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المادة 5.
- 14- المرسوم التنفيذي رقم 374/09 يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المادة 22، ص.06.
- 15 - نفس المرجع المادة 22، ص.06.
- 16- المرسوم التنفيذي رقم 92/414 يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المادة 32، ص.2104.
- 17- المرسوم التنفيذي رقم 374/09 يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المادة 23، ص.06.
- 18 المرسوم التنفيذي رقم 92/414 يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المادة 18، ص.2103.
- 19 - الموقع الإلكتروني <http://www.djazairss.com/aps/83408> تاريخ الاطلاع 01 ماي 2015.
- 20 - المرسوم التنفيذي رقم 118/11 المؤرخ في 16 مارس 2010 يتضمن الموافقة على النظام الداخلي النموذجي للجنة الصفقات العمومية الجريدة الرسمية رقم 16 المؤرخة في 13 مارس 2011 .
- 21 - المرسوم الرئاسي رقم 236/10 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، المادة 11، مرجع سابق، ص.07.
- 22- الفقرة 2، المرسوم الرئاسي رقم 23/12 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، المادة 18 مرجع سابق، ص.20.
- المراجع :
- (1) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 .
- (2) بلعاطل عياش ونوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، مؤتمر دولي أيام 11 و12 مارس 2013، جامعة سطيف.
- (3) صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة 2007.
- (4) علي عباس، الرقابة الادارية على المال والاعمال، مكتبة الرائد العلمية عمان، ط.2001، 1.
- (5) قانون 21/90 المؤرخ في 15 جويلية 1990 المتعلق بالحاسبة العمومية.
- (6) المرسوم التنفيذي رقم 374/09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 والمعدل للرسوم التنفيذية رقم 414/92 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة التي يلتزم

بها.

- (7) جمال لعمامرة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- (8) المرسوم التنفيذي رقم 92 / 414، المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها.
- (9) المرسوم التنفيذي رقم 374/09 يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها .
- (10) الموقع الإلكتروني <http://www.djazairress.com/aps/83408> تاريخ الاطلاع 01 ماي 2015.
- (11) المرسوم التنفيذي رقم 118/11 المؤرخ في 16 مارس 2010 يتضمن الموافقة على النظام الداخلي النموذجي للجنة الصفقات العمومية الجريدة الرسمية رقم 16 المؤرخة في 13 مارس 2011 .
- (12) المرسوم الرئاسي رقم 236/10 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.
- (13) الفقرة 2، المرسوم الرئاسي رقم 23/12 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها

أ. خومية فتيحة * د. فرحي كريمة **

الملخص:

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى معرفة مختلف الإجراءات التي اتخذتها الجزائر بغية التعامل مع الأزمة النفطية 2014، ومن أجل هذا تم إتباع المنهج التحليلي وتم التطرق إلى تطور أسعار النفط خلال الفترة (جانفي 2014 - فيفري 2016) ومعرفة أهم العوامل التي كانت وراء ذلك، إضافة إلى إبراز تأثير انهيار الأسعار على الاقتصاد الجزائري والإجراءات الظرفية المتخذة، زيادة على أهم الآليات الكفيلة بالحد من التبعية الربعية، ومن أهم ما تم التوصل إليه من نتائج أنه نظرا لاعتماد الجزائر بشكل شبه مطلق على النفط كان لانخفاض الأسعار الأثر البالغ على مختلف التوازنات الاقتصادية التي بينت هشاشة الاقتصاد الوطني وتدعو إلى حتمية التنوع الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، التوازنات الداخلية والخارجية، التنوع الاقتصادي.

Abstract :

The objective of this article is to know the different solutions that Algeria has taken to face the oil shock 2014, and for this we followed the analytical approach, this article deals the following points: the evolution of oil prices in (January 2014-February 2016), Causing factors, the impact of the fall in prices on the Algerian economy and the most important mechanisms to reduce dependence on the hydrocarbons sector.

Among the results achieved, the collapse of prices had a profound impact on the various economic balances which have proved the fragility of the national economy and to solve this problem, it is necessary to move toward a diversified economy.

Keywords: oil prices, Algerian economy, internal and external balances, economic diversification.

* طالبة دكتوراه - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة .
** أستاذة محاضرة قسم - أ - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة .

مقدمة:

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تعتمد عليها كل الشعوب في استعمالاتها على مختلف الأصعدة، يتحدد سعرها بناء على العديد من العوامل الاقتصادية كانت أو غير اقتصادية، ونظرا لتشابك هذه العوامل وتضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية فإن هذه الأخيرة تتعرض للعديد من التقلبات والأزمات السعرية سواء بالمنحى التصاعدي أو التنازلي بداية من أزمة 1973 وصولا إلى ما تعديشه أسعار النفط من تدهور بداية من النصف الثاني من سنة 2014 والتي تؤثر على مختلف الفاعلين في السوق النفطية.

والجزائر باعتبارها اعتمدت ولا زالت تعتمد على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي في اقتصادها سواء في صادراتها، ناتجها المحلي الإجمالي وموازنتها فقد كانت من أكثر الدول تضررا بانهيار أسعار النفط، وعلى هذا كان على الحكومة الجزائرية التحرك واتخاذ مجموعة من الإجراءات كمحاولة منها للتخفيف من آثار الانهيار.

ومن هنا تبرز معالم إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

فيما تمثل مختلف الآليات والتدابير التي اتخذتها الجزائر للتقليل من آثار انهيار أسعار النفط؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لمعرفة مختلف العوامل التي تؤثر في تسعير النفط ومن بعدها تطور أسعار النفط منذ سنة 2014، كما نسعى لتوضيح العلاقة التي تربط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، كما نبين الإجراءات الظرفية المنتهجة من قبل الجزائر لمواجهة انهيار أسعار النفط ومن ثم اقتراح بعض الآليات للحد من التبعية للريع النفطي ومن ثم التقلبات المتكررة في أسعاره.

محاور الدراسة: لمعالجة الموضوع سنتطرق إلى النقاط التالية:

أولا- تطور أسعار النفط في الفترة (جانفي 2014 - فيفري 2016)

ثانيا- أسباب انهيار أسعار النفط

ثالثا- تأثير انهيار أسعار النفط على الاقتصادي الجزائري.

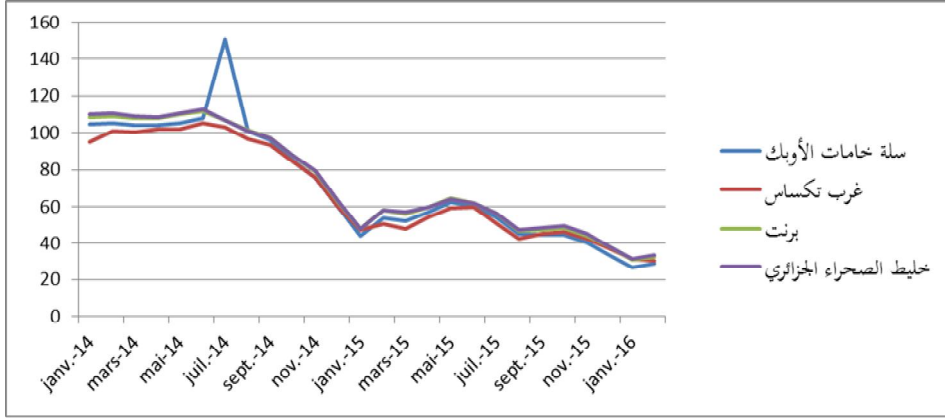
رابعا- الإجراءات المتخذة للتقليل من آثار انهيار الأسعار.

خامسا- التنويع الاقتصادي كمدخل للحد من التبعية الربعية

أولا- تطور أسعار النفط في الفترة (جانفي 2014 - فيفري 2016):

شهدت أسعار النفط في السوق النفطية منذ النصف الثاني من سنة 2014 تراجعا حادا من حوالي 150 دولار للبرميل إلى حدود 26,5 دولار للبرميل في جانفي 2016، ويمكن إظهار ذلك من خلال عرض الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط خلال الفترة (جانفي 2014- فيفري 2016)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، جانفي 2016، ص19.
 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، أفريل 2016، ص19.
- من خلال الشكل نلاحظ الانخفاض الكبير في أسعار النفط بمختلف أنواعه، فمثلا أسعار سلة خامات الأوبك* عرفت انهيارا من 150,6 دولار للبرميل شهر جويلية من عام 2014 إلى حدود 26,5 دولار شهر جانفي 2016، وعند التحدث عن النفط الجزائري فأعلى سعر بلغه في هذه الفترة كان شهر جوان من سنة 2014 في حدود 112,7 دولار للبرميل فيما بلغ أدنى قيمة شهر جانفي 2016 بحوالي 31,3 دولار وذلك بانخفاض بنسبة قدرها 73%، وهذا مؤشر على خطورة الوضع خاصة وأنها تعتمد بشكل شبه كلي على النفط.
- ثانيا- أسباب انهيار أسعار النفط:

تضافرت مجموعة من العوامل مؤدية إلى انهيار أسعار النفط ومن ثم حدوث أزمة نفطية ومن هذه العوامل نذكر:

1- انخفاض مستويات النمو: إذ سجل النمو العالمي تباطؤا وقدر بـ 3,4% سنة 2014، وهذا لتأثره بتباطؤ معدل النمو لبعض الدول الصناعية وهذا ما أثر على استهلاكها للنفط، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الأسعار.¹

* تتألف من 13 نوعا من الخام هي: العربي الخفيف السعودي، مزيج الصحراء الجزائري، البصرة الخفيف العراقي، السدرة الليبي، موبان الإماراتي، قطر البحري، الخام الكويتي، الإيراني الثقيل، ميرى الفنزويلي، بوني الخفيف النيجيري، الخام الأندونيسي، خام غيراسول الأنغولي، خام أورينت الإكوادوري.

1 - International Monetary Fund, **WORLD ECONOMIC OUTLOOK**, April 2016, p168.

- 2- تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار: إذ أبقت على طاقتها الإنتاجية حرصا منها على الدفاع عن حصتها السوقية عوض دفاعها عن الأسعار حتى تخفض الأطراف المنتجة الأخرى حصصها السوقية كذلك.¹
 - 3- تزايد إنتاج النفط الصخري: عرف المخزون النفطي الأمريكي ارتفاعا من 29,3 مليار برميل في سنة 2004 إلى 48,5 مليار برميل في نهاية 2014، وذلك بسبب ارتفاع إنتاج النفط الصخري الذي تعزز بالثلث.²
 - 4- ارتفاع قيمة الدولار: إن النفط كغيره من السلع التي يتأثر سعرها السوق بقيمة الدولار، وخلال الفترة 2014-2015 شهد الدولار الأمريكي ارتفاعات متتالية في قيمته ترتب عليها تراجع السعر السوقي للنفط.³
 - 5- موقف السعودية من تدهور الأسعار: حيث تبنت السعودية قرار عدم تخفيض إنتاج النفط، وكان الهدف من القرار إزاحة المنتج العالمي الجديد من السوق النفطية، ومن ثم تعود لها السيطرة على أسعار النفط وصادراتها.⁴
 - 6- أسباب سياسية ذات طابع عقابي: وذلك كحداولة لمعاينة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من أزمة أوكرانيا ومعاينة إيران التي خففت العقوبات المفروضة عليها وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.⁵
- ثالثا- تأثير انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:
- الجزائر كغيرها من الدول الربية عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط على مستوى الأسواق النفطية العالمية، وهذا ما حدث خلال هذه الفترة سواء على مستوى التوازنات الداخلية أم التوازنات الخارجية.

- 1- عماد غزالي، تراجع وانهيار أسعار النفط: الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له- المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص7.
- 2- حمزة رملي ونسرين عروس، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له- المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص7.
- 3- اتحاد مصارف الكويت، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، الكويت، فيفري 2015، ص9.
- 4- محمد مدياني، انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له- المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص7.
- 5- عماد معوشي، أسباب انهيار أسعار النفط وتداعياته على أهم الأقطار الدولية منذ منتصف سنة 2014، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له- المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص9.

1- الأثر على التوازنات الداخلية: تؤثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية لمختلف البلدان، ومن أهم هذا التوازنات نجد الموازنة العامة للدولة، معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، وسنقوم بدراسة أثر انهيار أسعار النفط على هذه المتغيرات كل على حدى.

1-1 الأثر على الموازنة العامة للدولة:

بما أن الإيرادات النفطية تعتبر أهم مصدر لإيرادات الدولة، فإن فأي تقلب في أسعار النفط سوف يؤثر على ميزانية الدولة، ونبرز هذا من خلال عرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): وضع إيرادات الدولة ورصيد الميزانية خلال الفترة (2016-2011) (الوحدة: مليار دينار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات العامة	5790,1	6339,3	5957,5	5738,4	5103,1	4943,6
رصيد الميزانية	63,5-	718,8-	66,6-	1257,3-	2553,2-	2439,9-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 159.
- Ministère de finances, **Solde global du Trésor**, sur le site : www.mf.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ المنحى التصاعدي الذي عرفته الإيرادات العامة إلى غاية سنة 2012 وذلك بسبب الارتفاع المتزايد في أسعار النفط التي لامست 110 دولار للبرميل سنة 2012، وبعدها عرفت تناقصا إلى غاية 4943,6 مليار دينار سنة 2016 وذلك بانخفاض نسبته حوالي 54% وذلك بمجرد انخفاض أسعار النفط، ومن جهة أخرى حقق رصيد الميزانية عجزا في سنة 2015 بلغ 2553,2 مليار دينار بعدما كان 63,5 مليار دينار سنة 2011، وذلك رغم بلوغ العجز 2439,9 مليار دينار في سنة 2016.

2-1 الأثر على معدل النمو الاقتصادي والتضخم:

يهيمن قطاع المحروقات في الجزائر على معدل النمو الاقتصادي وهذا يجعله عرضة للتذبذب تبعا لتقلبات أسعار النفط، كما يعد التضخم من المؤشرات التي تتأثر بتقلب أسعار النفط، وهو ما يبرز في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور معدل النمو الاقتصادي والتضخم خلال الفترة (2011-2016)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو الاقتصادي	2,8	3,3	2,8	3,8	3,8	3,5
معدل التضخم	4,5	8,9	3,3	2,9	4,8	6,4

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات:

International Monetary Fund, **Algeria : Statistical Appendix**, différents années.

Ministère de finances, **Taux d'inflation**, sur le site : www.mf.gov.dz ▪

▪ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 37، مارس 2017، ص 30.

من خلال قراءة تامل معطيات الجدول نلاحظ:

✓ عرف معدل النمو الاقتصادي تدبدا في الفترة (2011-2016) إذ بلغ أعلى معدل في سنة 2014 بحوالي 3,8%، بينما كان أدنى معدل سنّي 2011 و2013 ببلوغه 2,8% رغم المبالغ الطائلة التي صرفت في تلك الفترة من خلال برنامج توطيد النمو، وتراجع أسعار النفط عرف معدل النمو تراجعا كون النسبة الأكبر تعود لقطاع المحروقات إذ بلغ في سنة 2016 حوالي 3,5%.

✓ تعاني الجزائر من معدلات التضخم العالية، حيث عرف هذا المعدل تناقصا خلال السنتين 2013-2014 مقارنة عما كان عليه سنة 2012 بوصوله إلى 2,9% فقط في سنة 2014، لكنه عاود الارتفاع سنّي 2015 و2016 ووصل إلى ما يقارب 4,8% و6,4% على التوالي، وهذا دليل على تدهور القوة الشرائية للمواطنين

2- الأثر على التوازنات الخارجية:

يظهر أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الخارجية من خلال ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف وحجم المديونية الخارجية.

1-2- الأثر على ميزان المدفوعات:

حتى نبين أثر تقلب أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات ندرس الأثر على الصادرات والواردات ومن ثم تحديد رصيد الميزان التجاري وصولا إلى تحديد رصيد ميزان المدفوعات، وهذا وفق الإحصائيات المبينة في الجدول:

الجدول رقم (03): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2011-2016)
(الوحدة: مليار دولار)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة
29,1	34,6	60,13	64,87	71,74	72,88	الصادرات
27,7	33,1	58,46	63,82	7,58	71,66	صادرات المحروقات
49,4	52,6	59,67	54,99	51,57	46,92	الواردات
20,4-	18,0-	0,46	9,88	20,17	25,96	رصيد الميزان التجاري
26,0-	27,5 -	5,88-	0,13	12,06	20,14	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 164
- International Monetary Fund, **Algeria : Statistical Appendix**, N° 17/141, june

p, 262017.

يتضح من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري قبل حدوث الأزمة كان يعرف رصييدا موجبا رغم تناقصه من سنة لأخرى، لكن بمجرد انهيار أسعار النفط عرف تراجعا رهيبا بتسجيله عجزا بحوالي 20,4 مليار دولار في سنة 2016، وهذا راجع لتراجع صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية من 71,66 مليار دولار سنة 2011 إلى 27,7 مليار دولار سنة 2016، مقابل استقرار الواردات نسبيا.

الأثر على احتياطي الصرف والمديونية الخارجية:

يمكن إبراز التأثير الذي تركه انهيار أسعار النفط على احتياطي الصرف وحجم المديونية الخارجية في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور احتياطي الصرف والمديونية الخارجية بالجزائر في الفترة (2011-2016)
(الوحدة: مليار دولار)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة
112,9	142,6	178,94	194,012	190,661	182,224	إحتياطي الصرف
3,85	3,02	3,73	3,39	3,67	4,40	حجم المديونية الخارجية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 37، مرجع سبق ذكره، ص16.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 30، جوان 2015، ص16.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص168.

International Monetary Fund, **Algeria : Statistical Appendix**, N°

17/141, op.cit

يلاحظ من الجدول:

➤ اتخاذ احتياطي الصرف منحي تصاعدي إلى غاية 2013، إذ ارتفع من 182,224 مليار دولار سنة 2011 إلى 194,012 مليار دولار سنة 2013، وبمجرد انهيار أسعار النفط عرف الاحتياطي تآكلا إذ انخفض من 194,012 سنة 2013 إلى حدود 112,9 مليار دولار في سنة 2016 وهو ما يمثل 23 شهر فقط من واردات السلع والخدمات، وذلك بسبب تغطية العجز الموازي باللجوء إلى احتياطي الصرف.

➤ اتخاذ المديونية الخارجية منحي تنازلي إذ انخفضت إلى 3,39 سنة 2013 بسبب قرار التسديد المسبق للمديون وهذا كاستغلال لفترات ارتفاع أسعار النفط وتراكم عوائد التصدير النفطية، رغم أن الجزائر كان بإمكانها التخلص نهائيا من المديونية الخارجية لولا شروط دائيتها وذلك لإبقاء الجزائر في تبعية لهم، لكن مع انخفاض أسعار النفط سنة 2014 عاودت المديونية الخارجية الارتفاع حيث بلغت سنة 2016 حوالي 3,85 مليار دولار.

رابعا- الإجراءات المتخذة للتقليل من آثار انهيار الأسعار:

لمواجهة مختلف آثار انهيار أسعار النفط والتقليل منها، وبهدف زيادة إيراداتها وعقلنة نفقاتها اتخذت الجزائر عدة إجراءات، ومن أهم هذه الإجراءات نذكر:

1- صندوق ضبط الإيرادات: استعملت الفوائض الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات كخط دفاع أول لمواجهة انهيار أسعار النفط وتغطية العجز الذي عرفته الخزينة العمومية، وهو ما يظهره الجدول التالي:

المجدول رقم (05): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد في الفترة (2011-2016)
(الوحدة: مليار دينار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الصندوق	5381,7	5633,7	5563,5	4408,5	2073,8	784,5

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات:

- Direction Générale de Prévision et Politique, **Situation du Fonds de Régulation des Recettes**, sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz
- Ministère des Finances, **Rapport de présentation du projet de la Loi de Finances pour 2016**, p16.

من خلال المجدول نلاحظ أن الأموال التي كانت بحوزة صندوق ضبط الموارد والتي تشكلت نتيجة الطفرة النفطية التي سادت في بداية الألفية عرفت تراجعاً رهيباً، حيث وصل رصيد صندوق ضبط الموارد إلى 784,5 مليار دينار في نهاية سنة 2016 وهذا بانخفاض بنسبة مقدارها 86% في غضون ثلاث سنوات.

2- ترشيد الإنفاق العام بإتباع سياسة تقشفية: اتبعت الجزائر سياسة تقشفية منذ بداية انهيار أسعار النفط وتجلت هذه السياسة في النقاط التالية:

- تخفيض عمليات التوظيف في القطاع العام.
- تخفيض ميزانيتي التجهيز والتسيير لسنة 2016 مقارنة عما كان في 2015 وذلك يظهر في الجدول التالي:

المجدول رقم (06): تطور تقديرات ميزانية الدولة في الفترة (2014-2016)
(الوحدة: ألف دينار)

السنة	2014	2015	2016
ميزانية التسيير	4.714.452.366	4.972.278.494	4.807.332.000
ميزانية التجهيز	2.941.714.210	3.781.448.830	3.176.848.243

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات:

- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (72) المؤرخة في 19 ربيع الأول 1437 الموافق لـ 31 ديسمبر 2015، ص ص 37-38.

• الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (40) المؤرخة في 07 شوال 1436 الموافق لـ 23 جويلية 2015، ص ص 26-27.

• الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (68) المؤرخة في 28 صفر 1435 الموافق لـ 31 ديسمبر 2013، ص ص 46-47.

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزانية التسيير لسنة 2016 انخفضت بنسبة 3,3% مقارنة مع سنة 2015، في حين عرفت تقديرات ميزانية التجهيز انخفاضا بنسبة 16% وهذا بغية تخفيض التكاليف التي تتحملها الدولة.

3- تخفيض قيمة الدينار: قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار مقابل مختلف العملات الأجنبية، وذلك للحد من الاستيراد، ورفع حصة مداخل النفط المقومة بالدولار عند تحويلها إلى الدينار، ويظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): سعر صرف الدينار في الفترة (2011-2016)

العملة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدولار الأمريكي	72,9	77,6	79,4	80,6	100,4	109,5
الأورو	102,2	102,2	105,4	106,9	111,4	121,2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات:

• Direction Générale de Prévision et Politique, **Flash Conjoncture a fin** décembre 2012, p1.

• Ministère de finances, **Taux de change**, sur le site : www.mf.gov.dz
 من خلال الجدول نلاحظ الانخفاض الكبير في قيمة الدينار مقابل العملات، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 72,9 سنة 2011 إلى 109,5 سنة 2016 وذلك بنسبة 50,2%، ومن جهة أخرى بلغ سعر صرف الدينار مقابل الأورو 121,2 سنة 2016 بعدما كان 102,2 سنة 2011 وذلك بانخفاض نسبته 18,6%، لكن للأسف هذا التخفيض في قيمة الدينار صاحبه ارتفاع في معدلات التضخم، وهذا ما ساهم في تخفيض القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين.

4- تغيير معدلات الضرائب والرسوم وفرض معدلات جديدة أخرى: من أجل تعزيز حصة إيرادات الدولة قامت الجزائر برفع معدلات بعض الضرائب والرسوم، واستحدثت ضرائب جديدة ومن أهم هذه التغييرات نذكر:

- ✓ رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء من 7% إلى 17%.
- ✓ رفع قيمة الرسم على المطابع بالنسبة لجواز السفر وكذا تعريف قسيمة السيارات السنوية.

✓ رفع الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها بموجب قانون المالية 2016، وهذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): مقارنة بين الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها سنتي 2016-2007 (الوحدة: دينار/ هكتولتر)

الرقم	البيان	المبلغ بموجب قانون المالية 2007	المبلغ بموجب قانون المالية 2016
01	البزين الممتاز	1.00	600.00
02	البزين العادي	1.00	500.00
03	الب نزين النخلي من الرصاص	1.00	600.00
04	غاز أويل	1.00	100.00
05	غاز البترول المميع (الوقود)	1.00	1.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (72) مرجع سبق ذكره، ص 8.
- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (85) المؤرخة في 07 ذو الحجة 1427 الموافق لـ 27 ديسمبر 2006، ص 11.

✓ فرض وزيادة بعض معدلات الإتاوات كإتاوة الحصول على ترخيص لصيد المرجان وإتاوة اقتصاد المياه.

✓ فرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي وهذا بموجب قانون المالية 2016.

5- العمل على تقليل الواردات: قامت الجزائر في سنة 2016 بوضع رخص الاستيراد كسبيل للتقليل من وارداتها وأهم السلع التي طبقت عليها هذا النظام السيارات، الحديد والصلب والاسمنت وهذا بسبب قيمتها الكبيرة في فاتورة الواردات، وسنبن تطور قيمة واردات الجزائر من خلال عرض الجدول التالي:

الجدول رقم (09): قيمة واردات الجزائر خلال الفترة (2016-2014)

(الوحدة: مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016
السلع الغذائية	11005	9314	8224

14333	15970	17622	السلع الوسيطة
15895	17740	19619	السلع الرأسمالية
8275	8676	10334	السلع الاستهلاكية غير الغذائية

Ministère de finances, **Balance commerciale**, sur le site : www.mf.gov.dz

من خلال إحصائيات الجدول نلاحظ انخفاض فاتورة مختلف الواردات سنة 2016 مقارنة مع سنة 2014 وذلك بسبب الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر لتقليص فاتورة الواردات، إذ انخفضت قيمة واردات السلع الغذائية بنسبة 25,3% وكذلك الحال بالنسبة للسلع الرأسمالية التي انخفضت بنسبة 19%، كما عرفت قيمة واردات السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية انخفاضا بنسبة 18,7% و 19,9% على التوالي.

6- إصدار القرض السندي: نظرا لحدوث تراجع كبير في إيرادات الدولة النفطية قامت الجزائر بإصدار القرض السندي الذي عنوانه "القرض الوطني للنمو الاقتصادي" بموجب القرار المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1437 الموافق لـ 28 مارس 2016، وذلك لتعبئة المدخرات الموجودة خارج الدائرة الاقتصادية واستثمارها من أجل تنمية الاقتصاد الوطني وتمثل شروط وكيفيات إصدار القرض السندي وخصائصه في النقاط التالية:

الجدول رقم (10) : الخصائص المميزة للقرض السندي.

القيمة الاسمية للسند	50.000 دج	الاكتتاب	مسموح لكل شخص طبيعي ومعنوي
شكل الأوراق المالية	سندات اسمية أو لحاملها	بداية الاكتتاب	18 أبريل 2016
مدة القرض السندي	3 سنوات وهناك قرض سندي لمدة 5 سنوات	مدة الاكتتاب	6 أشهر وقد يتم إيلان انتهاء مدة الاكتتاب قبل ذلك في حال ما إذا تم تعبئة المبلغ المطلوب
العائد السنوي	5% و 5,75%، وكلاهما معفيان من الضرائب	دفع الفوائد	يتم دفع العوائد سنويا وفي تاريخ يوافق تاريخ الاكتتاب
إمكانية التداول	هذه السندات قابلة للتداول الحر سواء بالتنازل عنها عن طريق معاملة مباشرة أو تظهير السند أو عن طريق وسطاء مختصين أم عن طريق رهنها بقرض بنكي		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (20) المؤرخة في 21 جمادى الثانية 1437 الموافق لـ 30 مارس

خامسا- التنوع الاقتصادي كمدخل للحد من التبعية الربعية:

نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بالهروقات وفي ظل تذبذب أسعار النفط لا بد على الجزائر أن تعيد بناء نسيجها الاقتصادي من خلال القيام بتنويعه، ولتحقيق التنوع الاقتصادي يجب توافر مجموعة من الدعائم تتمثل في:

1- تفعيل القطاعات الراكدة: يجب على الدولة إعادة بناء استراتيجياتها لإعطاء الأولوية للقطاعات المنتجة والتحول إلى اقتصاد متعدد الموارد ونخص بالذكر قطاع الصناعة الذي يستلزم تميته وضع إستراتيجية واضحة المعالم من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية وتدعيم قدرتها الإنتاجية ورفع تنافسيتها، تنمية القطاع الزراعي عن طريق وضع سياسة زراعية ذات أهداف واقعية حتى تساهم في تخفيف درجة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وترقية الصادرات خارج المحروقات، تنمية القطاع السياحي الذي يعد من أهم الخيارات المتاحة أمام برامج باعتباره أسرع القطاعات الاقتصادية نموا ومساهمة في زيادة الدخل وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا هاما للعملة الصعبة.¹

2- تفعيل دور القطاع الخاص: على الرغم من تطور مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري إلا أن مساهمته بشكل عام لا تزال ضئيلة بسبب سيطرة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات وعلى التكوين الرأسمالي الثابت، ومن هنا على الدولة أن تتخذ مجموعة من الإجراءات من أجل دعم ومساندة القطاع الخاص باعتباره القاعدة الأساسية لقيام اقتصاد قائم على إنتاج الثروة من خلال وضع آليات وحوافز لتفعيل هذا القطاع، العمل على خلق الوعي بأهمية هذا القطاع وخلق توافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات هذا القطاع.²

3- الشراكة بين القطاع الخاص والعام: يعد العمل على ترسيخ نظام اقتصادي قائم على أساس الشراكة الواسعة والفعالة بين القطاع العام والخاص من أهم آليات نجاح عملية التنوع الاقتصادي، وذلك نظرا إلى أن حدوث درجة أكبر من

1- حميدة أوكل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016.

2- عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، الملتقى الدولي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أبريل 2008، ص 9.

التفاعل بين القطاعين وفي مجالات متنوعة يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي، وعلى هذا يجب التفكير جدياً في خلق هذه الشراكة.

4- الحوكمة: يقصد بالحوكمة الإدارة الرشيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال آليات تقوم على الشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون ومكافحة الفساد، ويجب على الجزائر أن تقوم بإرساء هذه المبادئ في الموازنة العامة وفي الإدارة الضريبية وذلك للحد من الفساد والمساهمة الفعالة في استغلال الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية.

5- ترشيد الإنفاق العام: في ظل تراجع إيرادات الدولة وبروز ظاهرة تزايد النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري، ومن أجل مجاراة الإيرادات العامة لنفقاتها يجب عليها القيام بترشيد النفقات، ولكي تنجح هذه العملية يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط أهمها:²

- ✓ ضرورة توافر حوكمة رشيدة كما سبق وأن أشرنا وإرادة سياسية قوية.
- ✓ كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها لأن توفر الإرادة السياسية في غياب جهاز إداري كفاء يتولى الإشراف على مختلف الهيئات العامة لا يحقق عملية ترشيد الإنفاق العام.
- ✓ توفر نظام محاسبة ورقابة فعال حتى تستطيع الجهات المعنية التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته.

خاتمة:

يعد الاقتصاد الجزائري رهين قطاع النفط وما يحدث فيه من تقلبات في الأسعار على مستوى السوق النفطية العالمية المرتبطة بالعديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية الخاصة بمختلف الفاعلين في السوق، وهذا ما حدث في أزمة 2014، وهو ما دفع بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الظرفية لمواجهة انعكاسات الأزمة، وللتخلص من التبعية لقطاع النفط يجب على الجزائر تفعيل موارد المالية بعيداً عن قطاع النفط انطلاقاً من خلق قاعدة اقتصادية متنوعة تقوم على قطاع خاص مفعّل وموجه نحو القطاعات الرائدة وخلق شراكة بينه وبين القطاع العام، زيادة على إرساء مبادئ الحوكمة في موازنة الدولة وإدارتها الضريبية والعمل على ترشيد النفقات العامة.

النتائج: من خلال ماتم تناوله تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- آيت عكاش سمير وبن ناصر محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي في الجزائر، يوم دراسي حول "نحو إستراتيجية جديدة للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 5 ماي 2015.

2- أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014-2015،

- ❑ تضافرت العديد من العوامل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية 2014.
- ❑ تأثرت كل المؤشرات الاقتصادية الكلية بانخفاض أسعار النفط وتبقى المالية العامة والحسابات الخارجية أكثر تأثراً.
- ❑ نتيجة تأثير المالية العامة كثيراً بانخفاض الأسعار تم اللجوء إلى السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي تآكل بنسبة 53% خلال سنة واحدة.
- ❑ تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الظرفية التي مست الجانب الموازي للدولة كترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات عن طريق رفع معدلات الضرائب والرسوم وفرض أخرى لم تكن موجودة، وكذا إصدار القرض السندي.
- ❑ بغية التقليل من فاتورة الواردات التي بلغت مستويات قياسية تم تبني سياسة رخص الاستيراد بالنسبة لأهم السلع المستوردة المتمثلة في السيارات والحديد والصلب والاسمنت.
- ❑ يعتبر تنويع الاقتصاد الوطني ضرورة لا بد منها، ويبقى تحقيق ذلك مرتبط بتوفر العديد من الدعام التي يتقدمها تفعيل القطاعات الرائدة وتنشيط القطاع الخاص.

التوصيات: بناء على ما تقدم نقدم مجموعة من الاقتراحات:

- ✓ القيام بإنشاء صندوق استثمار مكلف باستغلال موارد القرض السندي في إقامة مشاريع استثمارية منتجة.
- ✓ تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري خصوصاً وأن المجتمع الجزائري معروف بامتلاكه طاقات شبانية هائلة.
- ✓ العمل على استغلال الإمكانيات المتاحة في مختلف مصادر الطاقة المتجددة
- ✓ مكافحة السوق الموازي الذي يخترن حوالي 40 مليار دولار ومحاوله استغلالها في تطوير الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

1. باللغة العربية:

أولاً- الأطروحات:

- 1- أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

2- حميدة أوكل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016. ثانيا- الملتقيات والمجلات:

1- اتحاد مصارف الكويت، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، الكويت، فيفري 2015.

2- آيت عكاش سمير ون ناصر محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي في الجزائر، يوم دراسي حول "نحو إستراتيجية جديدة للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، جامعة ألكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 5 ماي 2015.

3- حمزة رملي ونسرين عروس، سبع أسباب لانهار أسعار النفط في أزمة 2014-2015، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصادات المصدرة له-المخاطر والحلول-"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015.

4- عبد الحميد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، الملتقى الدولي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستعمارية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أبريل 2008.

5- عماد غزالي، تراجع وانهيار أسعار النفط: الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصادات المصدرة له-المخاطر والحلول-"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015.

6- عماد معوشي، أسباب انهيار أسعار النفط وتداعياته على أهم الأقطار الدولية منذ منتصف سنة 2014، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصادات المصدرة له-المخاطر والحلول-"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015.

7- محمد مدياني، انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصادات المصدرة له-المخاطر والحلول-"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015.

ثالثا- مراجع أخرى:

1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

2- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 30، جوان 2015.

3- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 37، مارس 2017.

4- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (20) المؤرخة في 21 جمادى الثانية 1437 الموافق لـ 30 مارس 2016.

5- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (40) المؤرخة في 07 شوال 1436 الموافق لـ 23 جويلية 2015.

6- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (68) المؤرخة في 28 صفر 1435 الموافق لـ 31 ديسمبر 2013.

7- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (72) المؤرخة في 19 ربيع الأول 1437 الموافق لـ 31 ديسمبر 2015.

8- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (85) المؤرخة في 07 ذو الحجة 1427 الموافق لـ 27 ديسمبر .

9- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الإدارة الاقتصادية، أبريل 2016.

10- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الإدارة الاقتصادية، جانفي 2016.

II. باللغة الفرنسية

1- Direction Générale de Prévision et Politique, **Flash Conjoncture a fin décembre 2012.**

2- International Monetary Fund, **Algeria : Statistical Appendix**, différents années.

3- International Monetary Fund, **Algeria : Statistical Appendix**, N° 17/141, june 2017.

4- International Monetary Fund, **WORLD ECONOMIC OUTLOOK**, April 2016.

5- Ministère des Finances, **Rapport de présentation du projet de la Loi de Finances pour 2016.**

III. مواقع إلكترونية

1- Direction Générale de Prévision et Politique, **Situation du Fonds de Régulation des Recettes**, sur le site : www.dgpp-mf.gov.dz

2- Ministère des finances, **Balance commerciale**, sur le site : www.mf.gov.dz

3- Ministère des finances, **Solde global du Trésor**, sur le site : www.mf.gov.dz

4- Ministère des finances, **Taux d'inflation**, sur le site : www.mf.gov.dz

Ministère des finances, **Taux de change**, sur le site : www.mf.gov.dz

منهجية تحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية

د. خليفي رزقي * د. شيقارة هجيرة **

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح المنهجية العلمية السليمة الواجب إتباعها في تحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية، حيث يعتبر قرار اختيار حجم ونوع العينة أهم محدد لدقة النتائج المتوصل إليها.

إن عملية اختيار العينة بصفة عامة تمر بخطوات منهجية وهي: تحديد هدف الدراسة، تحديد مجتمع الدراسة، وأخيرا تحديد نوع وحجم العينة، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك نوعين أساسيين للعينات وهما العينات غير العشوائية (الميسرة، القصدية، الحصصية، كرة الثلج)، والعينات العشوائية (البسيطة، المنتظمة، الطباقية، العنقودية)، كما أن اختيار نوع العينة يخضع لتأثير عدة عوامل أهمها: خصائص المجتمع المدروس، الدقة المطلوبة من الدراسة، الميزانية المتوفرة للدراسة، أما فيما يتعلق بتحديد حجم العينة فهناك طريقتين أساسيتين وهما: الطريقة التجريبية وهي صالحة لتحديد حجم العينة مهما كان نوعها (عشوائية، غير عشوائية) والطريقة الإحصائية وهي صالحة للعينات العشوائية فقط.

الكلمات المفتاحية: العينة، مجتمع الدراسة، العينة العشوائية، العينة غير العشوائية، حجم العينة، الطرق التجريبية، الطرق الإحصائية.

Abstract:

This paper aims to clarify the scientific methodology to follow in determining the type and size of the sample in the scientific research, where a decision is to choose the size and type of sample which is the most important determinant of the accuracy of the results obtained. The results show that there are two basic types of samples, the nonrandom sampling (Accidental, Purposive, Quota, snowball), and random sampling (simple, systematic, stratified, cluster), and several factors influence in the choice of the type of sample including: Population characteristics, the required

* أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة محمد بوقرة - بومرداس .
** أستاذة محاضرة قسم - أ - جامعة محمد بوقرة - بومرداس .

accuracy of the study, study's available budget. There are two basic methods in determining the sample size, namely: the experimental method it is valid for determining the sample size of any kind (random, non-random) and the statistical method which is specific to only the random sampling.

Key words: sample, Population, random sampling, nonrandom sampling, sampling size, experimental method, statistical method.

مقدمة:

يعتمد الباحثون في دراساتهم للمواضيع البحثية الأكاديمية في الجانب التطبيقي على العديد من الأساليب العلمية، أهمها: الملاحظة، المقابلة، التجربة، الاستبيان، وذلك بهدف الحصول على البيانات اللازمة للدراسة، وإن اعتمد أي أسلوب من الأساليب العلمية السابقة يتحدد وفقا لطبيعة البيانات المبحوث عنها، وكذا الهدف من الدراسة.

ومهما كان الأسلوب العلمي المختار، فإن الباحث يجد أمامه خيارين في تطبيقه، إما تطبيقه على جميع مفردات مجتمع الدراسة (المسح الشامل)، وإما اختيار عدد محدود من مفردات المجتمع (العينة)، ويعتبر الخيار الثاني الأكثر اعتمادا من قبل الباحثين للزيارات العديدة التي يتميز بها، أهمها التقليل من التكلفة والجهد المبذولين، إضافة إلى استحالة دراسة جميع مفردات المجتمع في العديد من البحوث.

وعند اتخاذ الباحث لقرار الاعتماد على العينة في دراسته، يجد نفسه أمام أنواع كثيرة من العينات، مما يجعله في حيرة من أمره، أي نوع يختار؟ وهل اختياره سليم ومناسب لدراسته؟ وبعد اختيار نوع معين ما هو الحجم المناسب للعينة؟ والذي يسمح بالوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

إن المتعمق في غالبية البحوث الأكاديمية المعتمدة على العينات، يجد أن الكثير منها لا تعطي أهمية لنوع وحجم العينة المختارة، حيث نجد العديد من الباحثين لا يميزون بين أنواع العينات (عشوائية، غير عشوائية) - هذا على مستوى وسائل الما جستير وأطروحات الدكتوراه-، كما أنهم يعتمدون على طرق غير مناسبة لتحديد حجم العينة، كل هذا ينتج عنه في الأخير نتائج غير دقيقة لا يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تبيان المنهجية العلمية السليمة المتبعة لتحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هو السبيل الأمثل للباحث في اختيار عينة مناسبة لدراسته؟ وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً. العينات وأنواعها

ثانياً. العوامل المحددة لنوع وحجم العينة

أولاً. العينات وأنواعها: سذستعرض في هذا العنصر مختلف المفاهيم المرتبطة بالعينات، وكذا أهم أنواع العينات المستخدمة في البحث العلمي.

1. مفاهيم أساسية في العينات: في هذا العنصر نتطرق لبعض المصطلحات ذات الصلة بالعينات، ثم نشرح ماذا نقصد بالعينة وما هي مبررات اللجوء إليها. أ. مصطلحات ذات صلة بالعينات: هناك مصطلحات لها علاقة بالعينات نذكرها فيما يلي:

- مجتمع البحث: " هو جميع المفردات التي تمثل الظاهرة موضوع البحث، وتشارك في صفة معينة أو أكثر المطلوب جمع البيانات حولها."¹
 - إطار مجتمع البحث (إطار المعاينة): " ويتمثل في قائمة تحتوي على جميع عناصر مجتمع البحث، دون تجاهل أو تكرار أحدها."²
 - الحصر (المسح) الشامل: " هو دراسة كل عناصر المجتمع دون استثناء."³
 - العنصر: " هو أحد مشاهدات مجتمع البحث"⁴
 - المفردة: " هي أحد عناصر المجتمع الذي تم اختياره ضمن العينة."⁵
- ب. مفهوم العينة: تتطرق هنا لتعريف العينة، ثم نبرز أهم مبررات اعتماد الباحثين عليها في دراساتهم العلمية.
- تعريف العينة: "تعرف العينة على أنها المجموعة الجزئية التي يقوم الباحث بتطبيق دراسته عليها، حيث تكون ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة الكلي."⁶، من خلال التعريف نلاحظ أن العينة ليست أي جزء من المجتمع، وإنما الجزء الذي يمثل المجتمع في الخاصية المدروسة.

1 ثابت عبد الرحمان إدريس، بحوث التسويق: أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض، مصر، الدار الجامعية، 2003، ص438.

2 محمد فريد الصحن، مصطفى محمود أبو بكر، بحوث التسويق، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 1998، ص147.

3 وليد إسماعيل السيفو، عيد أحمد أبو بكر، غالب عوض الرفاعي، أساسيات الأساليب الإحصائية للأعمال وتطبيقاتها في العلوم المالية والإدارية والاقتصادية، عمان، الأردن، زمزم، 2010.

4 محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2001، ص185.

5 المكان نفسه.

6 سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلاني، أسس البحث العلمي، الكتاب الأول، ط2، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص128.

- مبررات اعتماد الباحثين على العينة: هناك العديد من المبررات (الأسباب) التي تجعل الباحث يلجأ إلى القيام ببحثه من خلال اختيار جزء من المجتمع (العينة) بدل دراسة جميع عناصر المجتمع، وهي¹:
 - عدم إمكانية إجراء الدراسة على كافة عناصر المجتمع، وذلك بسبب تلف العناصر المدروسة، مثل دراسة مدة حياة المصابيح؛
 - عدم إمكانية حصر جميع عناصر المجتمع، وذلك لانتشارها الجغرافي، مثلاً مستهلكي علامة عالمية لا يمكن حصرهم؛
 - وجود درجة عالية من التجانس بين عناصر المجتمع، مثل فحص دم الإنسان فإن عينة من الدم تكون كافية لأنها ممثلة لكامل الدم؛
 - ارتفاع التكلفة والجهد والوقت الذي تتطلبه دراسة جميع عناصر المجتمع.
- إن المتعمّن في مبررات اعتماد الباحثين على أسلوب العينات في دراساتهم يجد أنها موضوعية ومقتنعة، ذلك كون أن الباحث يقوم بدراسته تحت العديد من القيود أهمها: ميزانية محددة، وقت محدد للوصول للنتائج، إلا أن هذا لا يعني أن يكون ذلك على حساب دقة النتائج المتوصل إليها، وهنا تبرز أهمية اختيار عينة ممثلة للمجتمع يمكن من خلالها تعميم النتائج، وهذا لا يكون إلا من خلال حسن اختيار نوع وحجم العينة المناسب للدراسة.

2. أنواع العينات: هناك اتفاقاً شبه تام لدى المختصين على أن العينات تصنف

إلى نوعين أساسيين وهما:

أ. العينات العشوائية (الاحتمالية): إن أهم ما يميز العينات العشوائية هو توفر فرص متساوية لكل عنصر من عناصر المجتمع لأن يكون في العينة المختارة، بمعنى آخر احتمال ظهور كل عنصر في العينة يكون متساوياً، وهو ما يجسد صفة العينة الممثلة للمجتمع²، ومن المفاهيم الخاطئة للعينة العشوائية لدى عدد معتبر من الباحثين هو أنهم يعتقدون أن التلقائية في اختيار العينة تمثل العشوائية، وهذا غير صحيح. وتدرج تحت العينة العشوائية عدة أنواع نذكرها فيما يلي:

- العينة العشوائية البسيطة: وتعتمد على مبدأ الاختيار العشوائي للفردات بحيث يكون لجميع عناصر المجتمع نفس الاحتمال في الاختيار، فإذا كان حجم المجتمع (N) فإن احتمال اختيار أي عنصر في العينة هو $(1/N)$ ، وعملية الاختيار تكون إما بالإرجاع، ويعني أن يتم إرجاع المفردة التي تم سحبها في الخطوة الأولى

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

² رمضان محمود عبد السلام، بحوث التسويق المنهجية والتطبيق، المنصورة، مصر، المكتبة العصرية، 2006، ص 223.

ويمكن أن تسحب لمرة ثانية وثالثة وهكذا، أو أن يكون بدون إرجاع، بمعنى أن المفردة التي تم اختيارها لا ترجع مرة أخرى¹.

• العينة العشوائية المنتظمة: يعاب على العينة العشوائية البسيطة أنها تعتمد على إجراءات طويلة ومملة في حالة كبر حجم العينة المختارة، وخاصة عند استخدام قصاصات الورق أو جداول الأعداد العشوائية، وتعتبر العينات المنتظمة من العينات العشوائية التي تتميز بسهولة وبساطة الاستخدام، خاصة في حالة العينات كبيرة الحجم².

• العينة العشوائية الطبقيّة: تعد العينة الطبقيّة أكثر كفاءة من العينة البسيطة، وهي ضرورية عندما يرغب الباحث في دراسة خصائص أجزاء من المجتمع، وهي تلائم المجتمعات كبيرة الحجم غير المتجانسة³، ووفق هذا النوع يتم اختيار العينة من خلال تقسيم المجتمع إلى مجموعات، حيث كل مجموعة تكون طبقة متجانسة، وبعدها يتم اختيار عينة جزئية من كل طبقة.

• العينة العشوائية العنقودية: وتعد مدع على تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعات (عناقيد) وفقاً لخاصية معينة كما هو الحال في العينة الطبقيّة، ثم نختار عشوائياً ضمن كل مجموعة مجموعة جزئية، ثم من المجموعات الجزئية نختار عشوائياً مجموعات جزئية أخرى، وهكذا إلى غاية الوصول إلى وحدات المعاينة المحددة، ونشير إلى أن هذا النوع من العينات لا يشترط توفر إطار معاينة مفصل مثل ما هو الحال بالنسبة للعينات العشوائية السابقة، وإنما يمكن تطبيقها في حالة توفر إطار معاينة عام⁴.

وبعد هذا العرض لأنواع العينات العشوائية، نشير أنه ليس هناك نوع أفضل من نوع في جميع الحالات، كما أن لكل نوع خصائص ومزايا وعيوب يمكن إيضاحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مقارنة بين أنواع العينات العشوائية

اسم العينة ووصفها	التكلفة ودرجة استخدام العينة	المزايا	العيوب
1. العينة العشوائية البسيطة:	تكلفة عالية، تستخدم في حالة	تحتاج لخبرة قليلة وسهولة الاستخدام	تتطلب إطاراً مفصلاً للمعاينة

¹ دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات، عمان، الأردن، دار الحامد، 2008، ص 157، بتصرف.

² ثابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 461.

³ منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، عمان، الأردن، دار المسيرة، 2007، ص 169.

⁴ ثابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 463-464، بتصرف.

إعطاء كل عنصر في إطار المعاينة رقم، ثم اختيار مفردات العينة عشوائياً.	كون المجتمع صغير وحجم العينة المسحوبة كبير، وعناصر المجتمع متجانسة.	وأكثر انتشاراً.	أخطاء المعاينة أكثر من الأنواع الأخرى، تكلف كثيراً إذا كانت المفردات منتشرة.
2. العينة العشوائية المنتظمة: اختيار نقطة بداية لمفردات متسلسلة في إطار المعاينة ثم اختيار المفردات بعد تحديد مقدار المسافة	تكلفة معتدلة، الاستخدام في حالة المجتمعات الكبيرة مع اشتراط تجانس عناصر المجتمع.	سهولة الاختيار للمفردات وسهولة التأكد منها.	إذا كان لعناصر إطار المعاينة توزيعاً معيناً فإن ذلك سيظهر في العينة وسيزيد الاختلاف.
3. العينة العشوائية الطبقيّة: تقسيم عناصر المجتمع إلى طبقات ثم اختيار عينة بسيطة من كل طبقة.	تكلفة معتدلة، الاستخدام في حالة ما إذا كانت عناصر المجتمع غير متجانسة.	ضمان تمثيل كل الطبقات في العينة، مؤشرات كل طبقة يمكن تقديرها ومقارنتها.	تحتاج لمعلومات دقيقة وواسعة عن النسب في كل طبقة، إذا كانت قائمة التقسيم غير متوفرة فغالباً ما تكون مكلفة.
4. العينة العنقودية: تقسيم المجتمع إلى مجموعات على عدة درجات، ثم استخدام جميع مفردات المجموعات المختارة.	تكلفة منخفضة، تستخدم في حالة ما إذا كانت مفردات العينة موزعة على مناطق جغرافية متباعدة	إذا كانت العناقد معروفة ومحددة جغرافياً فذلك يعني تكلفة منخفضة، مؤشرات كل مجموعة ومؤشرات المجتمع يمكن تقديرها.	أخطاء المعاينة كبيرة ويجب أن يكون الباحث ملماً بطريقة تحديد عناصر المجتمع وفقاً للعناقد المختلفة.

المصدر: بالاعتماد على: دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات، عمان، الأردن، دار الحامد، 2008، ص170، ومحمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2001، ص203. بتصرف

ب. العينات غير العشوائية (غير الاحتمالية): إن استخدام الباحث للعينات العشوائية المذكورة سابقاً، لا يكون متاحاً وممكناً في الكثير من الأحيان، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها: عدم توفر إطار المعاينة، امتناع المفردات عن التعاون مع

الباحث، ولذلك يوجد نوع آخر من العينات لا تعتمد على العشوائية، ولا يكون احتمال ظهور عناصر المجتمع في العينة المختارة متساو، ونجد منها عدة أنواع نذكرها فيما يلي:

- العينة الميسرة (سهلة المنال): تتضمن العينة الميسرة اختيار مفردات العينة جرافيا (مصادفة)، والتي من السهل الحصول عليها، وهي سريعة التنفيذ وقليلة التكلفة وبالمقابل نتائجها لا يمكن أن تعمم على المجتمع¹، وتستخدم العينة الميسرة بصورة شائعة في البحوث الاستطلاعية التي تهدف إلى تجميع بعض المعلومات الأولية، وتُصنف ببعض الخصائص أهمها²:

- تستخدم في حالة عدم اشتراط درجة دقة عالية في النتائج؛
- تُصنف باليسر والسرعة وانخفاض التكلفة في حصول الباحث على مفردات العينة، وتجميع المعلومات المطلوبة؛

- تلائم حالات اختبار قوائم الاستبيان في مرحلة تصميمها.
- العينة القصدية (الهادفة): تستخدم العينة القصدية للحصول على معلومات من شريحة محددة قادرة على توفير المعلومات، إما بسبب موقعهم، أو لأن بعض المعايير التي وضعها الباحث تتوفر فيهم، حيث يتم اختيار وحدات العينة بناء على الخبرات في الموضوع الذي يدرس؛

- العينة الحصصية: وهي أكثر أنواع العينات غير العشوائية استخداما في البحوث الاجتماعية، وتقوم على أساس وجود عدم تجانس بين مفردات مجتمع البحث، مما يتطلب من الباحث أن يقوم بتحديد الخصائص التي تُصنف بها عناصر المجتمع، وبعد تقسيم عناصر المجتمع إلى قطاعات حسب تلك الخصائص يتم اختيار العينة، بحيث تتوفر فيها تلك الخصائص بنفس نسبة وجودها في المجتمع⁴، مع الإشارة أن اختيار مفردات العينة لا يكون عشوائيا - كما هو الحال في العينة الطبقية-؛

- عينة كرة الثلج: وتسمى أحيانا بعينة الشبكة أو عينة السلسلة، والأسلوب المستخدم هنا في الحصول على العينة، هو مقابلة عدد قليل من الأشخاص وبعد انتهاء المقابلة يطلب من كل شخص ذكر أسماء لأشخاص آخرين لديهم نفس

¹ فايز جمعة النجار، نبيل جمعة النجار، ماجد راضي الزعبي، أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، عمان، الأردن، دار الحامد، 2009، ص100.

² محمد فريد الصحن، مصطفى محمود أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص ص154-155.

³ فايز جمعة النجار، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص100-101.

⁴ رمضان محمود عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص241.

الخصائص المبحوث عليها، وهكذا حتى الوصول إلى حجم العينة المحدد من طرف الباحث¹.

من خلال استعراض العينات غير العشوائية نجد أن الباحث يلجأ إليها في حالة تعذر استخدام العينات العشوائية ذلك كونها أقل تمثيلاً للمجتمع وأقل دقة، كما أننا نجد أن أنواع العينات العشوائية تختلف من حيث الخصائص والمزايا والعيوب، ومقارنة بينها نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مقارنة بين أنواع العينات غير العشوائية

اسم العينة ووصفها	التكلفة ودرجة استخدام العينة	المزايا	العيوب
1. العينة الميسرة: يختار الباحث ما تيسر من مفردات متاحة له مثل الأصدقاء، الأقارب	تكلفتها منخفضة جداً، تستخدم في حالة الدراسات الاستطلاعية، وكون المجتمع متجانس.	سهولة الاستخدام وقلة الجهد والتكلفة.	تعرض لأخطاء المعاينة وأخطاء التحيز الشخصي من قبل الباحث، لا يمكن تعميم نتائج الدراسة على المجتمع.
2. العينة القصدية: يتم اختيار مفرداتها بطريقة عمدية من قبل الباحث بحيث يكون لديه إصرار بجمع البيانات من هذه المفردات.	تكلفتها منخفضة، تستخدم في حالة صغر حجم المجتمع وعندما يتمتع الباحث بخبرة تمكنه من تحديد المفردات المناسبة لبحثه.	إذا كان لدى الباحث خبرة معتبرة فذلك يساهم في الحصول على بيانات دقيقة ومعتبرة.	تعرض لأخطاء التحيز الشخصي من قبل الباحث.
3. العينة الحصصية: يتم اختيار مفرداتها من كل طبقة بشكل متناسب وحجم كل طبقة في المجتمع ولكن، بطريقة غير عشوائية.	تكلفتها متوسطة، تستخدم في حالة كون المجتمع غير متجانس وتوفر معلومات عن خصائص المجتمع.	تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المجتمع وتعطي فرصة لتمثيل كل طبقاته.	أقل دقة من العينة العشوائية الطبقيّة.

¹ منذر الضامن، مرجع سبق ذكره، ص 171.

تتعرض لأخطاء التحيز الشخصي للمفردات الأولى.	تسمح بالوصول للمفردات التي يصعب إيجادها.	تكلفتها متوسطة، تستخدم في حالة وجود صعوبة في الوصول لمفردات العينة لحساسية موضوع البحث.	4. عينة كرة الثلج: يتم تحديد عدد قليل، من المفردات وثم الاعتماد عليها للوصول إلى الباقي
---	--	---	---

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: رمضان محمود عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 247.

ثانياً. العوامل المحددة لنوع وحجم العينة: هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الباحث وتوجهه لاختيار نوع معين من العينات دون الآخر، كما توجد عوامل أخرى تحدد حجم العينة المختارة، ونحاول فيما يلي إبراز أهم العوامل المؤثرة في ذلك:

1. العوامل المحددة لنوع العينة¹: تتمثل أهم العوامل المحددة لنوع العينة في ما يلي:

- طبيعة وخصائص الصفات التي يستهدف البحث التعرف عليها في المجتمع المستهدف من الدراسة؛
- مستوى التمثيل المطلوب في العينة لجميع مفردات المجتمع المستهدف من الدراسة؛

- عدد وخصائص مفردات مجتمع البحث، التي يجب أن تكون ضمن العينة؛
- الأهداف التي تحققها المصادر الثانوية لتجميع البيانات، وطبيعة ومستوى الدور الذي تقوم به المصادر الأولية للبيانات المطلوبة؛
- إطار المعاينة، والذي يتمثل في قائمة تتضمن كل مفردات المعاينة المتاحة الاختيار منها في كل مرحلة من مراحل عملية المعاينة، حيث يؤدي عدم توفره إلى استحالة اختيار العينات العشوائية، مما يستلزم اللجوء للعينات غير العشوائية؛
- طبيعة مجتمع الدراسة، فكلما كان المجتمع متجانساً كان اختيار نوع العينة موسعاً، والعكس إذا كان غير متجانس فإن ذلك يضيق الاختيار على أنواع قليلة فقط.

2. العوامل المحددة لحجم العينة: توجد مجموعة من المحددات التي تؤثر في اتجاهات الباحث عند تحديد حجم العينة في الواقع العملي أهمها²:

- الهدف من البحث (الدقة المطلوبة): يتوقف حجم العينة بدرجة كبيرة على النتائج المنتظرة من الدراسة، ومستوى الدقة المرغوبة في هذه النتائج، حيث توجد علاقة طردية بين مستوى الدقة المطلوب في النتائج وحجم العينة التي يتم اختيارها؛

¹ محمد فريد الصحن، مصطفى محمود أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص 162-163.

² نفس المرجع السابق، ص 166-168، بتصرف.

• تكلفة الدراسة (الميزانية): رغم أنه لا يجب أن تكون الأحوال المرتبطة بالدراسة هي العامل الأساسي أو الوحيد لتحديد حجم العينة، إلا أن ذلك لا يعني نفي تأثير المخصصات المعتمدة للدراسات والبحوث على قرار تحديد حجم العينة، وبناء عليه يجب على متخذ القرار أن يحقق التوازن بين اعتبارات الدقة من ناحية واعتبارات التكلفة من ناحية أخرى؛

• اعتبارات الزمن المرتبطة بالدراسة: يعتبر عنصر الزمن من العوامل المؤثرة في اختيار حجم العينة، وقد يتعارض في بعض الأحيان مع دقة النتائج، فمثلاً يتطلب حجم العينة الكبير بهدف زيادة دقة النتائج مزيداً من الوقت لإجراء الدراسة؛

• اعتبارات أساليب التحليل: لا شك أن متطلبات تحليل البيانات الخاصة بمتغير واحد تختلف عن متطلبات تحليل البيانات الخاصة بمتغيرين أو أكثر، كما تختلف هذه المتطلبات باختلاف طبيعة التحليل المطلوب لنفس المتغيرات، ومن ثم فإن طرق تحليل البيانات تؤثر على حجم العينة المختارة؛

أما عن طرق تحديد حجم العينة فإننا نميز بين طريقتين أساسيتين وهما:

أ. الطرق غير الإحصائية (التجريبية): تتميز هذه الطرق بكونها عملية وسريعة الإنجاز، لكنها تفتقد للدقة الإحصائية العالية، وتضم الطرق التالية:

• حجم العينة كنسبة من مجتمع الدراسة: ويتحدد حجم العينة وفق هذه الطريقة بأخذ نسبة مئوية من مجتمع الدراسة، فمثلاً مجتمع رجال البيع لدى مؤسسة معينة حجمه (1000) رجل بيع، يتم تحديد حجم العينة بأخذ نسبة (10%) من المجتمع أي (100) رجل بيع، ورغم أن هذه الطريقة لا تأخذ في الحسبان علاقة حجم العينة بحجم المجتمع إلا أن الباحث يسعى لزيادة حجم العينة لتمثيل مجتمع الدراسة، فمثلاً في مجتمع حجمه (5.000) يتم اختيار عينة بحجم (500) أي (10%) من حجم المجتمع، لكن لا يعقل أخذ هذه النسبة من مجتمع حجمه (1.000.000)، وذلك بسبب قيود التكلفة والوقت، ونعني بذلك أنه ليس بالضرورة أن يتزايد حجم العينة بشكل متناسب مع تزايد حجم المجتمع، ورغم سهولة تحديد حجم العينة بهذه الطريقة، إلا أنها تراعي التكلفة والوقت على حساب دقة النتائج؛

• الميزانية المتاحة للدراسة: وفق هذه الطريقة يحدد حجم العينة على أساس الميزانية المتوفرة للدراسة، وهذه الطريقة أيضاً تركز على التكاليف دون الاهتمام بدقة النتائج المتوصل إليها؛

• طريقة الدراسات السابقة: وهي تعتمد في تحديد حجم العينة على الدراسات السابقة المشابهة، ويراعى عند استخدام هذه الطريقة مقارنة الدراسات السابقة

¹ ثابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص ص 483-485، بتصرف

المماثلة من حيث عدد المجموعات (الطبقات) التي تشتمل عليها العينات في هذه الدراسات والمستخدمه في تحليل الاختلافات أو عمل المقارنات، كما يجب أن تنسجم هذه الدراسات بدرجة عالية من الثقة والمصدقية، وقد ساهم (SUDMAN)، من خلال مراجعته لمئات من الدراسات في توفير قواعد إرشادية لتحديد حجم العينة بالنسبة للأفراد والمؤسسات مع الأخذ بالاعتبار عدد المجموعات التي يمكن أن تنقسم إليها، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: الأجمام المختلفة للعينات الخاصة بمجتمع الأفراد والمؤسسات

المؤسسات		الأفراد والأسر		عدد المجموعات
عينة على مستوى محلي	عينة على المستوى الوطني	عينة على مستوى محلي	عينة على المستوى الوطني	
(200-50)	-200 (500)	-200 (500)	-1000 (1500)	لا يوجد (عدد قليل)
-200 (500)	-500 (1000)	-500 (1000)	-1500 (2500)	عدد متوسط
أكثر من 500	أكثر من 1000	أكثر من 1000	أكثر من 2500	عدد كبير

المصدر: ثابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 485، بتصرف.

ويلاحظ من الجدول السابق أن حجم العينة على المستوى الوطني أكبر من حجمها على المستوى المحلي، وذلك بسبب كبر المجتمع على المستوى الوطني، كما أن حجم العينة يزداد كلما زاد عدد المجموعات.

ب. الطرق الإحصائية¹: بالرغم من أن الطرق السابقة في تحديد حجم العينة تعتبر عملية ومنتشرة الاستخدام في البحوث العلمية إلا أن هناك طرق أخرى تركز في الأساس على الدقة في حجم العينة لأنها تستند للنظرية الإحصائية وفيما يلي ذكر لهذه الطرق:

- تحديد حجم العينة العشوائية البسيطة في حالات التقدير الإحصائي: وفق هذه الطرق لإيجاد حجم العينة يجب تحديد ما يلي:
 - تحديد مقدار الخطأ المسموح به في العينة عند التقدير الإحصائي ويرمز له بالرمز (e) ويقصد به الفرق بين القيمة الحقيقية والتقديرية للمعلمة؛

¹ نفس المرجع السابق، ص 500-507، بتصرف.

- مستوى الثقة المطلوب في التقدير ويرمز لها بالرمز $(1-\alpha)$ ، حيث (α) مقدار المخاطرة وتسمى أيضا مستوى المعنوية، (وعادة ما يكون مستوى الثقة في البحوث التسويقية مساوية إلى 90%، 95%، 99%)؛
 - معرفة الانحراف المعياري لمجتمع البحث ونرمز له بالرمز (σ) .
- ونميز في تحديد حجم العينة في حالات التقدير الإحصائي بين حالتين هما:

- تحديد حجم العينة من مجتمع حجمه مجهول:

- عندما يكون الاهتمام في البحث متعلق بالاستدلال الإحصائي للمتوسط الحسابي لمجتمع الدراسة، فإن تحديد حجم العينة العشوائية يمكن أن يتم باستخدام المعادلة التالية:

$$n = \frac{Z^2 \sigma^2}{e^2}$$

حيث: (Z) تمثل القيمة المعيارية في حالة التوزيع الطبيعي ويتم تحديدها من جدول التوزيع الطبيعي بناء على مستوى الثقة المحدد سابقا (1.65، 1.96، 2.58)؛

(σ) الانحراف المعياري لمجتمع الدراسة؛

(e) مقدار الخطأ المسموح به عند التقدير.

- أما عندما يكون الاهتمام في البحث متعلق بالاستدلال الإحصائي لتقدير النسبة (P) لمجتمع الدراسة، فإن تحديد حجم العينة العشوائية يمكن أن يتم باستخدام المعادلة التالية:

$$n = \frac{P(1-P)}{e^2}$$

حيث: (P) : نسبة المفردات التي تتوفر فيهم الخاصية موضوع الدراسة في مجتمع البحث.

- تحديد حجم العينة من مجتمع حجمه معلوم: في حالة توفر معطيات عن حجم المجتمع فإن تحديد حجم العينة:

- عندما يكون الاهتمام في البحث متعلق بالاستدلال الإحصائي للمتوسط الحسابي لمجتمع الدراسة يتحدد وفق المعادلة التالية:

$$n = \frac{NZ^2\sigma^2}{Ne^2 + Z^2\sigma^2}$$

ومن الملاحظ أن حجم العينة من مجتمع إحصائي معلوم الحجم أقل من حجم العينة من مجتمع إحصائي مجهول الحجم.

▪ أما عندما يكون الاهتمام في البحث متعلق بالاستدلال الإحصائي لتقدير النسبة (P) لمجتمع الدراسة، فإن تحديد حجم العينة العشوائية يمكن أن يتم باستخدام المعادلة التالية:

$$n = \frac{NZ^2P(1-P)}{Ne^2 + Z^2P(1-P)}$$

• تحديد حجم العينة العشوائية الطبقيّة: نتكلم هنا عن حجم العينة العشوائية الطبقيّة المتناسبة والتي نقصد بها أن تكون نسب الطبقات التي تتكون منها العينة ماثلة لنسب الطبقات المكونة للمجتمع، ويتم حساب حجم العينة الطبقيّة المتناسبة عند تقدير الوسط الحسابي من خلال العلاقة التالية:

$$n = \frac{Z^2}{e^2} \sum_{j=1}^k (w_j \delta_j)^2$$

حيث: w_j : نسبة الطبقة j ، U_j : الانحراف المعياري في الطبقة j ، K : عدد الطبقات في العينة

من خلال استعراض مختلف الطرق المتبعة لتحديد حجم العينة، نتوصل إلى أن أمام الباحثين خيارين أساسيين في تحديد حجم العينة، وهما إما إتباع إحدى الطرق التجريبية والمتميزة بسهولة التطبيق والتي يؤخذ عليها هو عدم دقتها في تحديد حجم العينة المناسب، وإما إتباع إحدى الطرق الإحصائية والتي تتميز بمتطلبات يجب توفرها للتطبيق (حجم المجتمع، تباين المجتمع، الدقة المطلوبة...)، وتعتبر أكثر دقة، كما نشير إلى أن الطرق التجريبية صالحة في حالة العينات العشوائية وغير العشوائية، عكس الطرق الإحصائية التي تطبق في حالة اختيار العينات العشوائية فقط.

خاتمة:

من خلال إنجازنا لهذا البحث والموسوم بمنهجية تحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية، توصلنا إلى أن قرار تحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية هو قرار في غاية الأهمية، حيث أن دقة ومصدقية نتائج البحوث ترتبط ارتباطاً كبيراً بمدى توفيق الباحث في اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث، كما توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1. هناك نوعين أساسيين من العينات في البحوث العلمية، عينات عشوائية تمنح لمفردات المجتمع نفس فرصة (احتمال) الظهور في عينة الدراسة، وعينات غير عشوائية ليس لمفردات المجتمع نفس فرصة الظهور في العينة، وعليه فإن المقصود بالعينات العشوائية ليس التلقائية في الاختيار كما يفهمها بعض الباحثين؛

2. ضمن العينات العشوائية نجد مجموعة من الأنواع وهي العينة العشوائية: البسيطة، المنتظمة، الطبقيّة، العنقودية، أما العينات غير العشوائية فهي: الميسرة، القصديّة، الحصصية، كرة الثلج؛
 3. كل نوع من العينات المذكورة سابقا لها مزايا وعيوب ولها متطلبات للتطبيق، فاختيار نوع معين مناسب للدراسة، يتحدد حسب عدة اعتبارات؛
 4. إن اختيار العينة في البحوث العلمية يمر بعدة خطوات وهي: تحديد مجتمع البحث، تحديد إطار المعاينة، تحديد نوع العينة، تحديد حجم العينة، وأخيرا تحديد خطة العينة وجمع البيانات من مفرداتها؛
 5. يتأثر اختيار نوع وحجم العينة بعدة عوامل أهمها: الهدف من الدراسة، طبيعة مجتمع الدراسة، مدى توفر إطار للمعاينة، الميزانية المخصصة للدراسة، الدقة المطلوبة في نتائج الدراسة؛
 6. توجد طريقتان أساسيتان لتحديد حجم العينة، الأولى تجريبية (غير إحصائية) وتستخدم في تحديد حجم العينة مهما كان نوعها (عشوائية، غير عشوائية)، والثانية إحصائية وتستخدم في حالة العينات العشوائية فقط.
- المراجع:

1. عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، عمان، الأردن، دار اليازوري، 2009.
2. فايز جمعة النجار، نبيل جمعة النجار، ماجد راضي الزعبي، أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، عمان، الأردن، دار الحامد، 2009.
3. دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات، عمان، الأردن، دار الحامد، 2008.
4. محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2001.
5. منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، عمان، الأردن، دار المسيرة، 2007.
6. رمضان محمود عبد السلام، بحوث التسويق المنهجية والتطبيق، المنصورة، مصر، المكتبة العصرية، 2006.
7. ثابت عبد الرحمان إدريس، بحوث التسويق: أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض، مصر، الدار الجامعية، 2003.

8. محمد فريد الصحن، مصطفى محمود أبو بكر، بحوث التسويق، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 1998.
9. وليد إسماعيل السيفو، عبيد أحمد أبو بكر، غالب عوض الرفاعي، أساسيات الأساليب الإحصائية للأعمال وتطبيقاتها في العلوم المالية والإدارية والاقتصادية، عمان، الأردن، زمزم، 2010.
10. محمد عبد الفتاح حافظ الصبري، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2001.
11. سلاطية بلقاسم، حسان الجيلاني، أسس البحث العلمي، الكتاب الأول، ط2، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

دور التمكين الإداري في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن بالبويرة (وحدة الأخضرية) -

أ. عيسات فطيمة الزهرة * أ.د. جميل أحمد **

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة دور التمكين الإداري في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الجزائرية، مع دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن في الوحدة الإنتاجية بالأخضرية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لغرض جمع البيانات، تم توجيهها على عينة عشوائية من عمال المؤسسات محل الدراسة، وقتنا باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبيان، اعتمادا على العديد الأساليب الإحصائية من أجل معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية من وجهات نظر أفراد عينة الدراسة لدور التمكين الإداري في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين أبعاد التمكين وسلوك المواطنة التنظيمية، إضافة إلى وجود مستوى منخفض من التمكين وتوصي الدراسة بضرورة اهتمام مدراء المؤسسة بتحقيق التمكين الإداري، ما يسمح بشعور العاملين بثقة إدارة المؤسسة، ويشكل لهم حافزا لبذل أقصى جهدهم، والقيام بأعمال تطوعية من أجل تحقيق أهداف المؤسسة. الكلمات المفتاحية: التمكين الإداري، سلوك المواطنة التنظيمية، العامل، مؤسسة.

Abstract:

The objective of this paper is to learn about the role of administrative empowerment in the development of the behavior of organizational citizenship for the employees of the Algerian company, with the study of the state of the national company for grease in the productive unit in green. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and developed for the purpose of collecting data, We used the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) to analyze the questionnaire data, based on many statistical methods in order to determine whether there

* طالبة دكتوراه - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة .
** أستاذ التعليم العالي - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة .

were statistically significant differences from the views of the study sample members to the role of administrative empowerment in the development of behavior. The study concluded that there is a statistically significant impact between the dimensions of empowerment and the behavior of organizational citizenship, in addition to a low level of empowerment. The study recommends that the managers of the company should be interested in achieving administrative empowerment, This allows employees to feel confident in the management of the institution and provide them with an incentive to do their utmost and to carry out voluntary work in order to achieve the objectives of the company.

Keywords: Administrative empowerment, Behavior of organizational citizenship, Worker, Company.

مقدمة:

يعرف العالم منذ عقدين من الزمان تقريبا بروز قوى مؤثرة من أبرزها العولمة، الدرجة العالية من التعقيد، والتكنولوجيا الجديدة، وزيادة حدة المنافسة، والتغير في الهياكل الاقتصادية والسياسية، ساهمت هذه القوى تشكيل منظومة الاقتصاد والإدارة، كما استدعت تغيراً أساسياً في الاستراتيجيات التنظيمية، وتنعكس هذه القوى على المؤسسات بكافة أشكالها وضرورة أن تكون سريعة التكيف والاستجابة وأخذ زمام المبادرة حتى تستطيع أن تحافظ على استمراريتها، وقد واكب ذلك ظهور العديد من المفاهيم التي تسعى لتطوير وتحسين الأداء الإداري ومن أهمها مفهوم التمكين الإداري.

كما أن اتساع رقعة العالم اليوم؛ والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة والمتلاحقة إلى جانب رغبة المؤسسات في الاستمرار وتحقيق أعلى عوائد ممكنة أدى إلى تكثيف جهود الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة للبحث عن سلوكيات تنظيمية تقوم على أسس علمية رشيده تساعد المؤسسة على الارتقاء بمستوى أداءهم وتحقيق كينونتها في ظل المنافسة الاقتصادية القوية، وقد شهد الغرب في العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بسلوكيات المواطنة التنظيمية، وذلك لعلاقتها الوطيدة بأداء المؤسسات وإمكانية الاستفادة منها من قبل الإدارات لتوجيه السلوك التنظيمي وفقاً لما تتطلبه مصلحة المؤسسة.

مشكلة الدراسة: العديد من المؤسسات العربية تعاني بشكل واضح من المشكلات والسلبيات، نتيجة لبقائها لعقود طويلة أسيرة المركزية الشديدة، وهرمية المستويات الإدارية، وتعدديتها، وطول خطوط الاتصال الرسمية، وسرية المعلومات التي تمنح للعاملين، والذي أصبح اليوم عائقاً أمام الطموحات التنموية والإصلاحية، بل إنه بات عبئاً لم يعد بالإمكان تحمل تكاليفه، لذا جاء مفهوم التمكين وسلوك المواطنة التنظيمية لكسر الجمود الإداري، والتنظيمي الداخلي بين الإدارة والعاملين، ويعتبران من المفاهيم الإدارية التي أتت الفكر الإداري المعاصر، وشغلت أذهان الكثير من الباحثين والدارسين لمساهماتهم في تحقيق الفعالية التنظيمية في المؤسسات الحديثة، ومما سبق يمكن بلوغة الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة التمكين الإداري في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة؟

وقد تخض من خلال هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفويض السلطة وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة محل الدراسة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فريق العمل وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة محل الدراسة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة محل الدراسة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفيز وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة محل الدراسة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتصال وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة محل الدراسة؟
- فرضيات الدراسة: للوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة قننا بتبني فرضية رئيسية ننتفع إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية، حيث سنحاول اختبار مدى صحتها إحصائياً، وهي:
- الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية للتمكين الإداري على سلوك المواطنة التنظيمية في المؤسسة الوطنية للدهن.
- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفويض السلطة وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن؛

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين فريق العمل على سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن؛
الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين التدريب على سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن؛
الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين التحفيز على سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن؛
الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الاتصال على سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن؛
أهمية الدراسة: نتأت أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع التمكين الإداري من قبل مفكري الإدارة والدارسين لكونه يشكل أحد التطورات الفكرية المعاصرة في عالم الأعمال، ومما يزيد أهمية الدراسة كذلك كونها تطمح إلى إضافة معرفية في مجال التمكين بمعالجته لدور التمكين الإداري في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في بيئة عربية، مما يساعد المدراء على إدراك ذلك التأثير الناجم عن التمكين الإداري، ويمكنهم من التعامل السليم مع تلك القرارات الخاصة بنشاطات تفعيل سلوك المواطنة التنظيمية للعامل.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تقييم اثر ابعاد التمكين الإداري على سلوك المواطنة التنظيمية من وجهة نظر العاملين في المؤسسة الوطنية للدهن؛
 - التعرف على مستوى تصورات العاملين تجاه أبعاد التمكين الإداري في المؤسسة الوطنية للدهن؛
 - تقديم التوصيات لمتخذي القرارات والتي قد تساهم في تحسين مستوى التمكين الإداري، وعلى إدراك مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية وتنمية مداركات العمال وإدارة المؤسسة لانعكاساته الايجابية.
- أولاً: الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم التمكين الإداري: يشير كل من (Manuela & Bruce, 2003) إلى أن التمكين هو أسلوب إداري يشترك من خلاله المدراء وأعضاء التنظيم الآخرون للتأثير في عملية اتخاذ القرار¹، بمعنى آخر هو التعاون في عملية اتخاذ القرارات التي لا تحدد بمواقع القوة الرسمية بقدر ما تحدد بنظم المعلومات ونظم التدريب والمكافئة والمشاركة في السلطة وأسلوب القيادة والثقافة التنظيمية، ويبرز (Carole, 2006) مفهومه بأنه

¹ Manuela, Bruce., "Measuring Empowerment", Leadership & Organization Development Journal, Vol.24, Issue: 2, 2003,p103.

توجيه نشاط الفرد نحو مختلف التحديات من خلال شعوره الداخلي بالقدرة والسيطرة، وإحساسه بوجود معنى لارتباط أهدافه بأهداف المؤسسة¹، كما يضيف (David,2005) بأن التمكين يتضمن الثقة والسلطة والمشاركة في المعلومات وصنع القرار والمسؤولية والمساءلة²، في حين يحدد (Susan,2006) مفهومه بأنه السماح للأفراد بقدر أكبر من مسؤولية صنع القرارات³.

ومن خلال مجمل هذه التعاريف الخاصة بالتمكين الإداري، يمكن أن نلاحظ أن القاسم المشترك بينهم هو التأكيد على أهمية مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وعلى إعطائهم مزيد من الحرية في التصرف، فالتمكين عبارة فلسفة إعطاء مزيد المسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار للعامل الذين يتميزون بروح المسؤولية.

2- أبعاد التمكين الإداري: تعددت أبعاد التمكين الإداري وتنوعت وذلك باختلاف آراء الباحثين والكتاب، وسنبرز فيما يلي أهم هذه الأبعاد:

- **تفويض السلطة:** يعني "تحويل جزء من الصلاحيات إلى الآخرين لتسهيل عملية التنفيذ والوصول على أهداف المؤسسة، فالتفويض لا يلغي مسؤولية المفوض عن النتيجة النهائية للعمل، ويعتبر حالة مؤقتة تنتهي بانتهاء المهمة التي تم التفويض لها، أما في التمكين فإن الأفراد الذين يتم تمكينهم وإعطائهم سلطة اتخاذ القرار هم المسؤولون عن النتيجة النهائية"⁴.

- **فريق العمل:** وهنا يلزم على إدارة المؤسسة تبني روح عمل الفريق، حيث يشارك العاملون في حل المشاكل، ويقصد بفريق العمل مجموعة من الأفراد يعملون معا لتحقيق أهداف مشتركة، وتعد فرق العمل إحدى الآليات الهامة لتطبيق تمكين العاملين في المؤسسات⁵؛

¹ Carole, Eagle luby, **A Case Study Of Psychological Empowerment Of Employees In A Community College**, University Of Florida, Usa, 2006, p12.

² David Horth, **Innovation Leadership: How to use innovation to lead effectively, work collaboratively and drive results**, Center for Creative Leadership, 2009, p5.

³ Susan M. Sasiadek, **Individual Influence Factors That Impact Employee Empowerment: A Multi Case Study**, Capella University, Usa, 2006, p20.

⁴ عدي عطا حمادي، القيادة الإدارية الحديثة في إستراتيجية التنمية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2013، ص206.

⁵ سناء عبد الكريم، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، يومي 8-9 مارس، جامعة ورقلة، الجزائر، مارس 2005، ص43.

- التدريب: "أنه النشاط المنظم و المبني على أسس علمية و الخاص بإكساب أوزيادة و تطوير المهارات و المعارف لدى الأفراد العاملين و تعميق معرفتهم بأهداف المنظمة و توجيه سلوكهم باتجاه رفع كفاءتهم في أداء الأعمال المكلفين بها¹؛

- التحفيز: يعتبر التحفيز حدى الآليات التي تستخدمها الإدارة لاستمالة دافعية الأفراد و العمل، و قد يأخذ أشكالاً مادية، مثل: الأجر و العلاوات، كما قد يكون معنوياً مثلما أكدت على ذلك الاتجاهات المعاصرة في الفكر الإداري، مثل: إظهار مهار الإدارة الاحترام للعامل، و الأهم السماح بالمشاركة في اتخاذ القرارات²؛

- الاتصال: يلزم تبني و تأسيس و صيانة نظام الاتصالات الفعالة و البعيدة عن الهرمية، و لكي يكون الاتصال فعالاً و جب على المؤسسة أن تقوم بتعريف العاملين برسالتها و بدورهم في تحقيق هذه الأهداف و اهتمام الإدارة بتوفير وسائل اتصال فعالة بين العاملين على اختلاف مستوياتهم، و كذا توفير المعلومات التي تساعدهم في العمل، و سهولة وصولهم لأصحاب القرار و شرح مواقفهم³.

3- مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية: قبل التعريف بسلوك المواطنة التنظيمية توجب التنويه إلى أن هذا المفهوم يتميز ب⁴:

- عدم الاتفاق بين الباحثين و المهتمين لا حول اسمه، و لا حول تعريفه؛
 - من بين المصطلحات التي أطلقت على هذا المفهوم سلوك المواطنة (Extra-role Behavior) يتعلق باسمه فقد أطلق عليه تسميات مختلفة منها: سلوك الدور الإضافي (Organizational Citizenship)، و سلوك المواطنة التنظيمية، (Prosocial Behavior) أو الدعم أو التأييد الاجتماعي و سلوك التلقائية المؤسسية، (Non Mandated Behavior) السلوك غير المكلف أو غير المفروض (Institutional Spontaneity Behavior).

و سلوك المواطنة التنظيمية حسب "Organ & Konovsky" بأنه السلوك التقديري الزائد عن الدور الرسمي للفرد و تساعد على تحقيق الفعالية التنظيمية، كما عرفه

¹ طاهر محمود الكلا كده، الاتجاهات الحديثة في الموارد البشرية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، 2011، ص 100.

² محمد السعيد جوال، التمكين أثره على تنمية السلوك الإبداعي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2014 / 2015، ص 78.

³ أيمن عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 149
⁴ حمزة معمري، منصور بن زاهي، سلوك المواطنة التنظيمية كأداة للفعالية التنظيمية في المنظمات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص ص 46-47.

أنه" السلوك غير الاعتيادي الذي لا يعد جزءا من متطلبات العمل الرسمي ويؤدي إلى زيادة كفاءة المؤسسة.

ومن خلال هذين التعريفين يمكن القول أن سلوك المواطنة التنظيمية يتمثل في التصرفات الإيجابية الزائدة عما هو موصوف في الأنظمة الرسمية للمنظمة، ويمتاز بالطبيعة الاختيارية غير الإكراهية، ولا تخضع لمكافأة محددة مباشرة في نظام الحوافز الرسمي للمنظمة، وذو أهمية كبيرة للأداء الناجح والفعال للمؤسسة. وهو سلوك فردي نابع من المبادرة الذاتية، ويخضع للإرادة الحرة للفرد، ولا توجد علاقة رسمية أو تعاقدية مباشرة بين هذا السلوك ومتطلبات الوظيفة، وعلى الرغم من أنه لا يعد أداء رسميا بحد ذاته إلا أنه يسمح ويسهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

ثانيا: منهجية الدراسة

1- منهج الدراسة: من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي، لكونه منجها مساعدا على التحليل الشامل والعميق للمشكلة قيد الدراسة.

2- مجتمع وعينة الدراسة: استهدفت الدراسة المؤسسة الوطنية للمدخن، كمجال لتطبيق الدراسة واستحصال البيانات المطلوبة من خلال الاستبانة، أما عينة الدراسة فتمثلت في العاملين على مستوى الإدارة الوسطى والتنفيذية باعتبار أن التمكين يظهر جليا في هذين من المؤسسة.

3- أدوات جمع البيانات: اعتمدنا في دراستنا على المصادر الثانوية، والمصادر الأولية بحيث قمنا بإجراء مقابلات مع بعض عمال المؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى أننا قمنا بتصميم إستبانة (انظر للملاحق)، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة 58 استبانة، وقد تم استرجاع 52، وبعد القيام بفحص الاستبانات لبيان مدى صلاحيتها للتحليل الاحصائي، تم استبعاد 04 استبانات وذلك بسبب عدم استكمالها لشروط التحليل، وبهذا يصبح إجمالي عدد الاستبانات الصالحة لعملية التحليل الاحصائي 48 استبانة، وقمنا بتحليل النتائج المتوصل إليها بـ (تحليل الانحدار الخطي) وغيرها من الأساليب الإحصائية، باستخدام برنامج (SPSS).

4- أساليب جمع البيانات: تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية وباستعمال البرنامج الإحصائي SPSS بهدف تحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، واختبار فرضياتها، تمثلت في:

- الوسط الحسابي: يعتبر من مقاييس النزعة المركزية، هدفه تحديد مستوى اجابات العينة لمتغيرات الدراسة؛

- الانحراف المعياري: تم استخدامه من أجل التعرف على مستوى آشتت إجابات افراد العينة عن وسطها الحسابي إذا كلما قلت قيمته ازداد تركيز الإجابات حول الوسط الحسابي؛
- تحليل الانحدار البسيط: تم استخدامه بغرض قياس أثر بعد أو متغير واحد على بعد أو متغير واحد؛
- معاملات الثبات والصدق للاستبانة: يتمثل في معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة: الجدول رقم (01): قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

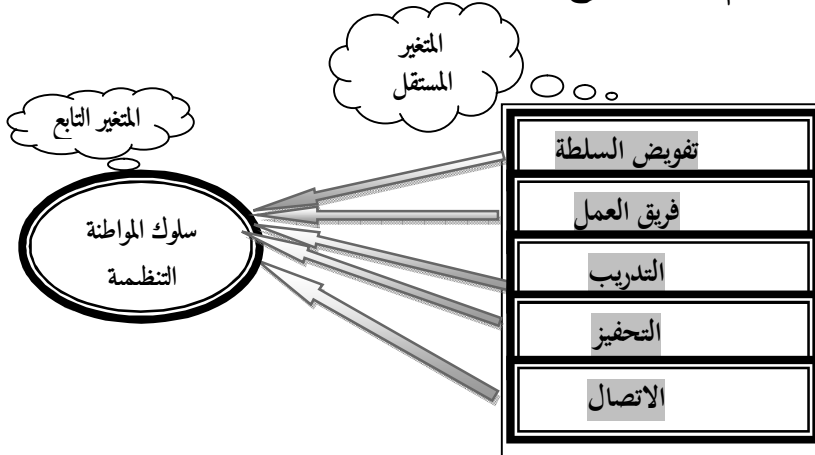
الاسم المتغير	المتغير المستقل	المتغير التابع	الاستبانة ككل
معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	التمكين الإداري		
	تفويض السلطة	التدريب	التحفيز
	فرق العمل	الاتصال	التنظيمية
0.84	0.77	0.89	0.95
0.84	0.77	0.89	0.95
0.84	0.77	0.89	0.95

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (01) أن معاملات الثبات للاستبتانتين مقبولة وهي أكبر من 0.60 حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الإستبانة 0.87 وهي نسبة ثبات يمكن الاستناد عليها في التطبيق.

5- نموذج الدراسة: يمكن توضيح نموذج الدراسة في الشكل الأتي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين.

يتبين من المخطط أنه يشمل متغيرين رئيسيين هما: المتغير المستقل (التمكين الإداري) الذي تتضمنه الإبعاد التالية: تفويض السلطة، فريق العمل، التدريب، التحفيز، الاتصال، والمتغير التابع (سلوك المواطنة التنظيمية) كما أن حركة المخطط تكون بوجود تأثير مباشر لكل متغير من متغيرات التمكين الإداري على سلوك المواطنة التنظيمية، وذلك الذي تشير إليه الأسهم في المخطط أعلاه.

ثالثا: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

1- التحليل الوصفي لخصائص العينة: على إثر عدد من المتغيرات المستقلة المرتبطة بالخصائص الشخصية لأفراد العينة تم بناء هذه الدراسة، بحيث تبين أن 75% ذكور والباقي إناث وهي قيم متقاربة تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة، وما يقارب 53% من العمال أقل من 40 سنة، وهذا دليل واضح على التواجد المعتبر من فئة الشباب في هذا القطاع، أما المستوى التعليمي فوجدنا النسب التالية: 71% جامعي، 20% ثانوي، 9% متوسط، وتعزى هذه النتائج إلى أن المؤسسات محل الدراسة تقوم باستقطاب الكفاءات الشابة ذوي مستوى تعليمي عالي، كما تبين أن 72% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 10 إلى 20 سنة، وتدل هذه النتيجة إلى أن العمال في المؤسسات المبحوثة يتصفون بالخبرة في مجال نشاطها، التصنيف الوظيفي الغالب على العاملين في عينة الدراسة هو أعوان التحكم، حيث بلغت نسبتهم 40%، يليهم الإطارات بنسبة 35%، ثم أعوان التنفيذ بنسبة 25%، ويمكننا القول بأن توزيع العاملين في عينة الدراسة حسب التصنيف الوظيفي كان خاضعا للواقع العملي الذي تكشفه وثائق المؤسسة، حيث يحتل أعوان التحكم المرتبة الأولى، ثم الإطارات في المرتبة الثانية، ثم يأتي أعوان التنفيذ في المرتبة الثالثة، وهذا ما يدعم مصداقية عينة الدراسة وقدرتها تمثيل مجتمع الدراسة أحسن تمثيل.

2- التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة: يمكن عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

واقع التمكين الإداري في المؤسسة الوطنية للدهن:

1-1-2 نتائج تحليل تفويض السلطة: يوضح الجدول التالي نتائج تحليل بعد تفويض السلطة كما يلي:

الجدول رقم (02): استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (تفويض السلطة) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	تقوم إدارة المؤسسة بتفويض السلطات الكافية للعمال لإنجاز مهامهم.	2.33	1.22	1	منخفض
02	تساهم في وضع الأهداف التي تكون مسؤولا على تنفيذها.	2.25	1.44	2	منخفض
03	تثق في القرارات التي تقوم إدارة المؤسسة باتخاذها.	2.14	0.41	3	منخفض
	تفويض السلطة	2.24	1.02	-	منخفض

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يعرض الجدول رقم (02) نتائج تحليل البعد الأول من أبعاد التمكين الإداري وهو بعد تفويض السلطة، والذي كانت عدد العبارات التي تقديسه هي (3) عبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (2.24) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة منخفضة، حيث جاءت الفقرة رقم (01) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.33) وانحراف معياري (1.22)، تلتها في المرتبة الثانية وبدرجة موافقة منخفضة الفقرة رقم (02) بمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (1.44)، في حين جاءت الفقرة رقم (03) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.14) وانحراف معياري (0.44).

وتعزى هذه النتيجة لعدة عوامل تتمثل في: تفضيل المسيرين لأسلوب القيادة الإدارية التقليدية، وعدم رغبتهم في التغيير وتحمل المخاطرة الخوف من فقدان وظائفهم و سلطتهم، كما لا ننسى أن معظم هؤلاء المسيرين قد أمضوا العديد من السنوات للحصول على القوة والسلطة وفي الغالب يكونون غير راغبين في التخلي عنها أو جزء منها، عدم استعداد المسيرين للسماح بزيادة تحكم العاملين في عملهم، واعتقادهم بأن الضبط والرقابة المشددة هي الوسيلة الناجحة لضمان تحقيق الأهداف، مركزية اتخاذ القرار أي أن المدير هو من يتخذ القرار والعمال مجرد وسيلة لتطبيق قرارات الإدارة، بمعنى أن القرارات سلمية تخضع لمبدأ الحاجة و ضرورة المصلحة.

2-1-2 نتائج تحليل فريق العمل: يوضح الجدول التالي نتائج تحليل بعد فريق العمل كما يلي:
الجدول رقم (03): استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (فريق العمل) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	تعامل مع العاملين باعتبارك جزءاً من فريق العمل.	2.10	1.23	2	منخفض
02	تعتبر أن العمل مع زملائك في شكل فريق يحقق لك نتائج أفضل من العمل بمفردك.	2.00	1.42	3	منخفض
03	تشجع إدارة المؤسسة على ممارسة الأعمال من خلال فرق العمل.	2.20	0.98	1	منخفض
	فريق العمل	2.10	1.21	-	منخفض

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يبين الجدول رقم (03) نتائج تحليل البعد الثاني من أبعاد التمكين الإداري وهو بعد فريق العمل، والذي جاء قياسه عن طريق (03) فقرات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (2.10)، وانحراف معيار قدر ب (1.21)، وبدرجة موافقة (منخفضة)، حيث جاءت الفقرة رقم (03) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.20) وبانحراف معياري (0.98) في حين جاءت الفقرة رقم (01) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.10) وانحراف معياري (1.23)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة منخفضة الفقرة رقم (02) بمتوسط حسابي (2.00) وانحراف معياري (1.42).

ما يبرز أن أفراد عينة الدراسة يرون أن عمل الفريق لا يسود في المؤسسة، أي أن كل فرد يعمل لوحده أي ليس هناك تعاون ما يدل على عدم سيادة روح فريق، وتعزى هذه النتيجة للمدح الذي يشغله العامل والذي يستلزم العمل الفردي، كما أن البعض يبدد العمل لوحده لإبراز مهاراته أو لعدم آسامة زملائه بأخلاقيات العمل ما قد ينجم عنه نزاع وخلق مشاكل وعداوة بين العمال وعدم وجود عمل الفريق يؤدي إلى تدهور العلاقات.

3-1-2 نتائج تحليل التدريب: يوضح الجدول التالي نتائج تحليل بعد التدريب كما يلي:
الجدول رقم (04): استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (التدريب) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	تبنى المؤسسة خطة واضحة للتدريب	4.02	0.87	2	مرتفع
02	تهتم المؤسسة بتطوير مهارات وكفاءات عمالها	3.09	0.95	3	متوسط
03	تقوم المؤسسة بإعداد برامج تدريبية للعمال	4.03	0.88	1	مرتفع
	التدريب	3.71	0.90	-	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يعرض الجدول رقم (04) نتائج تحليل البعد الأول من أبعاد التمكين الإداري وهو بعد التدريب، والذي كانت عدد العبارات التي تقيسه هي (3) عبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.71) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة مرتفعة، حيث جاءت الفقرة رقم (03) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.88)، تلتها في المرتبة الثانية وبدرجة موافقة مرتفعة الفقرة رقم (01) بمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (0.87)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة الفقرة رقم (02) بمتوسط حسابي (3.09) وانحراف معياري (0.95)، وتعزى النتيجة إلى أن المؤسسات تهتم بوضع البرامج التدريبية وتدريب عمالها من أجل القيام بالأعمال على أكمل وجه وتفادي الأخطاء.

4-1-2 نتائج تحليل التحفيز: يوضح الجدول التالي نتائج تحليل بعد التحفيز كما

يلي:

الجدول رقم (05): استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (التحفيز) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	المكافآت التي تقدمها الإدارة تكفل عملي بشكل جيد وتحفزني على بذل المزيد من الجهد والمثابرة للحصول عليها	3.76	1.03	2	متوسط
02	الأجر الذي أتقاضاه يناسب عملي ويغطي قدرتي الشرائية	3.39	0.86	3	متوسط
03	التقدير والإحترام من الرؤساء من أهم الأمور التي تدفعني للعمل	4.19	0.85	1	مرتفع
04	أشعر أن الجهد المبذول في العمل محل إهتمام الرؤساء	2.58	0.29	4	منخفض
	التحفيز	3.48	0.87	-	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يبين الجدول رقم (05) نتائج تحليل البعد الثاني من أبعاد التمكين الإداري وهو بعد التحفيز، والذي جاء قياسه عن طريق (04) فقرات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.48)، وانحراف معيار قدر ب (0.87)، وبدرجة موافقة (مرتفعة)، حيث جاءت الفقرة رقم (03) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.19) وانحراف معياري (0.85) في حين جاءت الفقرة رقم (01) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (1.03)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة وبدرجة موافقة متوسطة الفقرة رقم (02) بمتوسط حسابي (3.39) وانحراف معياري (0.86)، في حين جاءت المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (04) وبدرجة موافقة منخفضة بمتوسط حسابي (2.58) وانحراف معياري (0.29).

وما يمكن قوله أن أفراد عينة الدراسة لم يكونوا على رأي في توفر التحفيز في المؤسسة، وتعزى النتيجة إلى أن التحفيز لا يتم منحه نتيجة الجهود المبذولة أو المؤهلات العلمية بل على أسس غير واضحة وغير مفهومة.

5-1-2 نتائج تحليل الاتصال: يوضح الجدول التالي نتائج تحليل بعد الاتصال

كما يلي:

الجدول رقم (06): استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (الاتصال) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	تستطيع الوصول إلى أصحاب القرار بلا صعوبة.	2.08	0.94	3	منخفض
02	تقوم إدارة المؤسسة بتوفير المعلومات الضرورية في الوقت المناسب.	2.14	0.85	1	منخفض
03	يسمح نظام الاتصالات في المؤسسة بالتعبير عن آراء وأفكار العاملين بصراحة تامة.	2.11	0.88	2	منخفض
	الاتصال	2.11	0.89	-	منخفض

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يبين الجدول رقم (06) نتائج تحليل البعد الخامس من أبعاد التمكين الإداري والذي يمثل في بعد الاتصال أين جاء قياسها عن طريق (03)، بحيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (2.11) وبدرجة موافقة (منخفضة)، حيث جاءت الفقرة رقم (02) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.14) وانحراف معياري (0.85) في حين جاءت الفقرة رقم (03) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.11) وانحراف معياري (0.88)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة منخفضة الفقرة رقم (01) بمتوسط حسابي (2.08) وانحراف معياري (0.94).

وما يمكن قوله في صدد هذه النتائج أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على فعالية نظام الاتصالات في المؤسسة محل الدراسة، وتعزى هذه النتيجة إلى سيطرة فكرة السرية بحيث يتم دراسة المعلومات التي يجب نشرها للعاملين جيداً وهذا راجع لاعتقاد إدارة المؤسسة أنه توجد معلومات خاصة ولا دخل للعاملين فيها من وجهة نظرهم.

2-2 واقع سلوك المواطنة التنظيمية في المؤسسة محل الدراسة: كانت النتائج الخاصة بتصورات أفراد عينة الدراسة (عمال المؤسسات محل الدراسة)، حول محور سلوك المواطنة التنظيمية موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): استجابات أفراد الدراسة لعبارات سلوك المواطنة التنظيمية

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	مستوى القبول
01	تحرص على اتخاذ التدابير الوقائية للمشاكل قبل وقوعها.	2.27	0.61	5	منخفض
02	تقوم بإنجاز أعمالك بالشكل بأسلوب يزيد عن المستوى المعروف أو المتوقع منك.	2.51	0.60	4	منخفض
03	أقوم بالمهام الإضافية بدون تدمير.	2.63	1.13	3	متوسط
04	استغل وقتي للقيام بالعمل.	3.36	0.65	2	متوسط
05	اتطوع بأعمال إضافية لتحسين وتطوير العمل.	3.38	0.76	1	متوسط
06	اساهم في حل مشاكل مؤسستي.	2.21	0.54	6	متوسط
	سلوك المواطنة التنظيمية	2.56	0.69	-	متوسط

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يتبين من خلال جدول رقم (07) على أن مستوى سلوك المواطنة التنظيمية حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة متوسط حيث جاءت الفقرة رقم (05) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.38) وانحراف معياري (0.76)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة بدرجة موافقة منخفضة جدا الفقرة رقم (07) بمتوسط حسابي (2.21)، وانحراف معياري (0.57) وتعزى هذه النتيجة بشكل عام لعدم توفير البيئة الملائمة للعاملين والتي تحفزهم على العمل التطوعي.

3- نتائج اختبار فرضيات الدراسة: ويتضح من خلال الجدول رقم 07 نتائج تحليل علاقات الارتباط بين المتغير المستقل التمكين الإداري بأبعاده والمتغير التابع سلوك المواطنة التنظيمية:

الجدول (08): معاملات الارتباط بين التمكين الإداري وسلوك المواطنة التنظيمية:

مصدر التباين	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى دلالة t
تفويض السلطة	0.203	620.1	1510.	1.248	1.989	2190.
فريق العمل	0.056	0810.	0.088	0.695	1.989	0.490
التدريب	0.332	1260.	3380.	2.630	1.989	12*0.0
التحفيز	0.332	1260.	3380.	2.630	1.989	12*0.0
الاتصال	0.403	730.1	1510.	1.328	1.989	1890.
سلوك المواطنة التنظيمية	0.324	0.130	0.342	2.689	1.989	*0.000

(**) ارتباط ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

يبتين لنا من خلال نتائج تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

1-3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين الإداري وسلوك المواطنة التنظيمية في المؤسسة الوطنية للدهن؛

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (08) إلى وجود دور للمتغير المستقل (التمكين الإداري) في المتغير التابع (إدارة الإبداع)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة بلغت (2.689) وهي أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ كما أن مستوى المعنوية (Sig= 0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يقضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين الإداري وسلوك المواطنة التنظيمية في المؤسسة الوطنية للدهن، وهذا معناه أنه كلما زاد اهتمام القيادات الإدارية في المؤسسة محل الدراسة بتوفير التمكين الإداري وتعزيزه في المؤسسة كلما أدى ذلك إلى زيادة العمل التطوعي لدى العاملين.

وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضيات الفرعية، فيما يخص علاقة كل متغير من متغيرات التمكين الإداري مع سلوك المواطنة التنظيمية في المؤسسة محل الدراسة، فالجدول رقم (08) يبين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الفرعية، بحيث يمكن تفسير النتائج كما يلي:

1-2-3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفويض السلطة وسلوك المواطنة التنظيمية في المؤسسة محل الدراسة؛

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (08) إلى عدم وجود دور للمتغير المستقل (لتفويض السلطة) في المتغير التابع (سلوك المواطنة التنظيمية)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة التي بلغت (1.248) وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.989)، كما أن مستوى المعنوية (Sig= 0.219) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، واستنادا إلى قاعدة اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على رفض H_0 إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 وعليه نقبل بالفرضية الصفرية أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفويض السلطة وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن؛

2-2-3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرق العمل وسلوك المواطنة التنظيمية في المؤسسة الوطنية للدهن.

يبتين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (08) أنه لا يوجد دور لفرق

العمل وسلوك المواطنة التنظيمية، استناداً إلى قيمة T المحسوبة التي بلغت (0.695) وهي أقل من قيمتها الجدولية، على مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، كما أن مستوى المعنوية ($\text{Sig} = 0.490$) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرق العمل وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن.

3-2-3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب وسلوك المواطنة التنظيمية في المؤسسة الوطنية للدهن؛

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (08) إلى وجود دور للمتغير المستقل (التدريب) في المتغير التابع (سلوك المواطنة التنظيمية)، استناداً إلى أن قيمة T المحسوبة بلغت (2.630) وهي أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ كما أن مستوى المعنوية ($\text{Sig} = 0.012$) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن.

4-2-3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفيز وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن؛

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (08) أنه يوجد علاقة للتحفيز في سلوك المواطنة التنظيمية، واستناداً إلى قيمة T المحسوبة التي بلغت (2.679) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، على مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، كما أن مستوى المعنوية ($\text{Sig} = 0.000$) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفيز وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن؛

5-2-3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتصال وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن؛

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (08) إلى عدم وجود دور للمتغير المستقل (الاتصال) في المتغير التابع (سلوك المواطنة التنظيمية)، استناداً إلى أن قيمة T المحسوبة التي بلغت (2.689) وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.989)، كما أن مستوى المعنوية ($\text{Sig} = 0.189$) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، واستناداً إلى قاعدة اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على رفض H_0 إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 وعليه نقبل بالفرضية الصفرية أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية

بين الاتصال وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن؛

نتائج وتوصيات:

1- نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

أوضحت نتائج الدراسة على توفر مستوى منخفض من التمكين الإداري في المؤسسة الوطنية للدهن بوحدة الأخضرية ؛

- تبين من نتائج اختبار الفرضيات عدم وجود دور لأبعاد التمكين الإداري (تفويض السلطة، فريق العمل، الاتصال) في سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى تفضيل المسيرين لأسلوب القيادة الإدارية التقليدية التي تتسم بالمركزية في اتخاذ القرار والتشجيع على العمل الفردي وعدم سيادة روح فريق، وسيطرة فكرة السرية، ما يولد لدى العاملين شعورهم واحساسهم بأنهم أدوات للتنفيذ لا تشارك في وضع الأهداف وتطوير برامج العمل، وبالتالي يتولد لديهم الشعور بعدم المبادرة والقدرة على تطوير العمل والعمل التطوعي؛

- كشفت نتائج الدراسة عن وجود دور لكل من أبعاد التمكين الإداري (التدريب، التحفيز) وسلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في المؤسسة الوطنية للدهن، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أفراد عينة الدراسة يرون أن إدارة المؤسسة تهتم بتطوير مهارات وكفاءات عمالها من خلال إقامة البرامج التدريبية، إضافة إلى مكافئتهم وتحفيزهم على العمل الجيد؛

- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تنمية سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين محل الدراسة كان في المتوسط، وهذا نظرا لعدم توفير البيئة الملائمة والمشجعة للعاملين والتي تحفزهم على العمل التطوعي.

2- توصيات: في ضوء نتائج الدراسة الحالية يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، من أهمها:

- خلق بيئة ثقافية وتنظيمية تشجع على تفويض السلطات وزيادة الثقة بين الرئيس والمرؤوس وتقبل التغيير وتوسع إليه إضافة إلى التشجيع على العمل التطوعي؛

- العمل على رفع مستوى مشاركة العاملين في المؤسسة عن طريق إشراكهم في العملية الإدارية، وفتح مجال أوسع من حرية التصرف وسماع أفكارهم واقتراحاتهم ما يساهم في تطويرها وتحويلها إلى ممارسات جديدة وفعاليات إبداعية في بيئة العمل؛

- ضرورة اتخاذ قرارات مبذية وفق أسس موضوعية، وتدوين جميع الآراء والاقتراحات التي تساهم في إشراك العمال في اتخاذ القرارات مع تنفيذه وأخذها بالحسبان ما يعزز فكر التمكين الإداري في المؤسسة؛
- على إدارة المؤسسة أن تهتم أكثر بتشكيل فرق العمل الذي يشجع الإبداع وخلق أفكار جديدة تميز المؤسسة عن منافسيها؛
- ضرورة النظر في العلاقة التي تربط العمال بإدارة المؤسسة والانفتاح تجاههم وتعزيز الشفافية في التسيير؛
- العمل على النهوض بمستوى نضج العمال للمشاركة في صنع القرارات الإدارية ما يتيح لهم إمكانية التعبير عن آرائهم وتقديم مقترحاتهم، مما يساهم في تحسين القرارات المتخذة وتجعل العمال أكثر قبولاً لها وأكثر حماساً لتنفيذها؛
- إعادة النظر في نظم الحوافز وتقييم الأداء من وقت لآخر بما يحقق الموضوعية والشفافية لهذه النظم، والعمل على توفير أنظمة حوافز وفرص عمل حقيقية لحملة المؤهلات العليا في المؤسسة للاستفادة من إمكاناتهم من جهة ورفع مستوى التزامهم وولائهم من جهة أخرى.
- زيادة فعالية نظم الاتصال وإتاحة المعلومات المطلوبة للعاملين كافة وفي الوقت المناسب حتى يتسنى لهم إنجاز المهام الموكلة إليهم على أمل وجه.

قائمة المراجع:

1. عدي عطا حمادي، القيادة الإدارية الحديثة في إستراتيجية التنمية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2013، ص 206.
2. سناء عبد الكريم، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نخ حصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، يومي 8-9 مارس، جامعة ورقلة، الجزائر، مارس 2005، ص 43.
3. محمد السعيد جوال، التمكين أثره على تنمية السلوك الإبداعي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2015، ص 78.
4. طاهر محمود الكلا كده، الاتجاهات الحديثة في الموارد البشرية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 100.
5. أي من عودة الماعاني، الإدارة العامة الحديث، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 149.

6. Carole, Eagle luby, **A Case Study Of Psychological Empowerment Of Employees In A Community College**, University Of Florida, Usa, 2006.

7. David Horth, **Innovation Leadership: How to use innovation to lead effectively, work collaboratively and drive results**, Center for Creative Leadership, 2009.

8. Manuela, Bruce., **"Measuring Empowerment"**, Leadership & Organization Development Journal, Vol.24, Issue: 2, 2003.

9. Susan M. Sasiadek., **Individual Influence Factors That Impact Employee Empowerment: A Multi Case Study**, Capella University, Usa ,2006.

أثر تصميم العمل على الصحة والسلامة المهنية دراسة تطبيقية بمؤسسة سونلغاز لولاية معسكر

أ. بن حواء زهور* د. يعقوب محمد**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين تصميم العمل و الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات الجزائرية من خلال دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - وحدة معسكر، وذلك بالاعتماد على نموذج تصميم العمل (WDQ) للباحثين (Frederick P. Morgeson, Stephen E. Humphrey, 2006)

و نموذج (Geremy Stranks, 2001) للصحة والسلامة المهنية، وفي الختام أشارت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباط قوية وموجبة وتأثير بين كل من بعد الدعم الاجتماعي (B=35%)، الارغونوميا (B=44%) و ظروف العمل (B=47%) ومتغير الصحة والسلامة المهنية .

الكلمات المفتاحية: الأرغونوميا، تصميم العمل، الصحة والسلامة المهنية.

Abstract:

This study examine the the relationship between work design and occupational health and safety in Algerian organization through the case Sonalgaz of Mascara. the study used the work design model (WDQ) (Frederick P. Morgeson, Stephen E. Humphery), and model of occupational health and safety (Geremy Stranks, 2001). The results shows high and positive relation and effect between social support (B=35%), Ergonomics (44%), work conditions (47%) and occupational health and safety variable.

Key words: Ergonomics, work design, health and professional safety.

المقدمة:

إن أهم الأسس التي يبنى عليها حاضر المؤسسة ومستقبلها هو المورد البشري والذي يمثل اللبنة الأولى في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر أهم أضلاع مثلث

* طالبة دكتوراه - جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر .
** أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة مصطفى أسطمبولي - معسكر .

الإنتاج الذي يتكون من المورد البشري والعمل وبيئة العمل، وهو أكثر الموارد تأثرا بتصميم العمل وبيئة العمل، فعندما يكون تصميم العمل محققا للصحة والسلامة البدنية والنفسية للعامل وملائما لقدراته وإمكانياته فإن ذلك من شأنه أن يسهل للمورد البشري الوصول إلى الأهداف المنشودة، ولعل من أهم العلوم التي تسعى لجعل العمل مناسبا للموارد البشرية وتحسين مستوى الصحة والسلامة المهنية — من اجل تحقيق التفاعل بين المورد البشري والعمل الذي يؤديه — هو علم الأروغونوميا، وعليه تقترح هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى تأثير تصميم العمل على الصحة والسلامة المهنية .

إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة تصميم العمل في تحقيق الصحة والسلامة المهنية للعامل؟
تساؤلات فرعية :

- ما هو واقع الصحة والسلامة المهنية في مؤسسة سونلغاز؟
- ما هو تأثير متغير تصميم العمل وأبعاده (بعد الارغونوميا، بعد الدعم الاجتماعي ، وبعد ظروف العمل) على الصحة والسلامة المهنية؟
الفرضية الأساسية:

يؤثر تصميم العمل على صحة وسلامة العمال
الفرضيات الفرعية:

- يؤثر تطبيق الارغونوميا على صحة وسلامة العمال
 - تؤثر شروط العمل على صحة وسلامة العمال
 - يؤثر الدعم الاجتماعي على صحة وسلامة العمال
- الهدف من الدراسة :

- التعرف على أبعاد تصميم العمل
 - ابراز و تحليل واقع الصحة و السلامة المهنية بالمؤسسة محل الدراسة
 - دراسة العلاقة بين تصميم العمل و الصحة و السلامة المهنية
- تم تحليل هذه الدراسة بالاعتماد على المحاور التالية :
- I. الشبكة المفاهيمية لمتغيرات الدراسة .
 - II. دراسة الحالة الميدانية

1. توضيح للكلمات المفتاحية : الارغونوميا، تصميم العمل، الصحة والسلامة المهنية
1.1 الأروغونوميا في بيئة العمل:

تعرف الأروغونوميا أو الهندسة البشرية وفق التعريف القياسي البريطاني "بأنها العلاقة بين الإنسان ومهنته وبيئته وبشكل خاص تطبيق المعرفة النفسية والفسيولوجية

والتشريحية على مشكلات هذه العلاقة. والواقع إن تكديف الآلات ومواقع العمل لخصائص الإنسان وأبعاده الأنتروبومترية له مبرراته الأساسية وذلك لعدم قدرة الإنسان على استخدام هذه الآلات بكفاءة في حالة عدم ملاءمة لها لقدراته وخصائصه"¹.

في حين جمعية يدئمة العمل الدوائية عرفة ها سنة (2000): "على أن ها من الاختصاصات العلمية المعنية بفهم التفاعلات بين العمال وغيرها من العناصر الداخلية لنظام التي تطبق المعرف وأساليب التصميم من اجل تحسين رفاه العامل وعموما الأداء الإجمالي للنظام"، كما انه ها تساهم في تصميم وتقييم المهام والوظائف والمنتجات والبيئات والنظم من أجل جعلها متوافقة مع احتياجات وقدرات وحدود العامل²

2.1 مفهوم تصميم العمل:

تصميم العمل يتثل في مجموعة من الإجراءات التي يتم ترتيبها وتنظيمها في الوظيفة، لكي تحقق أعلى مستوى من التلاؤم ما بين العاملين وأعمالهم هذا من جهة، ويحقق التوافق والتلاؤم الفعال بتحسين ظروف العمل الذي يؤدي إلى كفاءة الإنتاج وتقصير الزمن لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة أخرى، ويأتي تصميم العمل من منطلق أن كل عمل يحتوي على أكثر من طريقة أو أسلوب للأداء، وتختلف هذه الطرق فيما بينها من خلال اختلاف جودتها. كما يمكن تعريفه كذلك على انه: الطريقة التي يتم فيها إجراء التنسيق بين امتيازات ومواصفات الوظيفة الحالية والمؤهلات المطلوبة في العاملين المرشحين لها بشكل يوفر الرضا للعاملين، ويقدم الدعم لتحقيق أهداف المؤسسة³، بينما يعرفه Didier Mottay على انه: "مجموع العوامل الملازمة للعمل والمرتبطة به: الطرق المستخدمة، تعقد المهام، العلاقات مع أنواع أخرى من العمل ومع الأنشطة الأخرى في المنظمة والترابط بين التكنولوجيا والعامل"⁴.

3.1 الصحة والسلامة المهنية :

"هي حماية العامل من المخاطر والإصابات والحوادث التي قد يتعرض لها بسبب أداء العمل وأثناء تواجده في العمل سواء كان ذلك بفعل أي نوع من المعدات أو

¹نجم عبود نجم، دراسة العمل والهندسة البشرية، 2012، طار الطباعة لنشر والطباعة والتوزيع، عمان، ص221
²Martin Helander, Nanyang, , A Guide To Human Factors And Ergonomics Second Edition , Technological University Singapore©2006 by Taylor & Francis Group, ISBN 0-203-64285-6 Master e-book ISBN,p6

3- د.أسامة خيرى، الادارة العامة، دار الراءة لنشر والتوزيع، عمان، 2013، ط1، ص254

⁴ Mottay D., La Structuration du Travail ou Job Design, disponible en ligne :

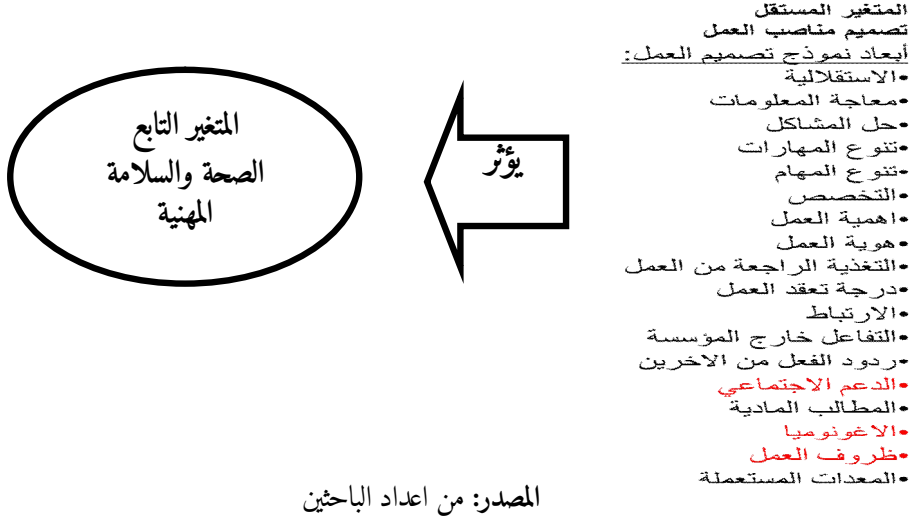
<http://www.univ-nancy2.fr/GREFIGE/colloques/cahier2001/mottay%2001-05.pdf>

الآلات مباشرة أو بسبب استمرار التعرض لذلك الخطر المحتمل أو بسبب تصرف خطأ من آخرين أو بسبب تقصير أو إهمال من إدارة المؤسسة أو المشرفين على العمل أو بسبب عدم تطبيق القوانين واللوائح أو بسبب نتيجة خطأ بشري من قبل نفسه أو من الآخرين، وتم تعريفها من قبل المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية: مجال يهدف إلى حماية العاملين من مختلف المخاطر المرتبطة بالعمل أو شروطه من خلال معالجة العوامل التقنية أو شخصية المؤدية إلى هذه المخاطر وتحسين بيئة العمل وشروطه، بشكل يوفر تمتع العمال الدائم بالصحة بدنية وعقلية واجتماعية مناسبة".¹

5.1 الدراسة الميدانية:

هدفنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية الكشف عن تأثير تصميم العمل وأبعاده (الارغونوميا، شروط العمل، الدعم الاجتماعي) على الصحة والسلامة المهنية هذا من جهة والكشف عن واقع الصحة والسلامة المهنية في مؤسسة محل الدراسة من جهة أخرى.

الشكل رقم 01: نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثين

1.2 المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، تم استعمال أسلوب المسح المكتبي، من خلال اطلاع الباحثين على الكتب والمراجع والمصادر والدراسات السابقة، المتوفرة ذات العلاقة بالدراسة وذلك لبناء الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، أما فيما يخص اختبار الفرضيات تم جمع البيانات اللازمة حول متغيرات الدراسة

¹ بشار الوليد، المفاهيم الإدارية الحديثة، دار الزاوية لنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص.3.

والعمل على تحليلها إحصائياً للوصول إلى إجابات منطقية وموضوعية تتعلق بأسئلة الدراسة ، وذلك من خلال استعمال كل من أداتي الاستبيان والمقابلة

2.2) المؤسسة محل الدراسة : سونلغاز Sonelgaz (المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز أو سونلغاز توزيع الغاز والكهرباء لولاية معسكر): هي شركة عمومية جزائرية مجال نشاطها إنتاج ونقل الطاقة وتوزيعها، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

3.2) جمع البيانات :

1.3.2) عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجتمع يبلغ عدد أفرادها 283 عامل (مؤسسة سونلغاز لولاية معسكر)، حيث تم انتقاء عينة قدرها 150 عامل من المجتمع، و تم استرجاع 93 استبيان بنسبة رد تقدر بـ (62%).

2.3.2) متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل : تم استقصاء متغير تصميم العمل وفقا لنموذج تصميم العمل (Stephen E. Humphrey (Frederick P. Morgeson (WDQ) ، تضمن النموذج 38 فقرة موزعة على 11 بعد لقياس تصميم العمل ،
 - المتغير التابع: تم استقصاء متغير الصحة والسلامة المهنية وفقا لنموذج (Jeremy Stranks,2001) لم يتم أخذ كل فقرات نموذج الصحة والسلامة المهنية للباحث Geremy Stranks انما تم الاعتماد على 13 فقرة فقط التي خدمت إشكالية الدراسة.
- استخدمنا سلم ليكارت likert الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان ما عدا السؤال المفتوح .

4.2) اختبار دقة وثبات المقياس :

لقد تم استخدام اختبار (الفا كرونباخ) لقياس مدى ثبات وصدق أداة القياس فجاءت النتيجة كالتالي:

الجدول رقم 01: قياس صدق وثبات الاستبلة

المتغيرات	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات
تصميم العمل	38	0.78
الصحة والسلامة المهنية	13	0.88
كافة متغيرات الاستبيان	51	0.84

المراجع: مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01): أن جميع فقرات الاستبيان مقبولة من ناحية الاتساق الداخلي مما يعكس ثبات وصدق الأداة.

5.2 الوصف الاحصائي للعينة :

الجدول رقم 01: التمثيل الاحصائي لمتغير الجنس والعمر

الجنس	التكرار	النسبة المئوية	العمر	التكرار	النسبة المئوية
رجل	67	72	أقل من 20 سنة	1	1.1
امراة	26	28	من 20 الى 30 سنة	21	22.6
			من 31 الى 41 سنة	47	50.5
			من 42 الى 52 سنة	16	17.2
			أكثر من 52 سنة	8	8.6

الجدول رقم 02: التمثيل الاحصائي لمتغير الخبرة والمستوى الوظيفي

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية	المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	23	24.7	إطار	47	50.5
من 5 إلى 10 سنوات	39	41.9	تحكم	26	28
من 11 إلى 21 سنة	18	19.4	تنفيذ	20	21.5
أكثر من 22 سنة	13	13			

6.2 تحليل اتجاهات أفراد العينة :

لمعرفة اتجاهات عينة الدراسة فيما يخص متغير (الصحة والسلامة المهنية) استخدمنا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وهذا موضح في الجدول رقم (03) التالي :

الجدول رقم 03: اتجاهات أفراد العينة

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
13	يوجد فحص دوري للعمال	3,87	1	مرتفع
12	يوجد إشراف طبي على العمال	3,73	1,19	مرتفع
1	يتوافر مكان عملي على : جودة الإضاءة	3,4	1,39	مرتفع
2	يتوافر مكان عملي على :اعتدال درجة الحرارة والرطوبة	3,21	1,32	متوسط
8	يوجد سجلات خاصة بالإصابات وحوادث العمل والأمراض المهنية	3,17	1,23	متوسط
3	يتوافر مكان عملي على النظافة	3,15	1,43	متوسط
11	يوجد توجيهات وإرشادات مكتوبة خاصة بالصحة المهنية	3,1	1,29	متوسط
9	يوجد سجل لفحص ومراجعة و صيانة ادوات العمل	3,09	1,52	متوسط
4	يتم تدريب العاملين على الصحة والسلامة المهنية في حالة إدخال أدوات عمل جديدة	3,06	1,34	متوسط
5	يتم تدريب العاملين على الصحة والسلامة المهنية في حالة: نقل أو تغيير في المهام والمسؤوليات	2,94	1,22	متوسط
6	يتم تدريب العاملين على الصحة والسلامة المهنية في حالة: زيادة ساعات العمل	2,89	1,44	متوسط
7	يتم تسجيل المخاطر والاحتياجات اللازمة من جانب العاملين في مكان العمل	2,82	1,14	متوسط
10	يوجد قياس وتقييم للعوامل والعناصر الموجودة في مكان العمل والتي قد تضر بصحة العامل	2,63	1,16	متوسط
	متغير الصحة والسلامة المهنية	3,15	1,28	متوسط

المرجع: مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول رقم (03) :أن مستوى الصحة والسلامة المهنية للموظفين في مؤسسة سونلغاز كان متوسط إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.15) بانحراف معياري (1.28) ، وجاءت فقرات الاستبيان بين المستويين المتوسط والمرتفع ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.63-3.87) وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (13) التي تنص على انه (يوجد فحص دوري للعمال) بمتوسط حسابي 3.87 وانحراف معياري 1.0، بمستوى مرتفع . وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (10) التي تنص على انه (يوجد قياس وتقييم للعوامل والعناصر الموجودة في مكان العمل والتي قد تضر بصحة العامل) . بمتوسط حسابي 2.63 وانحراف معياري 1.16، بمستوى متوسط .

7.2) تطوير الفرضيات: لدراسة العلاقة التآثرية بين متغيرات الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار وتطبيقاته

أولاً: قياس تأثير تصميم العمل على الصحة والسلامة المهنية

الجدول رقم (04): نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variance) لاختبار أثر تصميم العمل على الصحة والسلامة المهنية

المصدر	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة F
الانحدار	1	2.043	2.043	3.998	0.049
الخطأ	91	46.488	0.511		
الكلي	92	48.531			

المراجع: مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول رقم (04): ان قيمة مستوى المعنوية $p < F$ (value=0.04 < 0.05) مما يدعونا لرفض فرضية العدم H_0 بمستوى دلالة 5% أي أن مستوى الانحدار معنوي، إذا تقبل الفرضية الأساسية: يؤثر تصميم العمل على صحة وسلامة العمال.

ثانياً: قياس تأثير أبعاد تصميم العمل (الارغونوميا، شروط العمل، الدعم الاجتماعي) على الصحة والسلامة المهنية

الجدول رقم (05): معامل ارتباط أبعاد تصميم العمل (الارغونوميا، شروط العمل، الدعم الاجتماعي) مع الصحة والسلامة المهنية

أبعاد تصميم العمل	معامل الارتباط	معامل الانحدار	معامل المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
الارغونوميا	0.60	0.37	0.36	0.5
ظروف العمل	0.61	0.37	0.37	0.5
الدعم الاجتماعي	0.40	0.16	0.15	0.6

المراجع: مخرجات برنامج spss

يتبين من الجدول (05): انه يوجد ارتباط بين كل من الارغونوميا، ظروف العمل والدعم الاجتماعي ومتغير الصحة والسلامة المهنية عند مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم (06): نتائج تحليل التباين للإنحدار لاختبار اثر ابعاد تصميم العمل (الارغونوميا، شروط العمل، الدعم الاجتماعي) على الصحة والسلامة المهنية

مستوى الدلالة SIG	القيمة المحسوبة T	BETA	الخطأ المعياري	B	
0.000	7.79		0.214	1.66	الثابت
0.049	7.306	0.60	0.06	0.44	الارغونوميا
0.000	8.68		0.20	1.74	الثابت
0.000	7.42	0.61	0.064	0.47	ظروف العمل
0.000	6.61		0.20	1.94	الثابت
0.000	4.24	0.40	0.08	0.35	الدعم الاجتماعي

المرجع: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (06) ومتابعة معامل B واختبار t أن: كل من بعد الارغونوميا وشروط العمل والدعم الاجتماعي له تأثير على الصحة والسلامة المهنية للعمال بحيث بلغت قيمة B 35% بالنسبة للدعم الاجتماعي و 44% للارغونوميا و 47% لظروف العمل وهي دالة احصائيا عند مستوى 0.05.

8.2 مناقشة النتائج

- تفسير مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة على الصحة والسلامة المهنية عكست قيمة المتوسط الحسابي لمتغير الصحة والسلامة المهنية مستوى الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة والذي كان متوسط ، ساعدنا في تفسير هذه النتيجة المقابلات التي اجريت مع بعض المسيرين الذين لديهم خبرة في المؤسسة عوامل من أهمها حاجة المؤسسة الى تكثيف الدورات التكوينية الخاصة بكيفية تجسيد معايير الصحة والسلامة المهنية في ميدان العمل وليس الاكتفاء فقط بتسجيل حوادث العمل في السجلات ، توعية أفراد المؤسسة بتكلفة إصابتهم بأي خطر مهني هذا من جهة وان تحقيق الصحة والسلامة المهنية هي مسؤولية الجميع من جهة أخرى.

• تفسير نتائج اختبار الفرضيات

يرتبط كل من متغير الارغونوميا وظروف العمل والدعم الاجتماعي بعلاقة ارتباط قوية وموجبة، ولهم تأثير ايجابي مع متغير الصحة والسلامة المهنية عند مستوى معنوية 0.05: نفسر هذا بأن تصميم العمل من ناحية تكيف خصائص العامل (الجسدية، الذهنية، النفسية) مع مهنته ويديمه عمله ، درجة ملائمة ظروف العمل

لتوقعات العامل و كذا مستوى الدعم الاجتماعي الذي يتوقعه الفرد من المؤسسة، كل هذا يؤثر على مستوى الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة ومن خلال دراسة الحالة إتسنا ان مؤسسة سونلغاز تعطي اعتبار للصحة والسلامة المهنية وذلك بدعمها المالي من خلال تخصيصها لميزانية معتبرة لتكوين أفرادها على كيفية مواجهة الأخطار المهنية وتعلم استعمال الآلات أو التكنولوجيا الجديدة ،ومعنوا بتحفيزهم على المشاركة في إعداد البرنامج التكويني وذلك بذكر اقتراحاتهم في بطاقة تقييم العامل formulaire d'évaluation هذا من جهة ، ومن جهة اخرى عند تحليل السؤال المفتوح المذكور في الاستبيان، تبين لنا ان عمال المؤسسة ركزوا على ضرورة تكيف خصائص العامل (الجسدية، الذهنية، النفسية) مع مهنته وبيئة عمله لتحقيق الصحة والسلامة المهنية وذلك من خلال مطالبتهم : بان يكون مكتب العمل واسع ونظيف، موائمة أدوات العمل لصحتهم ،تكثيف الدورات التكوينية الخاصة بالوقاية من الأمراض المهنية (الجسمية والنفسية) وكيفية معالجة حوادث العمل خاصة الحرائق ،تسربات الغاز، الصدمات الكهربائية.

تم قبول فرضيات الدراسة :

- ❖ يؤثر تصميم العمل على الصحة والسلامة المهنية
 - ❖ تؤثر الارغونوميا على الصحة والسلامة المهنية
 - ❖ تؤثر شروط العمل على الصحة والسلامة المهنية
 - ❖ يؤثر الدعم الاجتماعي على الصحة والسلامة المهنية
- (3) الخاتمة:

انطلاقا من النتائج التي توصلت إليها الدراسة و تحليل اقتراحات عمال المؤسسة حول موضوع تصميم العمل والصحة والسلامة المهنية استنتجنا ان المؤسسة محل الدراسة تحتاج الى الاهتمام أكثر بإعطاء فرصة للعمال في المشاركة بتصميم العمل لأنهم هم أدرى بالمخاطر المهنية التي تواجههم في ميدان العمل للوصول إلى العمل اللائق والأمن ،الاهتمام بأبعاد تصميم العمل : الاستقلالية لانجاز الأعمال ، تمكين العمال من اتخاذ القرارات و حل المشاكل التي تواجههم ، تشجيعهم على التعلم المتواصل لتطوير كفاءاتهم ،العمل بمعايير الايزو لتحقيق الجودة في بيئة العمل ، نشر ثقافة المؤسسة أسرة للعامل وذلك بتدعيم العمل الجماعي (القائد و أعونه) كل هذا من اجل الوقاية من الأمراض النفسية مثل الاحتراق النفسي ، القلق و الإجهاد الوظيفي و الأمراض الجسمية مثل :أمراض القلب ،السكر... هذا من جهة و الوصول الى جودة الخدمة المقدمة للزبون من جهة أخرى ،إنشاء مصلحة البحث في الارغونوميا في بيئة العمل لتسهيل قياس و تقويم العوامل والعناصر الموجودة في مكان العمل والتي قد تضر بصحة العامل ،تكثيف فرص التكوين على وضعيات العمل الخطيرة .

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. د.أسامة خيربي، الادارة العامة، دار الياية لنشر والتوزيع، عمان، 2013، ط1، ص254
 2. بشار الوليد، المفاهيم الإدارية الحديثة، 2014، دار الياية لنشر والتوزيع، عمان، ص3.
 3. نجم عبود نجم، دراسة العمل والهندسة البشرية، دار الطباعة لنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2012، ص221.
 4. جريمي سترانكس، دليل المدير الى الصحة والسلامة في العمل، ترجمة بها شارين، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.
- المراجع الأجنبية:

1. Frederick P. Morgeso, Stephen E. Humphrey ,**The Work Design Questionnaire (WDQ): Developing and Validating a Comprehensive Measure for Assessing Job Design and the Nature Of Work** , Journal of Applied Psychology, 2006, Vol. 91, No. 6, 1321–1339, American Psychological Association

2. Martin Helander, Nanyang, **A Guide To Human Factors And Ergonomics Second Edition** , Technological University Singapore©2006 by Taylor & Francis Group, ISBN 0-203-64285-6 Master e-book ISBN,p6

3. Mottay D., **La Structuration du Travail ou Job Design**, disponible en ligne :
<http://www.uninancy2.fr/GREFIGE/colloques/cahier2001/mottay%2001-05.pdf>

دور إدارة المعرفة في تعزيز إبداع المؤسسات

أ. خالد ريم * د. فراح رشيد **

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة إبراز تأثير إدارة المعرفة على إبداع المؤسسات، فإدارة المعرفة تهتم بتجميع المعلومات من داخل وخارج المؤسسة، إضافة إلى تحليلها وتفسيرها من أجل الوصول إلى معارف تستخدم في تجسيد الأفكار الجديدة في منتجات إبداعية، فالمعرفة هي المورد الأساسي المعتمد عليه لتحويل الأفكار إلى منتجات، والإبداع هو العملية التي تضمن ترجمة المعرفة إلى منتجات جديدة تلي حاجة المستهلك وتدعم المركز التنافسي للمؤسسة في السوق.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة- الإبداع.

Abstract :

The purpose of this study is showing the impact of knowledge management on the innovation of enterprises, the Knowledge Management interest of collecting informations from inside and outside the enterprise, in addition analyzing and explaining its in order to access knowledge that is used in the realization of new ideas in innovative products, knowledge is the main source to transform ideas into products, and innovation is a process that ensures the translation of knowledge into new products that accommodate the need of the beneficial and supports the competitive position of enterprise in the market.

Keywords: Knowledge Management- Innovation.

* طالبة دكتوراه- جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة .
** أستاذ محاضر قسم - أ- جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة .

مقدمة:

تندشط المؤسسات الاقتصادية اليوم في بيئة معقدة سريعة التغير أصبحت فيها سمة السبق بارزة من أجل البقاء في جو يميزه الصراع والتنافس وضرورة امتلاك المعلومة وتحويلها إلى معرفة قبل المنافس أصبح أمرا حتميا لتجنب الفشل، وليس ذلك فحسب بل ضرورة تقديم الجديد من المنتجات وتلبية الحاجات الظاهرة والكامنة للزبون، فتفوق المؤسسة يبدأ من داخلها وينتهي في السوق بتقييم من زبائنها، كما أن الموارد المادية لم يعد وجودها كافي للمؤسسة فهي تحتاج أيضا إلى طريقة مثلى لاستخدامها، ومن هنا برزت المعرفة كمورد استراتيجي ومصدر للميزة التنافسية التي تجسدها الإبداعات المقدمة من طرف المؤسسة من أجل البقاء وكسب التفوق التنافسي ومواكبة التغيرات البيئية، فالإبداع هو عامل استراتيجي لنجاح المؤسسات وقاعدة لاستمراريتها وطريقة للنظر في مستقبلها.

وعلى ضوء ما سبق ذكره نطرح التساؤل الجوهري التالي:

" ما مدى مساهمة إدارة المعرفة في تعزيز إبداع المؤسسات؟ "

وللإجابة على التساؤل السابق قمنا بتقسيم دراستنا إلى المحاور الآتية:

- المحور الأول: ماهية إدارة المعرفة
- المحور الثاني: ماهية الإبداع
- المحور الثالث: علاقة إدارة المعرفة بالإبداع

المحور الأول: ماهية إدارة المعرفة

مع التطورات التي تعرفها اقتصاديات العالم، والتي فرضت التحول من اقتصاد صناعي يعتمد على الإنتاج يمثل فيه رأس المال المورد الأساسي والضروري في العملية الإنتاجية، إلى اقتصاد معرفي أضحت فيه المعرفة العامل الأكثر أهمية والأصل الأكثر قيمة ومصدرا جوهريا للحصول على ميزة تنافسية مستدامة، مما أدى بالباحثين إلى التعمق في دراسته والوقوف على كيفية إدارته من خلال دراسة ماهية إدارة المعرفة.

أولا: مفهوم إدارة المعرفة

تعتبر إدارة المعرفة من أهم المواضيع التي تم دراستها بإسهاب خلال السنوات الأخيرة لما للمعرفة من أهمية للمؤسسات في الوقت الحالي.

1- تعريف إدارة المعرفة

اختلفت وتباينت التعاريف المقدمة لإدارة المعرفة ومنها نوجز:

يعرف نجم عبود نجم إدارة المعرفة بأنها: "العملية المنهجية لتوجيه رصيد المعرفة وتحقيق رافعها في المؤسسة بطريقة كفأة لا تستطيع المؤسسات الأخرى تقليدها لتكون المصدر الرئيسي للربح"¹.

أما عبد الستار العلي وعامر إبراهيم قنديلجي فيعرفان إدارة المعرفة بأنها: "الإدارة التي تشير إلى الاستراتيجيات التي تعظم من الموارد الفكرية والمعلوماتية، من خلال قيامها بعمليات شفافة وتكنولوجية تتعلق بإيجاد وجمع ومشاركة المعرفة، وكذا إعادة تجميعها واستخدامها بهدف إيجاد قيمة جديدة من خلال تحسين الكفاءة والفعالية الفردية والتعاون في عمل المعرفة لزيادة الإبداع لاتخاذ القرار"².

كما عرفتها رافدة عمر الحريري بأنها: "إدارة المعرفة هي العمل على إيجاد بيئة مثيرة في المؤسسة تسهل عملية إبداع ونقل ومشاركة المعرفة بالتركيز على إيجاد الثقافة التنظيمية الداعمة، وبدعم من القيادة العليا ذات الرؤيا الحادة، وتحفيز العاملين، والعمل على زيادة ولاء الزبون"³.

ومما سبق ذكره يمكن اقتراح التعريف التالي لإدارة المعرفة: "هي الإدارة التي تهتم بالتجميع المنظم للمعلومات من داخل وخارج المؤسسة، تحليلها وتفسيرها وصولاً إلى معارف تستخدم في اتخاذ مختلف القرارات".

2- أهمية إدارة المعرفة

يمكن إجمال أهمية إدارة المعرفة في النقاط الآتية:⁴

- تعد إدارة المعرفة فرصة كبيرة للمؤسسات لتخفيض التكاليف ورفع موجوداتها الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة.
- تعد عملية نظامية تكاملية لتنسيق أنشطة المؤسسة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.
- تعزز قدرة المؤسسة للاحتفاظ بالأداء المؤسسي المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه.
- تتيح إدارة المعرفة للمؤسسة تحديد المعرفة المطلوبة وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة بها وتطبيقها وتقييمها.

¹ نجم عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 97.

² عبد الستار العلي، وآخرون، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 26.

³ رافدة عمر الحريري، اتجاهات إدارية معاصرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص 179.

⁴ محمد عواد أحمد الزبادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 60.

- إدارة المعرفة أداة المؤسسات الفاعلة لا استثمار رأس مالها الفكري من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عندها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة.

- تعد أداة تحفيز للمؤسسات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعرفة والفجوات في توقعاتهم.

- توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمؤسسات لتبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح منتجات جديدة.

ثانياً: مجالات إدارة المعرفة

يمكن القول أن إدارة المعرفة تركز على عدد من المجالات الهامة منها:¹

- مسح وتطوير الموارد الفكرية والمعرفية التي تمتلكها المؤسسة وتعزيز هذه الموارد وحمايتها.

- تعزيز وتوليد المعرفة والإبداع لدى كل فرد.

- تحديد المعرفة والخبرة المطلوبتين لتنفيذ مهام العمل وتنظيمها وإتاحة مستلزمات المعرفة أمام الجميع.

- تغيير وإعادة هيكلة المشروع من أجل استخدام المعرفة بشكل أكثر فاعلية واغتنام الفرص لا استغلال الموجودات من المعرفة والتقليل من فجواتها واختناقاتها وتنظيم محتوى معرفة القيمة المضافة الخاصة بالمنتجات.

- حماية المعرفة التنافسية التي تمتلكها المؤسسة ومراقبة استخدام المعرفة للتأكد من حسن استخدامها وعدم إفشائها للمنافسين.

ثالثاً: الإدارة قبل وبعد استعمال المعرفة

من المعروف أن إدماج المعرفة في تسيير أي مؤسسة سيفرز عن تغيير كبير في تنظيم وطرق عمل هذه الأخيرة، والمجدول الموالي يوضح مختلف التغييرات التي تحدث على مستوى المؤسسة بعد إدماجها للمعرفة في إدارتها:

المجدول رقم (01): الإدارة قبل وبعد استعمال المعرفة

الإدارة ما قبل استعمال المعرفة	الإدارة ما بعد استعمال المعرفة
الرؤية الشخصية للهدراء والرؤساء أساس اتخاذ القرارات	المنهج العلمي أساس اتخاذ القرار

¹ محمد عواد أحمد الزيادات، مرجع سبق ذكره، ص 66.

التجربة وانحطاً أساس تخطيط وإدارة العمليات.	البحث العملي والتطوير التقني أساس التخطيط وإدارة العمليات.
الثروة الحقيقية الرئيسية هي أساس رأس المال والعمل لتحقيق الربح والمردودية.	المعرفة هي الثروة الحقيقية للمؤسسة لتحقيق الربح والمردودية.
أفضل الاستثمارات هي الاستثمار في بناء القدرات المادية - الأصول الملموسة.	أفضل الاستثمارات هي الاستثمار في بناء القدرات الفكرية - الأصول غير الملموسة.
المهارات والقدرات العلمية هي أساس تقييم العاملين.	المعرفة هي أساس تقييم العاملين.
التراكم الرأسمالي هو المظهر الأساسي لتطوير ونجاح المؤسسة.	التراكم المعرفي هو المظهر الأساسي لتطوير ونجاح المؤسسة.
الموقع التنظيمي هو مصدر السلطة، أصحاب المناصب العليا هم أصحاب السلطة.	المعرفة هي محدد السلطة، أصحاب المعرفة هم أصحاب السلطة.
الاختصاصات والمهام والعلاقات الوظيفية وطبيعة العمليات التسويقية هي أساس التنظيم.	مصادر واستخدامات المعرفة هي أساس تصميم البناء التنظيمي للمؤسسة.
النسبة الأكبر من العاملين هم أصحاب القدرات والمهارات العلمية.	النسبة الأكبر من العاملين هم أصحاب المعرفة.
الأنشطة الإنتاجية هي مصدر القيمة المضافة.	الأنشطة المعرفية هي مصدر القيمة المضافة.
تخفيض التكاليف وأسعار البيع هي أساس بناء القدرات التنافسية.	الإبداعات ومنتجات البحوث والتطوير هي وسائل كسب الزبائن وبناء القدرات التنافسية.

المصدر: علي السلي، إدارة التميز "نماذج وتقنيات الإدارة"، دار غريب للنشر، مصر، 2002، ص223.

المحور الثاني: ماهية الإبداع

اتسام البيئة بالمرونة والتغير فرض على المؤسسات إيجاد آلية لمواكبة والتأقلم مع هذه التغيرات، وتقديم كل ما هو جديد للمؤسسة والسوق، وتحقيق الأسبقية على المنافسين، ومن أجل ذلك وجب على المؤسسات تبني الإبداع كعملية تسهر على ضمان البقاء، النمو والاستمرارية.

أولاً: مفهوم الإبداع

للإبداع أهمية كبيرة في حياة المؤسسات فهو يمكنها من مواكبة المستجدات البيئية والتفوق على المنافسين لأنه يقوم على تقديم كل ما هو جديد.

1- تعريف الإبداع

لا يوجد اتفاق موحد بين الكتاب والمفكرين حول تعريف الإبداع، هذا المفهوم الذي يعود أصله إلى الكلمة اللاتينية "Novus" والتي تعني "الجددة" أي كل شيء يتسم بما هو جديد.¹

إن أصل كلمة الإبداع في اللغة العربية مأخوذة من بدع الشيء أو ابتدعه أي أنشأه وبدأه وبدعه بدعا، أي أنشأ على غير مثال، أي صياغة غير مسبقة.²

ينسب هذا المصطلح إلى المفكر الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر "Joseph Schumpeter" منذ سنة 1912 الذي يعد المنظر الأول للإبداع،³ حيث عرفه بأنه: "النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه"،⁴ كما قام بتصنيف الإبداع إلى خمسة أنواع:⁵

- إنتاج منتجات جديدة.
 - إدخال طريقة إنتاج جديدة.
 - فتح ودخول أسواق جديدة.
 - استعمال مورد جديد (مادة أولية جديدة).
 - تحقيق تنظيم جديد للصناعة، كتكوين وضعية احتكار.
- كما عرف الباحث هاين الإبداع بأنه: "العملية التي ينتج عنها عمل جديد غير مألوف، وهذا العمل يمكن القبول به والدفاع عنه ويرضي مجموعة من الناس في زمن ما".⁶

¹ الداوي الشيخ، الإبداع كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 17، المجلد 03، جامعة الجزائر، 2008، ص 10.

² بلال خلف السكرانة، الإبداع الإداري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 16.

³ بن عتر عبد الرحمن، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، المجلد 24، سوريا، 2008، ص 148.

⁴ معراج هوارى، خليل عبد الرزاق، الإبداع في القطاع الحكومي الجزائري: دراسة ميدانية حول صفات ومعارف ومحفزات الإبداع بالمنطقة الصناعية بغرداية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006، ص 69.

⁵ زياتي محمد، تسيير الموارد التكنولوجية وأثرها على تنافسية المؤسسة الصناعية، مطبعة الفنون البيانية، الجزائر، 2009، ص 83.

⁶ أشوك.ك.هوت، ترجمة خير سليمان شواهين، الإبداع، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،

وحسب جمال خير الله الإبداع هو:¹

- استعداد كامن لدى الفرد للتميز والتفوق.
- هو عملية ينتج عنها ظهور ممارسة أو منتج جديد يترتب عنه حدوث تغيير معين.
- هو قدرة الفرد على الإنتاج إنتاجاً فكرياً يتميز بالطلاقة والمرونة والأصالة وذلك استجابة لموقف معين أو مشكلة.
- هو قدرة عقلية تظهر على مستوى الفرد، الجماعة والمؤسسة وهو عبارة عن عملية ذات مراحل متعددة ينتج عنها منتج أو عمل جديد، وهذه القدرة الإبداعية يمكن تطويرها حسب إمكانيات الفرد، الجماعات والمؤسسة.
- ومن خلال ما سبق ذكره من تعاريف يمكن اقتراح التعريف التالي للإبداع هو: "تطبيق لأفكار جديدة لم تكن موجودة مسبقاً، أو إحداث تحسينات على أفكار موجودة تتعلق بالمنتجات، أساليب الإنتاج، نظم وأساليب العمل بهدف إحداث تغيير والتأثير على نتائج المنظمة بصورة ايجابية".

2- خصائص الإبداع

- تتصف العملية الإبداعية بمجموعة من الخصائص والصفات تتمثل في مايلي:²
- الإبداع يعني التمايز وهو الإتيان بما هو مختلف عن الآخرين من المنافسين المباشرين وغيرهم حتى ينشئ شريحة سوقية من خلال الاستجابة المتفردة بحاجاتها.
 - الإبداع يمثل الجديد وهو الإتيان بالجديد كلياً أو جزئياً في مقابل الحالة القائمة، كما يمثل مصدر التجدد من أجل المحافظة على حصة المؤسسة السوقية وتطويرها.
 - الإبداع هو أن تكون المتحرك الأول في السوق وفي هذا تمييز لصاحب الإبداع بأنه الأول في التوصل إلى الفكرة والمنتج والسوق عن الآخرين وهم المقلدون، وحتى في حالة التحسين (الإبداع الجزئي) فإن صاحب التحسين يكون الأول بما أدخل على المنتج من تعديلات، وهذه هي سمة السبق في الإبداع أي أن يكون صاحب الإبداع أسرع من المنافسين في التوصل إلى كل ما هو جديد، والشكل الموالي يوضح ذلك:

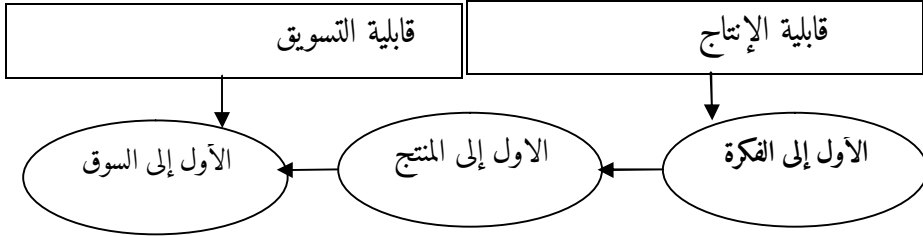
ص 22.

¹ جمال خير الله، الإبداع الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 218.

² بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص

55.

الشكل رقم (01): الأول إلى الفكرة والمنتج والسوق



المصدر: بلال خلف السكرانة، الإبداع الإداري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 20.

ثانياً: أنواع الإبداع

هناك العديد من أنواع الإبداع وأهمها الإبداعات حسب الطبيعة، وحسب درجة الإبداع، وهما كما يلي:

1- حسب طبيعة الإبداع

حسب هذا المعيار نجد ثلاث أنواع للإبداع: الإبداع التكنولوجي الإبداع التسويقي والتنظيمي وهي كالآتي:

- الإبداع التكنولوجي: هو الإبداع الذي يهتم بتقديم المنتجات الجديدة والأساليب الفنية للإنتاج بالإضافة إلى التحسينات (التغيرات) التكنولوجية المهمة في المنتجات والأساليب الفنية، ويكتمل الإبداع التكنولوجي عندما يتم إدخاله إلى السوق (إبداع منتج) أو استعماله في أساليب الإنتاج (إبداع الأساليب)¹.

- الإبداع التسويقي: يقصد به وضع الأفكار الجديدة موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية، وقد ينصب على عنصر المنتج أو عنصر السعر، التوزيع أو الترويج أو جميع هذه العناصر في آن واحد بمعنى آخر فالإبداع التسويقي موجه إلى عناصر المزيج التسويقي مجتمعة معاً.²

¹ بوسلامي عمر، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال - وحدة الدار البيضاء - الجزائر العاصمة، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال إستراتيجية للتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013/2012، ص 05.

² عباس نجمة، واقع الإبداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61-62، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص 214.

- الإبداع التنظيمي: هو الإبداع الذي يتعلق باستحداث شيء جديد على مستوى المؤسسة مثل خلق وحدة جديدة أو نظام اتصالات داخلي جديد أو تطوير إجراءات مالية ومحاسبية جديدة،¹ أو تغيير في الهيكل التنظيمي،² كما يتضمن إدخال تغييرات في التنظيم وخلق نماذج تنظيمية جديدة تمكن المؤسسة من أداء مهامها بمرونة وإحداث تحسين في علاقات العمل.³

2- حسب درجة الإبداع

نميز بناءً على هذا المعيار نوعين للإبداع، الإبداع الجذري (النافذ) والتدريجي (الجزئي)، وهما كما يلي:

- الإبداع الجذري (النافذ): يتمثل في التوصل إلى العملية أو المنتج الجديد الذي يختلف بشكل كلي وكامل عما سبقه من إبداعات بحيث يعمل على تحقيق ميزة تنافسية وقفزة نوعية في السوق، يتميز من حيث اختلافه الكلي عما جاء به السابقون،⁴ فالإبداع النافذ هو إبداع جديد جذرياً بالنسبة للمؤسسة أو السوق.⁵

- الإبداع التدريجي (الجزئي): هو إدخال تحسينات تدريجية على منتجات موجودة،⁶ أي إضافات صغيرة وتعديلات جزئية للاستجابة الأفضل لحاجات السوق والذباتن، كما اعتمدت المؤسسات اليابانية على التحسين (كايزن) بوصفه إبداعاً جزئياً يتحول بالتراكم مع الوقت في بعض الحالات إلى إبداع جذري.⁷

ثالثاً: معوقات الإبداع ومحفزاته

لقد بينت العديد من الدراسات وجود معوقات تواجه الإبداع وتحول دون تحقيقه، وفي نفس الوقت هناك العديد من النقاط التي يساهم توفيرها في دعم وتحفيز الإبداع ومواجهة معوقاته.

¹ مأمون نديم عكروش، سهير نديم عكروش، تطوير المنتجات الجديدة مدخل استراتيجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 15.

² زباني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

³ الداوي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴ عاكف لطفي خصاونة، إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 55.

⁵ Jean- Jacques Lambin, Chantal de moerloose, Marketing Stratégique et opérationnel du marketing à l'orientation- marché, édition Dunod, France, 8^{ème} édition, 2012, p 381.

⁶ Yves Chirouze, Le marketing études et Stratégies, édition Ellipses, France, 2004, p 404.

⁷ خراز الأخضر، دور الإبداع في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية، دراسة حالة EGTT مركب حمام ربي (سعيدة) نموذجاً، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 90 بتصرف.

1- معوقات الإبداع

ويمكن تصنيفها إلى معوقات تخص الأفراد وأخرى ترتبط بالمؤسسة، وهما كإيلي:

- معوقات الإبداع لدى الأفراد

هناك عدة معوقات تحول دون إبداع الأفراد وهي:¹

* معوقات إدراكية: تتمثل في عدم إدراك الأفراد لجوانب المشكلة بالشكل الصحيح وذلك بسبب عزلها عن سياقها أو تضيق نطاقها أو لصعوبة إدراك بعد العلاقات المتضمنة فيها.

* معوقات وجدانية وشخصية: المتمثلة في الخوف من المبادرة والخوف من الوقوع في الخطأ والجهود في التفكير والرغبة في تحقيق النجاح السريع.

* معوقات ثقافية واجتماعية: تعود إلى الضغوط الاجتماعية التي تندخل في تشكيل حياة الأفراد وتصرفاتهم وتؤدي بهم إلى تبني اتجاه المجازاة لما هو شائع.

- معوقات الإبداع في المؤسسة

يواجه الإبداع في المؤسسات العديد من المعوقات المتمثلة في ما يلي:²

* الإستراتيجية: ينبغي على المؤسسة أن تبني بوضوح عملية البحث والتطوير بما يسمح بتخصيص الموارد الفعالة وزيادة احتمالات النجاح ولذلك فإن اختيار المشروع الناجح ذا أهمية كبرى ولا يجب أن يترك لعامل الصدفة.

* الإجراءات: يجب أن تركز المؤسسات على عمليات البحث والتطوير التي تدعم الإبداع في المنتجات، فالاهتمام بالإجراءات الأساسية يضمن للمؤسسة إمكانية إدارة تلك الإجراءات بالأسلوب الصحيح والحد من استهلاك الوقت.

* الطرق: ينبغي على الإدارة أن توقف العمل في مشروع البحث والتطوير بمجرد إدراكها أن ذلك المشروع لا يحقق تطلعات المؤسسة، فذلك يتيح إعادة توجيه الموارد نحو المشروعات الأكثر نفعاً.

* الأدوات: تدرك المؤسسة الناجحة أن المعرفة هي المدخل الأساسي للنجاح فهي تستثمر المشاركة الداخلية للمعرفة وتعلم من خبراتها بالمشروعات وتعلم بوجه خاص من أخطائها، كما أنها تقوم بتعديل بنائها ونظامها لتتجنب تكرار تلك الأخطاء، أما المؤسسات

¹ سليم بطرس جلمدة، زيد منير عبوي، إدارة الإبداع والابتكار، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 47 بتصرف.

² برفين جويتا، ترجمة أحمد مغربي، الإبداع الإداري في القرن الواحد والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 113 114.

الأقل نجاحا فهي لا تجيد استخدام الوسائل الضرورية.
* الوقت: هناك العديد من الأمثلة التي تظهر كيف يتم تحفيز الإبداع تحت ضغوط الوقت والكثير من الأشخاص يعتقدون أنهم يعملون بشكل أفضل تحت الضغط أما الأبحاث لا تثبت ذلك تماما رغم ثبوت بعض الحالات.

2- محفزات الإبداع

من أجل دعم وتنمية الإبداع في المؤسسة ومواجهة المعوقات يجب:¹
- تخصيص وقت مناسب للتفكير: من خلال تشجيع المؤسسة لأفرادها للاستفادة من أوقات الفراغ لأنه عامل أساسي في الحث على خلق فكرة جديدة.
- المشاركة الحقيقية: تظهر العديد من الدراسات أن الأفراد في المؤسسات المبدعة يعتبرون أنفسهم أجزاء مهمة من نظام متكامل فهم يعرفون أن أفكارهم تؤخذ بصورة جدية.
- التسامح أثناء الإخفاق: فذلك يساعد الأفراد على السعي والبحث لاكتشاف الفرص.

وحسب جمال خير الله، من محفزات الإبداع نجد:²

- إسناد العمل الملائم لخصائص الفرد وقدراته الذهنية ورغباته وتوجهاته النفسية والاجتماعية.

- توفير فرص التكوين وتنمية المعارف والقدرات الذهنية.
- التوسع في تطبيق اللامركزية وتخفيف الرقابة الإدارية اللصيقة على الأداء.
- تنمية الشعور بالمسؤولية والرقابة الذاتية.
- الشفافية في الإعلان عن معايير تقويم الأداء.
- ربط الحوافز المادية والمعنوية بالأداء ومستويات الانجاز في العمل.

المحور الثالث: علاقة إدارة المعرفة بالإبداع

حاول العديد من الكتاب والباحثين إبراز أثر المعرفة وإدارتها على الإبداع ووضع مسارات متعددة لتشخيص هذا الأثر أو لتسبب العلاقة بين المتغيرين، ولكن لازال هذا الموضوع بحاجة إلى إثراء، وليس هناك دراسات كثيرة تناولته بالبحث، ويمكن إبراز العلاقة بين المتغيرين كمايلي:³

¹ سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

² جمال خير الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 215 216.

³ محمد عواد أحمد الزيادات، مرجع سبق ذكره، ص 377-384 بتصرف.

حدد الباحث "Kotelinikov" القوى الأساسية التي تحرك الاقتصاد الآن وهي :

1- المعرفة وهي عنصر استراتيجي يعتمد عليه في اتخاذ القرار وإنجاز أعمال المؤسسة الضرورية وإضافة قيمة لها، وإلى جانب التعلم المستمر فإنها تحقق عناصر نجاح حاسمة في توليد قيمة للمستفيد، وهذا يوجب على المؤسسات خلقها أو إيجادها أو الحصول عليها قبل غيرها من أجل تحقيق ميزة التنافسية.

2- التغيير الناتج عن تأثير التكنولوجيا المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات.

3- العولمة التي صارت أكبر بانفتاح الأسواق وعالميتها وبشكل انعكس على (البحث والتطوير، التكنولوجيا، الإنتاج، التمويل، الأعمال).

وهذه القوى حولت المؤسسات إلى الاقتصاد المبني على المعرفة الجديدة وبشكل ولد الحاجة إلى الإبداع لترجمة المعرفة إلى (سلع، خدمات، عمليات) جديدة أو مطورة تحققها المؤسسة قبل منافسيها لتحقيق ميزة تنافسية.

ويحدد الباحث "Allee" العلاقة بين إدارة المعرفة والإبداع في أن القدرات المعرفية الجوهرية للمؤسسات تحولت إلى عمليات أتاحت للمؤسسات إبداع منتجات جديدة بسرعة كبيرة، أو تعديل (تطوير) المنتجات الحالية بسرعة أيضا، إلى جانب سرعتها في تقديمها إلى السوق قبل منافسيها.

ولتحقيق النجاح في الإبداعات المتولدة عن المعرفة، لا بد من إدارة للإبداع تتضمن تحليل دقيق للأنواع المختلفة من المعرفة، التي تدخل في إبداع المنتج المتحقق عن توظيف تلك المعرفة، فضلا عن تحديد احتياجات السوق، ثم تقديم الإبداعات التي تلي تلك الاحتياجات.

و يبرر الباحث "Kotelinikov" العلاقة بين إدارة المعرفة والإبداع بتعريفه الإبداع بأنه: "عملية تحويل المعرفة الجديدة إلى منتجات وخدمات جديدة"، وبما يجعله مصدرا لخلق القيمة وزيادة الإنتاجية، ومصدر لتحويل المخزون المعرفي للمؤسسة إلى سلع وخدمات تلي حاجة المستفيد.

كما بررت الباحثة "Alberto" العلاقة بين إدارة المعرفة في تعزيز الإبداع وأهميتهما في نجاح تنافسية المؤسسات، فضلا عن أثر هذه العلاقة في صياغة استراتيجيات المنافسة، لأن تطوير المعرفة مرتبط بخصائص الأفراد وتطويرهم، وهذا ما يدعم إبداعية المؤسسة ثم قدراتها التنافسية، فالمؤسسات اليابانية تختلف في أنظمتها المعرفية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية التقليدية، كما أنها تغير معلوماتها بشكل مستمر، (المعلومات الخاصة بزبائنها ومورديها والمؤسسات التي تتعامل معها)، وهذا ما يجعلها تطور منتجاتها وعملياتها بشكل أكبر مما تقوم به المؤسسات الأمريكية مرتكزة على مخزونها المعرفي

المتجدد في زيادة مستوى إبداعيتها.

كما أن المؤسسة بعد أن تختار المعرفة تطور عمليات تنظيمها وتخزينها، ثم تخلق الميزة التنافسية من توظيف هذه المعرفة في توليد إبداعات شاملة في المستقبل، وعبر تطبيق المعرفة المكتسبة تصل إلى تحقيق الإبداع في تصميم المنتج، أو تقديم خدمة مميزة لهم ستفيد وبكلفة منخفضة، وبالتالي فالإدارة المعرفة خبرة موجهة لتحقيق إنتاجية وإبداع بصيغ متعددة (اعتماداً تكنولوجيا جديدة، تغيير أنماط المنافسة في الأعمال المعاصرة).

أما الباحث "Whitley" فيرى أن قابلية المؤسسات في تطوير الإبداعات (جذرية أو مضافة) تتباين إلى حد كبير تبعاً لتباين قابليتها في توليد وتطبيق المعرفة، وإن التنوع والتطور في توليد وتطبيق المعرفة سيسهم في التطور الإيجابي للإبداعات المؤسسة.

في ضوء ما تقدم نوضح لنا العلاقة الوثيقة بين الإبداع والموجودات المعرفية، كما أصبح واضحاً أن القدرة على إدارة الفكر الإنساني هي مهارة تنفيذية حاسمة عززت من أهمية المعرفة بالنسبة للمؤسسات، كما أوجبت عليها صقل وتهذيب هذه المعرفة وتحديثها باستمرار، وبما يؤمن توظيفها لتعزيز الإبداع في المؤسسات.

الخلاصة

إدارة المعرفة هي الإدارة التي تهتم بالموارد الفكرية والمعلوماتية وتركز على كيفية استخدام المعرفة بهدف إيجاد قيمة جديدة من خلال تحسين الكفاءة والفعالية الفردية ومشاركة المعرفة لزيادة الإبداع، كما أنها تهدف إلى تحفيز المؤسسات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة وتوفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمؤسسات عبر تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح منتجات جديدة.

الإبداع هو تطبيق لأفكار جديدة لم تكن موجودة مسبقاً، أو إحداث تحسينات على أفكار موجودة تتعلق بالمنتجات، أساليب الإنتاج، نظم وأساليب العمل بهدف إحداث تغيير والتأثير على نتائج المؤسسة بصورة إيجابية، كما أن الإبداع يعبر عن عملية تحويل المعرفة إلى منتجات جديدة تلبي حاجة المستقبل، وإدارة المعرفة هي الجهة التي تزود المؤسسة بالمعارف الضرورية لتجسيد الأفكار الجديدة في صورة منتجات إبداعية.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب

1- أشوك.ك. هوته، ترجمة خير سليمان شواهين، الإبداع، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

2- برافين جوبتا، ترجمة أحمد مغربي، الإبداع الإداري في القرن الواحد والعشرين،

- دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- 3- بلال خلف السكارنة، الإبداع الإداري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 4- بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 5- جمال خير الله، الإبداع الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 6- رافدة عمر الحريري، اتجاهات إدارية معاصرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
- 7- زياني محمد، تسيير الموارد التكنولوجية وأثرها على تنافسية المؤسسة الصناعية، مطبعة الفنون البيانية، الجزائر، 2009.
- 8- سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، إدارة الإبداع والابتكار، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 9- عاكف لطفي خصاونة، إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 10- عبد الستار العلي، وآخرون، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 11- علي السلمي، إدارة التميز "نماذج وتقنيات الإدارة"، دار غريب للنشر، مصر، 2002.
- 12- مأمون نديم عكروش، سهير نديم عكروش، تطوير المنتجات الجديدة مدخل استراتيجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 13- محمد عواد أحمد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 14- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

2- المجالات

- 1- بن عنتر عبد الرحمن، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، المجلد 24، سوريا، 2008.
- 2- الداوي الشيخ، الإبداع كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 17، المجلد 03، جامعة الجزائر، 2008.
- 3- عباس نجمة، واقع الإبداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61-62، مركز دراسات الوحدة العربية،

4- معراج هوارى، خليل عبد الرزاق، الإبداع في القطاع الحكومي الجزائري: دراسة ميدانية حول صفات ومعوقات ومحفزات الإبداع بالمنطقة الصناعية بغرداية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006.

3- المذكرات

1- بوسلامي عمر، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال - وحدة الدار البيضاء - الجزائر العاصمة، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال إستراتيجية للتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2012/2013.

2- خراز الأخضر، دور الإبداع في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية، دراسة حالة EGTT مركب حمام ربي (سعيدة) نموذجاً، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

ثانياً: باللغة الفرنسية

1- الكتب

1- Jean- Jacques Lambin, Chantal de moerlose, Marketing Stratégique et opérationnel du marketing à l'orientation- marché, édition Dunod, France, 8^{ème} édition, 2012.

2- Yves Chirouze, Le marketing études et Stratégies, édition Ellipses, France, 2004.

متطلبات تدويل العلامة التجارية

د. قرينات سماعيل *

ملخص:

الانفتاح الاقتصادي للدول وتزايد حدة المنافسة بينها أو بالأحرى بين المؤسسات لزيادة حصتها في مختلف الأسواق الدولية المستهدفة جعلها (المؤسسة) تفكر دوماً في وسائل وطرق لمواكبة ومسيرة هذه التطورات ولعللى إستراتيجية تدويل علاماتها التجارية وتوسعها الخارجي أو ما يعرف بالتوسع الجغرافي للعلامة احدي هذه الوسائل الذي من خلالها يمكن للمؤسسة التوسع والنمو ومنه البقاء والاستمرار في سوقها المحلي وكذا الدولي بشرط تمكن المؤسسة من فهم وإدراك لمجموعة مهمة من المتطلبات الضرورية لنجاح عملية تدويل علاماتها وذلك من خلال التحكم الجيد في مختلف الجوانب التسويقية الحديثة المتعلقة بالمنتجات وجودتها وسلوكيات المستهلكين علي المستوى الدولي وكذلك الإلمام بالتغيرات والتعقيدات القانونية المحلية والدولية التي تشرف على تسيير العلامة التجارية وكيفية تسجيلها وحمايتها في مختلف الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: التدويل، العلامة التجارية، القانون الدولي، التسجيل والحماية

Abstract :

The economic openness of countries and the intensification of competition between them or rather between companies to increase their share in the various targeted international markets makes (the company) always thinking about ways and means to keep pace with these developments and perhaps the strategy of internationalization of its brands and external expansion or the geographical expansion of the mark is one of these the means by which the company can expand and grow and thus survive and continue in its local and international markets, in condition that the company can understand and perceive the important set of requirements which are necessary for the success of the process of internationalization of its marks through good control of various modern

* أستاذ محاضر قسم - ب - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة.

marketing aspects related to products and their quality and consumer behavior at the international level as well as the knowledge of changes and local and international legal complications, which oversees the management of the trademark and how to register it and protect it in various international markets.

Keywords: internationalization, trademark, international law, registration and protection.

مقدمة:

يحتل موضوع العلامة التجارية حيزا مهما من القرارات الإستراتيجية على المستوى الدولي خاصة في ظل الظروف الحالية الموسومة بانفتاح الأسواق وحرية دخول وخروج المنتجات من وإلى مختلف الأسواق الدولية مما جعل المؤسسة في حالة تأهب وتحدي كبير لبقاء تنافسية منتجاتها وتميزها عن منافسيها في السوق، فقرارات المؤسسة فيما يخص العلامة التجارية لها دور كبير في هذا الشأن وتظهر أهميتها في تمييز منتجاتها والمحافظة على الصورة الذهنية لدى المستهلكين وتزداد خطورة" وتحديدًا" عند دخولها أسواق دولية جديدة مستهدفة، لذلك سنحاول في هذا البحث دراسة مختلف متطلبات نجاح العلامة التجارية عند دخولها للأسواق الدولية في النقاط التالية:

- مفاهيم عامة حول العلامة التجارية و كيفية تدويلها.
 - المتطلبات التسويقية اللازمة لتدويل العلامة التجارية.
 - المتطلبات القانونية لتدويل العلامة التجارية.
- أولا- مفاهيم عامة حول تدويل العلامة التجارية

1- تعرف العلامة التجارية:

تعتبر العلامة التجارية بمفهومها المعاصر وسيلة للتمييز وأحد الاتصال الجماهيري، فهي أبلغ وأسرع وسائل الاتصال في تبليغ فكرة أو رسالة وتعد العلامة التجارية المعاصرة علامة بصرية ترافق المنتج في كل حالاته، أو كل ما يتعلق بأي مجال خاص به من أوراق ومطبوعات وإعلانات⁽¹⁾، فيعرفها المشرع الجزائري بأنها: "كل الرموز القابلة للتمثيل الخطي لا سيما الكلمات بما فيها أسماء الأشخاص والأحرف والأرقام والرسومات أو الصور والأشكال المميزة للسلع أو تزيينها والألوان بمفردها أو مركبة التي تستعمل كلها لتمييز سلع أو خدمات شخص طبيعي أو معنوي عن سلع وخدمات غيره"⁽²⁾.

1- دعاء محمد عابد بن محمد: استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الاسكندرية، مصر، 2012، ص 42.

2- أمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بالعلامات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد

كما تعرف من طرف الجمعية الأمريكية للتسويق بأنها: "اسم أو مصطلح أو إشارة أو رمز أو أي تركيبة منها جميعا، هدفها تمييز السلعة أو الخدمات المقدمة من بائع ما عن ما يقدمه المنافسون الآخرون"⁽¹⁾.

أما المنظمة العالمية للملكية الفكرية فتعرف العلامة التجارية على أنها: "إشارة تميز سلع أو خدمات شركة ما عن سلع أو خدمات سائر الشركات الأخرى"⁽²⁾.

كذلك عرفها فيليب كوتلر على أنها: "عبارة عن اسم، كلمة، إشارة، رمز، رسم أو توليفة من كل هذه العناصر تسمح بتحديد هوية السلع والخدمات لبائع أو مجموعة البائعين وتميزهم عن غيرهم من المنافسين"⁽³⁾.

2- وظائف العلامة التجارية: تلعب العلامة التجارية دورا أساسيا بالنسبة للزبائن والمؤسسات فهي عبارة عن مرجع ومحدد لهوية المنتجات بالنسبة للزبون وكذلك أداة استراتيجية للمؤسسة وعموما يمكن تلخيص مختلف وظائف العلامة التجارية فيما يلي⁽⁴⁾:

أ- العلامة التجارية تحدد مصدر المنتجات والبضائع والخدمات: تحدد العلامة التجارية المصدر الشخصي للمنتجات (المنتج لها) كما أنها تحدد المصدر الإقليمي (جهة الانتاج) إذ يتمكن الزبون بواسطة العلامة التمييز بسهولة بين المنتجات سواء تماثلة أو متشابهة.

ب- العلامة التجارية رمز الثقة بصفات السلع والخدمات: تعبر العلامة التجارية عن صفات المنتجات التي تميزها سواء من حيث النوع (مجموع خصائص المنتجات التي تمتاز بها عن خصائص منتجات أخرى مماثلة أو مشابهة) والمرتبة (درجة الجودة والاتفاق وكذا العناصر الداخلة في تركيبها) والضمان وكذلك طريقة التحضير مما يؤدي إلى رفع الثقة بالمنتجات التي تكون دافعا لتفضيل المنتجات وتميزها.

ج- العلامة التجارية وسيلة للإعلان عن المنتجات: تعتبر العلامة إحدى وسائل الإعلان المهمة عن المنتجات فهي من أهم الوسائل التي يستخدمها المنتج أو البائع أو مقدم الخدمة للإعلان والدعاية عن علامته حتى يصل إلى أذهان المستهلكين.

44 الصادرة في 23 يوليو سنة 2003، ص 23.

1- بشير العلاق، حطان العبدلي: إدارة التسويق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 194.

2- العلامات التجارية من الموقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية www.Wipo.Int/trademarks/av تاريخ الاطلاع 2017/10/10.

3 - Philip Kotler, et les autres : Marketing management, 12 edition, pearson education, Paris, France, 2006, P 314.

4- براك ناصر النون: تقليد الهلامة التجارية وأضرارها وسبل حمايتها، ورقة عمل منشورة من طرف الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية من الموقع www.enavaf.org تاريخ الاطلاع 2017/10/10.

د- العلامة التجارية وسيلة من وسائل المنافسة المشروعة: للعلامة التجارية وظيفة مزدوجة إذ تستخدم مصطلحتين في آن واحد فهي من جهة تستخدم مصلحة المنتج باعتبارها وسيلة هؤالء لتمييز سلعهم أو خدماتهم عن غيرها من السلع والخدمات المماثلة أو المشابهة فيصلوا عن طريقها -العلامة- إلى جمهور المستهلكين، ومن جهة أخرى تستخدم المستهلكين إذ أنها وسيلتهم للتعرف على السلع والخدمات التي يفضلونها وتلقى عندهم قبولاً أكثر من غيرها، لذا تعتبر العلامة التجارية وسيلة هامة من وسائل المنافسة المشروعة في مجال التعامل، إذ أنها تلعب دور كبير في تحقيق العدالة بين المتنافسين لينال كل منعم ثقة المستهلكين بقدر حرصه على تحسين منتجاته والحفاظ على جودتها من أجل كسب موقع تنافسي أحسن.

3- تدويل العلامة التجارية: (التوسع الخارجي للعلامة)

تحاول بعض المؤسسات نقل منتجاتها إلى المستوى الدولي ومنه إلى العالمية لتكون علامة تجارية معروفة في العالم رغبة منها في التوسع والنمو أو ظروف المنافسة في سوقها العملي غير أن الوصول إلى هذا المستوى يستلزم على الأقل وجود ميزة تنافسية محتملة وضرورة وجود قطاع تسويقي ذي حجم مناسب في كل دولة مستهدفة.

تعتبر استراتيجية التوسع منهج من مناهج تسيير العلامة الذي يضمن نموها وقدرتها على التجدد والحفاظ على ميزتها التنافسية وتطبق استراتيجية التوسع على مجالين هما، التوسع الداخلي والتوسع الخارجي⁽¹⁾.

أ- إستراتيجية التوسع الداخلي: تتكون من عدة استراتيجيات فرعية ناتجة عن تقاطع محورين أساسيين هما، المنتج ونوعية العلامة كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (01) الاستراتيجيات الفرعية المكونة للتوسع الداخلي:

نوعية المنتج / نوعية العلامة	حالية	جديدة
حالية	توسيع التشكيلة	توسع العلامة
جديدة	العلامات المتعددة	العلامات الجديدة

المصدر:

Philip Kotler et autres : Markuting Management, 11 edition, !!éducation, Paris-France-, 2003, P 454.

1- عيون سهيلة: دور التسويق العملي في المحافظة على صورة العلامة أثناء الأزمات التسويقية، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص تسويق، جامعة منتوري، قسنطينة- الجزائر، دفعة 2001/2012، ص 72.

ب- استراتيجية التوسع الخارجي (التوسع الجغرافي): تدويل العلامة التجارية يعني توسع حضور العلامة التجارية في العالم وغزو أسواق جديدة أجنبية وهي تمثل فرصة للعلامة من أجل تدعيم حضورها، هويةها وراكدة ساب عنا صر جديدة اشريعيتها ولمصداقيتها هذا التوسع يسمح للعلامة التجارية بزيادة حضورها وتوزيعها الكمي في الأسواق الأجنبية ويحقق هذا التوسع مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي (1):

- الحصول على بدائل النمو: وهذا عندما تصل أفاق تطور العلامة التجارية إلى الذروة في سوقها المحلي وكل الطرق المرتبطة بالمنتج الأصلي قد تم إستغلالها.
- إثراء العلامة التجارية وتعزيز هويةها: يأخذ بعين الاعتبار أن التوسع متناسق ومتربط مع صورة العلامة التجارية، فهي تثبت وتدعم قيمها الأولية.
- إغناء صورة العلامة التجارية بواسطة العلامات التجارية الجديدة: العلامة التجارية في ديناميكية مستمرة ويفرز التوسع وضعيتها في السوق بتقديم عرض جديد، والتوسع يطور قيم العلامة التجارية وزيادة عرضها ومرئية العلامة التجارية وشهرتها.
- التميز عن المنافسين: من خلال تقديم عرض كامل ومناسب مقارنة بمكاتها وتطور آمال المستهلكين تستجيب لكامل حاجياتهم.

ثانيا- المتطلبات التسويقية لتدويل العلامة التجارية:

حتى تستطيع المؤسسة النجاح لدخول الأسواق الدولية وتسويق علاماتها التجارية على المستوى الدولي يستوجب عليها التحكم في مجموعة من العوامل التسويقية نوجزها فيما يلي:

1- التحكم في إشكالية تمييط أو تكييف العلامة التجارية:

يقصد بالتحكم في إشكالية تمييط أو تكييف العلامة التجارية على المستوى الدولي هو الخيار الاستراتيجي الذي تبناه المؤسسة عند دخول الأسواق الدولية من خلال الإجابة على التساؤل المطروح عند مديري التسويق بالنسبة للمؤسسة هل يتم تسويق العلامة بنفس الخصائص بنفس التوقع وبنفس استراتيجيات الاتصال، التوزيع..... وغيرها مثلها مثل التسويق المحلي (الأصلي) أن يتم تعديل هذه الاستراتيجيات حسب خصوصية كل سوق مستهدف؟

أ- إستراتيجية تمييط العلامة التجارية: تعتمد المؤسسة في هذه الحالة على نفس الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة في سوقها المحلي وكذا مختلف الأسواق المستهدفة

1- جاري صالح: تأثير العلامة التجارية على سلوك المستهلك، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماجستير تخصص علوم التسويق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، دفعة 2008/2007، ص 24.

فهي لا تفرق بين مختلف خصوصيات الأسواق المستهدفة وتبني نفس السياسات والممارسات التسويقية وتكون جميع القرارات التسويقية موحدة ومركزة في المديرية العامة وتنفذ في مختلف فروعها الموجودة في الأسواق الدولية بدون أي تعديل أو تغيير فيها مثلما تطبقه مؤسسة Mars التي تتحكم في كامل قراراتها التسويقية في المؤسسة الأم وتقتصر مديريات التسويق في فروعها الموجودة في العالم فقط على العملية البيعية، أي هناك تمييط كامل، أما بعض المؤسسات العالمية كمؤسسة Mc Donald's و pepsى و coca cola فلها بعض المرونة في اتخاذ القرارات التسويقية على مستوى فروعها الموجودة في الأسواق الأجنبية فهي تراعي بعض الخصوصيات الموجودة في هذه الأسواق فهي تبني إستراتيجية التمييط شبه كامل⁽¹⁾.

ب- إستراتيجية تكييف العلامة التجارية: في هذه الحالة تبني المؤسسة العلامة المنمطة بتكيف محلي وذلك من خلال المحافظة على صفاتها الجوهرية العلمية كاسم المؤسسة وقيمتها من جهة وتكييف بعض عناصر المنتج التسويقي حسب عادات وحاجات ورغبات واستخدمات وسلوكات المستهلكين المحليين لاسوق العالمية المستهدفة من جهة أخرى، حيث تمنح المؤسسة استقلالية التسيير لفروعها الموجودة في الأسواق العالمية في اتخاذ قرارات تسويقية مختلفة حسب خصوصيات الأسواق المستهدفة بشرط أن تناسق وتتناغم مع إستراتيجياتها العالمية في مختلف الدول حتى تحافظ على نفس الصورة والقيمة للعلامة التجارية الأصلية.

2- القدرة على التحكم في الأبعاد الدولية للعلامة التجارية:

يعتبر تدويل المنتج من أهم المراحل الضرورية لاستمرار العلامة التجارية في أسواقها الداخلية، ومهما كان السبب الإستراتيجي لتدويل العلامة (التشعب الكامل للأسواق الداخلية مواجهة العلامات الدولية المنافسة في أسواقها... الخ) فإن أهم عامل لنجاحه هو اكتساب المؤسسة القدرة اللازمة لإرضاء المستهلك وإشباع حاجاته ورغباته فالتدويل يزيد من قيمة العلامة أمام المستهلك باعتبار العلامة المدولة مصدر ثقة وضمن، ومهارة وكفاءة، أيضا يحسن التدويل من الجودة المدركة للعلامة وبذلك يعزز صورتها الذهنية من خلال إبراز قدرة العلامة على التأقلم مع التحديات الثقافية، اللغوية، القانونية، وغيرها في مختلف الدول التي تسوق فيها.

فعلى الرغم من الميزات الإيجابية للتدويل إلا أنه يعتبر هدف صعب المبتغى بالنسبة للمؤسسات لما تواجهه من صعوبات في تحديد إستراتيجياتها الدولية وتكييف علاماتها في الأسواق الخارجية التي تختلف من حيث اللغة، الأنظمة القانونية، أساليب التوزيع،

¹ - La Marque: Documents mis a disposition par Marketing étudiant. FR www.marketing-etudiant.FR consulter, le 15/10/2017, P 54.

حاجات ورغبات المستهلكين، معتمداً و عادات الأفراد.....الخ⁽¹⁾ لذلك تلجأ المؤسسات إلى اتباع إحدى الاستراتيجيات التالية لتدويل علاماتها:

أ- نظام الفرانشايز (Franchise): أو ما يسمى بنظام الامتياز التجاري الذي يقوم على ثلاثة أطراف هي: مانح الامتياز، المستفيد منه وعقد الامتياز، ويرم عقد الامتياز بين طرفين فيعتبر على أساسه الطرف الأول مانح الامتياز اسمه التجاري ونظام عمله للطرف الثاني المستفيد من التعاقد مقابل مبلغ مالي ويحقق هذا النمط من التعاقد مزايا عديدة أهمها: إنخفاض نسبة المخاطر في المشروع، وتحتمل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في هذا المجال حيث يستحوذ على ثلث حجم السوق الأمريكي من السلع والخدمات خاصة في قطاع الوجبات السريعة والخدمات والتعليم والاتصالات والصيانة والترفيه.....الخ، وقد تحولت بعض العلامات الأمريكية إلى علامات أسطورية عابرة للقارات على غرار علامة Mc Donald's, Pepsi, Coca Cola⁽²⁾.

ب- استراتيجيات اتحاد العلامات التجارية: تعدّ احد استراتيجيات اتحاد العلامات التجارية على عملية الجمع بين علامتين أو أكثر تتمتع إحدى أو بعض هذه العلامات بسمعة جيدة في السوق المستهدف، حيث تقوم إحدى هذه العلامات بإستضافة العلامة أو العلامات الأخرى، وما يميز هذا النوع من الاستراتيجيات أنه لا يخضع إلى أية عملية من عمليات التطوير في المنتج أو التطوير في برامج الاتصال كالإشهار وتطوير المبيعات، فالهدف الوحيد من هذا التحالف هو الاستفادة من جودة الأداء الوظيفي التي تتمتع به إحدى العلامات أو من أحد عناصر الجودة التي تتمتع بها صورة هذه العلامات وعليه يمكن التمييز بين أربعة استراتيجيات لهذا النوع من التحالف هي⁽³⁾:

- التحالف الحصري: يعتمد مفهوم هذا التحالف على أن تستفيد أحد العلامتين أو كلاهما من الخصائص الوظيفية أو المعنوية التي تتميز بها العلامة الأخرى.

- التحالف غير الحصري: لهذا التحالف نفس مفهوم التحالف الحصري الفرق الوحيد بينهما هو أن التحالف غير الحصري يتعدى فيه عدد الأطراف المتحالفة إلى أكثر من مؤسستين.

- التحالف الوظيفي: يهدف إلى الرفع من جودة أداة المنتج/ المنتجات.

1- عيون سهيلة: مرجع سابق ذكره، ص 84.

2- عبد الوهاب دهمان: أثر الإعلان في العلامة التجارية، ورقة عمل، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010/2009، ص 09.

3- عبادة محمد: تطوير صورة العلامة التجارية أداة من أدوات تحقيق الميزة التنافسية، مذكرة ماجستير تخصص تسويق جامعة ورقة، الجزائر، ص 64.

- التحالف الإدراكي: تحسين صورة العلامة لدى السوق المستهدف وكذلك الرفع من عدد الارتباطات الذهنية الإيجابية للعلامة.

ج- العلامات الاستحواذية: رغم المزايا التي جاء بها نظام الفرنشايز إلا أنه سلاح ذو حدين فكما ساعد العلامات التجارية على اكتساح الأسواق وتألقها فهو كذلك كرس صعود ما يسمى بالعلامات الاستحواذية حيث فرضت معايير جديدة من أجل إزدهار السوق وزيادة حدة التدفقات الاستهلاكية وضاعت في الوقت نفسه مفارقات مهمة وبارزة لتصعيد وتيرة حدة التنافس وفقا للاشترطات تنمو في أحضانها مفاهيم عنصرية جديدة، وعليه قامت العديد من المجموعات الاقتصادية العالمية المتعددة الجنسيات باللجوء إلى الاستحواذ على علامات تجارية معروفة بقصد قطع الطريق أمامها لخوض أية منافسة⁽¹⁾.

3- مفاتيح أساسية لنجاح تدويل العلامة التجارية:

يمكن إيجازها والتطرق لها في النقاط التالية⁽²⁾:

أ- اختيار الاسم واختيار قابليته في مختلف اللغات: عند تدويل العلامة التجارية وفروعها للأسواق الدولية تواجه المؤسسة قرار صعب جدا فيما يخص اسم علامتها فهل يتم دخول الأسواق بنفس الاسم أو تغييره، لذلك إذا كانت المؤسسة تهدف إلى التدويل لعلامتها فأول ما تأخذه بعين الاعتبار الدلالات اللغوية لأسماء علاماتها وإمكانية النطق بالاسم عبر مختلف اللغات، حيث يجب تجنب الأسماء التي يمكن تغيير صياغتها أو معناه لكي لا تكون وسيلة للإساءة إلى المؤسسة أو المنتج.

ب- الاستفادة من العلامة التجارية القوية وتوحيدها في مختلف أسواقها المستهدفة: هذا التوجه الجديد نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق بشدة جعلنا في حقبة جديدة للعلامات التجارية في ترشيد محفظة العلامات التجارية نتيجة إختفاء بعض العلامات من الأسواق العالمية حتى وإن كانت معروفة محليا لذلك تعمل المؤسسات العالمية على تخفيض عدد علاماتها إلى الحد الأقصى وجمعها تحت غطاء علامة تجارية قوية مثلما حدث مع مؤسسة لوريال التي أصبحت تسوق جميع منتجاتها تحت نفس اسم علاماتها التجارية القوية.

ج- تتبع العلامة التجارية دوليا: وذلك من خلال دراسة وتبوع مدى قابلية ونجاح علاماتها في الأسواق الدولية المستهدفة بوضع مؤشرات وأدوات للقياس خاصة باختيار إمكانات العلامة التجارية والبلدان المستهدفة.

¹ - عبد الوهاب دهمان: مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - AnikaMichalouska : Marque comment réussir leur internationalisation, www.emarketing.fr consulter le : 20/10/2017.

د- تحديد طريقة تدويل العلامة: وذلك من خلال خطوة بخطوة أو في آن واحد فيوجد عدد قليل من عمليات الإطلاق المتزامنة في جميع أنحاء العام التي تتطلب إستثمارات جد ضخمة، فنجد أقوى الشركات تنتهج أسلوب خطوة بخطوة مثلاً نجد شركة P & G تطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم بعد عام واحد في بريطانيا وألمانيا وسويسرا، كما نجد المؤسسات الأوروبية كلورال مثلاً تبدأ في فرنسا وبعض الدول الأوروبية ثم تستهدف البلدان الأوربية الأخرى وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، كذلك هناك تحدي آخر على المستوى الدولي إذا لم يتم استخدام العلامة التجارية بعد 05 سنوات فإنه يمكن الطعن في الإلغاء.

ثالثاً- المتطلبات القانونية لتدويل العلامة التجارية:

يتوقف نجاح المؤسسة في تدويل منتجاتها أو علاماتها التجارية في مختلف الأسواق المستهدفة على مدى فهم وتأقلم المؤسسة مع مختلف المؤسسات والقوانين الدولية التي تشرف على تسيير العلامات التجارية على المستوى الدولي وذلك من خلال معرفة كل من:

1- معرفة التنظيم الدولي للعلامة التجارية:

عندما شعرت الدول بأن الجهود الوطنية الداخلية لا تواكب حاجات التطور الصناعي وانتقال الأفراد بين مختلف البلدان وتدويل الصناعة والتجارة عمدت للعمل على النطاق الدولي وذاً في هذا المضمار إتحاداً دولياً لحماية الملكية الصناعية بفضله معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية لسنة 1883 أقدم المعاهدات التي عنيت بالملكية الصناعية حمايةً وتسجيلاً والعلامات التجارية واحدة منها، وتعتبر وثيقة باريس الوثيقة العظمى التي تركز عليها العلامات التجارية والتشريعات التي تنظمها والتي مازالت سارية المفعول بالرغم من الدمار الذي لحق بالتجارة والاقتصاد الدوليين جراء الحربين العالميتين وكانت معاهدة باريس قد مهدت الطريق أمام إبرام اتفاقيات دولية تعنى بالعلامات التجارية أهمها⁽¹⁾:

- اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات لسنة 1989.

- بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات لسنة 1989.

- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تربس) سنة 1994. والتي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.

¹ - إيمان نبيل ذيب حداد: القانون الواجب التطبيق على العلامات التجارية، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص 17.

وازداد الاهتمام الدولي بحقوق الملكية الفكرية بإنشاء منظمة عالمية للملكية الفكرية بموجب اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية في أستوكهولم سنة 1967 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1970 وأصبحت إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في سنة 1974 وكان أسى أهدافها حماية حقوق الملكية الفكرية في كل أنحاء العالم من خلال تعاون الدول مع بعضها البعض، حيث يبلغ عدد أعضائها 191 دولة عضو⁽¹⁾.

وفيما يلي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والصناعية.

جدول رقم (02): الاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها الجزائر

الاتفاقية	السنة
الانضمام إلى اتفاقية باريس	1966/02/25
اتفاقية مدريد للتسجيل الدولي	1972/03/22
اتفاقية نيس لتصنيف السلع والخدمات	1972/03/22
اتفاقية مدريد لقمع الغش	1972/03/22
اتفاقية لشبونة لحماية التسميات الأصلية والتسجيل الدولي	1972/03/22
التوقيع على اتفاقية باريس	1975/01/09
اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية	1975/04

المصدر: عبادة محمد: مرجع سبق ذكره، ص 41.

2- تسجيل العلامة التجارية دوليا وحمايتها:

تنص المادة الرابعة من الأمر رقم 06-03 أنه: "لا يمكن استعمال أي علامة لسلع أو خدمات عبر الإقليم الوطني إلا بعد تسجيلها أو إيداع طلب تسجيل بشأنها عند المصلحة المختصة"، فعملية تسجيل العلامات أمر إلزامي يفرضه القانون الجزائري على كل شخص يقوم بتصنيع أو بيع سلعة أو تقديم خدمة الغرض منها تحقيق منفعة اقتصادية.

كذلك التسجيل الدولي للعلامة يتم في إطار نظام مدريد (النظام الدولي للعلامة التجارية) ويشترط أن تكون العلامة قد سجلت في مكتب الملكية الفكرية الوطني حيث تسمح بإيداع طلب واحد وبلغة واحدة ولدى مكتب واحد مستقبل للدول الأعضاء

1- التعريف بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (wipo) من الموقع: www.wipo.int تاريخ الاطلاع 2017/11/18.

لهذه الاتفاقية والتي تعمم على كل دول الأعضاء⁽¹⁾.

فنظام مدريد هو حل مريح وفعال من حيث تسجيل العلامات وإدارتها في شتى بلدان العالم، إذ يتيح طلب واحد ودفع مجموعة واحدة من الرسوم للحصول على الحماية في مجموعة البلدان الاعضاء ويسهل تعديل محفظة العلامات التجارية العالمية أو تجديدها أو توسيعها من خلال نظام مركزي واحد.

وتتم الحماية الدولية للعلامة التجارية وفق القوانين والاتفاقيات الدولية وفق نوعين: حماية مدنية وجنائية⁽²⁾، فالحماية المدنية تستند إلى القواعد العامة في القانون المدني وهي تحول لصاحبها الحق في المطالبة بالتعويض إذا ما وقع إعتداء على علامته بأي صورة من الصور عن طرق رفع دعوى المنافسة غير المشروعة.

كذلك نظمت المادة (61) من اتفاقية ترانس (TRIPS) الحماية الجنائية للعلامة التجارية وذلك بتطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية على الدول الأعضاء في مجالين أساسيين من مجالات حقوق الملكية الفكرية: أولاً" في حالة العلامة التجارية المسجلة إذا قلدت تقليدا عمديا" وكذلك إذا انتحلت حقوق المؤلف وذلك كله إذا وقعت الأفعال المخلة على نطاق تجاري.

خاتمة:

يتوقف نجاح المؤسسة في الأسواق الدولية على مدى نجاح علاماتها التجارية و ترسيخ صورتها الذهنية الجيدة عند المستهلكين في مختلف الأسواق الدولية المستهدفة، ويتحقق ذلك من خلال تلبية وتحكم المؤسسة في مجموعة من المتطلبات الضرورية واللازمة لدخول هذه الأسواق متمثلة في قرارات تسويقية إستراتيجية عن طريقة الدخول خطوة بخطوة أم الدخول والإطلاق المتزامن للعلامة وكذلك إشكالية التنميط أو التعديل لعلاماتها التجارية وفهم مختلف الأبعاد الدولية للعلامة خاصة فيما يتعلق بالقوانين المنظمة للعلامة التجارية على المستوى الدولي والمؤسسات التي تشرف على تسييرها وتسجيلها وكذلك حمايتها.

المراجع:

أ- بالعربية

- أمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بالعلامات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 44 الصادرة في 23 يوليو سنة 2003.

¹ - دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية من الموقع: www.ALGEX.dz تاريخ الاطلاع 2017/11/18، ص 30.

- إيمان نبيل ذيب حداد: القانون الواجب التطبيق على العلامات التجارية، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016.
- بشير العلاق، فحطان العبدلي: إدارة التسويق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- جاري صالح: تأثير العلامة التجارية على سلوك المستهلك، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماجستير تخصص علوم التسويق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، دفعة 2008/2007.
- دعاء محمد عابد بن محمد: استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الاسكندرية، مصر، 2012.
- عبادة محمد: تطوير صورة العلامة التجارية أداة من أدوات تحقيق الميزة التنافسية، مذكرة ماجستير تخصص تسويق جامعة ورقة، الجزائر.
- عيون سهيلة: دور التسويق العملي في المحافظة على صورة العلامة أثناء الأزمات التسويقية، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص تسويق، جامعة منتوري، قسنطينة- الجزائر، دفعة 2012/2001.
- عبد الوهاب دهمان: أثر الإعلان في العلامة التجارية، ورقة عمل، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010/2009.
- ب- بالفرنسية:

- AnikaMichalouska : Marque comment réussir leur internationalisation, www.e-marketing.fr
- Philip Kotler, et les autres : Marketing management, 12 edition, pearson education, Paris, France, 2006.
- Philip Kotler et autres : Markuting Management, 11 edition, , pearson éducation, Paris- France-, 2003.

ج- المواقع الالكترونية:

- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (wipo) الموقع الالكتروني: www.wipo.int
- الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية الموقع: www.ALGEX.dz
- الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية الموقع www.enavaf.org
- www.markuting-etudiant.FR

الأسواق المالية في الدول العربية - الواقع والآفاق -

د. رشام كهينة *

الملخص:

الهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على أدبيات أسواق رأس المال في الدول العربية وواقعها والمعوقات التي تواجهها، والبحث عن كيفية الحد من هذه العراقيل والقضاء عليها، وقد توصلت الدراسة إلى أن للأسواق المالية اثر فاعل في النشاط المالي والمصرفي وفي مجمل الاقتصاد الوطني للبلدان في العالم، كما أن أسواق المال العربية تعاني من واقع مرير ومشاكل متعددة مثل غياب الاستقلال الإداري والمالي لبعض أسواق المال العربية وغياب مؤسسات الإيداع المركزي ومؤسسات التسوية المالية وعدم وضوح الأدوات المالية وصغر نطاق الأسواق ومن تحديات العولمة وغير ذلك. الكلمات المفتاحية: السوق المالية، كفاءة أسواق رأس المال، الدول العربية.

Abstract:

The objective of the study is to highlight the literature of the capital markets in the Arab countries and their reality and the obstacles faced by them and to find out how to reduce and eliminate these obstacles. The study concluded that the financial markets have an effective effect in financial and banking activity and in the overall national economy of countries in the world, That Arab financial markets suffer from a bitter reality and multiple problems such as the absence of administrative and financial independence of some Arab financial markets and the absence of central depository institutions and financial settlement institutions and the lack of clarity of financial instruments and small markets and the challenges of globalization And so on.

Keywords: Capital Market, Capital Market Efficiency, Information Asymmetry, Arab Countries.

* أستاذة محاضرة قسم - أ - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة.

مقدمة:

يحتل النظام الرأسمالي مكانة عالمية بعد انهيار النظام الاشتراكي، مما أدى إلى موجة كبيرة من التحرر الاقتصادي وما واكبها من تطورات تمثلت في الانحوصة التي سادت البلدان النامية منذ الثمانينات، مما نجم عنه التقليل من الاعتماد على القطاع العام والتخطيط المركزي في كافة المجالات الاقتصادية فقبل سيادة النظام الرأسمالي، كانت المجالات التمويلية تعتمد بصفة أساسية على الميزانية الحكومية وعلى الفوائد التي تحققها شركات القطاع العام بوصف القطاع المسيطر في النظام الاشتراكي، مما لا يترك مجال للدور الذي يمكن أن تلعبه الأسواق المالية في التنمية.

نشأة الأسواق المالية ارتبطت بظروف واحتياجات التطور الاقتصادي للدول الموجودة فيها وعرفت هذه الأسواق المالية تطورا كبيرا خلال فترة السبعينات والثمانينات وكانت للتغيرات الهيكلية المرتبطة بالفلسفة الإصلاحية لبعض الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الفضل في تطوير الاقتصاديات المحلية فيها مما نجم عنه إدماجها في الأسواق الدولية الأخرى وخاصة في الدول النامية.

مشكلة الدراسة:

رغم أن الأسواق المالية العربية كانت على درجات متفاوتة من حيث النشاط والأهمية في الاقتصاد الوطني إلا أنها تشابه في خصائصها الأساسية وفي المشاكل والعوائق التي واجهتها، واعترضت نموها وحدثت من كفاءة أدائها، وهذا ما جعلها تتخذ مجموعة من الإجراءات لتطوير بورصاتها وتعزيز التفاعل بينها واقترح الضوابط التي يمكن وضعها على تعاملات الأجانب من أجل أن يتوافق دورها مع مصالح الاقتصاديات العربية ومحافظتها على مكانتها لمواجهة التغيرات الحاصلة في المجتمع وتحويل الأحداث السلبية منها إلى الإيجابية، وفي ظل ما يسمى بالعمولة يمكن للأسواق المالية العربية التكامل وجذب الاستثمار الأجنبي الذي يعد العامل الرئيسي لتوسيع مساحة هذه الأسواق وبالتالي الإسراع في خطوات إنشاء السوق المالية العربية المشتركة التي تعد الأمل المستقبلي للدول العربية، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة مدى تزايد اهتمام الدول العربية بتنمية أسواقها المالية، بفعل إدراكها الدور الذي يمكن أن تلعبه في تنميتها الاقتصادية، إلا أن أسواقها مازالت تعاني العديد من العراقيل والتحديات، وعليه ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وآفاق الأسواق المالية في الدول العربية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي يتناوله بحيث تعتبر الأسواق

المالية الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد العالمي، وعلى البلدان العربية أن تحصل على تطور وتنمية الأسواق المالية، إذا أرادت أن تسير الركب الحضاري أو أن تلحق بالدول المتقدمة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد الأطر النظرية والمفاهيمية للأسواق المالية مع التعرف على واقعها على المستوى العربي؛
- تشخيص واقع وأفاق الأسواق المالية في الدول العربية؛
- معرفة مدى قدرة الأسواق المالية العربية على التغلب على ضعفها الناتج عن حداثة نشأتها، وعلى مدى قدرتها على مواجهة التغيرات الحديثة من أجل تحقيق آفاقها المستقبلية؛
- تقديم التوصيات بغرض تفعيل الأسواق المالية العربية والتصدي لمختلف العراقيل التي تواجهها؛

أولاً: أساسيات حول الأسواق المالية

1. مفهوم الأسواق المالية: يستمد السوق المالي مفهومه من مفهوم السوق بشكل عام، والسوق يمثل الوسيلة التي يلتقي من خلالها البائع والمشتري بغض النظر عن المكان المادي للسوق وهذا يعني أن السوق لا تنحصر في مكان جغرافي محدد بل يكفي نشاطه تواجد وسائل فعالة للاتصال بالبائع والمشتري .

والسوق المالي بالرغم من أنه حديث العهد بمقارنة بسوق المادية إلا ان مفهومه لا يختلف عن مفهوم الاسواق الاخرى سواء من حيث تنظيمها. وأن أسواق مالية هي الوسيلة الوحيدة لضمان الاستخدام الافضل لموارد المجت مع فهي تساعد على تحويل جانب من مدخرات المجت مع الى استثمارات فعالة وهي بذلك تساهم في خلق رأس المال والذي يعتبر أهم عامل¹.

ويعرف أيضا هامة لتوفير وتقديم الانشطة المختلفة وذلك من خلال الدور هو أداة الاساسي لكل المؤسسات المالية والتي تتلخص وظائفها الاساسية في شقين الاول تعبئة المدخرات والثاني توجيه هذه المدخرات أو المواد لتلبية احتياجات الانشطة المختلفة².

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ان نستخلص او نستنتج ان سوق المالية هو الحل المناسب لوجودها لأنه ها تجمع بين الطرفين فتوفر للطرف الاول المكان الملائم

¹ عمرو محي الدين، المال والصناعة، مجلة العدد الثامن عشر، بنك الكويت الصناعي، 2000، ص12.

² عبد الغفار حنفي، درسية قريصاص، السوق والأسواق المالية، جامعة الإسكندرية، مصر، ص213.

لا استثمار أو ا لذي لا كما توفر للطرف الثاني رؤوس الأموال اللازمة لذلك وذلك من خلال أصول ، يتطلب أي خبرة المالية المتداولة في هذه الأسواق.

2. أهمية الأسواق المالية في النشاط الإقتصادي: تستمد الاسواق المالية تأثيرها من الدور المتعدد الواجه الذي تؤديه، فهي اداة فعل غير محدودة في الاقتصاد القومي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومجالاته ، وفي الوقت عينه نثاثر به ، مما يحدث بالتالي اثارا جديدة ، كما تؤدي اسواق الاوراق المالية دورا بالغ الاهمية في جذب فائض رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد الوطني وتحوله من مال عاطل (خامل) الى رأس مال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية ، وذلك من خلال عملية الاستثمار التي يقوم بها الافراد او الشركات في الاسهم والسندات والصكوك التي تطرح في اسواق الاوراق المالية . فضلا عن ذلك تعمل اسواق الاوراق المالية على تهيئة الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الاسهم والسندات او اعادة بيع كل من هذه الاسهم والسندات المملوكة للمشروع ومن ثم تأكيد اهمية ادارة الموارد النقدية للمشروعات، كما يمكن إبراز أهمية الأسواق المالية في الاقتصاد فيما يلي¹:

- تحقيق الحافز والدافع الحيوي لدى جماهير المستثمرين من خلال تحقيق السعر العادل للاوراق المالية المتداولة في سوق الاوراق المالية؛
- القدرة على توفير واعداد تدوير كم مناسب من الاموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع ، ودعم الاستثمارات ذات الاجال المختلفة؛
- تفعيل اهمية التعامل بالاوراق المالية لدى المجتمع وتحويلهم الى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد القومي؛
- رفع مستويات الانتاج في الاقتصاد من خلال تمويل الفرص الاستثمارية ورفع مستويات التشغيل او التوظيف ومن ثم تحقيق مستويات افضل للدخول الفردية او على المستوى القومي؛

ثانيا: واقع الأسواق المالية في الدول العربية

عرفت الدول العربية في السنوات الأخيرة تطبيق برامج الإصلاح المالي شملت التنظيم القانوني والهيكلية لأسواق الأوراق المالية، والتي انعكست بشكل إيجابي في نمو ر سملة هذه الأسواق وحجم التداول فيها، إلا أنه ورغم ذلك تبقى دون المستوى المطلوب وتظهر الثغرات متباينة بين الأسواق العربية في شكل معوقات تحول دون كفاءتها، لذا كان من الضروري البحث على سبل وآليات لتعزيز كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية وتنشيط أدائها بالمستوى المطلوب، وفي محاولة منا لتقديم البدائل

¹المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، مقدمة عن اسواق الاوراق المالية، لحة تاريخية ، ص76.

الممكنة لتحقيق الكفاءة المالية.

1. الإطار التشريعي والتنظيمي لنماذج من أسواق الأوراق المالية العربية : نتناول فيما يلي الإطار التشريعي والتنظيمي لنماذج من أسواق الأوراق المالية العربية بغية تقييم القطاع المالي وبرامج الإصلاح المعتمدة في مختلف الدول العربية، ونقسمها بين أسواق مالية متطورة ذات فائض مالي، وأسواق في إطار الإصلاح ذات عجز مالي

1.1. نماذج من بورصات دول الفائض المالي : نذكر نوعين منهما على سبيل المثال لا الحصر:

- السوق السعودي للأوراق المالية : يعتبر نظام الشركات الصادر سنة 1965 المصدر المنظم لإصدار الأوراق المالية، وفي سنة 1983 تم تنظيم السوق الثانوية والتي كان بموجبها يتم تداول أسهم الشركات عن طريق المصارف التجارية، ولقد شهد سوق الأسهم السعودي تطوراً كبيراً مر بثلاث مراحل أساسية تمثلت كما يلي:

المرحلة الأولى 1954 (أوائل الثمانينات-1954): حيث بلغ عدد الشركات المساهمة حوالي 10 شركات برأسمال قدره 7,1 مليون ريال وكان تداول الأسهم يتم عن طريق الاتصال المباشر، وفي منتصف السبعينات برزت مكاتب الوساطة وازدادت عمليات بيع وشراء الأسهم مما أدى إلى ارتفاع حجم التداول، ومع بداية عقد الثمانينات سجلت أسعار الأسهم في السوق مستويات عالية؛

المرحلة الثانية (أوائل الثمانينات- 2003): تميزت هذه المرحلة بمحاولة تنظيم هيكل السوق المالي السعودي أين تم تأسيس الشركة السعودية لتسجيل الأسهم سنة 1983، وصدر مرسوم يقضي بإنشاء لجنة رقابية على مستوى سوق الأسهم، وأصدرت مؤسسة النقد السعودي منشوراً يوضح أسلوب تداول الأسهم، وفي عام 1990 بدأ العمل بأول نظام آلي للتداول وتم استحداثه عام 2001 بإطلاق جيل جديد من أنظمة التداول سمي باسم "تداول"؛

المرحلة الثالثة (2003-2005): تأسست هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر في 2003/07/31 وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري تتمثل مهامها في تنظيم عمل المستثمرين والوسطاء، ومتابعة عمليات طرح وإدراج وتداول الأوراق المالية ومتابعة أوامر التنفيذ وكل ما يتعلق بعمليات البورصة وتتمثل متطلبات الإدراج في السوق السعودي للأوراق المالية في الشروط التالية :

- أن تكون شركة مساهمة عامة تتداول أسهمها وفقاً لنظام الشركات السعودي؛
- لا يجوز تداول الأسهم المكتتب فيها في السوق قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتين ؛

- تقديم الشركة طلب الإدراج مرفقا بقائمة عن أعضاء مجلس الإدارة ونموذج شهادة ملكية اسمها.

- سوق الكويت للأوراق المالية: تم افتتاح أول بورصة كويتية في أوت 1972، أين تم تجميع ما يتم تداوله يوميا وإصداره في الذشرة اليومية تتضمن عدد الأسهم المتداولة وأسعارها وحجم الصفقات، وفي سنة 1976 صدر قرار بإعادة تنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بشركات المساهمة الكويتية أين تم الافتتاح الرسمي لبورصة الأوراق المالية الكويتية التي سميت بـ"سوق الكويت للأوراق المالية" سنة 1977 بموجب المرسوم الصادر في 18/04/1983.

يتولى وزير المالية وضع القواعد اللازمة في ما يتعلق بالأحكام الداخلية للسوق التي تنظم قيد وقبول الأوراق على أن تصدر هذه اللائحة خلال ثلاثة شهور، وتشتمل عضوية السوق على:

- الشركات الكويتية التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام؛
 - شركات المساهمة الكويتية المقفلة بقبول لجنة السوق عضويتها؛
 - وسطاء الأوراق المالية المحدد أعمالهم وأحكام الرقابة عليهم
- أما فيما يخص شروط ومتطلبات إدراج الأوراق المالية للشركات الكويتية فيجب أن تكون: شركة مساهمة قد مضى على تأسيسها سنتين على الأقل وأصدرت ميزانيتين مفصلتين، كما أنها حققت أرباحا لسنتين متتاليتين توضح في التقارير المالية السنوية والحسابات الختامية، وتلتزم الشركة بنشر ميزانيتها ونتائج أعمالها.

2.1. نماذج من بورصات دول العجز المالي: نذكر نوعين منهما على سبيل المثال - لا الحصر:-

- بورصة عمان: مع ازدياد عدد شركات المساهمة العامة ليصل عددها إلى 66 شركة سنة 1978 دعت الضرورة إلى إنشاء سوق منظم للتداول، وتبع ذلك جهود ودراسات عدة أثمر عنها تأسيس سوق عمان المالي سنة 1976، وتم الإعلان عن افتتاح "بورصة عمان" رسميا بتاريخ 01/04/1978 و صدر قانون عمان المالي سنة 1990 ثم تبعته نصوص ومواد تحكم عمل السوق. وتشتمل عضوية البورصة على مجموعة من الوسطاء الماليين، والهيئة العامة المكونة من أعضاء منتسبين للبورصة بعد تسديد رسوم الاشتراك السنوية فيها، ويدير البورصة مجلس إدارة ومدير تنفيذي يحدد الأنظمة الداخلية والتعليمات الخاصة بها، ويشترط الإدراج في بورصة عمان أن:

¹قاعدة معلومات قانونية عربية متعلقة بالمهنة المصرفية"، تاريخ الإطلاع 2017/10/10، على الموقع الإلكتروني:

www.lows.org

• تقدم الشركة طلب الإدراج مرفقا بـ نسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وكشف بأسماء المساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة قبل شهر من تاريخ طلب الإدراج؛

• تكون الشركة قد بدأت بممارسة نشاطها الفعلي وبشكل مستمر؛
• يكون قد مضى عام كامل على إدراج أسهم في السوق الموازية؛
• لا يقل صافي حقوق المساهمين في نهاية السنة المالية عن 75% من رأس المال المدفوع؛

• تنشر الشركة القوائم المالية الختامية في صحيفتين يوميتين مرة واحدة على الأقل - البورصة المصرية : مر سوق تداول الأوراق المالية بمصر بأربعة مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: تأسست بورصة الإسكندرية سنة 1883 ، ثم بورصة القاهرة سنة 1898 وصدرت أول لائحة للبورصة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتم تطبيقها في سبتمبر 1910 وبدأت البورصة بمزاولة نشاطها سنة 1929 ، ثم تلى ذلك صدور لوائح جديدة تبعتها تعديلات قصد تنظيم حسن سير عمل البورصات المصرية؛

المرحلة الثانية: عرفت هذه المرحلة تدخل الدولة في توزيع الأرباح على المساهمين، وتخصيص نسبة من صافي الربح للعاملين في الشركة، مع إشراكهم في مجالس إدارات الشركات المساهمة بنسب كبيرة مما أثر سلبا على سوق التداول، وأدت إجراءات التأميم سنة 1960 إلى انخفاض حجم التعامل من 626 مليون جنيه سنة 1962 إلى 2.5 مليون جنيه سنة 1972 ؛

المرحلة الثالثة: صدر خلال الفترة (1973-1983): مجموعة من القوانين تهدف إلى تنمية سوق المال في مصر مثل القانون الخاص بالضرائب، تعديلات اللائحة العامة للبورصات، شركات المساهمة... الخ، وخلال الفترة الممتدة من (1983-1991) شهدت بداية انطلاق سوق التداول المصرية، وصدر تعديل اللائحة العامة للبورصات سنة 1986؛

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة صدر القانون الخاص بسوق رأس المال سنة 1992 الذي سمح بتنشيط وتنمية السوق واستحدث أنشطة جديدة تتعلق بترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية والاشتراك في تأسيس شركات المقاصة والتسوية في المعاملات المالية، وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وغيرها، وفي سنة 1997 صدر قرار بتدعيم سوق التداول، أين تم الربط بين بورصتا الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية من خلال شبكة معلومات إلكترونية على نحو يتيح للمتعاملين الإحاطة

بكل ما يدور في البورصتين .

وتشتمل عضوية البورصة المصرية على لجنة البورصة المكونة من الأعضاء المعاملين، والسماصرة، والجمعيات العامة المنظمة للعمليات.

ثالثا: المعوقات التي تواجه الأسواق المالية العربية وسبل تفعيلها

1.1 معوقات الأسواق المالية العربية: ومن أهم المعوقات التي كانت تعرقل نمو الأسواق المالية العربية هناك عاملين أساسيين هما¹:

1.1.1 سيطرة القطاع العام: إذا كان له أثر كبي في النشاط الإقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى السيطرة الحكومية على الموارد مما يؤثر سلبا على عدة جوانب من الإقتصاد الوطني مثل الإدخارات الوطنية، والطلب المحلي على الخدمات الحكومية لكونها مدعومة .

2.1 هيمنة القطاع المصرفي: تدم الهياكل المصرفية في الأقطار العربية بظاهرة الهيمنة لدور القطاع المصرفي التجاري الذي يتركز نشاطه أساسا في نطاق التمويل قصير الأجل لكن خلال السنوات الأخيرة أخذت ظاهرة إصدار الأوراق المالية تكتسب أهمية خاصة وذلك بسبب الضغوط الإقتصادية يستوجه نظام الإقتصاد الحر من دعم للخصوصية لمواجهة تدني مستوى الإدخار المحلي، وانخفاض حجم التمويل المتاح من المصادر الخارجية ولأخذ نظرة واضحة على واقع البورصات العربية قبل الإصلاح من حيث مستويات التطور ومدى أولويتها في البرامج الإقتصادية العربية والتي تعزي أسباب ذلك إلى حد ذاته نشأة معظم هذه الأسواق وتضافر جملة من العوامل التي حالت دون قيام البورصات بمهامها المأمولة محليا وإقليميا، الذي شكل سمات مشتركة لهذه البورصات تتمثل في كونها أسواق صغيرة الحجم، تعاني من ارتفاع درجة تركر التداول وضعف الفرص المتاحة للتنويع، وضعف سيولة الأسواق، والتقلبات الشديدة في الأسعار.

وذلك يدفعنا للقول بأنه لا توجد أسواق مالية إقليمية عربية قادرة على تحقيق التوسط الفعال بين أصحاب الأموال وأصحاب التمويل ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها عدم التوافق بين شروط عرض الأموال العربية وخواص الطلب عليها: إن طلب المنطقة للأموال لأغراض الاستثمار والتنمية تسم بأنه طلب "إحتمالي" في كثير من الأحيان وليس طلبا فعليا على النحو الذي يمكن من استيعاب العرض المتوفر فوراً وبطريقة آمنة وبالرغم من احتياج المنطقة العربية للمليارات الدولارات لتكتمل بنيتها الأساسية وهيكلها الإنتاجية، إلا أن المشروعات الجاهزة للتمويل والاستثمار قليلة .

¹ نوزاد الهيتي، مقدمة في الاسواق المالية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية طرابلس - الجماهيرية العظمى، 1998، ص 129 .

ويضاف إلى ذلك أن طلب المنطقة العربية للأموال طلب لرؤوس الأموال طويلة الأجل¹، إذ أن معظم المشاريع تحتاج إلى وقت طويل حتى ترد الأرباح التي يمن خلالها يتم تسديد الاموال المقترضة لتمويلها هذا في حين أن العرض الفعلي والمباشر دائماً وذو ضخامة غير عادية بالنسبة للأقطار غير النفطية مما يجعلها بحاجة على إيجاد المقابل الفوري والآمن من الطلب حتى يمكن سداد مدفوعات الشركات النفطية فيترتب على تأخير سدادها فوائد تفوق عوائد هذه المشروعات، بالإضافة أن أصحاب تلك الأموال يفضلون بقاءها في شكل أموال سائلة أو شبه سائلة ليسهل التصرف فيها بأخف القيود والشروط.

قصور التشريعات المحلية: التي غالباً ما حدد من القدرة على تبادل وتسجيل وتداول الأوراق المالية بين الأسواق المالية العربية²، ولو تبعنا معوقات نمو الأسواق المالية من زاوية أوجه القصور التشريعية والتنظيمية فمثلاً:

- **أسواق السندات:** تفتقد إلى نصوص تشريعية تنظم إطار إصدار السندات في معظم الأسواق العربية ففي السوقين التونسية والمغربية لا توجد إلى وقت قريب فضلاً عن كيفية تداول وأسترداد قيمة هذه السندات، كما كانت السوق الكويتية تفتقر إلى بنية الأساس والإطار السريعي المتكامل، وكذلك بالنسبة لمصر حتى صدور القانون رقم 95 سنة 1992 م.

- **أسواق الأسهم:** كان هناك قصور في الأطر التشريعية الخاصة بإصدار الأهم يتمثل خاصة بعدم وجود نص تشريعي يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال الشركات المساهمة، وهذا الطرح لا يفرق بين الشركات التي تقوم بالطرح العام لأسهمها والشركات العائلية المغلقة.. لذلك فعظم الأسواق المالية العربية تفتقر إلى النصوص القانونية الواضحة والصريحة المنظمة لإشهار المعلومات المتعلقة بالشركات وسير أعمالها، وكشف حقيقة مراكزها المالية، وقد ترتب على غياب هذه النصوص المنظورة ضعف الرقابة على الشركات المساهمة وتعذر توفير الضمانات الأساسية من ناحية صحة المعلومات، هذا من شأنه زيادة احتمالات³ بعرض حقوق المستثمرين للضياع والتلاعب بمدخراتهم فضلاً عن فقدان السوق وإحجام المدخرين عن ولوجه.

ويمتد هذا القصور التشريعي في القوانين إلى كافة الجوانب المرتبطة بحقوق

¹ طارق محمود عبد السلام محمد، صناديق التمويل العربية (الآداء والطموحات)، كلفة الحقوق جامعة حلوان، 2000، ص ص 127، 128.

² سليمان الغدري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، مصر، 1999، ص 129.

³ المرجع السابق، ص 130.

وواجبات المستثمر فيما يخص المساهمات في رأس المال وتضارب المصالح بين المتعاملين وعمليات الحاسبة والتدقيق في نشاط الشركات وإفصاح المعلومات عنها... إلخ، أما بخصوص القوانين الخاصة بأسواق المال العربية فغيابها أو عدم تكاملها حال دون تطورها في عدد من الأقطار العربية، وأدى بعضها إلى نشأة التداول في قطاع الأسهم بصورة عشوائية مضرّة للمستثمر الصغير مما أدى إلى إيجاد إجراءات تصحيحية مكلفة ماديا ومن عدة أوجه أخرى .

- عدم وجود مؤسسة عربية للتقاص : وهذا من أهم العوائق التي ترهن التواصل والتكامل بين الأسواق المالية العربية فأنظمة التقاص والتسوية تساهم في تيسير عقد الصفقات المبرمة بين المتعاملين في الأسواق المالية العربية، والتي تؤدي بدورها إنخفاض مستويات الربط بين هذه الأسواق والحد من آلية الربط والتي تقلل من فاعليتها وتصبح من إنتقال رؤس الاموال بينها، مما يؤدي بها فقدان توازنها المالي ويدفع إلى إتجاه هذه الأرصدة إلى الإستثمار في الخارج، وإستفادة الدول الأجنبية للفائد المترتبة من هذه الإستثمارات في تنمية بنيتها التحتية وتدعيم إقتصاداتها على حساب المنطقة العربية وإقتصادياتها المهترئة والت يتعاني من التبعية لمعظم الميادين ومن الميادين ما يلي :

• **الطلب على الأدوات الإستثمارية :** نلاحظ أن ضآلة حجم الدخل النقدي الذي يعتمد على حجم الإنتاج الإجمالي ونمط توزيعه ومستوى الوعي المالي وتوظيفي لدى المدخرين والمفاهيم الإجتماعية السائدة إزاء الإستثمار في الأوراق المالية بالإضافة إلى أهمية الإقتصاديات الغير نقدية، كل هذه العوامل تحد من قيام أسواق مالية في البلدان النامية عموما والدول العربية من بينها، ويلعب عدد من العوامل في التأثير على تفضيلات الأفراد بين الموجودات المالية والغير المالية مثل درجة الأمان والعائد¹، والظروف الإجتماعية والطرق التقليدية للإدخار وسير تعاملات، وقد إنعكست هذه الظروف على الطلب على الموجودات المالية ويمكن إيجاز العوامل التي أثرت في تدني الطلب على الأوراق المالية في البورصات العربية فيما يلي : كإنخفاض معدل الدخل الفردي والإدخار وعدم ثباته وإستقرار أوضاع الفئات التي تحققه، منافسة الحكومات ومؤسساتها لجمهور المدخرين في الطلب على أسهم الشركات وحيازتها وحرمان السوق منها، تفضل السيولة في الإستثمار قصير الأجل، و بروز ظاهرة البنوك الإسلامية التي لا نعامل بسعر الفائدة بمعناها التقليدي في عدد من الدول العربية .

• **ندرة المؤسسات التي تقوم بوظيفة الوساطة المالية :** وخاصة شركات الإستثمار التي تضطلع بمهام ترويج الإصدارات الجديدة وتسويقها، أمام القصور في

¹ نوازد الهيبي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

الأسواق المالية العربية اتجهت الأرصدة للإستثمارات في الخارج وأتجأ أصحاب الطلب إلى الإقتراض من مصادر أخرى ، وهو ما أفقد المنطقة التوازن المالي وأوضاع ما كان يمكن الوصول إليه من نتائج إيجابية وبذلك يلتقي رأس المال العربي بالطلب عليه بطريقة غير مباشرة ، ومن خلال أسواق المال العربي بالطلب عليه بطريقة غير مباشرة ، ومن خلال أسواق المال العربية ، تقوم الجهات المصرفية والمالية الغربية بتأمين وظيفة التوسط المالي بين الجهات العربية صاحبة العلاقة طلبا وعرضا .

أما اللقاء المباشر بين عرض وطلب الاموال العربية فيتم على نطاق ضيق وفي معظم الأحيان خارج آليات السوق ضمن إطار حكومي محدد إما لمنح أو مساعدات وإعطاء قروض ثنائية¹

كما أن هناك أسباب أخرى نوردتها في مجموعة من النقاط على النحو التالي :

- إقتصار التعامل في بعض البورصات على مواطن الدولة فقط؛
- وجود قيود قانونية لا يسمح بالدخول أو إخراج رؤوس الأموال الغير الوطنية في معظم البورصات؛
- نقص البيانات والمعلومات المتاحة للمتعاملين والمستثمرين في البورصات الأعضاء العربية؛
- عدم وجود المؤسسات المالية المكتملة لدور البورصة ، مثل شركات التقاص والشركات الإستثمارية بمعظم البورصات؛
- إختلاف القوانين والأنظمة المستخدمة في البورصات الأعضاء ؛
- عدم تنوع الاوراق المالية بما يتناسب وإحتياجات المتعاملين فيها ؛
- ضيق السوق الثانوي لتداول الأوراق مما يحد من سيولتها؛
- ينظر إلى البورصات ك مجال للربح السريع بدلا أن يساعد على الديمقراطية الإقتصادية حيث تعتبر رئيس الصندوق النقد العربي؛

2. سبل تطوير الأسواق المالية العربية: يتبوأ التكامل بين الأسواق المالية مكانة هامة في مشروعات التكامل الاقتصادي بين الدول ، ويعد عنصرا أساسيا للتعجيل بقيام هذا التكامل وتحقيق أهدافه ، وإدراكا لهذه الحقيقة بادرت مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك المتمثلة في المجلس الاقتصادي ومجلس محافظي البنوك المركزية العربية إلى تبني إنشاء السوق المالية العربية منذ منتصف السبعينات من القرن

¹ طارق محمود عبد السلام محمد، صناديق التمويل العربية الاداء والطموحات ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، مصر، 2000، ص 129 ، 130.

لمصرم ، هيأت شروط ومستلزمات قيام هذه السوق من هياكل ومؤسّسات وتشريعات قومية وظروف تحسّين مناخ الاستثمار في الدول العربية.

ولقد كان تأسيس صندوق النقد العربي في عام 1976 ، وذلك بتوصية قدمها الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس المحافظين ، توصي بتوسع الأسواق المالية العربية واستعمال الدينار العربي في المعاملات الدولية.

وتم وضع الصيغة النهائية لاتفاقية صندوق النقد العربي في اجتماع الرباط في المغرب في نيسان 1976 وبدأ العمل بالاتفاقية في شباط من عام 1977 ، يقع مقره في مدينة أبوظبي "دولة الإمارات العربية المتحدة" وكانت من بين الأهداف المنوط بها تطوير الأسواق المالية العربية ، التي عانت وتعاين في بعض الدول العربية من قلة الموارد المالية الكافية لتمويل المشاريع التنموية ، بينما اضطر البعض الأخر إلى توجيه جانب كبير من الفوائض المالية إلى الاستثمار في أسواق المال الأجنبية والعالمية وبخاصة أسواق أوروبا وأمريكا ، والسبب الرئيسي في توجه الفوائض المالية إلى الأسواق العالمية هو قصور الأسواق المالية العربية عن استيعاب الفوائض أو عدم توفر الحوافز والضمانات الضرورية لاجتلابها لذلك من الضروري تطوير الأسواق المالية العربية وانفتاح بعضها على البعض الأخر ، بما يفسح السبيل في المستقبل إلى قيام سوق مالية عربية (إقليمية) موجودة يجري فيها التعامل بالأدوات المالية العربية .

إن إنشاء السوق المالية العربية لا يتم بمجرد وجود الرغبة بذلك ، أو لمجرد إصدار قرار بل لا بد من توافر مجموعة من الشروط المهيأة لذلك منها :

- وجود شركات مساهمة ذات ربحية إنتاجية ؛
- توفر الحجم الكافي من المدخرات المعروضة للاستثمار ؛
- الترويج لهذه المشروعات بشكل كافي ؛
- توفير الفرص الاستثمارية وبلورتها على شكل مشروعات محددة ذات جدوى اقتصادية وربحية مجزية ؛
- التوسع بين المدخرين والمستثمرين لتحقيق التقاء العرض بالطلب في سوق المال العربية ؛
- ابتكار الأدوات الاستثمارية المتنوعة وتطويرها لتأمين فاعلية السوق وضمان استمراره وتوسعه .

وبذلك نلاحظ أن تحديد المعوقات التي تحول دون تطوير الأسواق المالية العربية وانفتاحها على بعضها ، واقتراح الخطوات العملية الواجب اتخاذها لتذليل هذه المعوقات هو السبيل الناجح لدعم الربط بين هذه الأسواق وزيادة افتتاحها على بعضها ، وهذا يتطلب إعادة النظر في الهياكل المؤسسية للأسواق المالية والإجراءات النقدية

والمصرفية والحاسبية السائدة في كافة الدول العربية .

ولقد وضع الصندوق العربي برنامجاً للإسهام في تطوير أسواق المال العربية والتنسيق فيما بينها، ويرى الصندوق انه من الضروري لتحقيق التنسيق بين أسواق المال العربية وإيجاد الصلة والروابط بينها لا بد من أن تستوفي كل سوق وطنية مقومات وجودها ولا بد من تحقيق قدر من التشابه فيما بينها في تنظيم العمل داخل هذه الأسواق المالية، وتتضمن إستراتيجية الصندوق في تطوير وتنظيم العمل في الأسواق المالية العربية العناصر التالية :

- تقديم الخبرات الفنية اللازمة لتطوير وتنمية الأسواق المالية المحلية في كل بلد عربي لديه سوق مال حالياً أو احتمالات لقيام مثل هذه السوق .

- تنشيط سوق إقليمية عربية للأوراق المالية مع تحسين المناخ الاستثماري في الدول الأعضاء؛

- يتم تدخل الصندوق لتطوير وتنمية الأسواق المالية العربية والتنسيق والربط فيما بينها من خلال المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء ؛

- إعداد نظام قانوني نموذجي لسوق مالية عربية لتنظيم السوق وتحديد كيفية الرقابة عليها وتنظيم الجهات العاملة فيها مثل الوسطاء وشركات الأوراق المالية وضمان الاكتتاب، وكذلك أدوات التعامل في السوق مثل الأسهم والسندات وغيرها؛

- وفي سبيل تطوير الأسواق المالية العربية لجأ الصندوق إلى إطلاق قاعدة البيانات بداية من 1995 بالتعاون مع ستة من أسواق المال العربية وهي : الأردن والبحرين وتونس وسلطنة عمان والكويت والمغرب ، ثم انضمت كل من السعودية ولبنان ومصر ، وخلال الربع الأول من عام 2002 أنظمت إلى القاعدة أي الأسواق في كل من ابوظبي ودبي وقطر ، ومنذ ذلك الوقت استمر الصندوق إصدار النشرة الفصلية حول التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بأنشطة هذه الأسواق.

نتائج وتوصيات:

نتائج الدراسة: تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

- يعد موضوع الأسواق المالية من الموضوعات التي تحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لما تقوم به من دور هام في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من معدلات رفاه افراده؛

- ظهور الأسواق المالية في الدول العربية كان بمثابة الحدث الهام والضخم نظراً لأهميتها ودورها الفعال في استغلال الموارد المالية ، ورغم ما عانته من

مشاكل وصعوبات حدث من تطورها وكفاءة أدائها لجأت إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسبل التي مكنتها من التطور وبالتالي محاولة تحقيق الاستمرار المالي والاقتصادي على النحو الذي يقوي بينها ويعزز مكانتها مع مواجهة التطورات الحديثة من عولمة وخصوصية ومن تأثيرات الأوضاع السائدة في العالم كهجوم 11 سبتمبر وأثار حرب الخليج الثالثة ومحاولة تحويل التأثيرات منها إلى إيجابية ؛

- تعاني اسواق المال العربية من واقع مرير ومشاكل متعددة مثل غياب الاستقلال الاداري والمالي لبعض اسواق المال العربية وغياب مؤسسات الايداع المركزي ومؤسسات التسوية المالية وعدم وضوح الادوات المالية وصغر نطاق الاسواق ومن تحديات العولمة التي تفرض سياستها المالية والاقتصادية بحجة انها الوصفة الشافية لاقتصادات هذه الاقطار، اذ تفرض اسعار صرف حسب توجهاتها المالية وتقدم القروض باسعار فائدة عالية وفرض تشريعات قانونية خاصة وغيرها من الاساليب وغير ذلك.

توصيات الدراسة: على إثر النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات نذكر منها:

- ينبغي على المضاربين بالأوراق المالية والمحللين الماليين الأخذ بجملة مؤشرات لتحديد توجهاتهم حيال التعامل بالاوراق المالية منها المؤشرات الاقتصادية مثل الاعلان عن مناخ استثماري طموح او ميزانية مالية ضخمة والمؤشرات المالية والنقدية المتعلقة بمعرفة اتجاهات الأسعار كأسعار الفائدة وكذلك حجم التداول في البورصة وعدد الاسهم والسندات المتداولة في السوق المالية وغيرها؛

- توحيد اسعار صرف العملات العربية اتجاه العملات الاجنبية مثل الدولار الأمريكي واليورو وزيادة كفاءة النظم المالية والمحاسبية المحلية كي تستطيع تحقيق مامطلوب منها، وزيادة التعامل بالصكوك المالية لتسوية المعاملات بين الاقطار العربي؛

- تفعيل دور المنشآت الصناعية والاقتصادية القائمة او انشاء مشاريع اخرى تكسب ثقة المستثمرين والقائمين عليها كي يتم الاقبال على شراء المزيد من اسهمها المطروحة للبيع وثبيت قدمها في السوق المالية ؛

قائمة المراجع:

1. سليمان التندري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي، مصر، 1999.
2. طارق محمود عبد السلام محمد ، صناديق التمويل العربية (الآداء والطموحات) ، كلفة الحقوق جامعة حلوان ، 2000 .

3. عبد الغفار حنفي، درسية قريفاص، السوق والأسواق المالية، جامعة الإسكندرية، مصر.
4. عمرو محي الدين، المال والصناعة، مجلة العدد الثامن عشر، بنك الكويت الصناعي، 2000، ص 12.
5. المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، مقدمة عن اسواق الاوراق المالية، لمحة تاريخية .
6. نوزاد الهيبي، مقدمة في الاسواق المالية، اكااديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية طرابلس - الجماهيرية العظمى، 1998.
7. قاعة معلومات قانونية عربية متعلقة بالهنة المصرفية، تاريخ الإطلاع 2017/10/10، على الموقع الإلكتروني:

www.lows.org

إستخدام الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول

أ. الوافي رابح * د. شريط صلاح الدين **

ملخص:

يواجه العمل الإداري تحديات وتغيرات سريعة ومتعددة وعلى رأسها التغيرات التكنولوجية التي أتاحها تكنولوجيا المعلومات بمكوناتها المختلفة خاصة الإنترنت، الإنترنت والإكسترنات تزايد استخدام الحاسب الآلي، ثورة المعلومات، والتطور في الفكر الإداري فقد غزت تكنولوجيا المعلومات مختلف جوانب العمل الإداري في جميع المؤسسات، وأصبحت قواعد البيانات من ضروريات المؤسسة العصرية وبدونها لا تستطيع المؤسسة الاستمرار في العمل، لذا أصبح التغيير الإداري من أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية لأنه أصبح ضرورة حتمية، حيث ظهر في العمل الإداري الحديث ما يسمى بالإدارة الالكترونية وهي الوجه الآخر للإدارة التقليدية وتؤدي ذات المهام لكنها تتركز في الشبكات الإلكترونية وأنظمة المعلومات، وتتميز بتبادل الوثائق وإجراء مختلف التعاملات الكترونيا بدلا من الإدارة التقليدية التي تتميز بكثرة الأوراق والروتين والتعقيدات البيروقراطية، يعد قطاع الجماعات المحلية في الجزائر من بين أهم القطاعات التي سارت هذا النهج الالكتروني وذلك لما كتبه التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية الهائلة الحاصلة، حيث نسعى من خلال هذا البحث إلى معرفة واقع استخدام الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية وما أفق إستخدام هذا النهج الجديد .

الكلمات المفتاحية : الإدارة الإلكترونية، الجماعات المحلية، الإدارة العامة، الرقمنة .

Abstract:

The administrative work faces many challenges and changes, especially echnological changes made available by IT with its various components, especially the Internet, intranet and extranet. The increasing use of computers, information revolution, and the development of administrative thought has been invaded by information technology

* أستاذ مؤقت - جامعة محمد بوضياف - المسيلة .

** أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة محمد بوضياف - المسيلة .

various aspects of administrative work in all institutions, and databases became of the essentials of the modern institution without it the institution can not continue its work. Therefore, administrative change has become one of the most important features of the present time, which should be dealt with and employed efficiently because it has become a necessity. In the modern administrative work appear a new field called the electronic management it is the other side of traditional management, it is characterized by the exchange of documents and the conduct of various transactions electronically instead of the traditional management characterized by a lot of paper and red tape and bureaucratic complexities, the community sector in Algeria is one of the most important sectors of this electronic approach to keep abreast of technological developments and the enormous digital revolution taking place, in this research we seek to know the reality of the use of electronic management in the local communities and what is the prospect of using this new approach.

Key words: electronic administration, local communities, public administration, digitization.

مقدمة:

إن التغيير والتطور العلمي والتقني ضرورة حتمية لبقاء واستمرار المنظمات الحالية سواء كانت خاصة أو عامة في ظل احتدام المنافسة الشديدة والتحولات الجارية في البيئته العالمية والتي تحتم على المنظمات مواجهتها بمزيد من الابتكارية وإحداث تغييرات جذرية في إستراتيجيتها وهياكلها التنظيمية ونظم أعمالها وأدائها الإدارية المختلفة للتكيف مع المتطلبات التنافسية المتنامية.

لجأت الدول الحديثة لمواجهة التحديات الناجمة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الاستثمار في هذا المجال لأجل تطوير وسائل وأشكال تقديم الخدمات لمواطنيها والقضاء على المشاكل الإدارية التي تتعلق بها نتيجة التطبيق الجامد للنموذج البيروقراطي في قطاعاتها العمومية.

ونتيجة لما تقدم ظهرت في الأدبيات المعاصرة ما يسمى بالإدارة الالكترونية والتي جعلت من استخدام التقنية شعارا لخدمة المواطنين بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية

أو مستوياتهم المعيشية أو أي اعتبارات أخرى بالإضافة إلى إتاحة الفرص للمواطنين عن طريق تقريب الإدارة منهم والانتقال من العمل الإداري اليدوي التقليدي إلى العمل الإلكتروني الآتي الذي لا يراعي الزمان والمكان وذلك باستغلال شبكة الانترنت والوسائل التقنية الحديثة.

وفي هذا الصدد تسعى الجزائر إلى اللحاق بالركب من خلال تبني أحدث التكنولوجيات وبناء نظم معلومات إلكترونية متكاملة من أجل تطبيق فعال للإدارة الإلكترونية بمختلف مؤسساتها، حيث يعد قطاع الجماعات المحلية في الجزائر من بين أهم القطاعات التي سلّمت هذا النهج الإلكتروني وذلك لما كسبته التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية الهائلة حتى تتمكن من تحقيق النمو والازدهار وتقديم خدمات عمومية ترضي الصالح العام، من خلال هذا البحث نسعى إلى معرفة واقع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية أي مايلمسه المواطن العادي وما أفاق إستخدام هذا النمط الإداري في الجماعات المحلية .

1- إشكالية البحث:

ما واقع وتطلعات استخدام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهم إستخدامات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية؟

- هل نجحت الجزائر في بعث مشروع الإدارة الإلكترونية؟

2- الفرضيات:

- أهم مؤشرات استخدام الإدارة الإلكترونية هو التركيز على المعدات والأدوات التقنية.

- تحاول الجزائر دوما إعادة بعث مشروع الإدارة الإلكترونية.

3- خطة البحث: بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم البحث إلى شقين

(محورين) كما هو موضح في الآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية:

أولاً- أساسيات حول الإدارة الإلكترونية.

ثانياً- أسباب التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية.

المحور الثاني: واقع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية وتطلعاتها.

أولاً - مفهوم الجماعات المحلية.

ثانياً - تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية.

ثالثاً - تطلعات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية أولاً- أساسيات حول الإدارة الإلكترونية:

قبل التطرق لمفهوم الإدارة الإلكترونية لابد من الإشارة إلى اللبس الحاصل بين مفهوم الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية فمن الباحثين من يرى أن استعمال مصطلح الحكومة الإلكترونية هو الأصح والأشمل كون الحكومة مكونة من مجموعة من الإدارات العامة التي تقدم خدمات للمواطنين ومنهم من يرى أن استعمال مصطلح الإدارة الإلكترونية هو الأنسب كون الحكومة الإلكترونية في نهاية المطاف ما هي سوى إدارة تربط بين المواطن وحقه في الانتفاع من الخدمات العمومية ولهذا يرى أصحاب هذا الاتجاه أن أخذ مفهوم الإدارة بشكله العام هو الأصح، بينما يركز البعض الآخر وهو الاتجاه الوسطي على أهمية التطبيق ولا يهم المصطلح كون المصطلحين يدلان على نفس المخرجات ألا وهو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم الخدمات للمواطنين، وهما وجهين لعملة واحدة وفي هذا الإطار سنستلزم استخدام مصطلح الإدارة الإلكترونية كونه يتماشى مع موضوع البحث.

1- مفهوم الإدارة الإلكترونية:

بقدر ما يشير مصطلح الإدارة الإلكترونية الكثير من الاهتمام ويلقى الكثير من الشبوح حالياً في الكاتبات العلمية، وفي الإعلام ولدى الأفراد وهيئات الدولة، فقد تنوعت التعاريف الخاصة بمفهوم الإدارة الإلكترونية بالرغم من حداثة المصطلح، حيث حاول الباحثون تعريف هذه الأخيرة كل حسب زاويته.

- حسب البنك الدولي فإن الإدارة الإلكترونية تمثل اكتشاف طرق ووسائل حديثة من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأجل تقديم خدمات للمواطن بأكثر كفاءة وثقافة ومساءلة¹.

- كما يرى بعض الدارسين أن الإدارة الإلكترونية هي معرفة متطورة للمعرفة التقليدية وتقنياتها التطبيقية فهي تقوم بإغناء الفكر الإداري بمفاهيم تخص المعرفة الإلكترونية² التي تسمح بتقديم خدمات سريعة وذات جودة.

- وعرفت الأمم المتحدة الإدارة الإلكترونية على أنها استخدام الانترنت لإيصال المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين¹.

¹ سوسن زهير المهدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011 ص25.

² محمد الطعامة، طارق الشريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (مصر)، 2004، ص14.

ويرى الباحث أن الإدارة الإلكترونية هي استعمال التقنيات الحديثة خاصة شبكة الانترنت من قبل الإدارة العامة لتحسين إيصال وتقديم الخدمات للمواطنين أو الشركاء أو كيانات حكومية أخرى.

ويمكن استخلاص أهم مميزات الإدارة الإلكترونية من خلال استعراض التعاريف السابقة².

2- مميزات الإدارة الإلكترونية:

- إدارة بلا ورق: تسعى الإدارة الإلكترونية إلى التقليل من استخدام العمل الورقي والكتابي اليدوي عن طريق الانتقال إلى العمل الإداري الإلكتروني كالأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والرسائل الصوتية...إلخ.

- إدارة بلا مكان: فهي ليست كالإدارة التقليدية تقوم في مقار محددة على طالب الخدمة الذهاب إليها للحصول على الخدمة التي يريد، حيث يتحصل المنتفع من الخدمات من أي مكان كان شرط توفر تقنيات الاتصال كالانترنت.

- إدارة بلا زمان: الإدارة التقليدية تقوم على ساعات عمل محددة عكس الإدارة الإلكترونية التي تسعى إلى تقديم الخدمات على مدار 24 ساعة في اليوم، حيث يخصص اليوم بأكمله للخدمة العامة.

- إدارة بلا تنظيمات جامدة ولا روتين إداري: يمكن القول أن هذه الميزة تعد أساس التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية، إذ أن محاربة الروتين والفساد الإداري من أهم مبررات وجود الإدارة الإلكترونية وأحد أهم أسباب نجاحها وذلك لقلة أو انعدام الاحتكاك بين الموظف العام -الذي يقتصر دوره على إدخال المعلومات في الغالب - وبين المواطن أي طالب الخدمة والذي يخاطب الإدارة من خلال تقنيات الاتصال.

ثانياً: أسباب التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية

تواجه الأجهزة الإدارية الحكومية المستخدمة لنظام العمل الورقي العديد من الضغوطات لتحويل أنظمة عملها التقليدية إلى أنظمة عمل إلكترونية، ويمكن تحديد أهم الضغوط في الآتي³:

¹ زيد منير عبوي، الإدارة واتجاهاتها المعاصرة، دار دجلة، ط1، الأردن، 2007، ص208.

² حنان محمد القبسي، الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة، كلية القانون، الجامعة المستنصرية 2013، ص7.

³ علي عوض الوقفي، مدى إدراك منظمات الأعمال برامج الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الأول حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر: دراسة تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب (البلدية)، الجزائر، 13-14 ماي، ص ص6،7.

1- ضغوط خارجية: ويمكن تحديدها كما يلي:

- ضغوط سياسية: مثل زيادة التوجه نحو الديمقراطية أدى إلى زيادة مطالبه المواطنين بتحسين مستوى أداء الخدمة الحكومية.
- ضغوط اجتماعية: أصبح المجتمع يمارس نشاطه على مدار أربعة وعشرين ساعة يوميا، وتطلب هذا أن تكون الخدمة على مدار اليوم.
- ضغوط اقتصادية: العمل على توفير النفقات الحكومية وتغيير أنماط العمل.
- ضغوط تكنولوجية: مثل زيادة معدل استخدام الانترنت بين المواطنين ومطالبتهم بتوفير الخدمات الحكومية الالكترونية.

2- ضغوط داخلية: ويمكن تحديدها فيما يلي:

- تناثر المعلومات وتفرقتها بين الجهات الحكومية.
- كثرة المعلومات وتفرقتها بين الجهات الحكومية.
- كثرة الروتين، وانعزال الأقسام عن بعضها.
- نظام العمل لا يشجع المواطنين على إبداء آرائهم في الخدمة الحكومية.

المحور الثاني : واقع الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية وتطلعاتها. أولاً: مفهوم الجماعات المحلية

اختلفت التعريفات التي تشرح مفهوم الجماعات المحلية تبعاً لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون من خلالها إليها ومن أهم التعاريف التي قدمت لها نذكر ما يلي:
وفقاً للأمم المتحدة والإتحاد الدولي للسلطات المحلية الجماعات المحلية هي: "تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة بسيطة، دون مستوى الولاية أو الجمهورية أو المقاطعة في الدول الفيدرالية المركبة"

أما الكاتب الفرنسي (Waline) فيعرفها بأنها: "نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين"¹.

وهناك من يعرفها على أنها: "وحدات جغرافية من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى وتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"².

وعموماً يمكن القول أن الجماعات المحلية هي: هيئات تعهد إليها الإدارة المركزية

¹ شطناوي علي، "الإدارة المحلية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 20.

² عبد الرزاق الشيعلي، "الإدارة المحلية: دراسة مقارنة"، دار السيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 20

الاضطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية ويكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة وتخضع أجهزتها المحلية لرقابة وإشراف من السلطة المركزية

ثانيا- تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية

يعد قطاع الجماعات المحلية من بين أهم القطاعات التي تسير بخطى ثابتة نحو تكريس معالم الإدارة الإلكترونية وسنحاول إبراز محتلف تطبيقات الادارة الإلكترونية المعتمدة لدى هذا القطاع:

1- مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية: ويتمثل في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها، ليم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضباط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية على شبكة الأنترنت لوثائق و عقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها وكانت أول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية في ولاية باتنة بتاريخ 04 مارس 2010، وأصدرت أول شهادة ميلاد رقم 12 في بضع ثوان على مستوى الشباك الإلكتروني وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل و السفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية وتستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج و الوفاة ثم السعي في ما بعد إلى تمديد العملية إلى كافة الوثائق¹.

2- مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترين: في إطار تنظيم العمل ب جواز السفر البيومترى وكذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية ممثلة في شخص الوزير عدة قرارات نذكر من بينها :

- قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 71 أكتوبر سنة 2010، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترى.

- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 ، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومترى الإلكتروني.

أما من الناحية التطبيقية فقد أعلنت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2010 عن إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومترى الإلكتروني بداية من 12 جانفي 2012 على مستوى 45 دائرة بعواصم الولايات بالمقاطعة

¹ إلياس شاهد وآخرون، تقييم تجربة تطبيق الكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات الحاسوبية والمالية، عدد 2016/03، ص 133-134.

الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة و أضاف ذات المصدر أن هذه الدوائر تم تعيينها كمواقع نموذجية للشروع في هذه العملية و التي ستعمم تدريجيا على جميع المقاطعات و الدوائر و يهدف مشروع جواز السفر و بطاقة التعريف البيومتريين إلى عصرنه و وثائق الهوية و السفر، حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الاللكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية. و في ما يتعلق بجواز السفر الاللكتروني البيومتري هو وثيقة هوية سفر مؤمنة قابلة للقراءة أليا، و يكون مطابقا للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني.

ومن جهتها أصدرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في العدد 47 من الجريدة الرسمية قرار وقعه الوزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين، و الجديد فيه انه بالإمكان تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت و إرسالها عن طريق البريد الاللكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الاللكترونية و تعميم استعمال الوسائط الاللكترونية في المعاملات الإدارية¹

3- التسجيل الاللكتروني للصح: شرعت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في عملية التسجيل الاللكتروني للصح سنة 2016 و ذلك عبر كافة بلديات الوطن، و ساهم هذا الإجراء في تخفيف العبء على المواطنين في التنقل و استخراج الوثائق و الانتظار لدى شبك البلدية.

4- مشروع البطاقة الرمادية و رخصة السياقة الاللكترونيتين: يتم حاليا دراسة المشروع الخاص بترقيم وإعادة ترقيم المركبات و الحصول على البطاقة الرمادية إلكترونيا لتجنب الغش المتزايد في ترقيم المركبات و تزوير خصوصياتها، كما تسعى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية إلى استحداث رخصة السياقة الاللكترونية لتصبح أكثر ملائمة و سهولة على ماهي عليه الآن.

كما وضعت الجماعات المحلية خطوة أولى في تاريخ العصرنه بافتتاح أول بلدية الكترونية بالجزائر، و المرتكزة أساسا على التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال، و ذلك بالمقر الفرعي الإداري لحي 500 مسكن بباتنة، ليم تعميمه بعد ذلك بمختلف البلديات، حيث تساعد هذه البلديات وفق هذا المنهج بتخفيف العبء عن المواطن من خلال استخراج مختلف الوثائق (الزواج، الطلاق، الإقامة، الوفاة، الشهادة العائلية) دون الانتقال إلى البلدية، مما يقرب مفهوم تقريب الإدارة من المواطن و التي هي أساس بناء الإدارة الاللكترونية، هذا زيادة على إنشاء بوابة المواطن الاللكترونية التي

¹ إلياس شاهد وآخرون، تقييم تجربة تطبيق الكومة الإلكترونية في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 134

تضم كافة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين.

في نهاية 2014 وبداية 2015 تميز مشروع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بجملة من الميزات تمثلت خصوصا في تخفيض آجال منح جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية إلى جانب استحداث ولايات منتدبة بالجنوب. وتمثلت هذه التدابير في صدور مرسوم تنفيذي في جويلية 2015 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الآلي للحالة المدنية. قصد التخفيف من حجم الملفات والإجراءات الإدارية¹.

كما شهدت سنة 2015 طفرة نوعية في مجال الإدارة الإلكترونية وألزمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية الإدارات التابعة لها بعدم طلب الوثائق الإدارية من المواطنين والتي تكون متوفرة بالسجل الآلي للحالة المدنية، حيث تم ربط هذا الأخير ببعض الوزارات الأخرى كوزارة التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني لغرض تدليل العقبات أمام المواطنين والوصول إلى الإدارات العمومية المقدمة للخدمات في أقرب وقت ممكن، وذهبت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى أبعد من ذلك حيث تم استحداث فرق تقنية مجهزة بحقائب بيومترية متنقلة، لتمكين المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة من قضاء حوائجهم دون الانتقال إلى المقرات العمومية وما يصاحبه ذلك من إجراءات متعبة في حقهم، وهذه نقطة جد إيجابية في صالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

وفي الأخير يهدف مشروع الإدارة الإلكترونية رغم الاختلالات التي تحتسب عليه إلى مكافحة البيروقراطية بأشكالها المختلفة وتقریب الإدارة من المواطن وتحسين المرفق العام والإدارات التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وغيرها من هياكل الدولة المختل

ثالثا- تطورات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية

تسعى الجماعات المحلية من خلال وزارة الداخلية للوصول إلى مجموعة من الآفاق المستقبلية عن طريق التحكم الأمثل في دواليب الإدارة الإلكترونية ومن بين أهم النقاط التي تسعى للوصول إليها نذكرها كالتالي :

- توسيع مشروع البلدية الإلكترونية وإخراجه من المفاهيم النظرية إلى المفاهيم التطبيقية، التي تخدم الوطن والمواطن.
- توزيع بطاقات التعريف البيومترية على جميع المواطنين وعدم تخصيصها لفئات مجتمعية بعينها كطلاب البكالوريا والتكوين المهني فقط.

¹ فرطاس فتيحة، عصنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 15- المجلد 2016/02، ص 319.

- تخصيص أرضية وطنية إلكترونية تهتم بأنشطة المواطنين واقتراحاتهم في مجال الخدمات العمومية.

- العمل على إضفاء طابع المشاركات السياسية الإلكترونية وتبادل الآراء بين الحكومة والمواطنين، وإنشاء الأحزاب السياسية والجماعات الخيرية لأجل الوصول إلى الحكومة الإلكترونية التي تمتاز بالشفافية والمساءلة المجتمعية.

- تخصيص أرضية إلكترونية محمية لأجل تنظيم انتخابات إلكترونية تحكمها الشفافية والمصادقية.

خاتمة

أدرك القارئون على البرامج الحكومية أهمية التغييرات المستمرة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال ولم يعد لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر خيارا آخر إلا التفكير جديا في تطبيق الإدارة الإلكترونية كقناة خدمات عامة يستخدمها الجميع في أي وقت وفي أي مكان وهو ما سيوفر عليها الكثير من الوقت والجهد والمال، و متابع انتقال المواطنين إلى المكاتب الحكومية و الانتظار في طوابير لإنهاء إجراء روتيني لمعاملة ما، وخلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :

- تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قاسما مشتركا في أغلب المؤسسات والهيئات سواء الحكومية أو غيرها

- أصبح التوجه نحو إرساء دعائم الإدارة الإلكترونية في المنظمات بصفة عامة والجماعات المحلية بصفة خاصة ضرورة حتمية ، وذلك في ظل مختلف التطورات التكنولوجية التي أصبحت تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة، نظرا لعلاقتها الكثيفة و المتبادلة مع المواطن ؛

- يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الكثير من الأحيان ضرورة توفير مجموعة من المتطلبات الإدارية، الأمنية، البشرية و التقنية، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول في الغالب دون نجاح التطبيق الفعال لمبادئ الإدارة الإلكترونية وهو ما يجعل الآثار المترتبة عنها متفاوت ما بين الإيجابية والسلبية ؛

- تؤثر الإدارة الإلكترونية على شكل الخدمة العمومية من خلال آلياتها المتمثلة في شبكة الانترنت و مختلف المعدات التقنية و التكنولوجيا ؛

قائمة المراجع:

- (1)- سو سن زهير المهندي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.
- (2)- محمد الطعمانة، طارق الشريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (مصر)، 2004.
- (3)- زيد منير عبوي، الإدارة واتجاهاتها المعاصرة، دار دجلة، ط1، الأردن، 2007.
- (4)- حنان محمد القديسي، الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة، كلية القانون، الجامعة المستنصرية 2013.
- (5)- علي عوض الوقفي، مدى إدراك منظمات الأعمال برامج الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الأول حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر: دراسة تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب (البليدة)، الجزائر، 13-14 ماي.
- (6)- شطناوي علي، "الإدارة المحلية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- (7)- عبد الرزاق الشبخلي، "الإدارة المحلية: دراسة مقارنة"، دار السيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- (8)- إلياس شاهد وآخرون، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 2016/03.
- (9)- فرطاس فتيحة، عصنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 15 - المجلد 2016/02.

المسؤولية الاجتماعية ضمن نظم إدارة المخاطر للشركات

د. محمد جصاص *

الملخص

تهدف الدراسة لتحديد نظام إدارة المخاطر في المؤسسات لجعل نشاطها يتوافق ومبادئ المسؤولية الاجتماعية، حيث تتفادى أي سلوك غير مسؤول اجتماعيا يؤثر سلبا على أدائها. تبين من خلال الدراسة أن إدارة المخاطر في إطار المسؤولية الاجتماعية تقوم على أنظمة الرقابة واليقظة الاستراتيجية، وباعتبار أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي من صميم استراتيجيات المؤسسات فإنه يقع على عاتق الإدارة العليا وضع هيكل تنظيمي يعتمد على مختلف نظم المعلومات الحديثة وإعداد التقارير.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للشركات - أصحاب المصلحة - إدارة المخاطر - الرقابة الاستراتيجية.

Abstract :

This study aims to identify the risk management system in enterprises, to make their activities conform to the principles of social responsibility, by avoiding any socially irresponsible behavior that negatively affects its performance. The study showed that risk management within the framework of social responsibility is based on the systems of control and Strategic vigilance, and as corporate social responsibility is at the heart of institutional strategies, the senior management should make an organizational structure based on various modern information systems and reporting.

Key words: Corporate Social Responsibility, Stakeholder, Risk management, Strategic Control.

مقدمة

يشهد محيط الأعمال تغيرا مستمرا ومتسارعا، يصعب معه تتبع مختلف الأحداث والوقائع التي تعتبر متغيرات يمكن أن تؤثر في نشاط المؤسسات بشكل إيجابي أو سلبي

* أستاذ محاضر قسم - ب - جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 .

والتي ترتبط فيما بينها بعلاقات تشابكية يصعب توقع نتائجها ويتولد عنها ارتدادات يستعصي تحليلها واستقصاءها على نحو عال من الدقة، ومن مظاهر هذا التغير هو التطور التكنولوجي السريع نتيجة تزايد البحث والتطوير خاصة ما يتعلق منها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية والنانو تكنولوجيا. ومن مظاهر التغير أيضا نجد التسارع في وتيرة العولمة من زيادة حركة تنقل رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأشخاص وزيادة عدد الاتفاقات الدولية والإقليمية، كما يمكن اعتبار مختلف أشكال الاندماج والامتصاص والتوسع للمؤسسات والذي يشهده قطاع الأعمال أحد أشكال العولمة مثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ومختلف الهيئات الإقليمية.

كما يشهد العالم تغيرات مناخية تؤثر على التوازنات البيئية وتهدد مختلف أشكال الحياة على وجه الأرض، وهذا بسبب تزايد حجم النشاط البشري في سعيه نحو تحقيق الرفاهية وتحسين مستوياتها، أمام هذه التحديات وجدت المؤسسات نفسها ضمن محيط يشهد تغيرات سريعة يضع المؤسسات أمام صعوبة في إدارة المخاطر التي تواجهها والطريقة التي ستحدد بها هذه المخاطر وكيف ستواجهها وهي مخاطر ناتجة عن سلوك كل الأطراف الفاعلين في المجتمع، تنشؤ نتيجة تضارب المصالح، لذا على المؤسسة الاهتمام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سلوكها مسؤول اجتماعيا. ومنه تأتي هذه المداخلة لتجيب على تساؤل رئيسي مفاده:

كيف تواجه المؤسسات المخاطر المتعلقة بمسئوليتها الاجتماعية؟

- للإجابة على هذا التساؤل سنفترض بأن المؤسسات تعمل على وضع نظام فعال لإدارة المخاطر المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وسنختبر الفرضية باختبار ثلاثة فرضيات تتمثل في:
 - المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مصدر خطر للشركة في حالة عدم الالتزام بمبادئها.
 - تستعين المؤسسات بأنظمة رقابة داخلية بخصوص القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
 - تستعين المؤسسات بأنظمة رقابة خارجية بخصوص القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- لاختبار هذه الفرضيات سنتناول في هذه الورقة البحثية ثلاثة محاور.

- المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية

1- تعريف المسؤولية الاجتماعية

يمكن تقديم عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وسنميز في دراستنا بين

تعريف خاصة بالهيئات الدولية وأخرى قدمها علماء الإدارة، فوجد أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)⁽¹⁾ يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تشكل إجراءات تدمج بموجبها المؤسسات الانشغالات الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأنشطتها، ويشمل ذلك الانشغالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وحسب مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)⁽²⁾ المسؤولية الاجتماعية هي التزام مستمر من قبل قطاع الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة وأسرههم، فضلا عن المجتمع المحلي والمجتمع ككل.

هذا التعريف لا يشير إلى سبب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وهو ما اهتمت به منظمة الإيزو⁽³⁾ (ISO) التي اعتبرت أن المسؤولية الاجتماعية تعبر عن مسؤولية المؤسسة اتجاه تأثير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع والتي تنعكس على سلوك خلقي وشفاف يؤدي إلى:

- التنمية المستدامة بما فيها الصحة ورفاهية المجتمع؛
- الأخذ بعين الاعتبار ما ينتظره أصحاب المصلحة؛
- احترام القوانين مع مراعاة المعايير الدولية؛
- جعلها ضمن ثقافة المنظمة وعلاقاتها.

ووفقا للمفوضية الأوروبية⁽⁴⁾ هي مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي. وذلك بهدف:

- تحقيق قيمة للمساهمين والملاك ومختلف المتعاملين مع المنظمة والمجتمع ككل؛

- حصر وتوقع وتقليص كل الآثار السلبية التي يمكن أن تسبب فيها المنظمة. ويركز تعريف المفوضية الأوروبية ومنظمة ISO على أن المسؤولية الاجتماعية هي احترام المنظمة للقوانين وتجنب أن تؤدي قراراتها لآثار سلبية على أصحاب المصلحة وقد يكون ذلك بدافع أخلاقي خارج عن الإطار القانوني.

أما حسب علماء الإدارة، ووفقا لـ (Drucker 1970)⁽⁵⁾ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي سعي المؤسسة لإشباع حاجة المجتمع الذي توجد فيه باعتبارها فرص يجب اقتناصها لتحسين الأداء والنتائج، وفقا لقاعدتين:

- القاعدة الأولى تبحث في كيفية الحد من الآثار التي تحدثها المؤسسة في المحيط الذي تنشط فيه، فالمؤسسة لا يمكنها أن تطالب المستخدمين بالولاء لها، لأن

ما يجمعها بهم هي عقود العمل، لكن ليس هناك ما يمنع أن تكون هناك علاقات الاحترام والامتنان والثقة والتبادلة بين المؤسسة والمجتمع في عملية التوظيف.

- القاعدة الثانية تتمحور حول ضرورة التنبؤ بأثر سلوك المؤسسة في المجتمع، باستباق تحديد طبيعة التأثير الذي يمكن أن تكون نتائجه سلبية ومن ثمة تجنب حدوثه، وهذا سيصب في مصلحة المؤسسة لأن تدبؤ المؤسسات بالأثر السلبي لنشاطها والحيولة دون حدوثه والتقليل منه إلى الحد الأدنى سيكسبها سمعة طيبة أمام المجتمع.

وقد أكد (Porter & Kramer) ⁽⁶⁾ على هذا التعريف بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تستجيب لعنصرين هما الاستجابة لانشغالات أصحاب المصلحة باعتبارها مؤسسة مواطنة، والتخفيف من الآثار السلبية الحاصلة أو المتوقعة التي تنشأ من ممارسة المؤسسة لأنشطتها.

فهذه التعاريف تركز على أن المسؤولية الاجتماعية هي توجه المؤسسة نحو إشباع حاجة أصحاب المصلحة من داخل المؤسسة وخارجها والوقوف دون إحداث ضرر بمصلحتهم من وجود المؤسسة.

لكن هل يمكن للمؤسسة منع حدوث ضرر؟ الإجابة ستكون بالتأكيد لا، من منطلق مقولة (الخطر صفر غير موجود) فوفقاً لنظرية الحوادث العادية أي الحوادث التي لا يمكن تجنبها ⁽⁷⁾، فإنه مهما كانت درجة الحرص واليقظة فهناك دائماً مجالاً للخطأ واحتمال لحدوث الخطر مهما كان ضئيلاً، وفي حالة وقوعه قد يؤدي إلى كوارث، ورغم أن هذه الأخطار قد تخرج عن إرادة المؤسسة فإنه يتعين عليها أن تتحمل مسؤوليات نشاطها.

في المقابل نظرية الوثوقية العالية -وهي مرآة لنظرية الحوادث العادية- التي تنص على أن تتحمل المسؤولية يجب أن يكون قبل وبعد وقوع الضرر، حيث يتوجب على المؤسسة توفير كل ما من شأنه منع حدوث الضرر بتوفير الموارد الضرورية والمراقبة المستمرة وتفويض السلطة للأفراد لاتخاذ القرارات المناسبة والاستجابة السريعة لمواجهة الأخطار في الوقت المناسب ⁽⁸⁾.

2- المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجية المؤسسة

يرى بعض الباحثين (Burke & Logsdon) ⁽⁹⁾ أن المسؤولية الاجتماعية هي من صميم استراتيجية المؤسسات، على أن تأخذ خمسة خصائص تتمثل في:

- المركزية: بمعنى أن القرارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية تؤخذ في المستويات العليا من الإدارة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف العليا للمؤسسة.
- الخصوصية: ما تقوم به المؤسسة يعطيها ميزة تنافسية.

- الاستشراف: سلوك المؤسسة وقراراتها لها بعد ورؤية مستقبلية للنتائج وردود الفعل المتوقعة لمختلف أصحاب المصلحة.
 - الإرادة الطوعية: يكون السلوك الاجتماعي للمؤسسة نابع من قناعتها بهذا الدور وهنا يمكن أن تظهر في أنشطة الكفالة والرعاية.
 - الشفافية: بمعنى أن نشاط المؤسسة بخصوص مسؤوليتها الاجتماعية يمر عبر مختلف قنوات الاتصال بحيث تنشر المنظمة تقارير عن أنشطتها ويسهل على أصحاب المصلحة التعرف على ما تقوم به المنظمة ما بشأن ما يخصهم، أي ابتعاد المنظمة عن التكتم والتستر.
- وتعتبر المؤسسات حاليا المسؤولية الاجتماعية ضمن توجهاتها الاستراتيجية خاصة ما تعلق منها بالبعد البيئي حيث تسعى لخفض بصمتها البيئية، وهو ما يجعل من التزامها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ضمن مساراتها الاستراتيجية بما في ذلك المبادرات الطوعية (10) وتلك التي تدخل في إطار العلاقات العامة بالمفهوم التسويقي، حيث لا يكون هدفها من بعض الأنشطة تحقيق الربح بقدر ما يكون الهدف منها تحقيق منفعة للمجتمع.

ليس هذا فقط، فقد أظهرت بعض الدراسات أن له مسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في بعدها البيئي تأثيرا على أداء المؤسسة ومصدرا للميزة التنافسية (11)، لذا يأتي تبني المؤسسة له مسؤولية الاجتماعية في الأساس للآثار التنافسية الداخلية والخارجية، حيث تتمثل الآثار الداخلية في زرع الثقة والولاء للعاملين داخل المؤسسة ما يقلل من الصراعات ويولد لديهم استعدادا لتحمل الظروف الصعبة التي من الممكن أن تمر بها المؤسسة، أما الآثار الخارجية فتتمثل في تحسين صورة المؤسسة والتزام لدى الموردين (12).

ومن هنا ونظرا للطبيعة الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية، وكونها حاليا ضمن ما يسمى (CSR 2.0) أي أنها ضمن الحمض النووي لمكونات المؤسسة ومواردها، فلم يعد التساؤل حول نجاعة تطبيقها أو أثرها على أداء المؤسسة، بل التساؤل هو حول تفادي المؤسسة لأية ردود فعل سلبية من طرف أصحاب المصلحة.

من هذا المنطلق، وباعتبار المؤسسة شخصية معنوية يؤثر نشاطها في المجتمع الذي تنتمي إليه، فإن وظيفتها بمفهوم المواطنة عليها أن تحقق المنفعة لأصحابها والعاملين فيها ومن تتعامل معهم من أصحاب المصلحة، كما أن نشاطها لا يجب أن يؤثر سلبا عليهم، ورغم أن المؤسسة اقتصاديا تسعى لتعظيم الربح، فاعتبارها كيانا اجتماعيا يجعلها مطالبة بالتضحية بجزء من الأرباح لتحقيق منفعة لأصحاب المصلحة، لأن ارتكابها لأي خطأ

من شأنه أن يضر بمصلحة أصحاب المصلحة وسيسلط عليها العقاب سواء من طرف القانون أو بواسطة ردة فعل المجتمع.

3- حدود المسؤولية الاجتماعية

ويشكل الامتثال للقانون الحد الأدنى من المعايير التي يتعين على المؤسسات الالتزام بها، وفي البلدان التي لا تفرض فيها التزامات قانونية بخصوص ممارسات معينة أو تكون القوانين مخففة على المؤسسات أو التي لا تكون فيها هذه الالتزامات واضحة بالتفصيل، لا بد من أن تبذل المؤسسات جهداً للوفاء بتطلعات المجتمع، ما يشير لوجود نوعين من الاستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات بخصوص الممارسات المسؤولة اجتماعياً:

- الأولى وتعرف باستراتيجية الامتثال حيث تلتزم بموجبها المؤسسات بالقوانين والتشريعات والاستراتيجية؛

- الثانية هي استراتيجية الاستقامة حيث بموجبها يتركز نشاط المؤسسة على البعد الأخلاقي لتتفادى من خلاله مختلف أشكال الصراع والمخاطرة مع أصحاب المصلحة (13).

ويشمل نطاق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الآثار المباشرة للإجراءات التي تتخذها المؤسسات، فضلاً عن الآثار غير المباشرة التي يمكن أن تحدثها على المجتمع، ولا يزال النقاش دائراً حول مدى إمكانية مساءلة المؤسسات عن هذه الآثار الثانوية (14). فالمسؤولية الاجتماعية حسب (Davis 1967) (15) نشأ بناء على السلطة الاجتماعية التي لدى المؤسسات (رجال الأعمال)، ويجب أن يكون هناك توازن بين السلطة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية، سواء داخل المؤسسة عند الحديث عن العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين أو بين المؤسسة ككيان فاعل في المجتمع والمجتمع الذي تنتمي إليه، وتظهر في العواقب الأخلاقية للمؤسسات التي يمكن أن تؤثر سلباً على الآخرين انطلاقاً من القرارات التي يتخذها أرباب العمل، وهو لاء في إطار تطبيقيهم للمسؤولية الاجتماعية يفترض بهم أن ينطلقوا في ممارسة أدبهم بناء على القيم المجتمعية وأن ينظروا إلى أثر أفعالهم على المجتمع، وعليه يكون تحمل المسؤولية في حدود السلطة التي لديهم.

ومن نفس المنطلق فإن (Drucker) يرى (16) بأنه قبل الحديث عن المسؤولية الاجتماعية أو اللامسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ينبغي الحديث أولاً عن السلطة فكل مؤسسة لها سلطة محددة وعليها تحمل مسؤولياتها تجاه ذلك، لذا فإن السؤال لا يطرح حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وإنما حول السلطة التي تمتلكها المؤسسة، أي ما هي حدود هذه السلطة التي يمكن أن تُحاسب عليها المؤسسة؟ هل تتوقف ضمن محيطها الداخلي أم أن المؤسسة مسؤولة عن سلوك من تتعامل معهم؟

وهنا نجد بعدين للمسؤولية الاجتماعية، بعد داخلي يركز على علاقة المؤسسة بالموظفين من عمال وإداريين في مختلف المستويات الإدارية والمساهمين، وبعد خارجي يعبر عن علاقة المؤسسة بمختلف المتعاملين من محيطها الخارجي سواء عملاء أو موردين أو منافسين ، ولعلاقة المؤسسة بهؤلاء سيكون له تأثير على أدائها الاجتماعي.

وعليه نتعدى تدابير المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة التي تبني استراتيجية تخريج الأعمال إلى متعهدتها وشركائها⁽¹⁷⁾، وهذا يتناسب مع ارتباط المسؤولية بالسلطة، بمعنى أن المؤسسة تتحمل السلوك اللامسؤول اجتماعيا ولو جزئيا أو بشكل معنوي نتيجة التجاوزات التي يقوم بها المتعهدون حيث لا تخضع لمتابعات قضائية، لكن ستخضع لضغط الرأي العام، ولا يكفي أن تكون القرارات خاضعة للتدابير القانونية بل أن تحقق توافق للمصالح بين مختلف أصحاب المصلحة.

وقد يؤدي تضارب المصالح حتى مع توافقها للقوانين إلى أزمة في الشركات، ومن أكثر الأخطار التي تتعرض لها الشركات بهذا الخصوص هي الأخطار الاجتماعية، لذا ينبغي على المؤسسات تبني الحرص المبني على إدارة المخاطر، من خلال دمج هذا البعد في أنظمتها الخاصة تحديدا وتجنب أو تخفيف الآثار السلبية الفعلية أو المحتملة، لتتقدم تقاريرا عن الطريقة التي تعالج بها هذه الآثار، وترتبط طبيعة الحرص المعقول ودرجته على الظروف الخاصة بكل حالة على حدة⁽¹⁸⁾.

- المحور الثاني: إدارة المخاطر

تواجه المؤسسات متغيرات كثيرة ضمن محيط نشاطها الداخلي والخارجي، بحيث يوفر لها فرصا عليها اقتناصها وتهديدات عليها تجنبها، وهذا مرتبط أساسا بنقاط القوة والضعف التي تميزها، وبذلك فالمؤسسات عليها أن تعمل في تناغم مع المحيط الذي تنتمي إليه.

1- مفهوم إدارة المخاطر

يقصد بإدارة المخاطر مجموعة الأنشطة المندقة لتوجيه المؤسسة ومراقبتها فيما يتعلق بالمخاطر⁽¹⁹⁾، أما حسب هيئات إدارة المخاطر⁽²⁰⁾ فهي جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محافظة كل الأنشطة.

والتركيز الأساسي لإدارة المخاطر الجيدة هو التعرف عليها ومعالجتها، ويكون هدفها هو إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكل أنشطة المؤسسة، لأن إدارة الخطر تساعد على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة، فهي

تزيد من احتمال النجاح، وتخفيض من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.

2- مبادئ إدارة المخاطر

تري هيئات إدارة المخاطر أنه لكي تكون إدارة الخطر ذات فعالية يجب أن تكون أنشطتها مستمرة ودائمة التطور وترتبط بالإدارة الاستراتيجية للمؤسسة، وأن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط بأنشطة المؤسسة في الماضي والحاضر وفي المستقبل على وجه الخصوص، ويجب أن تندمج إدارة المخاطر مع ثقافة المؤسسة عن طريق سياسة فعالة وبرنامج يتم إدارته بواسطة أكثر المدراء خبرة، ويجب ترجمة الاستراتيجية إلى أهداف تكتيكية وعملية، وتحديد المسؤوليات داخل المؤسسة لكل مدير وموظف مسؤول عن إدارة المخاطر كجزء من التوصيف الوظيفي لعملهم، وبتدعيمها لتحمل المسؤولية وتقييم الأداء والمكافآت، ستعزز فعالية العمل بين جميع المستويات فهي تطلب التزاماً من طرف المدراء وتوزيع المسؤوليات على كافة المستويات الإدارية في المؤسسة وتطوير الموارد الملائمة لتدريب وتطوير الوعي بالخطر من قبل أصحاب المصلحة.

3- متطلبات إدارة المخاطر

تتطلب إدارة المخاطر عملية جمع المعلومات بالاعتماد على مصادر أولية وثانوية، وهذه المعلومات تخص المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، حيث يسمح المحيط الداخلي بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة، أما تشخيص المحيط الخارجي فيسمح بتحديد الفرص والتحديات ما يسمى بتحليل SWOT الذي يعتبر أهم أساليب تشخيص محيط المؤسسة الذي يعتمد على جمع المعلومات وتصنيفها.

وبالتالي نستنتج بأن إدارة المخاطر تتطلب ذكاء للأعمال يقوم على إرساء نظام معلومات يعمل بشكل أساسي على اليقظة الاستراتيجية خاصة وأن المؤسسة تمارس نشاطها في محيط ثابت الوحيد فيه هو التغير، وتعني اليقظة الاستراتيجية الانتباه والتفطن للمؤشرات التي تدل على حدوث تغيرات مهمة في محيط المؤسسة الداخلي أو الخارجي، وحسب درة وجرادات⁽²¹⁾ اليقظة الاستراتيجية هي قيام المؤسسة بمراقبة التغيرات التي تحدث في محيط المؤسسة بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات الوقائية لاستباق الأحداث قبل وقوعها للتقليل من تداعياتها وتأثيراتها، وتشتمل على عملية البحث وجمع وتحليل وذر المعلومات المتعلقة بحدث معين، أي أن نظام المعلومات الذي يقوم على إدارة المخاطر يخدم بشكل أساسي نظام الرقابة الاستراتيجية في المؤسسة.

وعلى المؤسسات أن تبني أنظمة رقابة استراتيجية مختلفة حسب المحيط الذي تنتمي إليه⁽²²⁾، وبالنسبة لـ (Lorange)⁽²³⁾ فإنه يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الرقابة

الاستراتيجية، ووفقا لإمكانية القدرة على التنبؤ بالتغيرات في محيط المؤسسة و قدرة المؤسسة على الاستجابة للتغيرات، وتمثل في:

- أولا: الرقابة القيادية: تستخدم المؤسسة هذا النوع من الرقابة في محيط يمكنها التنبؤ بسرعة للتغيرات التي تحدث فيه كما أن لها قدرة كبيرة على الاستجابة لهذه التغيرات، حيث يكون نظام الرقابة في لحظة مستمرة تجاه التغيرات في المحيط والتنبؤ بهذه التغيرات قبل حدوثها سواء كانت تمثل فرصة أو تهديدا للمؤسسة وفي نفس الوقت تتمكن المؤسسة من الاستجابة لهذه التغيرات في الوقت المناسب باختيار البديل الأفضل نظرا للإمكانيات المتاحة.

- ثانيا: الرقابة المستعجلة (الطوارئ): في هذا النوع لا تمتلك المؤسسة نظاما جيدا للتنبؤ بالتغيرات التي تحدث في المحيط الذي تمارس فيه نشاطها، أو أن التغيرات في حد ذاتها تحدث بشكل مفاجئ لا يمكن التنبؤ بها، لكن لدى المؤسسة كل الإمكانيات للاستجابة السريعة لهذه التغيرات سواء مثلت فرصة أو تهديدا بالنسبة لها، حيث تغير بسرعة في خططها الاستراتيجية لاقتناص الفرص أو تجنب التهديدات.

- ثالثا: الرقابة الاستشرافية - المتواصلة - الساحبة: تعتمد المؤسسة على هذا النوع من الرقابة إذا كانت لها قدرة كبيرة على التنبؤ بالتغيرات في المحيط، لكنها لا تمتلك قدرة على الاستجابة لهذه التغيرات، وعليه يفترض بالمؤسسة في ظل هذا الوضع أن تحدد ما إذا كانت ستواصل تنفيذ الاستراتيجية أو تتخلى عنها حسب الخيارات التي توصلت إليها، فهذا النوع من الرقابة يعطى للمؤسسة نظاما للإنذار المبكر للاستجابة للتغيرات في المحيط لتفادي خسائر كبيرة إذا كانت التغيرات تمثل تهديدات أو الحصول على عوائد كبيرة نتيجة الفرص الجديدة التي أتاحها التغيرات.

- رابعا: الرقابة الرجعية - المتواصلة - الساحبة: يمكن أن نسميه أيضا بنظام الرقابة الضعيف، حيث لا يمكن للمؤسسة التنبؤ بالتغيرات التي يشهدها المحيط وعند حدوث التغيرات لا يمكنها الاستجابة لها بالسرعة الكافية، حيث لا يمكنها تغيير المخططات التي يتم تنفيذها فيما أن تستمر في الخطأ أو تتوقف تماما عن النشاط، ما يعني أنها ستحمل خسائر كبيرة أو أنها ستفقد فرصا عديدة.

وتتعدد مجالات اهتمامات المؤسسة باعتبارها كيانا ذا طابع اقتصادي واجتماعي، فإن الإخلال بأحدهما سينعكس سلبا على أداءها، فالمؤسسات تواجه أنواعا عديدة من المخاطر، من بينها المخاطر المتعلقة بقضايا المسؤولية الاجتماعية، التي يتعين على المؤسسات إدارتها، وهي قضايا تكون المؤسسات ملزمة بأن تجعلها ضمن تحاور إدارة المخاطر التي تتطلب اهتماما خاصا، حتى إن تطبيق المسؤولية الاجتماعية بنجاح يتطلب من المؤسسة

إخضاع الأنشطة الخاصة بها لدرجة عالية من الرقابة حتى لا تتحمل مخاطر سوء السمعة (24).

المحور الثالث: إدارة مخاطر المسؤولية الاجتماعية في شركة SONY

1- شركة SONY

تعتبر شركة SONY (25) من أكبر الشركات العالمية وأعرقتها في مجال الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بدأً من سنة 1994 حيث شرعت بنشر تقرير البيئة بخصوص نشاطها وما لبثت أن غيرته سنة 2003 تحت مسمى تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR لتنتقل لنشر أنشطتها وتقاريرها على موقعها على شبكة الانترنت.

وقد تبنت نفس السياق شأنها في ذلك شأن معظم الشركات العالمية العملاقة، حيث وضعت مدونة قواعد السلوك لمجموعة SONY تحدد بموجبها القيم وقواعد أخلاقيات الأعمال التي يجب على المدراء والإطارات والعمال في المجموعة التمسك والعمل بها، وقد كان ذلك بناء على إرشادات منظمة التعاون والتنمية للشركات متعددة الجنسيات والاتفاق العالمي للأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وميثاق كيدانرين Keidanren من سلوك الشركات.

وإيماناً من الشركة بوجود اختلاف في ثقافات وعادات وتقاليده وقوانين الدول التي تنشط فيها فقد ألزمت نفسها على مراعاة هذا الاختلاف حسب كل جهة ومنطقة تنشط فيها حيث تراعي بذلك القوانين والعادات المنتشرة في المجتمعات التي تتواجد فيها، كما تعتبر بأن معالجة القضايا المتعلقة بمصالح أصحاب المصلحة هي ذات علاقة جوهرية بقدرة الشركة على ضمان نشاط تشغيلي وهو ما يعتبر أمراً حيوياً لضمان استمرارية أنشطة الشركة وتحقيق النمو المستدام.

لذا تعمل SONY على الفوز بثقة أصحاب المصلحة من خلال نشاطها ومبادراتها المجتمعية، وذلك بوضع جملة من الأهداف الخاصة بكل طرف من أطراف المصلحة مع تحديد أهم الطرق التي تستعمل من خلالها وجهة نظرهم ضمن نظام المسؤولية الاجتماعية.

2- نظام المسؤولية الاجتماعية في شركة SONY

لضمان تطبيق المدونة وسياسات الشركة الداخلية ومختلف المعاهدات والقوانين وضعت SONY فريق عالمي للرقابة والمطابقة، حيث يقوم بتقييم الأخطار والتقييم الذاتي والتدقيق وإعداد التقارير، فهو فريق رصد عالمي لضمان الالتزام بقواعد السلوك والسياسات الداخلية والبروتوكولات والقوانين ذات الصلة، من خلال وضع برنامج يسمح بتقييم المخاطر والتقييم الذاتي وعمليات التدقيق والإبلاغ في إطار نظام آلي لإدارة الخطر والمطابقة GRC.

فتقوم مختلف فروع الشركة في كافة أنحاء العالم بشكل دوري وإلزامي بإعداد تقارير للتقييم الذاتي والالتزام الأخلاقي، والتي تتضمن تفتيش ذاتي وتقرير مفصل عن مختلف الأنشطة المرتبطة بالمطابقة مصحوبة بالوثائق، والتي يتم لاحقاً فحصها والموافقة عليها من طرف المشرفين، بعدها يتم الاطلاع عليها وتجميعها من طرف المكاتب الجهوية التي تتواجد في كل من اليابان، شرق آسيا، أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، أوروبا، الصين وبقية آسيا⁽²⁶⁾ بحيث تعمل في تعاون وتبادل مستمر للمعلومات.

هذه التقارير تحول إلى فريق قيادة المطابقة لضمان إعداد جداول وتقارير فعالة تساعد في وضع وتطوير وتنفيذ أفضل طرق المطابقة الاستراتيجية ومعايير المطابقة بالإضافة إلى العمل مع مرصد المطابقة للرقابة على البيانات في مختلف مراحل الإجراءات بواسطة نظام إدخال البيانات وتخفيض الأخطاء بخصوصها، لتحويل النتائج والتقارير النهائية إلى قسم المطابقة والقانون على مستوى مقر الشركة الأم لتنتقل إلى المدير التنفيذي CEO المسؤول عن المطابقة، وتشمل التقارير على مجالات عديدة منها بعد الموارد البشرية.

وبخصوص الرقابة على المسؤولية الاجتماعية للشركة فيما يتعلق ببعدها الموارد البشرية، فقد وضعت الشركة آلية للإبلاغ عن أي تجاوزات بخصوص عمالة الأطفال أو أية أنشطة غير أخلاقية تتنافى ومدونة السلوك للشركة مع توفير كامل الحماية للمبلغين إما عبر شبكة الإنترنت والإنترنت وخط هاتف SONY للأخلاق والمطابقة.

وحتى تتوافق نظم الرقابة للشركة مع اليقظة الاستراتيجية فقد تبنت الشركة نموذج الحوسبة السحابية Cloud computing لجمع البيانات الشهرية لمراقبة وتسيير التقدم الذي له تأثير على البيئة في كل مواقع الشركة حول العالم، يقوم الأفراد الموكلة لهم مهمة استخدام نظام جمع البيانات في كل موقع بإدخال البيانات الخاصة بالطاقة، الماء، الفضلات والمواد الكيميائية والتكاليف البيئية.

ويتيح موقع الشركة على شبكة الإنترنت مختلف الجوائز التي حصلت عليها من جهات مختلفة محلية (اليابانية) والدولية كآليات لانفتاح الشركة على الرقابة الخارجية على أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

الخاتمة

تظهر الكآبات المسؤولية الاجتماعية كما كون أساسي في التوجهات الاستراتيجية للمؤسسات وكيف أن الالتزام بها هو بهدف تحقيق منفعة لأصحاب المصلحة ودفع الضرر عنهم، بحيث يسعى كل طرف من أصحاب المصلحة للحصول على أكبر قيمة من وجود المؤسسة وتعاملها معها والحال نفسه من طرف المؤسسة، وهذه الوضعية يترتب

عنها تضارب في المصالح يتولد عنها نزاعات ومخاطر تؤثر سلبا على أداء المؤسسة، نتيجة سلوك أناني أو تفسير خاطئ لأحد الأنشطة يتولد عنه ردود فعل سلبية من أحد أطراف أصحاب المصلحة ما يؤكد على صحة الفرضية الأولى.

وقد اهتمت الدراسة بتعامل المؤسسات مع المخاطر الناتجة عن المسؤولية الاجتماعية من خلال دراسة حالة شركة SONY حيث تبين لنا بأن المسؤولية الاجتماعية من صمم الاهتمامات الاستراتيجية للشركتين، حيث يتضح ذلك من خلال مكانة المسؤولية الاجتماعية في الهيكل التنظيمي.

فوجد أن شركة SONY تبذل جهودا معتبرة من أجل تحسين أدائها الاجتماعي، بوضع نظام لإدارة المخاطر يتم بموجبه إعداد التقارير الدورية ويسمح بالتعامل مع أي سلوك منافي لمبادئ المسؤولية الاجتماعية معتمدة في ذلك على أحدث تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة والتي نجد من ضمنها الحوسبة السحابية، كما أن شركة SONY تعمل على تحسين صورتها وحتى تعطى مصداقية أكبر لتقاريرها فهي تلجأ للحصول على جوائز ترتبط بالقضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ويأتي البعد البيئي على رأس الأولويات. ومنه فإن الفرضيتين الثانية والثالثة المتعلقة بتبني المسؤولية الاجتماعية في أنظمة للرقابة الداخلية والخارجية متحققتين.

أمام هذه الوضعية فإن المؤسسات تواجه المخاطر المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على نظام لإدارة المخاطر، حيث يشكل في وقتنا الحالي بالنسبة للمؤسسات أداة فعالة لتفادي أي تضارب في المصالح بين مختلف الأطراف الفاعلين في محيط المؤسسة، حيث ستضع المؤسسات أنظمة للرقابة تناسب ونوع المحيط الذي توجد فيه سواء كان مستقرا أو شديد التغيرات، مع ضرورة التمتع باليقظة الاستراتيجية بحيث تكون على دراية بكل شاردة وواردة تؤثر في نشاطها بمعنى تبني المؤسسات أنظمة للرقابة تستخدم فيها أحدث تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة ومنه فالفرضية الرئيسية محققة هي أيضا.

وعليه وبسبب النجاحات التي تحققت للشركة من تحسين في مستوى أدائها الاجتماعي والتطور والتغيرات التي يشهدها محيط الشركات ونمو الوعي لدى أصحاب المصلحة فإن الشركات باختلاف أحجامها ونشاطها ستجد نفسها مجبرة على جعل نشاطها يتوافق مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية ليس عند بعدها الاقتصادي الذي يحمي مصلحة المساهمين أو بعدها القانوني الذي تخضع له المؤسسة مجبرة، بل عليها أن تبني البعد الأخلاقي والخيري الذي تقدم فيه إضافة حقيقية للمجتمع الذي تنشط فيه ويكون ذلك ضمن استراتيجياتها وأهدافها، معتمدة في ذلك على تنوع نشاطها وتأثيره على مختلف أصحاب المصلحة ضمن نظام خاص بإدارة المخاطر.

(1) الأونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2004). كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، مذكرات الأمم المتحدة، نيويورك، ص 4.

(2) CESD – Center for Economic and Social Development (2013). **Achieving Sustainable Development Through Corporate Social Responsibility**, Azerbaijan, p5.

(3) ISO. (2010). ISO 26000:2010(fr) [Lignes directrices relatives à la responsabilité sociétale]. Consulté le 01 21, 2014, sur <https://www.iso.org/obp/ui/fr/#iso:std:iso:26000:ed-1:v1:fr:sec:6.2>

(4) Commission Européenne. (2001). **Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises**, Direction générale de l'emploi et des affaires sociales, Luxembourg: OPOCE.

(5) Drucker, P. F. (1970). **The Age of Discontinuity: Guidelines to our Changing Society**, London: Heinmann.

(6) Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2006). **Strategy and Society: The Link Between Competitive Advantage and Corporate Social Responsibility**, HBR, p7.

(7) Perrow, C. (1984). **Normal accidents: Living with high risk technologies**, USA: Basic Books.

(8) Jebeile, J. (2014). **The Nuclear Power Plant: Our New "Tower of Babel"?** In C. Luetge, & J. Jauernig, Business Ethics and Risk Management (pp. 129-143), New York: Springer.

(9) Burke, L., & Logsdon, J. M. (1996). **How corporate social responsibility pays off**, Long Range Planning, 29(4), pp. 495-502.

(10) Wenzel, K. (2010). **Corporate volunteering as a tool of strategic company development**, In M. Pohl, & T. Nick, Responsible Business: How to Manage a CSR Strategy Successfully (pp. 77-90), Chichester: Wiley.

(11) Chang, C.-H. (2011). **The Influence of Corporate Environmental Ethics on Competitive Advantage: The Mediation Role of Green Innovation**, Journal of Business Ethics, 104(3), 361-370.

(12) نجم عبود نجم. (2005). أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، عمان: الوراق، ص 84.

- (13) المرجع السابق.
- (14) الأونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2004). مرجع سابق.
- (15) Davis, K. (1967). **Understanding the social responsibility puzzle: what does the businessman owe to society**, Business Horizons, 10, pp. 45-50.
- (16) Drucker, P. F. (1970). Op-cit, pp187-194.
- (17) Commission Européenne. (2001). Op-cit, p14.
- (18) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2011). مرجع سابق.
- (19) ISO. (2009). **Risk management – Principles and guidelines**, ISO 31000:2009(E), Switzerland.
- (20) هيئات إدارة الخطر. (2002). معيار إدارة الخطر. الجمعية المصرية لإدارة الأخ طار، المترج مون) تاريخ الا سترداد 11 05 2017، من https://www.theirm.org/media/886358/RMStandard_Arabic_Final.pdf
- (21) درة عبد الباري إبراهيم، و جردات ناصر محمد سعود. (2014). الإدارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين: النظرية والتطبيق. عمان: دار وائل للنشر، ص 309-305.
- (22) Feigener, M. K. (1997, Spring). **The control of strategie in dynamic versus stable environnts**, Journal of managerial issus, 9(1), 72-85.
- (23) Lorange, P. (1977, February). **Strategic control: A framework for effective response to environmental change**, pdf. (Management development institute) Retrieved Mars 12, 2015, from <http://dspace.mit.edu/bitstream/handle/1721.1/49072/strategiccontrol00lor a.pdf?sequence=1>
- (24) Urip, S. (2010). **CSR strategies: corporate social responsibility for a competitive edge in emerging markets**. Singapore: Wiley, p8.
- (25) المعلومات الخاصة بشركة SONY تم استخلاصها من موقع الشركة على شبكة الإنترنت https://www.sony.net/SonyInfo/csr_report/
- (26) - Pan-Asie recouvre : Asie du Sud-Est, Moyen-Orient, Afrique et Océanie

أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية في القوائم المالية

د. صبايحي نوال *

الملخص:

يعتبر موضوع محاسبة الموارد البشرية من الموضوعات الحديثة نسبياً في مجال المحاسبة، باعتبار العنصر البشري مورداً هاماً وحيوياً في أي مؤسسة اقتصادية، لذلك ظهرت مشكلة كيفية تقييم هذا العنصر وتصنيف التكاليف التي تخصه والتي تتحملها المؤسسة من أجل الحصول عليه، فوجد البعض من هذه التكاليف تدرج في المصاريف الإدارية العادية، بينما هناك تكاليف تدرج ضمن الأصول باعتبار أن الإنفاق على هذا العنصر البشري سيزيد من قيمة أصول المؤسسة، لهذا سوف يتم التطرق في هذه الدراسة إلى طرق القياس والإفصاح لتكلفة الموارد البشرية وإظهار أهميتها في المؤسسة، وذلك من أجل توجيه المزيد من الاهتمام لهذا العنصر البشري الذي يعتبر من أهم الموارد الإنتاجية في المؤسسات.

كلمات المفتاحية: محاسبة الموارد البشرية، القياس المحاسبي، الإفصاح المحاسبي.

Summary

Human resources accounting is a relatively modern subject in the field of accounting, as the human element is an important and vital resource in any economic institution, so the problem of how to evaluate this element and the classification of the costs that belong to it and the institution to obtain it arises. And there are costs to be included in the assets as expenditure on this human element will increase the value of the assets of the institution. Therefore, this study will discuss the methods of measurement and disclosure for the cost of human resources and show its importance in the institution, Increased attention to this human element, which is one of the most productive resources in institutions

Keywords: Human Resources Accounting, Accounting Measurement, Accounting Disclosure.

* أستاذة محاضرة قسم - ب - جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة.

مقدمة:

بدأ الاهتمام بحاسبة الموارد البشرية، نتيجة إدراك أهمية الأفراد في المؤسسات، باعتبارهم موارد منتجة وذلك منذ 1965م، وأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذا المورد يعتبر مفيدا لأغراض اتخاذ القرارات، وعلى الرغم من عدم التوصل إلى قياس موضوعي مقبول لقيمة الموارد البشرية في إطار مهنة المحاسبة، إلا أن هذا الموضوع أصبح الآن محورا مهما للاهتمام، وصارت الكثير من المؤسسات تعنى بكيفية تحديد القيم التي تعكس معارف ومهارات العاملين لأغراض التقارير المالية والإفصاح عنها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بحاسبة الموارد البشرية، والطرق والمنهج المقترحة لتقييم الموارد البشرية، وكيفية الإفصاح عنها، وذلك من أجل توجيه إدارة المؤسسات وخاصة التي تعاني من نقص الموارد البشرية إلى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في القوائم المالية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من حيث تناولها موضوعا محاسبيا معاصرا مهما وهو المحاسبة عن الموارد البشرية، وإمداد المستثمرين بالمعلومات عن قيمة الأصول البشرية للمؤسسة، وذلك من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الخاصة باقتناء أو الاحتفاظ أو الاستغناء عن أسهم هذه الشركة، فوجود معلومات عن هذه الاستثمارات من الموارد البشرية يعطي صورة واضحة في القوائم المالية، اذسجاما مع مبدأ الإفصاح المحاسبي لمساعدة الفئات المختلفة من المستخدمين المختلفين في تقديم القيمة الكلية للمؤسسة.

إشكالية الدراسة:

بناء على سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة فيما يلي:

"ما أهمية القياس والإفصاح لتكلفة الموارد البشرية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية؟".

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية قننا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية تكلفة الموارد البشرية

المحور الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية

المحور الثالث: أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

المحور الأول: ماهية تكلفة الموارد البشرية

تؤدي الموارد البشرية إلى تحمل المؤسسة تكاليف نتيجة اقتنائها لهذه الموارد وتدريبها

وتطويرها، وتعد هذه التكاليف كاستثمارات في الموارد البشرية تحقق للمؤسسة منافع طويلة الأجل، وتختلف تكاليف الاستثمار في الموارد البشرية في المحاسبة والتي سوف نتطرق إليها بإيجاز.

أولاً: مفهوم تكلفة الموارد البشرية

يترتب على الموارد البشرية تكاليف عديدة شأنها في ذلك شأن غيرها من الأصول، وحتى يمكننا توضيح مفهوم تكلفة الموارد البشرية يجب التطرق إلى مكوناتها ويمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01) تكاليف الموارد البشرية

التوضيح	مكونات تكاليف الاستثمار في الموارد البشرية
يشمل هذا النوع من التكاليف التوضيحات التي سبق وأن تكبدتها المؤسسة نتيجة حصولها على الموارد البشرية وتطويرها كتكاليف الاقتناء وتكاليف التطوير	التكاليف التاريخية
تتضمن التكاليف التي ستحدث فيما لو تم تسريح الموارد البشرية العاملة حالياً لدى المؤسسة، وإحلالها بموارد بشرية جديدة وتدريبها حتى تتمكن من العمل بنفس كفاءة الموارد البشرية الحالية.	تكاليف الاستبدال
تمثل بقيمة الموارد البشرية المفقودة نتيجة إبقائها في النشاط الحالي وعدم استخدامها في نشاط آخر أكثر ملائمة.	تكاليف الفرصة البديلة

المصدر: نائر صبري الغضبان، سناء أحمد ياسين، الإفصاح عن الاستثمار في الموارد البشرية في التقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 45، 2007، ص 204.

ومن وجهة نظر المحاسبة المالية فإن تكلفة الموارد البشرية تتضمن التكاليف التاريخية التي تحملتها المؤسسة فعلاً والمتمثلة في ما يلي¹:

1. تكاليف اقتناء الموارد البشرية: وتشتمل على التكاليف اللازمة للحصول على الموارد البشرية بدء من تشخيص مصادر الموارد البشرية إلى أن تصبح قادرة على ممارسة العمل المكلفة به داخل المؤسسة، وتشكون من تكاليف توظيف الموارد البشرية وتحديد المرشحين لإشغال المراكز الوظيفية الشاغرة أو الجديدة، التكاليف المرتبطة بعملية الاختيار بين المرشحين المقدمين لتحديد الشخص الملائم لإشغال الوظيفة الشاغرة أو الجديدة، تكاليف استقدام الموارد البشرية من أماكن تواجدها الحالية إلى الوحدة

ووضعها في الوظيفة أو المنصب المراد إشغاله، تكاليف تكييف الموارد البشرية الجديدة مع بيئة العمل داخل المؤسسة، تكاليف تأهيل الموارد البشرية الجديدة لتهيئة الموارد البشرية للمساهمة في العملية الإنتاجية، من خلال إكسابها المعرفة والمهارة الضرورية واللازمة لتمكينها من أداء العمل ضمن الوظيفة التي ستشغلها.

2. تكاليف تطوير الموارد البشرية: وهي التوضيحات التي تتحملها المؤسسة لزيادة قدرات وخبرة الموارد البشرية العاملة لديها لتهيئتها لشغل مستوى وظيفي أو تعليمي أعلى من المستوى الحالي، وتنطوي تحت تكاليف تطوير الموارد البشرية نوعين من التكاليف هي:

- تكاليف تدريب الموارد البشرية لجعلها قادرة على مساندة التطورات المتسارعة في مجال عملها، مثل تكاليف الخبراء الذين يتم استقدامهم لإقامة دورات تدريبية داخل المؤسسة، والأجور التي تدفع للمدربين والمتدربين أثناء التدريب.

- تكاليف رفع المستوى العلمي للموارد البشرية وإكسابها مهارات تخصصية متقدمة في مجال عملها، كتكاليف الإجازات الدراسية والبحوث والتفرغ العلمي.

3. تكاليف الاستغناء عن الموارد البشرية: وتتضمن الرواتب المتراكمة، ومكافأة نهاية الخدمة، والتعويضات والغرامات التي قد تدفع إلى الموارد البشرية في حالة استغناء الوحدة عن خدماتها.

والجدول التالي يبين الاحتمالات التي يمكن بموجبها اعتبار الموارد البشرية كأصول حسب هيئة المعايير المحاسبية المالية 1989 و 1994 وكنفقات جارية.

الجدول رقم (02) أصول ونفقات الموارد البشرية

النفقات	الأصول
1. ان أسباب اعتبارها موارد بشرية كنفقات تدبّع من محاولة تجنب المشاكل عند اعتبارها كأصول.	1. من المحتمل أن تحقق المؤسسة أرباحاً في المستقبل ويفيد Zubiarre 1995 بأن تحقيق الربح هو شرط موضوعي. 2. يجب قياس تكاليف الأصول بسهولة ويمكن تحديده هذه التكاليف من خلال عملية خارجية بسيطة وليست داخلية. 3. ان المؤسسة لا تمتلك الموارد البشرية كما تمتلك الأصول الأخرى.

المصدر: رشا حمادة، القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية، دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002، ص 158.

مما سبق نلاحظ أن أنواع التكاليف المذكورة أعلاه، وما تتضمنه من تصنيفات فرعية تُنصف جميعها بإمكانية التعبير عنها بوحدة النقد، وهي موجودة في السجلات المحاسبية، وهذا ما سيمكن من تجاوز المعوقات المرتبطة بكيفية قياس تكلفة الموارد البشرية.

ثانيا: محاسبة الموارد البشرية

عرفت جمعية المحاسبين الأمريكية **(A.A.A) American Accounting Association** المحاسبة عن الموارد البشرية بأنها: "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الخاصة بالموارد البشرية إلى متخذي القرارات".

أما FRIC G. FLAMHOLTZ في كتابه المحاسبة عن الموارد البشرية فقد عرضها كالآتي: "تعد الموارد البشرية وسيلة لقياس التكاليف التي تحدث في المشروع أو المشروعات الأخرى، نتيجة لاختبار أو تأجير أو تدريب أو تعيين أو تنمية الأصول البشرية، كما تتضمن أيضا القياس الاقتصادي لقيمة الموارد البشرية للمشروع، فهي تشمل المحاسبة عن البشر باعتبارهم موارد تنظيمية لأغراض كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية"²

فحاسبة الموارد البشرية هي المحاسبة التي تهتم بقياس القيمة الاقتصادية للموارد البشرية من خلال مختلف العمليات المحاسبية المتعلقة بتقييم تكلفة المورد البشري وتقييم أدائه، والتقرير عن نتائج القياس للجهات الداخلية والخارجية، بما يمكن من تحقيق مقابلة التكاليف بالإيرادات.

ثالثا: أهداف محاسبة الموارد البشرية

يمكن تحديد أهم الأهداف لمحاسبة الموارد البشرية فيما يلي³:

1. تقديم معلومات مختلفة عن القوى العاملة في المؤسسة، إلى الإدارة والمستثمرين والأطراف المستفيدة الأخرى.
2. إعطاء صورة عن الموارد البشرية كأحد موجودات المؤسسة.
3. يساعد في جذب الاستثمار في المؤسسة من خلال توضيح قيمة الموارد البشرية الموجودة فيها.
4. تحديد الشخص المناسب في مهمة أو وظيفة معينة، من خلال تحديد تكلفة العنصر البشري ومقابلته بقيمة المهمة أو الوظيفة التي يؤديها.
5. تطوير أداء عملية إدارة الموارد البشرية.
6. المحافظة على بقاء الموارد البشرية التي تمتلك الخبرة والمؤهلات.

7. معالجة مشكلة تقييم الأصول غير الملموسة.
8. زيادة شهرة قيمة المحل للمؤسسة.
9. تحديد الحاجة المستقبلية لجذب الموارد البشرية ذات الكفاءة والخبرة.
10. توفير بيانات للتحليل المالي كتحد يد أثر قيمة الموارد البشرية على ربحية المؤسسة، ومقابلة الإيرادات مع رأس المال المستخدم، ومقابلة إنتاجية المؤسسة مع قيمة مواردها البشرية.
11. تقديم معلومات عن تكاليف الموارد البشرية لأغراض اتخاذ القرارات التسويقية.
12. الرقابة على فاعلية استخدام الموارد البشرية.

رابعا: فروض محاسبة الموارد البشرية

تستند محاسبة الموارد البشرية على الفرضيات التالية⁴:

1. يعتبر العنصر البشري موردا هاما من موارد المؤسسة، إذ له قيمة اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، حيث تمثل القيمة المباشرة بالمجهود والوقت الذي تبذله الموارد البشرية لانجاز الأعمال الموكلة إليها مباشرة، وتقديم خدمات متنوعة حالية ومستقبلية، بينما تمثل القيمة الاقتصادية غير المباشرة بحسن استخدامها واستفادتها من الموارد المادية والتكنولوجية حيث أن هؤلاء قادرون على المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة.
2. تتأثر قيمة الموارد البشرية بالنمط القيادي للإدارة، حيث تتوقف إنتاجية العاملين على القدرات والمهارات من ناحية، والرغبات والامبول من ناحية أخرى، كما تتطور معارف الموارد البشرية في المنظمات التي تتركز إدارتها على التدريب وتطوير العاملين، وكذا المحوافظ المادية والمعنوية التي تقدمها لإشباع الحاجات المختلفة، كما أن الإدارة تساهم في توجيه العنصر البشري واستخدام طاقاته الاستخدام الصحيح، مما يولد لديه دوافع إيجابية، واستعداد نفسي وذهني للمساهمة في أهداف المنظمة، أما إذا فشلت الإدارة في استخدام العنصر البشري أنخفضت قيمته، وعليه فالإدارة الناجحة عليها أن تجذب الكفاءات الجيدة أكثر من غيرها.
3. تعد المعلومات الخاصة بمحاسبة الموارد البشرية في جانب تكلفة وقيمة الموارد البشرية، ضرورة لفاعلية وكفاءة إدارة المنظمة فمثل هذه المعلومات مفيدة في عمليات التخطيط لاختيار وتوظيف وتنمية الموارد البشرية.
4. إن توظيف الموارد البشرية يعتبر تكلفة اقتصادية تتحملها المؤسسة مقابل خدمات ومنافع تحصل عليها مستقبلا لذا يمكن ترجمة هذه التكاليف والخدمات في صورة نقدية، وإظهارها في القوائم المالية.

5. إن المفهوم التقليدي للأصول يقوم على أنها: "حقوق وخدمات مملوكة قابلة للقياس بوحدات نقدية، وهي تكتسب نتيجة للتعامل بين الوحدات الاقتصادية يتوقع الحصول منها مستقبلا على خدمات أو منافع اقتصادية" ويمكن تطبيق قسما كبيرا من خصائص الأصل على الموارد البشرية، إذ أن المنافع المحققة من استخدامها هي منافع مستقبلية، وكذا القدرة على حساب مجمل التكاليف التي أنفقت في استقطاب العنصر البشري، واعتباره موردا وليس كأصل قابل للتملك بشكل كامل كبقية الأصول الأخرى، وللتنظمة الحق فقط في تشغيل واستخدام وتوجيه مواردها البشرية، ولها الحق الشرعي بالتعاقدات والالتزامات بين الطرفين الفرد والمؤسسة، وعلى هذا الأساس تعتبر الموارد البشرية أصولا ذات تكاليف مباشرة وغير مباشرة من اقتناء وتدريب وتنمية مهارات وغيرها من التكاليف التي ترتبط بالإنتاج، حيث يستفاد منها لعدة فترات مما يؤدي إلى اهتلاكها على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للعاملين، واعتبار قيمة قسط الاهتلاك مثل المرتبات والأجور وأعباء التأمينات الاجتماعية.

المحور الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية

تعتبر تكلفة الموارد البشرية بند من بنود الموجودات التي قد يترتب عليه استحداث العديد من الطرق التي تستهدف قياس قيمة منافعها المستقبلية، والإفصاح بشكل كمي في القوائم المالية، لذلك سنحاول توضيح كيفية القياس والإفصاح لتكلفة الموارد البشرية من خلال هذا المحور.

أولا: مفهوم القياس لتكلفة الموارد البشرية

عرف campell مفهوم القياس بشكل عام يتمثل في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها، أما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، لكن steven أضاف بعدا رياضيا إلى تعريف عملية القياس حيث عرفها بأنها: "يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي" أما أكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس لجمعية المحاسبة الأمريكية AAA "يتمثل القياس في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة"⁵.

أما القياس المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية تدور حول القيمة الاقتصادية للأصول البشرية والتي ينبغي متابعتها وقياسها، وأن تكاليفها تعتبر استثمارا طويل الأجل يحتاج إلى رسملة وإطفاء حسب العمر الإنتاجي للموارد البشرية في المؤسسة.

وقد أشير إلى القياس المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية على أنه: "مجموعة إجراءات تتبع لتحديد مدى توافر خصائص معينة في الشخص، والحكم على إمكانية قيامه بمهام

ثانياً: نماذج القياس لتكلفة الموارد البشرية

تركزت قياس قيمة الموارد البشرية حول منظورين أساسيين هما التكلفة والقيمة الاقتصادية، حيث يعتمد المنظور الأول على التكلفة المتحققة في استقطاب واختيار وتعيين الأفراد أو التكلفة الاستبدالية أو الفرضية، بينما يعتمد المنظور الثاني على العوائد المستقبلية المخصصة، ومن بين الطرق المختلفة المقترحة لتقييم الموارد البشرية يكمن تلخيصها فيما يلي:

1. طريقة التكلفة التاريخية: تشمل هذه الطريقة على رسمة التكاليف المرتبطة بالاستقطاب والاختيار والاستخدام والتعيين وتدريب الفرد وتطويره، ومن ثم إطفاء هذه التكاليف على مدى العمر المتوقع للاستخدام، وإذا تم تصفية الأصل خلال الفترة المذكورة، كأن يكون نتيجة الوفاة أو إنهاء الخدمة أو الاستقالة، يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن ذلك، وإذا تبين للأصل عمراً أطول أو أقصر مما قدر ابتداءً، يتم إجراء التعديلات اللازمة في أقساط الإطفاء.

تميز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة في القياس وما يعيها هو أن التكلفة التاريخية للأصول البشرية لا تعبر عن الطاقة الإنتاجية الأساسية للأفراد، والتي لا يمكن بدونها اعتباره أصل بشرياً كما أن قيمة الفرد خلال فترة زمنية تتغير سواء بالزيادة لاكتساب قدرات جديدة، أو بالنقصان بسبب تقدم السن أو المرض مما يؤدي إلى وجود عائد غير سليم لقيمه الاستثمارية.

2. طريقة تكلفة الإحلال: تكلفة الإحلال للمورد البشري هي التضحية التي تتحملها المؤسسة اليوم لإحلال موارد بشرية بدلاً من الموجودة الآن⁷، وتشتمل على نوعين من تكلفة الإحلال هي:

أ. تكلفة الإحلال الوظيفي: وهي التضحية التي تتحملها المؤسسة في الوقت الحالي في سبيل إحلال شخص محل شخص آخر يشغل وظيفة معينة في التنظيم، بحيث يكون البديل قادراً على القيام بنفس الأعباء وتقديم نفس الخدمات التي تلزم لهذه الوظيفة⁸، وتكون تكلفة الإحلال من ثلاثة عناصر هي: تكلفة الحصول على الأفراد، تكلفة التعليم، تكلفة ترك العمل.

ب. تكلفة الإحلال الشخصي: وتعبر عن التضحية التي تتحملها المؤسسة حالياً في سبيل إحلال شخص محل آخر يكون قادراً على تقديم مجموعة الخدمات التي يقدمها الشخص الحالي، وتشمل تكلفة إحلال الفرد أو التنظيم البشري كله.

3. طريقة تكلفة الفرصة البديلة: هذه الطريقة تقوم على تحديد قيمة المورد البشري بالمزاد العلني بين مدرء الأقسام للحصول على الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة، وأن قيمتها

تحدد بالتمن الذي يكون المدير في قسم معين على استعداد لدفعه مقابل الحصول على موظف معين يعمل في قسم آخر في المؤسسة، وعلى ذلك لا يكون للموظف قيمة اقتصادية إلا إذا اعتبر عنصرا نادرا، ولا يكون الموظف عنصرا نادرا حسب هذا المفهوم إلا بتوفر الشرطين التاليين⁹:

- لا يستطيع القسم الجديد الحصول على المورد البشري إلا بعد انتهاء علاقة المورد البشري بقسمه القديم.

- لا يمكن الحصول على الموارد البشرية النادرة من خارج المؤسسة.

وفي حالة غياب أي من الشرطين أعلاه تكون قيمة ذلك الموظف بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة مساوية للصفر لأنه عندئذ لا يعد عنصرا نادرا، ومن أهم مميزاتها هي ضمان نجاح عملية تخصيص الموارد البشرية بالمؤسسة بين استخداماتها المثلى.

4. طريقة العوائد المستقبلية: يتم تقييم الأصول البشرية على أساس التوصل إلى القيمة الحالية للمرتبات والأجور التي يتقاضاها الأفراد في المستقبل حتى نهاية العمر الإنتاجي، تتمكن من حساب القيمة الإجمالية للأصول البشرية من متوسط رواتب لمجموعة متماثلة من العاملين، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار إلا عنصرا واحدا من عناصر التكاليف وتهمل العناصر الأخرى كالسن والكفاءة والأقدمية.

ثالثا: الإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية

يعتبر الإفصاح عن تكلفة الموارد البشرية أداة لتوفير المعلومات الكافية عن العنصر البشري للأطراف ذات العلاقة معها، بشكل موضوعي وملائم وفي الوقت المناسب، وهو هدف من أهداف محاسبة العنصر البشري، يمثل الترجمة الفعلية لنتائج عملية التحديد والقياس، حيث بناء على هذه النتائج تتحدد فاعلية ودقة القرارات المتخذة من طرف جميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة¹⁰، ويمكن التقرير والإفصاح عن مختلف المعلومات المتعلقة بالعنصر البشري في ما يلي¹¹:

1. تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العمومية للمساهمين: ويتضمن هذا التقرير بيانات عن الإنفاق على العنصر البشري خلال الفترة المالية الحالية، إضافة إلى معلومات حول الكفاءات الأكثر تأثيرا على نشاط المؤسسة، ومعلومات حول دوران العمل.

2. الطرق التقليدية: وذلك سواء في قوائم مالية مدمجة، أو منفصلة عن القوائم المالية التقليدية، ويمكن تمييز الأشكال التالية:

- عرض المعلومات الخاصة بالاستثمارات في الأصول غير الملموسة ضمن قائمة الاستثمارات المعنوية، حيث يدرج فيها الإنفاق على الاستثمارات المعنوية بشكل

منفصل ضمن قائمة الدخل، ويمكن أن تعرض قائمة الدخل هذه النفقات بشكل مقارن مع السنوات الماضية، إضافة إلى تفصيل حول طبيعة هذه النفقات والظروف التي نشأت فيها وغيرها من المعلومات، التي تهتم مستخدمي القوائم المالية.

- عرض المعلومات المتعلقة بالاستثمار في الموارد البشرية على شكل قوائم مالية مبدئية غير خاضعة لمراجعة المراجع الخارجي للمؤسسة، وتعد هذه الأخيرة القوائم استناداً إلى مبادئ المحاسبة الخاصة بحاسبة الموارد البشرية.

- إدماج الاستثمارات المالية في الموارد البشرية ضمن القوائم المالية التقليدية المنشورة التي يراجعها المراجع الخارجي للمؤسسة، وفق المبادئ المحاسبية المعمول بها، ويتم وفق هذه الطريقة رسملة الاستثمارات في المورد البشري، وتحديد العمر الإنتاجي المتوقع لها، واستنفاذها على مدى هذا العمر.

إن إدماج هذه الاستثمارات المالية في القوائم المالية المنشورة ووفقاً للمبادئ المحاسبية المعمول بها، في أحد الأشكال السابقة الذكر، ورسملة هذه الاستثمارات وتحديد عمر اهتلاكها، تكون المؤسسة قد قامت بالإفصاح عن هذه الاستثمارات بشكل مقبول.

المحور الثالث: أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

لقد كانت المحاسبة التقليدية تعتمد على قواعد محاسبية تعطي نظرة تاريخية وليست مستقبلية، إضافة إلى اعتمادها على الأصول المادية، ولكن الطفرة التكنولوجية أدت إلى التحول إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة والمعلومات التي تصنعها الموارد البشرية والتي أصبحت بنفس أهمية الأصول المادية، إن لم تكن ذات أهمية أكبر في تحديد القيمة الإجمالية للمؤسسة.

أولاً: أهمية إدراج العنصر البشري ضمن القوائم المالية

إن القوائم المالية المعدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، اعتبرت غير كافية لتوفير المعلومات الملائمة عن الموارد البشرية، وأصبحت هناك فجوة بين موارد المؤسسة الحقيقية وبين ما يتم الإفصاح عنه، وعليه ظهرت الحاجة إلى تطوير التقارير المالية بحيث تشمل المحاسبة عن الموارد البشرية من حيث القياس والعرض والإفصاح.

ويرى الباحثين أن المؤسسات تفقد جزءاً من نظام المعلومات الخاصة بها، إذا لم تكن لديها أية بيانات محاسبية عن الموارد البشرية، وهو ما أدى لقيام العديد من الشركات الأمريكية بتكوين نظم محاسبية متخصصة في الموارد البشرية لمعالجة مشكلات الأفراد بها، وتزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، فالحاسبة عن الموارد البشرية من أهم أدوات تطوير إدارة البشر على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لأنها تعد الأفراد عناصر تنظيمية ذات مستوى عالي

من الخبرة والمعرفة العملية والعملية وليست طاقة إنتاجية فقط، الأمر الذي يتطلب محاولة تطوير أساليب تقويم الموارد البشرية والتقرير عنها لتلبية احتياجات المستخدمين، وذلك لاستكمال المعلومات الواردة في القوائم المالية بما يؤدي إلى توفير الثقة والمصدقية لهذه القوائم.

ثانياً: الأثر الإعلامي لمحاسبة الموارد البشرية

إن إضافة قيمة الأصول البشرية في القوائم المالية والتقارير السنوية للمؤسسة يؤدي إلى زيادة محتواها الإخباري لاستخدامات داخل وخارج المؤسسة في المجالات التالية:

1. مجال تخطيط الموارد البشرية: تؤدي إلى تعرف الإدارة بشكل أكثر وضوحاً على التكاليف اللازمة لاقتناء الأفراد وتطويرهم.

2. مجال الرقابة على تكلفة الموارد البشرية: إن توفير معلومات وبيانات عن تكلفة اقتناء المورد البشري في المؤسسة سيؤدي إلى تكوين النواة الأولى في خلق نظام للتكاليف المعيارية المتعلقة بهذه التكلفة، مما يتيح لإدارة المؤسسة الرقابة على هذه التكاليف عن طريق إعداد التقارير الدورية الخاصة بها ومقارنتها مع التكلفة المعيارية لها وبالتالي تحديد الانحرافات وتحليلها، إضافة إلى الرقابة على معدل دوران العاملين، حيث أنه في ظل وجود النظام الذي يوفر بيانات ومعلومات عن الخسائر التي تتحملها المؤسسة نتيجة دوران العاملين بها الذي ينتج عنه خروج وانفصال جزء من القوى العاملة بالمؤسسة، حيث يمكن معرفة خسارة رصيد حساب الفرد الذي ترك المؤسسة من سجل الموارد البشرية.

3. مجال التحليل المالي: إن توفر بيانات ومعلومات عن قيمة المورد البشري للمؤسسة في القوائم المالية يتيح الحصول على مجموعة من النسب المالية مثل: نسبة الأصول البشرية إلى إجمالي الأصول حيث توضح هذه النسبة أهمية الأصول البشرية بالنسبة لباقي أصول المؤسسة، نسبة الأصول البشرية إلى نسبة الأصول غير البشرية وتوضح هذه النسبة مدى تركيز المؤسسة على العمل الآلي أو الإنساني، كما توضح درجة توازن الأصول البشرية مع غيرها من الأصول بالمؤسسة.

4. بالنسبة للمستثمرين الخارجيين: تفيد المعلومات المتوفرة عن محاسبة الموارد البشرية المستثمر الخارجي في عدة نواحي يمكن ذكر ما يلي:

- التنبؤ بالمكاسب المستقبلية ويرجع ذلك إلى دقة تحديد الربح حيث لا يتم تحميل الربح بتكلفة اقتناء الموارد البشرية بالكامل في سنة حدوثها حيث أنها تخص أكثر من فترة زمنية محاسبية تستفيد منها.

- إمكانية الحكم السليم على قدرات الجهاز الإداري بالمؤسسة في استخدام وإدارة

موارد المؤسسة سواء المادية أو البشرية وذلك من خلال معدل العائد على الاستثمار الإجمالي سواء الاستثمار في الموارد البشرية أو المادية وكذلك من حيث مدى كفاءة الاستثمارات في الموارد البشرية والتعرف على مدى جهود الإدارة في المحافظة على موارد المؤسسة البشرية وتنميتها.

الخلاصة:

تعتبر المحاسبة عن الموارد البشرية من المستجدات التي ظهرت حديثاً، ولا تزال في مرحلة البحوث النظرية، كما أنها مازالت تفتقر إلى المقومات الموضوعية التي تكفل القياس والإفصاح السليم للموارد البشرية، حيث أنه إلى يومنا هذا لم تلقى محاسبة الموارد البشرية التطبيق الواسع في الدول بسبب صعوبات تتعلق بالقياس، لا سيما استخدام التقدير الشخصي الذي يبعتها عن الموضوعية.

التوصيات:

- إصدار معيار دولي يحدد كيفية قياس الموارد البشرية والإفصاح عنها، مما يشجع الدول على تبنيه والمؤسسات على العمل به.
- تحديث وتطوير مناهج التعليم المحاسبي في أقسام المحاسبة في الجامعات بحيث تتضمن المفاهيم والأسس ذات العلاقة بالموارد البشرية.
- تحديد طرق واضحة لكيفية قياس قيمة الموارد البشرية، ووضع طرق خاصة لحساب الاهتلاك يتفق مع طبيعتها الخاصة حيث أن قيمتها قد تزداد مع تقدمها.

المراجع:

- ¹ - نائر صبري الغضبان، سناء أحمد ياسين، الإفصاح عن الاستثمار في الموارد البشرية في التقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 45، 2007، ص 204
- ² - رشا حمادة، القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية، دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002، ص 147
- ³ - ثامر عادل الصقر، محاسبة الموارد البشرية: المفهوم والأهمية دراسة على عينة من الشركات العراقية في البصرة، مجلة دراسات البصرة، السنة الثامنة، العدد 16، 2013، ص 184-185.
- ⁴ - نوال بن عمارة، صديقي مسعود، محاسبة الموارد البشرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 09-10 مارس 2014، ص 133-134.
- ⁵ - حسين عبد الجليل آل غزوي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الأكاديمية العربية في

- الدممارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، 2010، ص 17.
- ⁶ - فرحاتي لويذة، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة- باتنة- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص: تنظيم الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 84.
- ⁷ - سمية أمين علي: المحاسبة عن رأس المال الفكري، دراسة تحليلية مع التطبيق على رأس المال البشري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد (60)، جهاز الدراسات العليا والبحوث كلية التجارة - جامعة القاهرة، 2003، ص 283.
- ⁸ - شوقي السيد فوده: مدخل نحو تطوير الإطار الفكري للمحاسبة عن الموارد البشرية في بيئة الأعمال المصرية من حيث المفاهيم والمبادئ وطرق القياس، المؤتمر العلمي السنوي الثالث، إدارة التنمية بمصر في ظل التحولات العالمية، الزقازيق، 7-8 نوفمبر 1999، ص 214.
- 9- حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 44
- ¹⁰ - عيسى هاشم حسن، القياس المحاسبي لرأس المال البشري، دراسة ميدانية على قطاع المصارف في سوريا، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص 29.
- ¹¹ - فرحاتي لويذة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

